

أحكام القرآن

للإمام المعظم والمجتهد المقدم

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
جمعه الإمام الكبير الحافظ النحرير الفقيه الأصولي أبو بكر أحمد
ابن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي
النيسابوري صاحب السنن الكبرى المتوفى
سنة ٤٥٨ هـ رضى الله عنهما

عرف الكتاب وكتب تقدمته

العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسين الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

روجع على النسخة المخطوطة الوحيدة المحفوظة

بدار الكتب الملكية المصرية تحت رقم ٧١٥ مجاميع طلعت

الجزء الثاني

الناشر مكتبة النخاسي بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م

الطبعة الأولى

١٣٧١ هـ = ١٩٥١ م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الخانجي

رقم الإيداع ٨١٥٨/٩٤

الترقيم الدولي

I S B.N

977 505 095-9

« مَا يُؤْثَرُ عَنْهُ فِي السَّيْرِ وَالْجِهَادِ ^(١) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ »

(أنا) سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ،
أنا الريع بن سليمان ، أنا الشافعي ، [قال ^(٢)] : « قال الله عز وجل : (وَمَا
خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ : ٥١ — ٥٦) . »
« قال الشافعي (رحمه الله) : خلق الله الخلق : لعبادته ^(٣) ؛ ثم أبان
(جل ثناؤه) : أن خيرته من خلقه : أنبيأؤه ^(٤) ؛ فقال تعالى : (كَانَ النَّاسُ
أُمَّةً وَاحِدَةً ؛ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ ^(٥) : مُبَشِّرِينَ ، وَمُنْذِرِينَ : ٢ — ٢١٤) ؛
فجعل النبيين ^(٦) (صلى الله عليهم ^(٦) وسلم) من أصفِيائه — دون عباده — :
بالأمانة على وحيه ، والقيام بحُجَّتِهِ فيهم . »

-
- (١) راجع ما ذكره في الفتح (ج ٦ ص ٢) عن معنى ذلك : فهو مفيد .
(٢) كما في أول كتاب الجزية من الأم (ج ٤ ص ٨٢ — ٨٣) . والزيادة عن الأم .
وقد ذكر أكثر ما سيأتي ، في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣ — ٥) : متفرقا ضمن بعض
الأحاديث والآثار التي تدل على معناه وتأييده ، أو تتصل به وتناسبه .
(٣) قال البيهقي في السنن — بعد أن ذكر ذلك — : « يعني : ما شاء من عباده ؛ أو :
ليأمر من شاء منهم بعبادته ، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . » .
(٤) يحسن أن تراجع كتاب (أحاديث الأنبياء) من فتح الباري (ج ٦ ص
٢٢٧) : فهو مفيد في هذا البحث .
(٥) سأل أبو ذر ، النبي : كم النبيون؟ فقال : « مائة ألف نبي ، وأربعة وعشرون ألف
نبي » ؛ ثم سأله : كم المرسلون منهم؟ فقال : « ثلاثمائة وعشرون » . انظر السنن الكبرى
(٦) كذا في الأم . وهو الظاهر الذي يمنع ما يشبه التكرار . وفي الأصل والسنن
الكبرى : « بيئنا . . . عليه » . وهو صحيح على أن يكون قوله : دون عباده ؛ متعلقا
بأصفيائه ، لا بجعل . فتنبه .

« ثم ذكر من خاصة صفوته ، فقال : (إن الله اصطفى آدم ونوحا ، وآل إبراهيم ، وآل عمران ؛ على العالمين : ٣ - ٣٣) تخص^(١) آدم ونوحا : بإعادة ذكر اصطفائهما . وذكر إبراهيم (عليه السلام) ، فقال : (واتخذ الله إبراهيم خليلا : ٤ - ١٢٥) . وذكر إسماعيل بن إبراهيم ، فقال : (وأذكرك في الكتاب إسماعيل : إنه كان صادقا لوعد ، وكان رسولا نبيا : ١٩ - ٥٤) . »

« ثم أنعم الله (عز وجل) على آل إبراهيم ، وآل عمران في الأم ؛ فقال : (إن الله اصطفى آدم ونوحا ، وآل إبراهيم ، وآل عمران على العالمين * ذرية بعضها من بعض ، والله سميع عليم) . »

« ثم اصطفى^(٢) محمدا (صلى الله عليه وسلم) من خير آل إبراهيم ؛ وأنزل كتبه - قبل إنزال^(٣) القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم - : بصفة فضيلته^(٤) ، وفضيلة من اتبعه^(٥) ؛ فقال : (محمد رسول الله ، والذين

(١) هذا إلى قوله : (عليم) ؛ غير موجود بالسنن الكبرى .

(٢) في الأم زيادة : « الله عز وجل ، سيدنا » . وراجع نسبه الشريف ، في الفتح (ج ٧ ص ١١٢ - ١١٣) .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : « إنزاله الفرقان » . ولا فرق في المعنى .

(٤) كذا بالأم . وفي السنن الكبرى : « بصفته » . وفي الأصل . « ثم بصفته فضيله » ؛ والزيادة والتصحيح من الناسخ .

(٥) في السنن الكبرى : « تبعه » . وفي الأم زيادة : « به » ؛ أي : بسببه .

مَعَهُ : أَشِدَّاءَ عَلَى الْكُفَّارِ ، رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ ؛ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ^(١) :
يَسْتَغْفِرُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ؛ سِيَّاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ .
ذَلِكَ : مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ؛ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ : كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ،
فَآزَرَهُ ، فَاسْتَغْلَظَ ^(٢) الْآيَةُ : (٤٨ - ٢٩) . وَقَالَ لِأُمَّتِهِ : (كُنْتُمْ
خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) الْآيَةُ ^(٣) : (٣ - ١١٠) ؛ فَفَضَّلَهُمْ : بِكَيْفُونَتِهِمْ ^(٤)
مِنْ أُمَّتِهِ ، دُونَ أُمَّ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ ^(٥) .

« ثُمَّ أَخْبَرَ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) : [أَنَّهُ ^(٥)] جَعَلَهُ فَاتِحَ رَحْمَتِهِ ، عِنْدَ فِتْرَةِ
رَسُولِهِ ؛ فَقَالَ : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا : يُبَيِّنُ لَكُمْ ، عَلَى
فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ ؛ أَنْ تَقُولُوا : مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ؛ فَقَدْ جَاءَكُمْ
بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ : ٥ - ١٩) ؛ وَقَالَ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ
رَسُولًا مِنْهُمْ : يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ، وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ : ٦٢ - ٢) . وَكَانَ فِي ذَلِكَ ، مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بَعَثَهُ إِلَى خَلْقِهِ - :

(١) فِي الْأُمِّ بَعْدَ ذَلِكَ : « الْآيَةُ » .

(٢) رَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ، أَثَرُ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمُتَعَلِّقُ بِذَلِكَ .

(٣) هَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأُمِّ .

(٤) كَذَا بِالْأُمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَهُوَ الْمَصْحُوحُ . وَفِي الْأَصْلِ : « بِكُونِهِمْ » ؛ وَهُوَ

مَحْرُوفٌ عَمَّا أَثْبَتْنَا ، أَوْ عَنْ : « بِكُونِهِمْ »

(٥) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأُمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

لأنهم^(١) كانوا أهل كتاب^(٢) وأمينين^(٣) . — وأنه^(٤) فتح [به]^(٥) رحمته . «

« وختم^(٥) [به^(٤)] نبوته : قال^(٦) عز وجل : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ؛ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ، وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ : ٣٣ — ٤٠)^(٧) . «

« وقضى : أن أظهر دينه على الأديان ؛ فقال : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ

(١) كذا بالأصل والأم والسنن الكبرى . ومراده بذلك : أن يبين وجه دلالة ما تقدم على أن نبينا بعث إلى جميع الخلق ؛ وذلك : لأنهم لا يخرجون عن كونهم أهل كتاب ، أو أميين . فليس قوله هذا تعليلا لبعثه — كما قد يرد على الدهن — : لأنه لا وجه له . وليس مراده أن يقول : إن ما تقدم دل على بعثته إلى الخلق ، وبين أصنافهم . وإلا لقال : وأنهم كانوا أهل كتاب وأمينين . وليس مراده كذلك أن يقول : إن ما تقدم دل على إرساله إلى الناس كافة (بدون أن يكون قاصدا تبين كيفية دلالاته) . إذ كان اللام حينئذ لما ذكره — إن لم يقتصر عليه — أن يقول : سواء كانوا ، أو من كانوا الخ . وتأمل .

(٢) في السنن الكبرى : « الكتاب » .

(٣) في بعض نسخ السنن : « والأمينين » . وفي الأم : « أو أميين » ؛ وهو أحسن .

(٤) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٥) هذا معطوف على قوله : جعله فاتح رحمته . فتنبه .

(٦) في الأم والسنن الكبرى : « فقال » ؛ وهو أظهر .

(٧) أخرج مسلم ، والبيهقي في السنن ؛ عن أبي هريرة : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « فضلت على الأنبياء ، بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بي النبيون . » .

رَسُولُهُ : بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ : وَلَوْ كَرِهَ
الْمُشْرِكُونَ^(١) : ٩ — ٣٤ . »

« مُبْتَدَأُ التَّنْزِيلِ ، وَالْفَرَضِ عَلَى النَّبِيِّ »
« صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ ثُمَّ عَلَى النَّاسِ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ؛ قالا :
نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) (رحمه الله) : « لما بعث
الله نبيه^(٣) (صلى الله عليه وسلم) : أنزل عليه فرائضه كما شاء : (لَا مُعَقَّبَ
لِحُكْمِهِ)^(٤) ؛ ثم : أَتْبَعَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، فَرَضًا بَعْدَ فَرَضٍ : فِي حِينٍ غَيْرِ
حِينِ الْفَرَضِ قَبْلَهُ . »

« قال : ويقال^(٥) (والله أعلم) : إن أولَ ما أنزل الله عليه — : من^(٦)
كتابه . — : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ : ١ — ٩٦) . »

(١) انظر كلامه الآتي قريبا ، عن كيفية إظهار الله الدين الإسلامي ، على سائر الأديان .

(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٣) .

(٣) في الأم : « محمدا » .

(٤) اقتباس من آية الرعد : (٤١) .

(٥) قد أخرجه عن عائشة ، في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٦) . وراجع فيها

وفي الفتح (ج ١ ص ١٤ — ٢١) حديث عائشة أيضا : في بديء الوحي . ثم راجع
في الفتح (ج ٨ ص ٤٩٧ و ٥٠٤ و ٥٠٨) : الخلاف في أول آية ، وأول سورة نزلت .

(٦) قوله : من كتابه ؛ غير موجود بالأم . وعبارة السنن الكبرى هي : « أول

ما نزل من القرآن » .

« ثم أنزل عليه [ما^(١)] لم يؤمر فيه : [بأن^(١)] يدعو إليه المشركين .
فرئت لذلك مدة . »

« ثم يقال : أتاه جبريل (عليه السلام) عن الله (عز وجل) : بأن
يُعَلِّمَهُمْ نزول الوحي عليه ، ويدعوهم إلى الإيمان به . فكبر ذلك عليه ؛
وخاف : التكذيب ، وأنه يتناول^(٢) . فنزل عليه : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ :
بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ؛ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ : فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ؛
وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ : ٥ - ٦٧) . فقال : يعصمك^(٣) من قتلهم : أن
يقتلوك ؛ حتى تبليغ^(٤) ما أنزل إليك . فبليغ^(٥) ما أمر به : فاستهزا^(٦) به
قوم ؛ فنزل عليه : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّا
كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ : ١٥ - ٩٤ - ٩٥)^(٧) . »

(١) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « يتناول » ؛ وهو تصحيف .

(٣) هذا إلى قوله : (المستهزين) ؛ ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨) .
وراجع فيها حديث عائشة : في سبب نزول الآية .

(٤) في السنن الكبرى : « تبليغهم » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٥) هذا غير موجود بالأم ، وسقطه إما من الناسخ أو الطابع .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « واستهزا » ؛ وهو
مع صحته ، لا نستعبد تصحيفه .

(٧) راجع في السنن الكبرى ، حديث ابن عباس : في بيان من استهزا منهم ،
وما حل بهم بسبب استهزائهم .

« قال : وأعلمه : مَنْ عِلْمٌ ^(١) منهم أنه لا يؤمنُ به ؛ فقال : (وَقَالُوا : لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ ، حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ ؛ فَتَفْجُرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا) ؛ إلى قوله : (هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا : ١٧ — ٩٠ — ٩٣) . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وأنزل إليه ^(٢) (عز وجل) — فيما يُثَبِّتُهُ به : إذا ^(٣) ضاق من أدام . — : (وَلَقَدْ نَعْلَمُ : أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ، وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ * وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ : ١٥ — ٩٧ — ٩٩) . »

« ففرض عليه : إِبْلَاغُهُمْ ، وعبادته ^(٤) . ولم يفرض عليه قتالهم ؛ وأبان ذلك في غير آية : من كتابه ؛ ولم يأمره : بعزْلَتِهِمْ ؛ وأنزل عليه : (قُلْ : يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ : ١٠٩ — ١ — ٢) ؛ وقوله : (فَإِنْ تَوَلَّوْا : فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَحْمِلٌ ، وَعَلَيْكُمْ [مَا حُمِّلْتُمْ] ؛ وَإِنْ ^(٥) تُطِيعُوهُ : تَهْتَدُوا ؛ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ : ٢٤ — ٥٤) ؛ وقوله : (مَا ^(٦) عَلَى

(١) في الأم : « علمه » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٢) هذا غير موجود بالأم .

(٣) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « إذ » ؛ ولعل النقص من النسخ .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « وعبادتهم » ؛ وهو تحريف خطير .

(٥) في الأم : « قرأ الربيع الآية » .

(٦) كذا بالأم ؛ وهو الصواب . وفي الأصل : « وما » ؛ والوار مكتوبة بعداد

مختلف : مما يدل على أنه من تصرف الناسخ : ظنا منه أنه أريد تكرار الآية السابقة .

الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ : ٥ - ٩٩) ؛ مع أشياء ذكرت في القرآن - في غير موضع - : في [مثل^(١)] هذا المعنى^(٢) .

« وَأَمَرَ اللَّهُ (عز وجل) : بَأَنْ لَا يَسُبُّوا أُنْدَادَهُمْ ؛ فقال : (وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ : فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا ، بِغَيْرِ عِلْمٍ) الآية : (٦ - ١٠٨) ؛ مع ما يُشَبِّهُهَا . »

« ثم أنزل^(٣) (جل ثناؤه) - بعد هذا - : في الحال^(٤) الذي^(٥) فَرَضَ فيها عِزَّةَ الْمُشْرِكِينَ ؛ فقال : (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا : فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ، حَتَّى^(٦) يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ؛ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ : فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى ، مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ : ٦ - ٦٨) . »
« وَأَبَانَ لِمَنْ تَبِعَهُ ، مَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ : مما [فَرَضَ عليه^(٧)] ؛ قال^(٨) : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ : أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ^(٩) يُكْفَرُ

(١) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨ - ٩) : ما روى عن أبي العالية : في بيان قوله تعالى : (فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل : ٤٦ - ٣٥) .

(٣) في الأم زيادة : « الله » .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « الحان » ؛ وهو محرف عما أثبتنا ، أو عن « الحالة »

(٥) في الأم : « القى » . وكلاهما صحيح : لأن الحال يؤنث ويذكر ؛ وإن كان ما في الأم أنسب : بالنظر إلى تأنيث الضمير الآتي .

(٦) هذا إلى قوله : « عليهم » ، غير موجود بالأم ، ونعتقد أنه سقط من نسخها .

(٧) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٨) في الأم ، « فقال » : وهو أظهر .

(٩) في الأم : « قرأ الربيع إلى : (إنكم إذا مثلهم) . » .

بِهَا ، وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا : فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ ، حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ؛
إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ) الْآيَةُ : (٤ - ١٤٠) . « .

« الْإِذْنُ ^(١) بِالْهَجْرَةِ »

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٢)
(رحمه الله) : « وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ مُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ ، زَمَانًا : لَمْ يُؤْذَنْ لَهُمْ فِيهِ
بِالْهَجْرَةِ مِنْهَا ؛ ثُمَّ أُذِنَ لِلَّهِمْ بِالْهَجْرَةِ ، وَجُعِلَ لَهُمْ مَخْرَجًا . فَيُقَالُ : نَزَلَتْ : ^(٣)
(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا : ٦٥ - ٢) . « .

« فَأَعْلَمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَنْ قَدْ جُعِلَ اللَّهُ لَهُمْ
[بِالْهَجْرَةِ ^(٤)] مَخْرَجًا ؛ قَالَ ^(٥) : (وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : يَجِدْ فِي الْأَرْضِ
مُرَافِقًا كَثِيرًا وَسَعَةً) الْآيَةُ : (٤ - ١٠٠) وَأَمَرَهُمْ : بِإِلَادِ الْحَبَشَةِ ^(٦) . فَهَاجَرَتْ
إِلَيْهَا [مِنْهُمْ ^(٧)] طَائِفَةٌ . « .

ثُمَّ دَخَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ [فِي ^(٨)] الْإِسْلَامِ ^(٩) : فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ

(١) كذا بالأم (ج ٤ ص ٨٣) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٩) . وفي الأصل
« الْأُذَان » ، والزيادة من النسخ .

(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٣ - ٨٤) .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « فَتَزَلَتْ » ؛ والظاهر أن الزيادة من النسخ .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) في الأم : « وَقَالَ » ؛ وهو عطف على قوله : « جَعَلَ » . وما في الأصل :

يَانِ لِمَا تَقْدُم . والمؤدى واحد .

(٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٩) : حديث أم سلمة في ذلك . وراجع الكلام

عن هجرة الحبشة : في فتح الباري (ج ٧ ص ١٢٩ - ١٣٢) .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ص ٩) : حديث جابر بن عبد الله في ذلك .

عليه وسلم) طائفة — فهاجرت إليهم — : غير محرم على من بقي ، ترك^(١) الهجرة^(٢) . «

وذكر^(٣) الله (عز وجل) أهل الهجرة ، فقال : (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ : مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَالْأَنْصَارِ : ٩ — ١٠٠) ؛ وقال : (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ : ٥٩ — ٨) ؛ وقال : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ : أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٢٤ — ٢٢) . «
قال : ثم أذن الله لرسوله (صلى الله عليه وسلم) : بالهجرة^(٤) منها^(٥) ؛ فهاجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة . «

« ولم يحرم في هذا ، على من بقي بمكة ، المقام بها — : وهي دار شرك . —
وإن قلوا^(٦) : بأن يفتنوا^(٧) . [و^(٨)] لم يأذن لهم بجهاد . «

(١) بل واستبقى بعض أصحابه ؛ كأبي بكر : فإنه استبقاه معه ، حتى هاجرا معا بعد أن أذن الله له . انظر حديث عائشة المتعلق بذلك : في السنن الكبرى (ص ٩ — ١٠) .
(٢) في الأم ، زيادة : « إليهم » .

(٣) عبارة الأم هي : « وذكر الله جل ذكره : (للفقراء المهاجرين) ، وقال : (ولا يأتل) » الخ . ورجح أن الزائد في الأصل ، قد سقط من نسخ الأم .
(٤) عبارة الأم : « بالهجرة إلى المدينة ؛ ولم يحرم » الخ . ولعل الزائد هنا سقط من نسخ الأم .

(٥) أي : من مكة . وفي الأصل : « فيها » ؛ وهو محرف عما أثبتناه .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « قالوا » ؛ وهو تحريف .

(٧) ليس مراده : أن عدم التحريم بسبب أن يفتنوا . وإنما مراده : أن التحريم لم يحدث مع توقع أو تحقق ما كان مظنة لحدوثه ، لانه .

(٨) زيادة متعينة ، عن الأم .

« ثُمَّ أُذِنَ لِلَّهِ (عز وجل) لهم : بالجهاد ؛ ثُمَّ فَرَضَ — بعد هذا^(١) — عليهم : أَنْ يُهَاجِرُوا مِنْ دَارِ الشَّرْكِ . وهذا موضوع^(٢) في غير هذا الموضع . »

« مُبْتَدَأُ الْإِذْنِ بِالْقِتَالِ »

وبهذا الإسناد : قال الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « فَأُذِنَ لَهُمْ^(٤) بِأَحَدِ الْجِهَادَيْنِ^(٥) : بِالْهَجْرَةِ ؛ قَبْلَ [أَنْ^(٦)] يُؤْذَنَ لَهُمْ : بِأَنْ يَبْتَدِئُوا مَشْرَكَاتِ الْقِتَالِ »
« ثُمَّ أُذِنَ لَهُمْ : بِأَنْ يَبْتَدِئُوا الْمَشْرَكِينَ بِقِتَالِ^(٧) ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ : بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا^(٨) ؛ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ^(٩) : (٢٢ — ٣٩) ؛ وَأَبَاحَ لَهُمُ الْقِتَالَ ، بِمَعْنَى : أَبَانَهُ فِي كِتَابِهِ ؛ فَقَالَ : (وَقَاتِلُوا فِي

-
- (١) كذا بالأم . وفي الأصل : « هذه » ؛ وهو تصحيف .
(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « موضعه » ؛ وهو محرف عما ذكرنا ؛ أو يكون قوله : « في » ؛ زائدا من النسخ . وإن كان المعنى حينئذ مختلفا ، والمقصود هو الأول .
(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٤) .
(٤) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « الله » ؛ وهو مع صحته ، لا يستبعد أنه محرف عما ذكرنا ، ويقوى ذلك قوله الآتي : « يُؤْذَنُ » .
(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « بأخذ الجهاد » ؛ والتصحيف والنقص من النسخ .
(٦) الزيادة عن الأم .
(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١) ما روى عن ابن عباس : في نسخ العفو عن المشركين . فهو مفيد جدا .
(٨) زعم ابن زيد : أن هذه الآية منسوخة بآية : (وذرا الذين يلحدون في أسمائهم : ٧ — ١٨٠) . ورد عليه : بأن ذلك إنما هو من باب التهديد . انظر النسخ والنسوخ للنحاس (ص ١٨٩) .
(٩) في الأم زيادة : « الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق ؛ الآية » .

سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ، وَلَا تَعْتَدُوا : إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ^(١) *
وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ) ؛ إِلَى : (وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ :
حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ؛ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ : فَاقْتُلُوهُمْ ^(٢) ؛ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ :
٢ - ١٩٠ - ١٩١) . «

« قال الشافعي (رحمه الله) : يقال : نزل هذا في أهل مكة — : وم
كانوا أشدَّ العدوَّ على المسلمين . — ففرض ^(٣) عليهم في قتالهم ، ما ذكر الله
عز وجل . «

« ثم يقال : نسخ هذا كله ^(٤) ، والنهي ^(٥) عن القتال حتى يُقاتلوا ،

(١) ذهب ابن زيد : إلى أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : (وقاتلوا المشركين
كافة كما يقاتلونكم كافة : ٩ - ٣٦) . وذهب ابن عباس : إلى أنها محكمة ، وأن معنى
(ولا تعتدوا) : لا تقتلوا النساء والصبيان ، ولا الشيخ الكبير ، ولا من ألقى إليكم
السلم وكف يده . فمن فعل ذلك : فقد اعتدى . قال أبو جعفر في النسخ والمنسوخ :
وهذا أصح القولين من السنة والنظر . فراجع ما استدل به (ص ٢٥ - ٢٦) : فهو
مفيد في بعض المباحث الآتية .

(٢) ذهب بعض العلماء — كجاهد وطاوس — : إلى أن هذه الآية محكمة .
وذهب بعضهم — كقتادة — : إلى أنها منسوخة بآية البقرة التي ذكرها الشافعي .
وهو ما عليه أكثر أهل النظر . انظر النسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٢٦ - ٢٧) .
(٣) في الأم : « وفرض » .

(٤) أى : من النهي عن قتال المشركين قبل أن يقاتلهم ، والنهي عن القتال عند
المسجد الحرام كذلك . وقد ذكر هذا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١ — بعد عنوان
تضمن النهي عن القتال حتى يقاتلوا ، والنهي عنه في الشهر الحرام — بلفظ : « نسخ
النهي [عن] هذا كله ، بقول الله » الخ .
(٥) هذا من عطف الخاص على العام .

والنهي^(١) عن القتال في الشهر الحرام^(٢) - بقول الله عز وجل (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ : ٢ - ١٩٣) .

« ونزول هذه الآية : بعد فرض الجهاد ؛ وهي موضوعة في موضعها . »

« فرض الهجرة^(٣) »

وبهذا الإسناد : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « ولما فرض الله (عز وجل) الجهاد ، على رسوله (صلى الله عليه وسلم) : جهاد^(٥) المشركين ؛ بعد إذ كان أباحه ؛ وأثنى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أهل مكة ورأوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل - : اشتدوا^(٥) على من أسلم

(١) الثابت بآية : (يسألونك عن الشهر الحرام : قتال فيه ؛ قل قتال فيه كبير : ٢ - ٢١٧) . وقد ذهب عطاء : إلى أنها محكمة . وذهب ابن عباس ، وابن المسيب ، وسليمان بن يسار وقتادة ، والجمهور - وهو الصحيح - : إلى أنها منسوخة بقوله تعالى . (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ٩٠ - ٥) ؛ وبقوله : (وقاتلوا المشركين كافة : ٩ - ٣٦) انظر النسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٣٠ - ٣١) . وقال في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٢) - بعد أن أخرج عن عروة : أن النبي حرم الشهر الحرام ، حتى أنزل الله : (براءة من الله ورسوله) . - . « وكأنه أراد قول الله عز وجل : (وقاتلوا المشركين كافة) . والآية التي ذكرها الشافعي (رحمه الله) : أعم في النسخ ؛ والله أعلم . ويحسن أن تراجع كلامه الآتي عن آية الأنفال : (٣٩) ؛ وآتي التوبة : (٢٩ و ٥) . عقب كلامه عن إظهار الدين الإسلامي . فله نوع ارتباط بما هنا .

(٢) وقع هذا في الأصل ، بعد قوله : الإسناد . وقد رأينا تقديمه : مراعاة لصنيعه في بعض عناوين الأخرى .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٤) .

(٤) هذا بدل مما سبق . وفي الأم : « وجاهد » . وما في الأصل أحسن ؛ فتأمل .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « استدلوا » ؛ وهو تحريف .

منهم ؛ ففَتَّنُوهم عن دينهم، أو^(١) : من فَتَّنُوا منهم .
 فَعَذَرَ اللهُ (عز وجل) مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْهَجْرَةِ - : من المَفْتُونِينَ . -
 فقال : (إِلَّا مِنْ أَكْثَرَةٍ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ : ١٦ - ١٠٦)^(٢) ؛
 وبعث إليهم رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : أن الله (عز وجل) جعل^(٣)
 لكم مَخْرَجًا . «

« وفَرَضَ^(٤) عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَى الْهَجْرَةِ ، الْخُرُوجَ : إِذَا^(٥) كَانَ مِمَّنْ
 يُفْتَنُ^(٦) عَنْ دِينِهِ ، وَلَا يُمْتَنَعُ^(٧) . فقال في^(٨) رجل منهم تُوفِّيَ - : تَخَلَّفَ
 عَنِ الْهَجْرَةِ ، فَلَمْ يُهَاجِرْ . - : (الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ^(٩) الْمَلَائِكَةُ : ظَالِمِي

(١) أى : أو بعضهم .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤) : ما روى في ذلك عن عكرمة .

(٣) كَذَا بِالْأَمِّ ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « جاعل » ؛ ولعله محرف .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ ، وهو عطف على « فعذر » : وفي الأصل : « ففرض » .
 وما في الأم أظهر وأولى .

(٥) كَذَا بِالْأَمِّ . وفي الأصل : « إذ » ؛ والنقص من النسخ .

(٦) في الأم « يفتن » . أى : يخشى عليه الميل والانحراف عن دينه ؛ بتأثير غيره .

(٧) في الأم : « يمتنع » . وكلاهما مشتق من المنعة ؛ أى : ليس له : من قومه
 وعصيته ؛ ما يحفظه من عدوان الغير وفتنته .

(٨) اقتبس هذا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٢) بلفظ : « في الذى يمتن عن
 دينه ، قدر على الهجرة ، فلم يهاجر حتى توفى » . وراجع فيها ما روى عن ابن عباس
 في سبب نزول الآية .

(٩) كَذَا بِالْأَمِّ . وقد ورد في الأصل : مضروبا عليه ، ومكتوبا فوقه مدادا مختلف

« توفاهم » . وهو من صنع الناسخ . وقد ظن أن المراد آية النحل : (٢٨٠) ؛ بسبب
 عدم ذكر (إن) . ولم يقب به إلى آخر الآية ، وإلى أن الشافعى كثيرا ما يفنصر من
 النص على موضع الشاهد .

أَنْفُسِهِمْ ؛ قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ (الآية :
(٩٧ — ٩٨) . وَأَبَانَ اللَّهُ (عز وجل) عُدْرَ الْمُسْتَضْعَفِينَ ، فَقَالَ : (إِلَّا
الْمُسْتَضْعَفِينَ : مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ^(١) ؛ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً ،
وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ) (الآية :
(٩٨ — ٩٩) . قَالَ : وَيَقَالُ ^(٢) : (عَسَى) مِنْ اللَّهِ : وَاجِبَةٌ ^(٣) . »

« وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : عَلَى أَنَّ فَرَضَ
الْمُهْجَرَةِ — : عَلَى مَنْ أَطَاقَهَا ، — إِنَّمَا هُوَ : عَلَى مَنْ قُتِنَ عَنْ دِينِهِ ، بِالْبَلَدَةِ ^(٤)
الَّتِي يُسْلِمُ ^(٥) بِهَا . »

« لِأَنَّ ^(٦) رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَذِنَ لِقَوْمِ بَكَّةَ : أَنْ يُقِيمُوا
بِهَا ، بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ — مِنْهُمْ ^(٧) : الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَغَيْرُهُ ^(٨) . — :

(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « كُنْتَ وَأُمِّي عَنْ عَدْرِ اللَّهِ » انظر السنن الكبرى
(ج ٩ ص ١٣) ، . والفتح (ج ٨ ص ١٧٧ و ١٨٣) .

(٢) هَذَا الْخَطُّ قَدْ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ١٣) ؛ وَقَدْ أَخْرَجَهُ فِيهَا
أَيْضًا ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، بَلْفَظٍ : « كُلُّ عَسَى فِي الْقُرْآنِ ، فَهِيَ وَاجِبَةٌ » .

(٣) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : « وَاجِبٌ » . وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ كَمَا لَا يَخْفَى . وَالْمُرَادُ : أَنَّ
مُتَعَلِّقَهَا لَا يَدُ مِنْ تَحْقِيقِهِ ؛ لِأَنَّ الرِّجَاءَ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مُحَالٌ .

(٤) فِي الْأُمِّ : « بِالْبَلَدِ الَّذِي يُسْلِمُ بِهَا » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنٌ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « لَيْسَ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) هَذَا إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ، مَذْكُورٌ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ١٥) .

(٧) هَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ بِالْأَمِّ .

(٨) كَاتِبِي الْعَاصِ ، انظر السنن الكبرى .

إذ لم يخافوا الفِتنة . وكان يأمرُ جيوشه : أن يقولوا لمن أسلمَ : إن هاجرتم :
فلکم ما للمهاجرين ؛ وإن أقمتُم : فأنتم كأعرابِ المسلمين^(١) . وليس
يُخبرهم^(٢) ، إلا فيما يحلُّ لهم .

« فصلٌ في أصلِ فرضِ الجهادِ^(٣) »

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « ولما^(٥) مضت لرسولِ الله (صلى الله
عليه وسلم) مُدةٌ : من هجرته ؛ أنعمَ اللهُ فيها على جماعاتٍ^(٦) ، باتِّباعه — :
حدثت لهم^(٧) بها ، مع^(٨) عَوْنِ الله (عز وجل) ، قُوَّةٌ : بالعدد ؛ لم
يكن^(٩) قبلها . »

« ففرض الله (عز وجل) عليهم ، الجهادَ — بعد^(١٠) إذ كان : إباحةً ؛

- (١) هذا غير موجود بالأم ؛ ولعله سقط من النسخ أو الطابع .
- (٢) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يخبرهم » ؛ وهو تصحيف .
- (٣) انظر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠) ما ورد في ذلك : من السنة .
وراجع فيها (ص ١٥٧ — ١٦١) : ما ورد في فضل الجهاد ؛ فهو مفيد جدا .
- (٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٤-٨٥) . وقد ذكر باختصار ، في المختصر (ج ٥ ص ١٨٠) .
- (٥) في المختصر . « لما » .
- (٦) في الأم : « جماعة » .
- (٧) عبارة المختصر : « لهما » الخ .
- (٨) كذا بالأم والمختصر . وفي الأصل : « عون مع » ؛ وهو من عبث الناسخ .
- (٩) أى : العدد . وفي الأم والمختصر : « تكس » ؛ أى : القوة .
- (١٠) هذا إلى قوله : فرضا ؛ غير موجود بالمختصر .

لا : فرضنا . — فقال تبارك وتعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) الآية ^(١) .
 (٢ -- ٢١٦) ؛ وقال ^(٢) جل ثناؤه : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ
 وَأَمْوَالَهُمْ ، بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ) الآية : (٩ -- ١١١) ؛ وقال تبارك وتعالى :
 (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٣) ، وَأَعْلَمُوا : أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ : ٢ -- ٢٤٤) ؛ وقال :
 (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ : ٢٢ -- ٧٨) ؛ وقال تعالى : (فَإِذَا لَقِيتُمْ
 الَّذِينَ كَفَرُوا : فَضَرْبَ الرِّقَابِ ؛ حَتَّى إِذَا أَثْخَسْتُمُوهُمْ : فَشُدُّوا الْوَتَاقَ :
 ٤٧ -- ٤) ؛ وقال تعالى : (مَا لَكُمْ : إِذَا قِيلَ لَكُمْ : أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛
 أَمَا قُلْتُمْ ^(٤) إِلَى الْأَرْضِ) ؛ إلى : (وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) الآية : ٩ -- ٣٨ .
 (٣٩) ؛ وقال تعالى : (أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ^(٥) ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ
 وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الآية : (٩ -- ٤١) .
 « ثم ذكر قوماً : تَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) — :
 ممن كان يُظهِرُ الإسلامَ . — فقال : (لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا :
 لَا تَبِعُوكَ) الآية : ٩ -- ٤٢) . فَأَبَانَ ^(٦) فِي هَذِهِ الْآيَةِ : أَنَّ عَلَيْهِمُ الْجِهَادَ فِيمَا

-
- (١) ذكر في الأم إلى : (وهو شر لكم) ؛ وفي المختصر إلى : (وهو كره لكم) .
 (٢) هذا إلى قوله : الآية ؛ ليس بالمختصر .
 (٣) ذكر في المختصر إلى هنا ، ثم قال : « مع ما ذكر به فرض الجهاد » .
 (٤) في الأم ، بعد ذلك : « إلى قدير » .
 (٥) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢١) : ما روى في ذلك ، عن القداد
 ابن الأسود ، وأبي طلحة .
 (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « فإن » ، وهو تحريف .

قُرْبَ وَبَعْدَ ؛ مَعَ إِبَاتِهِ ^(١) ذَلِكَ فِي [غَيْرِ ^(٢) مَكَانٍ : فِي قَوْلِهِ : (ذَلِكَ :
بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ، وَلَا نَصَبٌ ، وَلَا مَخْمَصَةٌ — فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ؛
إِلَى : (أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ : ٩ — ١٢٠ — ١٢١) . «

« قَالَ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) : سَنَبَيْنُ ^(٣) مِنْ ذَلِكَ ، مَا حَضَرَنَا : عَلَى
وَجْهِهِ ^(٤) ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . «

« وَقَالَ ^(٥) جَلُّ ثَنَاؤِهِ : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) ؛
إِلَى : ^(٦) (لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ : ٩ — ٨١) ؛ وَقَالَ : (إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الَّذِينَ
يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا : كَانَتْهُمْ بُنْيَانٌ مَرَّصُونَ : ٦١ — ٤) ؛ وَقَالَ :
(وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٤ — ٧٥) . مَعَ مَا ذَكَرْ بِهِ ^(٧)
فَرَضَ الْجِهَادِ ، وَأَوْجَبَ عَلَى الْمُتَخَلِّفِ ^(٨) عَنْهُ . «

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « إثباته » ، وهو مع صحته ، محرف عما ذكرنا .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) أي : في الفصل الآتي . وفي الأم : « وسنين » .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « جهة » ؛ وهو تحريف .

(٥) عبارة الأم : « قال الله » . وزيادة الواو أولى : لأنها تدفع إيهام أن
هذا هو البيان الوعود .

(٦) في الأم : « قرأ الربيع الآية » .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل والمختصر . « ذكرته » ، وهو تصحيف . ويؤكد
ذلك قول البيهقي في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠) — بعد أن ذكر آية : (كتب
عليكم القتال) . — : « مع ما ذكر فيه فرض الجهاد : من سائر الآيات في القرآن . «

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « واجب على المتخلف » ؛ وهو تحريف في الكلمتين
على ما يظهر .

« فَصَلْ فِيمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ »

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « فلما ^(٢) فَرَضَ اللَّهُ (عز وجل) الجهادَ — : دَلَّ ^(٣) في كتابه ، ثم ^(٤) على لسانِ نبيِّه (صلى الله عليه وسلم) : أن ^(٥) ليس يُفَرَضُ ^(٦) الجهادُ على مملوك ، أو أثنى : بالغٍ ؛ ولا حرٍّ : لم يَبْلُغ . »

« لقول الله عز وجل : (أَتَقِرُّوا ^(٧) خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٩ — ٤١) ؛ فكان ^(٨) حَكَمٌ ^(٩) . أن لا مالَ للملوك ؛ ولم يكن مجاهدٌ ^(١٠) إلا : وعليه ^(١١) في الجهاد ، مُؤَنَّةٌ : من المال ؛ ولم يكن للملوك مالٌ . »

-
- (١) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٥) . وقد ذكر باختصار في المختصر (ج ٥ ص ١٨٠) .
 (٢) هذا ليس بالمختصر .
 (٣) في المختصر . « ودل » .
 (٤) في الأم : « وطى » . وما في الأصل والمختصر أحسن .
 (٥) عبارة الأم : « أنه لم يفرض الخروج إلى الجهاد » الخ . وعبارة المختصر : « أنه لم يفرض الجهاد على مملوك ، ولا أثنى ، ولا طى من لم يبلغ » .
 (٦) في الأصل : « بفرض » ؛ وهو تصحيف .
 (٧) ذكر في المختصر من أول : (وجاهدوا) .
 (٨) عبارة الأم : « فكان الله عز وجل » الخ . وعبارة المختصر : « فحكم أن لا مال للملوك » ؛ ثم ذكر الآية الآتية .
 (٩) في الأصل : « أحكم » ، وهو تحريف .
 (١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « مجاهدا » ؛ وهو خطأ وتحريف .
 (١١) عبارة الأم : « ويكون عليه للجهاد » .

« وقال ^(١) (تعالى) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ : ٨ - ٦٥) ؛ فَدَلَّ : عَلَى أَنَّهُ ^(٢) أَرَادَ بِذَلِكَ : الذُّكُورَ ، دُونَ الْإِنَاثِ .
لَأَنَّ الْإِنَاثَ : الْمُؤْمِنَاتُ . وَقَالَ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً :
٩ - ١٢٢) ؛ وَقَالَ : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ : ٢ - ٢١٦) ؛ وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ :
عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ [بِهِ] ^(٣) : الذُّكُورَ ، دُونَ الْإِنَاثِ ^(٤) . »

« وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ - : إِذَا أَمَرَ بِالِاسْتِثْنَانِ . - : (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ : فَلْيَسْتَأْذِنُوا ، كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ : ٢٤ - ٥٩) ؛
فَاعْلَمْ : أَنَّ ^(٥) فَرَضَ الْاسْتِثْنَانِ ، إِنَّمَا هُوَ : عَلَى الْبَالِغِينَ . وَقَالَ تَعَالَى :
(وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ : فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا :
فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ : ٤ - ٦) ؛ فَلَمْ يَجْعَلْ لِرُشْدِهِمْ حُكْمًا : تَصِيرُ بِهِ ^(٦)
أَمْوَالُهُمْ إِلَيْهِمْ ؛ إِلَّا : بَعْدَ الْبُلُوغِ ^(٧) . فَدَلَّ : عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ فِي الْعَمَلِ ، إِنَّمَا
هُوَ : عَلَى الْبَالِغِينَ ^(٨) . »

(١) فِي الْأُمِّ : « وَقَدْ » .

(٢) فِي الْمَخْتَصَرِ : « أَنَّهُمُ الذُّكُورُ » ؛ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ .

(٣) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنِ الْأُمِّ .

(٤) يَحْسَنُ أَنْ تَرَجَعَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (ج ٦ ص ٤٩ - ٥٢) : بَابُ جِهَادِ
النِّسَاءِ ، وَمَا يَلِيهِ . فَهُوَ مُفِيدٌ فِي الْمَوْضُوعِ .

(٥) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ تَحْرِيفٌ .

(٦) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « تَقَرُّبُهُ » ؛ وَلَعَلَّهُ مَحْرُفٌ عَمَّا ذَكَرْنَا ، أَوْ عَنْ :
« تَقَرُّبٍ بِهِ » ، فَتَأَمَّلْ .

(٧) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ (ص ٨٥ - ٨٦) . ثُمَّ رَاجِعْ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ (ج ١

ص ٢٣١) : فِي الْفَرْقِ بَيْنَ تَصْرِفِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُهْجُورِ عَلَيْهِ . فَهُوَ مُفِيدٌ فِي مَبَاحِثَ كَثِيرَةٍ .

(٨) رَاجِعْ فِي الْفَتْحِ (ج ٦ ص ٥٦) : بَابُ مَنْ غَزَا بِصَبِيٍّ لِلْخِدْمَةِ .

« وَدَأَّتِ السَّنَةُ ، ثُمَّ ^(١) مَا لَمْ أَعْلَمْ فِيهِ مُخَالَفًا - : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . - : عَلَى
مِثْلِ مَا وَصَفْتُ ^(٢) . » . وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ ^(٣) فِي ذَلِكَ ^(٤) .

* * *

وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٥) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « قَالَ اللَّهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ)
فِي الْجِهَادِ : (لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ ، وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ، وَلَا ^(٦) عَلَى الَّذِينَ
لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ - حَرَجٌ : إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ؛ مَا ^(٧) عَلَى الْمُحْسِنِينَ
مِنْ سَبِيلٍ ؛ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ؛ إِلَى : (وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ : فَهُمْ
لَا يَعْلَمُونَ : ٩ - ٩١ - ٩٣) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ،
وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ : ٢٤ - ٦١) . »

(١) أَيْ : ثُمَّ الْحُكْمُ الَّذِي لَمْ أَعْلَمْ الْحُجْ . وَفِي الْأَصْلِ : « بَمِ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
وَالْتَصْحِيفُ عَنِ الْأَمِّ .

(٢) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَصَفْتُمْ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) مِنْ رَدِّ النَّبِيِّ إِيَّاهُ فِي أَحَدٍ ، دُونَ الْخَنْدَقِ . فَرَاغَهُ مَعَ غَيْرِهِ - : مِمَّا يَفِيدُ
فِي الْمَقَامِ . - : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٢١ - ٢٣) . وَرَاجِعُ الْأَمِّ (ج ٤ ص
١٧٦ و ج ٦ ص ١٣٥) ، وَسَنَنِ الشَّافِعِيِّ (ص ١١٤) وَالْفَتْحُ (ج ٧ ص ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(٤) وَذَكَرَ أَيْضًا : أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يَسْهَمْ لِمَنْ قَاتَلَ مَعَهُ - : مِنَ الْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ . - وَأَسْهَمَ
لِلْبَالِقِينَ الْأَحْرَارِ : وَإِنْ كَانُوا ضَعْفَاءَ . ثُمَّ قَالَ : « فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ السَّهْمَانِ إِنَّمَا تَكُونُ
فِيمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ : مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ ؛ وَدَلَّ ذَلِكَ : عَلَى أَنَّ لَا فَرَضَ فِي الْجِهَادِ ، عَلَى
غَيْرِهِمْ . » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١) .

(٥) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ٨٥) . وَقَدْ ذَكَرَ مُخْتَصَرًا ، فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٨١)

(٦) عِبَارَةُ الْمَخْتَصَرِ : « الْآيَةُ » ؛ وَقَالَ : (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ

وَهُمْ أَغْنِيَاءُ) . « . (٧) فِي الْأَمِّ : « الْآيَةُ » .

« قال الشافعي : وقيل ^(١) : الأعرجُ : المُقْعَدُ . والأغلبُ : أن ^(٢) العرجَ في الزُّجَلِ الواحدة . »

« وقيل : نزلت [في ^(٣)] أن لا حرجَ عليهم ^(٤) : أن لا يُجاهِدوا . »
« وهو : أشبهه ^(٥) ما قالوا ، وغيره ^(٦) مُحْتَمِلَةٌ ^(٧) غيره . وهم : داخلون في حدِّ الضعفاء ، وغيرُ خارجين : من فرض الحجِّ ، ولا الصلاة ، ولا الصوم ، ولا الحدود . فلا ^(٨) يُحْتَمَلُ (والله أعلم) : أن يكون أريدَ بهذه الآية ، إلا : وَضَعَ الحرجَ : في الجهاد ؛ دون غيره : من الفرائض . »
وقال ^(٩) فيما بَعْدَ غَزْوِهِ ^(١٠) عن المغازي - وهو : ما كان على اللئلين

-
- (١) في المختصر : « ققيل » .
(٢) في الأم : « أنه الأعرج » الخ . وفي المختصر : « أنه عرج الرجل الواحدة » . وما في الأصل هو الأظهر .
(٣) الزيادة عن الأم . وقال في المختصر : « في وضع الجهاد عنهم ؛ ولا يحتمل غيره » . ثم قال : « فإن كان سالم البدن قويه ، لا يجد أهبة الخروج ، ونفقة من تلزمه نفقته ، إلى قدر ما يرى لمدته في غزوه - فهو ممن لا يجد ما ينفق . فليس له : أويتطوع بالخروج ، ويدع الفرض » الخ ؛ فراجعه .
(٤) هذا ليس بالأم .
(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « يشبه » ؛ وهو تحريف .
(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « غير » وزيادة الواو أحسن : لإفادتها الترقى . ولعلها سقطت من النسخ .
(٧) في الأم : « محتمل » . وما في الأصل أحسن .
(٨) في الأم . « ولا » . وما في الأصل أظهر .
(٩) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٦) .
(١٠) عبارة الأصل : « غزوة من المعادي...الثلاثين » ؛ وهي مصحفة . والتصحيح =

فصاعداً . - : « إنه لا يلزمُ القوى السالم البدن كله : إذا لم يجد^(١) مَزَكَباً
وسلاحاً ونفقة ؛ ويدع لمن يلزمه^(٢) نفقته^(٣) ، قوته : إلى^(٤) قدر ما يرى
أنه يلبث في غزوه^(٥) . وهو^(٦) : ممن لا يجد ما يُنفق . قال^(٧) الله عز وجل :
(وَلَا عَلَى الَّذِينَ - : إذا ما أتوك لِتَحْمِلَهُمْ ، قُلْتَ : لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ
عَلَيْهِ . - : تَوَلَّوْا : وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ، حَزَنًا : أَلَّا يَجِدُوا
مَا يُنْفِقُونَ : ٩ - ٩٢)^(٨) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٩)

= من ابتداء كلام الأم ؛ وهو : « الغزو غزوان : غزو يبعد عن المغازي ؛ وهو : ما بلغ
مسيرة ليلتين قاصدين : حيث تقصر الصلاة ، وتقدم مواقيت الحج من مكة . وغزو
يقرب ؛ وهو ما كان دون ليلتين : مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما هو أقرب - : من المواقيت -
إلى مكة . وإذا كان الغزو البعيد : لم يلزم القوى » إلى آخر ما هنا .

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « تجد » ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأم : « تلزمه » .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « نفقة » ؛ وهو تحريف .

(٤) كذا بالأصل ؛ وهو الظاهر . أي : إلى نهاية الزمن الذي قدر أن يمكته في غزوه .

وعبارة الأم : « إذن » ؛ وهي إما محرفة ، أو زائدة . فتأمل .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « غزوة » ؛ وهو تصحيف .

(٦) عبارة الأم : « وإن وجد بعض هذا ، دون بعض : فهو » الخ . وهي أكثر فائدة

(٧) كذا بالأصل ؛ وهو ظاهر . وعبارة الأم : « قال الشافعي : نزلت : (ولا

على الذين) » الخ ولعل بها سقطا .

(٨) راجع ما قاله بعد ذلك : فهو معيد .

(٩) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٩) . وقد ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١

٣٣ و ٣٦) متفرقا : ضمن ما يلائمه ويؤيده : من الأحاديث والآثار التي يحسن الرجوع

إليها : لكبير فائدتها .

(رحمه الله) : غزا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فغزا معه بعض من يُعرفُ تفاقه^(١) : فانخزل^(٢) عنه^(٣) يومَ أُحُدٍ بثلاثمائة^(٤) . «

« ثم شهدوا^(٥) معه يومَ الخندق : فتكلموا^(٦) بما حكى الله (عز وجل) :

من قولهم : (مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا : ٣٣ - ١٢) . «

« ثم غزا^(٧) بنى المصطلق^(٨) ، فشهدوا معه منهم^(٩) ، عددٌ :

فتكلموا بما حكى الله (عز وجل) : من قولهم : (لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ :

لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ : ٦٣ - ٨) ؛ وغير ذلك مما حكى الله : من

تفانيهم^(١٠) . «

(١) هو : عبد الله بن أبي ابن سلول . انظر الفتح (ج ٧ ص ٢٤٣) .

(٢) أى : انقطع ورجع .

(٣) هذا فى الأم متأخر عما بعده .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفى الأصل : « ثلاثمائة » ؛ والنقص من النسخ

(٥) كذا بالأم والسنن الكبرى . وعبارة الأصل : « شهد معه قوم » ؛ وهى -

مع صحتها - قد تكون محرفة ، أو ناقصة كلمة : « منهم » .

(٦) أى : معتب بن قشير ، وأوس بن قيثي ، وغيرها ؛ لما اشتد بالمسلمين الحصار .

انظر الفتح (ج ٧ ص ٢٨١) .

(٧) فى الأم ، زيادة : « النجى » .

(٨) هذا : لقب جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة الخزاعى . انظر

الفتح (ج ٧ ص ٣٠٣) .

(٩) هذا غير موجود بالأم .

(١٠) راجع الفتح (ج ٨ ص ٤٥٥ - ٤٦٠) : فهو مفيد فى بعض الأبحاث الماضية أيضا .

« ثم غزا ^(١) غزوة تبوك ^(٢) ، فشهدا معه منهم ^(٣) ، قوم : ففروا ^(٤) به ليلة العقبة ^(٥) : ليقتلوه ؛ فوفاة الله شرهم . وتخلف آخرون منهم : فيمن بحضورته . ثم أنزل الله (عز وجل) عليه ^(٦) ، في ^(٧) غزاة تبوك ، أو منصرفه منها — ولم ^(٨) يكن له ^(٩) في تبوك قتال ^(١٠) — : من أخبارهم ؛ فقال الله تعالى : (وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ : لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ؛ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ أَنْبِعَهُمْ) ؛ قرأ ^(١١) إلى قوله : (وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ : ٩-٤٦-٥٠) ^(١٢) . »

(١) كذا بالأم والسنن الكبرى ؛ وهو الأحسن . وفي الأصل : « ثم غزاة » ؛ وهو مع صحته ، لاستبعد أنه سقط منه ما زدناه .

(٢) هو : مكان بطرف الشام من جهة القبلة ، بينه وبين المدينة : أربع عشرة مرحلة ؛ وبينه وبين دمشق : إحدى عشر مرحلة . والمشهور : ترك صرفه ، للعلمية والتأنيث . ومن صرفه : أراد الموضع . انظر تهذيب اللغات (ج ١ ص ٤٣) ، والفتح (ج ٨ ص ٧٧-٧٨) (٣) هذا في الأم مؤخر عما بعده .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « ففروا بدليله » ؛ وهو تصحيف خطير .

(٥) هذه ليست عقبة مكة المشهورة بالبيعتين ؛ ولكنها عقبة أخرى : بين تبوك والمدينة . وكان من أمرها : أن جماعة من المنافقين ، اتفقوا على أن يزحوا ناقة رسول الله ، عند مروره بها : ليستقط عن راحلته في بطن الوادي ، من ذلك الطريق الجبلي المرتفع . فأعلمه الله بمكرهم ، وعصمه من شرهم . انظر تفصيل ذلك : في السيرة النبوية لدحلان (ج ٢ ص ١٣٣) . ثم راجع في السنن الكبرى (ص ٣٢-٣٣) : ما روى عن ابن إسحاق ، وعروة ، وأبي الطفيل .

(٦) هذا غير موجود بالأم . (٧) هذا ليس بالسنن الكبرى .

(٨) هذا إلى قوله : قتال ؛ ليس بالسنن الكبرى .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « قبال » ؛ وهو تصحيف .

(١٠) في الأم : « فنبطهم وقيل أقعدوا مع القاعدين » .

(١١) راجع في السنن الكبرى (ص ٣٣-٣٦) : أحاديث عروة ، وكعب =

« فَأَظْهَرَ اللَّهُ (عز وجل) لرسوله (صلى الله عليه وسلم) : أسرارهم ،
وخبَرَ السَّمَاعِينَ لَهُمْ ، وَابْتِغَاءَهُمْ ^(١) : أَنْ يَفْتِنُوا مَنْ مَعَهُ : بِالْكَذِبِ وَالْإِرْجَافِ ،
والتَّخْذِيلِ لَهُمْ . فَأَخْبَرَ ^(٢) : أَنَّهُ كَرِهَ انْبِعَاثَهُمْ ، [فَتَبَّطَهُمْ] ^(٣) : إِذْ ^(٤) كَانُوا
عَلَى هَذِهِ النِّيَّةِ ، »

« فَكَانَ ^(٥) فِيهَا مَا دَلَّ : عَلَى أَنَّ اللَّهَ (عز وجل) أَمَرَ : أَنْ يُنَمَّعَ مَنْ
عُرِفَ بِمَا عُرِفُوا بِهِ ، مِنْ ^(٦) أَنْ يَغْزَوْ ^(٧) مَعَ الْمُسْلِمِينَ : لِأَنَّهُ ^(٨) ضَرَرٌ
عَلَيْهِمْ . »

= ابن مالك ، وأبي سعيد الخدري . ثم راجع الكلام عن حديث كعب ، في الفتح (ج ٨
ص ٧٩ - ٨٨ و ٢٣٧ - ٢٣٩) : لفوائده الجليلة .

(١) كذا بالأصل والأم ؛ وهو الظاهر والناسب للفظ الآية الكريمة . وفي السنن
الكبرى : « وأتباعهم » ؛ يعني : استمرارهم على ذلك .

(٢) في الأم : « فأخبره » ؛ وهو أحسن .

(٣) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٤) كذا بالأصل والأم ؛ وهو الظاهر . وفي السنن الكبرى : « إذا » ؛ ولعل
الزيادة من النسخ أو الطابع .

(٥) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ وهو الظاهر . وفي الأم : « كان »
ولعله محرف .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « لأن » ؛ ولعل اللام زائدة
أو محرفة .

(٧) كذا بالأم يغزوا ؛ وهو المناسب لما قبله وما بعده . وفي الأصل والسنن الكبرى :
« يغزوا » ؛ ومع كونه صحيحا ، قد تكون الواو زائدة .

(٨) هذه عبارة الأصل والأم ، والمختصر أيضا (ج ٥ ص ١٨١ - ١٨٢) ؛ وهي
الصحيحة . وفي السنن الكبرى : « لأنه لا ضرر » ؛ والزيادة من النسخ أو الطابع . =

« ثم زاد في تأكيد بيان ذلك ، بقوله تعالى : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) — (صلى^(١) الله عليه وسلم) — [قرأ^(٢)] إلى قوله تعالى : (فَأَقْصُوا مَعَ الْخَالِفِينَ : ٩ — ٨١ — ٨٣) . وبسط الكلام فيه^(٣) .



وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ : ٩ — ١٢٣) . « ففرض الله جهاد المشركين ، ثم أبان : من^(٥) الذين نبدأ بجهادهم :

-
- = ويؤكد ذلك قوله في الأم — عقب الآية الآتية — : « فمن شهر بمثل ما وصف الله المنافقين : لم يحل للامام أن يدعه يغزو معه ؛ ولم يكن لو غزا معه : أن يسهم له ، ولا يرضخ . لأنه ممن منع الله أن يغزو مع المسلمين : لطلبته فتنهم ، وتخذيله إياهم ؛ وأن فيهم من يستمع له : بالغفلة والقراية والصدقة ؛ وأن هذا قد يكون أضر عليهم من كثير : من عدوهم .
- (١) في الأم : « قرأ الربيع إلى (المخالفين) » . والجملة الدعائية ليست بالسنن الكبرى
- (٢) زيادة حسنة ، عن السنن الكبرى .
- (٣) فراجع (ص ٨٩ — ٩٠) لفائدته .
- (٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٠ — ٩١) . وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٧) إلى قوله : (الكفار) .
- (٥) كذا بالأم ، وهو الظاهر الصحيح . وفي الأصل : « من الذي يجاهدكم » الخ . والنقص والتصحيف من النسخ . ويؤكد ذلك قول البيهقي في السنن — قبل الآية — : « باب من يبدأ بجهاده من المشركين » . وهو مقتبس من كلام الشافعي ، كما هي عادته في سائر عناوين كتابه . وراجع في السنن : ما روى عن ابن إسحاق ، وما نقله عن الشافعي : مما لم يذكر هنا وذكر في الأم .

من المشركين . ؟ فأعلم ^(١) : أنهم الذين يلون المسلمين . «
« وكان معقولا — في فرض ^(٢) جهادهم — : أن أولاهم بأن يجاهد :
أقربهم من ^(٣) المسلمين داراً . لأنهم إذا قوتوا ^(٤) على جهادهم وجهاد غيرهم :
كانوا على جهاد من قرب منهم أقوى . وكان من قرب ، أولى أن يجاهد :
لقربه من عورات المسلمين ؛ فإن ^(٥) نكايته من قرب : أكثر من نكايته
من بعد ^(٦) . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(٧) : « فرض الله (تعالى) الجهاد : في كتابه ، وعلى لسان نبيه (صلى
الله عليه وسلم) . ثم أكد النفي ^(٨) من الجهاد ، فقال : (إن الله أشتري

-
- (١) في الأم : « فأعلمهم » ؛ أي المخاطبين بالجهاد .
(٢) في الأم زيادة : « الله » .
(٣) في الأم : « بالمسلمين » . وما في الأصل أحسن .
(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « قدروا » ؛ وهو — مع صحته — مصحف :
بقريته قوله : « أقوى » .
(٥) كذا بالأصل ؛ وهو تعليل لترتب الحكم على العلة السابقة . وفي الأم : « وأن » ؛
وهو علة ثانية .
(٦) راجع ما ذكره بعد ذلك (ص ٩١ - ٩٢) : فهو عظيم الفائدة .
(٧) كما في الرسالة (ص ٣٦١ - ٣٦٣) أثناء كلامه على الفرق : بين علم الخاصة ،
وعلم العامة . مما تحسن مراجعته .
(٨) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « التفسير » ؛ وهو تصحيف .

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ^(١) : ٩ - ١١١) ؛ وقال : (وَقَاتِلُوا^(٢))
 الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ، كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً^(٣) : ٩ - ٣٦) ؛ وقال تعالى :
 (اقْتُلُوا^(٤)) الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) الآية : (٩ - ٥) ؛ وقال تعالى :
 (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) الآية : (٩ - ٢٩) .
 وذكر حديث أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « لَا أزالُ
 أَقاتِلُ النَّاسَ ، حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الحديث^(٥) .

ثم قال : [وقال^(٥)] الله تعالى : (مَا لَكُمْ : إِذَا قِيلَ لَكُمْ : انْفِرُوا
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ أَتَأْتِلُمُ إِلَى الْأَرْضِ . ؟ ! أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
 الْآخِرَةِ ؟ ! فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ *) (انْفِرُوا :
 يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) الآية : (٩ - ٣٨ - ٣٩) ؛ وقال تعالى : (انْفِرُوا
 خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الآية :
 (٩ - ٤١) .

-
- (١) ذكر في الرسالة بقية الآية . (٢) في الرسالة : « قاتلوا » .
 (٣) كذا بالرسالة والأصل . ثم زيدت فيه القاء بجماد آخر . وهو من صنع
 الناسخ ، وتأثره بلفظ الآية . وقد نهينا غير مرة . أن الشافعي كثيرا ما يحذف مثل
 ذلك : اكتفاء بمحل الشاهد :
 (٤) بقيته — كما في الرسالة — : « فإذا قالوها : عصموا مني دماءهم وأموالهم ؛
 وحسابهم على الله » . وهذا الحديث قد روى من طرق عدة ، وبألفاظ متقاربة وزيادة ،
 وقد اشتمل على مباحث هامة فراجعها ، وراجع الكلام عليه : في الأم (ج ١ ص ٢٢٧
 و ج ٦ ص ٣ و ج ٧ ص ٢٧٦) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٨٣) ، والسنن الكبرى
 (ج ٨ ص ١٧٦ - ١٧٧ و ١٩٦ و ٢٠٢ و ج ٩ ص ٤٩ و ١٨٢) والفتح (ج ١
 ص ٥٧ و ج ٦ ص ٧٠ ج ١٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٧) .
 (٥) هذه الزيادة متعينة .

« قال الشافعي (رحمه الله) : فاحتَمَلْتُ^(١) الآياتُ : أن يكون الجهادُ كله ، والنَّفِيرُ خاصَّةً منه — : [على^(٢)] كل مُطِيقٍ^(٣) [له^(٤)] ؛ لا يَسَعُ أحدٌ منهم التَّخَلُّفُ عنه . كما كانت الصلاةُ^(٥) والحجُّ والزكاةُ . فلم يخرج أحدٌ^(٦) — : وجَبَ عليه فرضٌ [منها^(٧)] . — : أن^(٧) يُؤدِّيَ غيره الفرضَ عن نفسه ؛ لأنَّ عَمَلَ^(٨) أحدٍ في هذا ، لا يُكْتَبُ لغيره . »
« واحتَمَلْتُ^(٩) : أن يكون معنى قرضِها ، غير معنى فرضِ الصلاة^(١٠) .
وذلك^(٩) : أن يكون قُصِدَ بالفرض فيها^(١١) : قَصْدَ الكِفَايَةِ ؛ فيكون من قام بالكفاية — في جهادٍ من جُوهِد : من المشركين . — مُدْرِكًا : تأدية الفرض ، ونافلة الفضل ؛ ومُخْرَجًا من تَخَلُّف : من المأثم . »
قال الشافعي^(١١) : « قال^(١٢) الله عز وجل : (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ

-
- (١) كذا بالرسالة ؛ وهو الظاهر ، وفي الأصل : « فاحتمل » ، ولعله محرف .
(٢) زيادة متعينة ، عن الرسالة .
(٣) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « يطبق » ، وهو تصحيف .
(٤) زيادة حسنة ، عن الرسالة . (٥) في الرسالة : « الصلوات » .
(٦) في بعض نسخ الرسالة . زيادة : « منهم » .
(٧) كذا بالأصل ومعظم نسخ الرسالة . أى : بسبب أن يؤدي . فالباء مقدره ، وحذفها جائز ، وشرطه متحقق . وفي نسخه الريبع : « من » ؛ أى : من أجل أن يؤدي . فكلاهما صحيح : وإن كان ما ذكرنا أظهر .
(٨) في الرسالة (ط . بولاق) زيادة : « كل » ؛ وهو للتأكيد .
(٩) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « وكذلك » ؛ وهو تصحيف .
(١٠) في بعض نسخ الرسالة : « منها » ؛ وكلاهما صحيح .
(١١) كما في الرسالة (ص ٣٦٣ - ٣٦٦) : مستدلا لتعين الاحتمال الثاني الذي أفاد : أن الجهاد فرض عيني ، لا فرض كفائي .
(١٢) عبارة الرسالة : « ولم يسوا الله بينهما (أى : بين المجاهد والقاعد) فقال » .

الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ ، ^(١) وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ ؛ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ؛
وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ^(٢) : ٤ - ١٥ . »

« قال الشافعي : فَوَعَدَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجِهَادِ : الْحُسْنَى ^(٣) عَلَى الْإِيمَانِ ؛
وَأَبَانَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ . وَلَوْ كَانُوا آثِمِينَ بِالتَّخَلُّفِ - : إِذَا
غَزَا غَيْرُهُمْ . - : كَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِالْإِثْمِ ^(٤) - إِنْ لَمْ يَعْفُ ^(٥) اللَّهُ [عَنْهُمْ] ^(٦) -
أُولَى بِهِمْ ^(٧) مِنَ الْحُسْنَى . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وَقَالَ ^(٨) اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ :

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣ - ٢٤ و ٤٧) . ما روى في ذلك :
عن البراء ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس . ثم راجع الكلام عنه في الفتح (ج ٦ ص
٢٩ - ٣١ و ج ٨ ص ١٨٠ - ١٨٢) فهو مفيد جداً .

(٢) ذكر في الرسالة إلى آخر الآية ، ثم قال : « فأما الظاهر في الآيات : فالفرض
على العامة » . أي : جميع المكلفين . ثم بين للسائل : من أين قيل : إذا جاهد البعض
خرج الآخرون عن الإثم ، وسقط الطلب عنهم . ؟ فذكر ما أتى في الأصل .

(٣) هذا في بعض نسخ الرسالة ، مقدم عما قبله ؛ وفي بعضها : بزيادة الباء .

(٤) كذا بالرسالة ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « والأثم » ؛ وقد يكون محرفاً

مع صحته .

(٥) في نسخة الريب : « يعفوا » ؛ وهو تحريف لما لا يغني .

(٦) زيادة حسنة ، عن الرسالة (ط . بولاق) وبعض النسخ الأخرى .

(٧) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « منهم » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٨) هذا دليل آخر . وفي الرسالة : « قال » . والكلام فيها على صورة سؤال وجواب .

لِيَنْفِرُوا كَافَّةً^(١) ؛ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ : لِيَتَفَقَّهُوا
فِي الدِّينِ^(٢) : ٩ - ١٢٢ . «

» فَأَخْبَرَ^(٣) اللَّهُ (عز وجل) : أن المسلمين لم يكونوا لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ؛
قال^(٤) : (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا^(٥)) ؛ فَأَخْبَرَ :
أن النِّفَرَ على بعضهم دونَ بعضٍ [و^(٦)] أن التَّفَقُّهَ إنما هو على بعضهم ،
دونَ بعضٍ . «

قال الشافعي^(٧) : «وَعَزَا^(٨) رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَعَزَا^(٩)»

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٧) حديث ابن عباس في ذلك : لفائدته .
(٢) ذكر في الرسالة بقية الآية ، ثم قال : « وعزا رسول الله ، إلى آخر ماسيأتي .
وقد أخره البيهقي : لكونه دليلاً مستقلاً .

(٣) كذا بالأصل والرسالة (ط . بولاق) وبعض النسخ الأخرى . وهو الأظهر .
وفي نسخة ابن جماعة : « وأخبر » . وفي نسخة الريب : « وأخبرنا » . وفي بعض النسخ :
« وأخبره ، أو فأخبره » . ولعل الهاء زائدة من الناسخ .

(٤) هذا غير موجود في نسخة الريب . وحذفه وإن كان يرد كثيراً في كلام البلغاء ؛
إلا أن إثباته في المسائل العلمية أولى وأحسن .

(٥) هذا ليس بالرسالة . (٦) زيادة متعينة ، عن الرسالة

(٧) كما في الرسالة (ص ٣٦٥ - ٣٦٦) .

(٨) كذا بالرسالة . وفي الأصل : بدون الواو . وزيادتها أولى ؛ ولعلها سقطت
من النسخ .

(٩) كذا بالأصل وجميع نسخ الرسالة . وقد أبى الشيخ شاكر إلا : أن يرسمه بالياء
وتشديد الزاي ؛ على أنه من الرباعي المضاعف ؛ بمعنى : حمل غيره على الغزو . وزعم : أنه
هو الصحيح ، وأنه لا يعارض رسم الريب . وأكد ذلك : بأنه المناسب لقوله : « وخلف » .
وهذا منه : تحكم غريب ، وزعم جريء ؛ لانهقل له معنى ، ولا نجد له مبرراً ؛ إلا :
الرغبة في إظهار المعرفة بالفرق بين الثلاثي والرباعي . وإلا : فالثلاثي معناه صحيح ، ومحقق =

معه من أصحابه جماعة^(١) ؛ وخَلَفَ آخَرِينَ^(٢) : حتى خَلَفَ^(٣) علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في غَزْوَةِ تَبُوكَ .
وبَسَطَ الكلامَ فيه ، وجَعَلَ نظيرَ ذلك : الصلاة على الجنائزِ ، والدُّفْنِ :
ورَدَّ السلامَ^(٤) .

= للغرض . وهو : بيان أن النبي في غزواته ، لم يكن يخرج بجميع أصحابه ؛ بل كان يكتفي ببعض . وهذا لا يَنَازِعُ فيه منصف . وأما الرباعي : فمعناه قد يومم : أن بعض الصحابة كانوا يخرجون مع النبي ، إلى الغزو : كارهين له ، وغير راغبين فيه . وهذا لا يقول به أحد . ثم قد تنوع صحته : بأن كثيراً — من النساء والصبيان والعبيد . — كانوا يخرجون للجهاد معه ؛ فهل يقال : إنه كان يحملهم عليه . ١٢ . ومناسبة أحد اللفظين لآخر : لا تصلح مرجحاً لتعيينه ، إلا بعد الاطمئنان إلى صحة معناه ، واعتقاد : أنه المراد للمتكلم .
ثم نقول : إن الإطالة في مثل هذه الأبحاث اللفظية النافهة ، عمل لا يليق بالتعليق على كتاب كالرسالة : يعتبر بحق أول مصدر أصولي ، وأجل أثر فني ؛ قد احتوى على أهم المسائل العلمية ، وأعظم المشاكل الفقهية ؛ التي لا زالت بحاجة إلى حل وتوضيح ، وبسط وتفصيل . ولقد كان الأجدر بالشيخ (حفظه الله) ، والمرجو منه - : أن يعنى بها ، ويحقق شيئاً منها ؛ ويترك ما أسرف فيه ، وما لا طائل تحته .

- (١) في بعض نسخ الرسالة : « بجماعة » . ويغلب على الظن أنه محرف ؛ ومن الجائز بالنظر إليه : أن يكون قوله : « معه » ؛ زائداً من الناسخ . فتأمل .
- (٢) في نسختي الربيع وابن جماعة : « أخرى » .
- (٣) أي : أمره بالتخلف بعد أن استعد للخروج ؛ وقال له : « أما ترضى : أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى . » ؟ . وفي الرسالة : « تخلف » . وما في الأصل أولى .
- (٤) انظر الرسالة (ص ٣٦٧ - ٣٦٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٨٢ - ١٨٣) .
ثم راجع في الأم (ج ٤ ص ٩٠) : الفصل القيم الخاص بهذه المسألة ، والمشمول على مزيد من المائدة ؛ والذي نرى : أن البهقي لم ينقل هنا شيئاً منه ، اكتفاء بما نقله عن الرسالة . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٧) . ثم راجع كلام صاحب الجواهر النقي =

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ؛ قالا : نا
 أبو العباس (هو : الأصم) ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « قال الله
 عز وجل : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ؛ قُلِ : الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) ؛
 [إلى ^(٢)] : (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ : ٨ - ١) ؛ فكانت غنائمُ بدرٍ ،
 لرسولِ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) : يَضَعُهَا حَيْثُ شَاءَ . ^(٣) »
 « وإِنَّمَا نَزَلَتْ : (وَأَعْلَمُوا : أَلَّا نَمَّا غَنِمْتُمْ : مِنْ شَيْءٍ ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
 وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى : ٨ - ٤١) ؛ بَعْدَ ^(٤) بَدْرٍ . »
 « وَقَسَمَ ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) كُلَّ غَنِيمَةٍ ^(٦) بَعْدَ بَدْرٍ .

(ص ٤٨) ، والخلاف في أصل المسألة : في الفتح (ج ٦ ص ٢٤) ؛ لتلم بجميع أطرافها .
 (١) كما في سير الأوزاعي الملحق بالأم (ج ٧ ص ٣٠٨ - ٣٠٩) : يرد على
 أبي يوسف ، فيها ذهب إليه : من أن الغنيمة لا تقسم في دار الحرب . إلا أن أول كلامه
 قد ذكر في خلال رده عليه في مسألة أخرى ، هي : أنه لا يضرب بسهم في الغنيمة ، لمن
 يموت في دار الحرب أو يقتل . فلذلك يحسن أن تراجع الموضوع من بدايته (ص ٣٠٣ -
 ٣٠٥ و ٣٠٧ - ٣٠٩) : لتقف على تمام حقيقته . وانظر المختصر (ج ٥ ص ١٨٣ - ١٨٤) .
 (٢) زيادة متعينة . وقد ذكر في الأم إلى قوله : (بينكم) .
 (٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩١ - ٢٩٣) : ماروى في مصرف الغنيمة
 في ابتداء الإسلام ؛ فهو مفيد في المقام .
 (٤) في الأم (ص ٣٠٥) زيادة : « غنيمة » .
 (٥) هذا إلى قوله : بعد بدر ؛ ليس بالأم ، ونرجح أنه سقط من النسخ أو الطابع .
 (٦) راجع ما ذكره النووي في تهذيب اللغات (ج ٢ ص ٦٤) عن حقيقة الغنيمة ،
 والفرق بينها وبين النوى . فهو جيد مفيد .

على ما وصفت لك : يَرْفَعُ^(١) خُسْهَا ، ثم يَقْسِمُ أربعةَ أخماسِها : وافرأ^(٢) ؛ على من حضر الحرب : من المسلمين^(٣) .

« إلا : السَّلْبُ ؛ فإنه سُنُّ^(٤) : للقاتل [في الإقبال^(٥)] . فكان^(٦) السَّلْبُ خارجاً منه . »
« وإلا : الصَّنِي^(٧) ؛ فإنه قد اختلفَ فيه : فقليل : كان^(٨) رسولُ الله

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « برفع » ؛ وهو تصحيف .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « واقراً » ؛ وهو تصحيف .

(٣) راجع في هذا المقام : الفتح (ج ٦ ص ١١٠ و ١٣٨ و ١٥٢) ، والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٠٥ و ج ٩ ص ٥٠ - ٥١ و ٥٤ - ٥٨) . وتأمل ما ذكره صاحب الجوهر النقي .

(٤) أى : شرع وجوب إعطائه إياه ؛ وقد ثبت ذلك بالسنة . وفي الأم زيادة : « أنه » ؛ أى : سن النبي ذلك .

(٥) زيادة جيدة ، عن الأم . أى : في حالة هجوم العدو وإقدامه ، دون فراره وإدباره . وراجع الكلام عن ذلك وما يدل عليه ؛ والكلام عن حقيقة السلب ، والخلاف في عدم تخميسه — : في الأم (ج ٤ ص ٦٦ - ٦٨ و ٧٥) . وراجع الرسالة (ص ٧٠ - ٧١) ، والمختصر (ص ١٨٣) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٠٥ - ٣١٢ و ج ٩ ص ٥٠) ، والفتح (ج ٦ ص ١٥٤ - ١٥٦) .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « وكان » . ولكون التفريع بالقاء أغلب ، وفي مثل هذا المقام أظهر — : أثبتنا عبارة الأم .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « صني » ؛ والنقص من الناسخ . والصني والصفية — في أصل اللغة — : ما يسطفيه الرئيس لنفسه : من الغنيمة ؛ قبل القسمة . انظر المصباح وراجع فيه ما نقله عن ابن السكيت وأبي عبيدة : لفائدتَه . وقد ذكر الشافعي : « أنه لم يختلف أحد من أهل العلم : في أن ليس لأحد ما كان لرسول الله : من صني الغنيمة . » . انظر السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٠٥) ؛ وراجع فيها (ص ٣٠٣ - ٣٠٥ و ج ٧ ص ٥٨) : ما ورد في ذلك من السنة .

(٨) هذا إلى قوله : وقيل ؛ غير موجود بالأم . ونرجح أنه سقط منها .

(صلى الله عليه وسلم) يأخذه : خارجاً من الغنيمة . وقيل : كان يأخذه : من سهمه من الخمس . «

« وإلا : البالغين ^(١) من السبي ؛ فإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سنّ فيهم سنناً : فقتل بعضهم ، وفادى بعضهم ^(٢) أسرى المسلمين ^(٣) . »
« قال الشافعي ^(٤) : « فأمّا ^(٥) وقعة عبد الله بن جحش ، وابن الحضرمي — : فذلك : قبل بدر ، وقبل ^(٦) نزول الآية (يعني ^(٧) في الغنيمة) . وكانت وقتهم : في آخر يوم من الشهر الحرام ؛ فتوقفوا ^(٨) فيما صنعوا : [حتى

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « الباء لغير » ؛ وهو تحريف .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « بعضهم » ؛ والنقص من النسخ .

(٣) قال في الأم ، بعد ذلك : « فالإمام في البالغين : من السبي ؛ بخير فيما حكيت : أن النبي سنّه فيهم ؛ فإن أخذ من أحدهم فدية : فسيلها سبيل الغنيمة ؛ وإن استرق منهم أحداً : فسيل المرقوق سبيل الغنيمة ، وإن أقاد بهم بقتل ، أو فادى بهم أسيراً مسلماً : فقد خرجوا من الغنيمة . » . وقد ذكره في الأم (ج ٤ ص ١٥٦) بأوسع من ذلك وأفيد ؛ ونقل بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٦٣) : فراجعها ، وراجع فيها (ص ٦٣ - ٦٨) ما يؤيده . وراجع المختصر (ص ١٨٤ - ١٨٥) ، والأم (ج ٤ ص ١٦٩ - ١٧٠) ، والفتح (ج ٦ ص ٩٣ وج ٨ ص ٦٣ - ٦٤) . ثم انظر ما تقدم (ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩) .

(٤) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٠٥) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٨٤) . وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٥٨) .

(٥) عبارة غير الأصل : « وأما ما احتج به من » الخ . وعبارة الأصل : « فأمّا ما » . وقد تكون « ما » زائدة ، أو تكون العبارة ناقصة . والظاهر الأول .

(٦) عبارة المختصر : « ولذلك كانت وقتهم في آخر الشهر » الخ .

(٧) هذا من كلام البيهقي .

(٨) في الأم : « فوقفوا » .

نزلت^(١) : [(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ : قِتَالٍ فِيهِ^(٢)) ؛ قُلْ : قِتَالٌ فِيهِ
كَبِيرٌ^(٣)] الآية : (٢ — ٢١٧) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا
الشافعي^(٣) : « أنا سفيان^(٤) ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، قال^(٥) :
لما نزلت هذه^(٦) الآية : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ : يَغْلِبُوا
مِائَتَيْنِ : ٨ — ٦٥) ؛ فَكُتِبَ^(٧) عليهم : أَنْ لَا يَفِرَّ الْعَشْرُونَ مِنَ الْمِائَتَيْنِ ؛

(١) زيادة متعينة ، عن الأم والمختصر والسنن الكبرى .
(٢) ذكر إلى هنا : في الأم والمختصر . وذكر في السنن الكبرى إلى : (كبير) .
وراجع فيها (ص ٦٨ — ٦٩) هذه الوقعة .
(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٢ و ١٦٠) ، والرسالة (ص ١٢٧ — ١٢٨) ،
والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٧٦) . وهذا الحديث قد أخرجه البخاري من طريق علي بن
الدين عن سفيان ، بلفظ مختلف . وحكي سفيان في آخره ، عن ابن شبرمة : أنه قال
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، على الجهاد في الحكم . أي : بجامع إعلاء كلمة الحق ،
وإخماد كلمة الباطل . وأخرجه أيضا — باختلاف وزيادة — من طريق يحيى السلي
بسند عن عكرمة عن ابن عباس . انظر الفتح (ج ٨ ص ٢١٥ — ٢١٧) ،
والسنن الكبرى .

(٤) في الأم : « ابن عيينة » .
(٥) هذا إلى آخر الحديث ، قد سقط من الأم (ص ١٦٠) .
(٦) قوله : هذه الآية ؛ ليس في رواية الأم والبخاري .
(٧) في الرسالة : « كتب » ؛ وهو أحسن .

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَا نَخَفُّهُ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنْ فِيكُمْ ضَعْفًا ؛
فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ : يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ : ٨ — ٦٦) ؛ نَخَفُّهُ ^(١)
عَنْهُمْ ، وَكَتَبَ : أَنْ لَا يَفِرَّ مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا ^(٢) : كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ مُسْتَعْنَى ^(٣)
فِيهِ : بِالتَّنْزِيلِ ، عَنِ التَّأْوِيلِ . لَمَّا ^(٤) كَتَبَ اللَّهُ : أَنْ ^(٥) لَا يَفِرَّ الْعَشْرُونَ
مِنَ الْمِائَتَيْنِ ؛ فَكَانَ هَكَذَا ^(٦) : الْوَاحِدُ مِنَ الْعَشْرَةِ ^(٧) . ثُمَّ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ :
فَصَيَّرَ الْأَمْرَ : إِلَى أَنْ لَا يَفِرَّ ^(٨) الْمِائَةُ مِنَ الْمِائَتَيْنِ . وَذَلِكَ ^(٩) : أَنْ لَا يَفِرَّ
الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ ^(١٠) . »

-
- (١) فِي الرِّسَالَةِ : « فَكَتَبَ أَنْ لَا يَفِرَّ الْمِائَةُ مِنَ الْمِائَتَيْنِ » .
(٢) فِي الرِّسَالَةِ وَالْأَمِّ (ص ١٦٠) : بِالْوَاوِ .
(٣) عِبَارَةُ الرِّسَالَةِ : « وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ هَذَا فِي الْآيَةِ ؛ وَلَيْسَتْ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ » .
وَعِبَارَةُ الْأَمِّ (ص ١٦٠) : « وَمُسْتَعْنَى بِالتَّنْزِيلِ » الْحِ .
(٤) هَذَا إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ، غَيْرَ مَوْجُودٍ بِالْأَمِّ (ص ٩٢) .
(٥) فِي الْأَمِّ : « مِنْ أَنْ لَا » . وَهُوَ بَيَانٌ لِمَا ، وَاللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ . وَمَا فِي الْأَصْلِ يَصِحُّ أَنْ
يَكُونَ كَذَلِكَ : عَلَى تَقْدِيرِ « مِنْ » . وَلَكِنْ الظَّاهِرُ : أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِكَتَبَ ؛ وَ« لَمَّا » حِينِيَّةٌ .
وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ يَتَحَقَّقُ بِكُلِّ مَنِهَا . وَهُوَ بَيَانٌ : أَنَّ حُكْمَ الْفَرْدِ لَا يَزِمُ لِحُكْمِ الْجَمَاعَةِ .
(٦) كَذَا بِالْأَصْلِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . وَفِي الْأَمِّ : « هَذَا » . أَيْ : فَكَانَ هَذَا حُكْمُ الْوَاحِدِ ؛
أَيْ : يَسْتَلْزِمُهُ . فَهُوَ اسْمٌ « كَانَ » .
(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « الْوَاحِدُ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٨) فِي الْأَمِّ : « تَفَرَّ » .
(٩) كَذَا بِالْأَصْلِ وَالْأَمِّ . أَيْ : وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ .
(١٠) رَاجِعٌ كَلَامُ الْحَافِظِ فِي الْفَتْحِ ، الْمُتَعَلِّقُ بِذَلِكَ : فَهُوَ فِي غَايَةِ التَّحْرِيرِ وَالْجُودَةِ .

وروى الشافعي بإسناد آخر^(١) عن ابن عباس ، قال : « مَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ : فَلَمْ يَفِرَّ^(٢) ؛ وَمَنْ فَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ : فَقَدْ فَرَّ^(٣) . » .

قال الشافعي^(٤) : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا : فَلَا تُولُوهُمْ إِلَّا ذُبَابًا *) وَمَنْ^(٥) يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ ذُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ ، أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ — : فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ : ٨ — ١٥ — ١٦) . » .

قال الشافعي^(٦) (رحمه الله) : « فَإِذَا فَرَّ الْوَاحِدُ مِنْ اثْنَيْنِ فَأَقْلَّ^(٧) : مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ^(٨) يَمِينًا ، وَشِمَالًا ، وَمُدْبِرًا : وَنَيْتُهُ الْعَوْدَةُ لِلْقِتَالِ ؛ أَوْ :

(١) من طريق سفيان عن أبي نجيح عنه ؛ كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٠) . وقد ذكره بدون إسناد ، في المختصر (ج ٥ ص ١٨٥) . وقد أخرجه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٧٦) بلفظ مختلف ، عن سفيان من غير طريق الشافعي .

(٢) يعني : الفرار المنهي عنه .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٠) : قبل آية التحريض على القتال ، وما روى عن ابن عباس .

(٤) في الأم : « الآية » .

(٥) كما في الأم : بعد أثر ابن عباس بقليل . وقد ذكر في المختصر (ج ٥ ص ١٨٥) : باختصار .

(٦) في الأصل : « فأقبل » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح من عبارة الأم والمختصر : « فأقل إلا » . وزيادة « إلا » غير متعينة هنا إلا إذا كان جواب الشرط هو قوله الآتي : فإن كان الخ .

(٧) بعد ذلك في الأم : « أو متحيزاً ؛ والمتحرف له » الخ . وقوله : يميناً ؛ إلى : للقتال ؛ ليس بالمختصر .

مُتَحَيِّزاً^(١) إلى فئةٍ : [من المسلمين]^(٢) : قَلَّتْ أو كَثُرَتْ ، كانت بحضرته
أو مَبِينَةً^(٣) عنه — : فسواء^(٤) ؛ إنما يصيرُ الأمرُ في ذلك إلى نِيَّةِ
المتحرف^(٥) ، أو المتحيز^(٦) : فإن [كان^(٧)] الله (عز وجل) يَعْلَمُ : أنه إنما
تَحَرَّفَ : ليعودَ للقتال ، أو^(٨) تَحَيَّزَ لذلك — : فهو الذي استثنى الله
(عز وجل) : فأخرجَه من سَخَطِهِ في^(٩) التَّحَرُّفِ والتَّحَيُّزِ . «

« وإن كان لغير^(١٠) هذا المعنى : فقد^(١١) خِفْتُ عليه أن يكونَ قد باءَ
بِسَخَطٍ من الله ؛ إلا أن يعفو الله^(١٢)] عنه . « .

(١) عبارة الأم : « والفار متحيزاً » .

(٢) زيادة حسنة ، عن الأم والمختصر . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٧٦-٧٧) .

(٣) كذا بالمختصر . وفي الأصل : « منه » ؛ وهو مصحف عنه . وفي الأم :

« أو متثية » .

(٤) هذا جواب الشرط فتأمل ؛ وقد ورد في الأصل بدون الفاء ؛ والنقص من الناسخ ،

والتصحيح من عبارة المختصر : « فسواء ؛ ونيته في التحرف والتحيز ؛ ليعود للقتال المستثنى

المخرج من سخط الله ؛ فإن كان هربه على غير هذا المعنى خفت عليه — إلا أن يعفو الله —

أن يكون « الخ . وإن كان جواب الشرط بالنظر لها قوله : فإن كان الخ . وفي الأم :

« سواء » ، وهو خبر قوله فيها : « والتحرف ... والفار » .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « المحترف » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأم : « والمتحيز » .

(٧) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « إن » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « والتحرف » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(١٠) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « بغير » ؛ ولعله مصحف .

(١١) هذا ليس بالأم .

(١٢) زيادة حسنة ، عن عبارة الأم التي وردت على نسق عبارة المختصر . وراجع ما ذكره =

قال^(١) : « وإن كان المشركون أكثر من ضعيفهم : لم أحب^(٢) لهم :
أن يؤلوا عنهم ؛ ولا يستوجبون السخطَ عندي ، من الله (عز وجل) : لو
ؤلوا عنهم على^(٣) غير التحريف^(٤) للقتال ، أو التحيز^(٥) إلى فئة . لأننا
بيننا^(٦) : أن الله (جل ثناؤه) إنما يوجب سخطه على من ترك فرضه ؛ و : أن
فرض الله في الجهاد ، إنما هو : على أن يجاهد المسلمون ضعيفهم من
العدو . »^(٧)

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،

= بعد ذلك خصوصاً ما يتعلق بالمبارزة : فهو عظيم الفائدة .

- (١) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٢) ؛ وأول الكلام فيها - بعد حديث ابن عباس ،
والآية السابقة - : « فإذا غزا المسلمون أو غزوا ، فتهيئوا للقتال ، فلقوا ضعيفهم من العدو -
حرم عليهم أن يولوا عنهم إلا متحرفين إلى فئة ؛ فإن كان المشركون » إلى آخر ما هنا .
(٢) في الأصل : « أجد » ؛ وهو تصحيف خطير . والتصحيح عن الأم .
(٣) في الأم : « إلى » ؛ وما في الأصل أحسن .
(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « المتحرف » ؛ وهو تحريف .
(٥) في الأم : « والتحيز » . وما في الأصل أحسن .
(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « لأن يسا إذا الله أن الله » ؛ والزيادة والتصحيح
من النسخ .

(٧) راجع ما ذكره بعد ذلك ، في الأم (ص ٩٢ - ٩٣) : فقد فصل فيه الكلام
عن نية المولى ، تفصيلاً لا نظير له .

قال ^(١) : « قال الله (عز وجل) في بني النضير — حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم — : (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا : مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ مِنْ دِيَارِهِمْ ، لِأَوَّلِ الْحَشْرِ) ؛ إلى ^(٢) : (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ : ٥٩ — ٢) . »

« فوصف إخراجهم منازلهم بأيديهم ، وإخراجه المؤمنين بيوتهم . ووصفه إياه [جل ثناؤه] : كالرضا ^(٣) به . »

« وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : بقطع نخل من ألوان نخيلهم ؛ فأنزل الله (تبارك وتعالى) — : رضا بما صنعوا ^(٤) . — : (مَا قَطَعْتُمْ : مِنْ لِينَةٍ ؛ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا — : فَبِإِذْنِ اللَّهِ ، وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ : ٥٩ — ٥) ^(٥) ؛ فرضى القطع ، وأباح الترك . »
« والقطع ^(٦) والترك ^(٧) : موجودان ^(٨) في الكتاب والسنة ؛ وذلك :

(١) كما في الأم (ج ٤ ص ١٧٤) : في خلال جواب عن سؤال للربيع في الموضوع الآتي . فراجع .

(٢) في الأم : « قرأ إلى » .

(٣) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « ووصفه إياهم بالرضى » ؛ وهي مصحفة .

(٤) في الأم زيادة موضحة : « من قطع نخيلهم » .

(٥) راجع حديث ابن عمر في ذلك ، والكلام عنه : في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨٣) ، وشرح مسلم للنووي (ج ١٢ ص ٥٠ — ٥١) ، والفتح (ج ٦ ص ٩٥ و

ج ٧ ص ٢٣٣ — ٢٣٤ و ج ٨ ص ٤٤٥) .

(٦) في الأم : « فالقطع » .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « موجود » ؛ وهو مع محته ، قد يكون محرفا عما

في الأم الذي هو أولى .

أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قطع نخل بني النضير وترك ، وقطع نخل غيرهم وترك ؛ وممن غزا : من لم يقطع نخله^(١) . »

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) — في الحربي : إذا أسلم : وكان قد نال مسلماً ، أو معاهداً ، [أو مستأمنًا^(٣)] : بقتل ، أو جرح ، أو مال . — : « لم يضمن^(٤) منه شيئاً ؛ إلا : أن يوجد عنده مال رجل بعينه^(٥) . »

واحتج : بقول الله عز وجل : (قل للذين كفروا : إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف : ٨ — ٣٨) ؛^(٦) قال الشافعي : « وما^(٧) سلف : ما^(٨) تقتضي^(٩) »

(١) ثم ذكر حديثي عمر وابن شهاب في ذلك ، وقال : « فإن قال قائل : ولعل النى حرق مال بني النضير ، ثم ترك . قيل : على معنى ما أنزل الله ؛ وقد قطع وحرق بخير — وهي بعد بني النضير — وحرق بالطائفت : وهي آخر غزاة قاتل بها ؛ وأمر أسامة بن زيد : أن يحرق على أهل أبي . » ثم ذكر حديث أسامة : فراجع ؛ وراجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ٦٦ و ١٦١ و ١٩٧ و ١٩٩ و ج ٧ ص ٢١٢ — ٢١٣ و ٣٢٣ — ٣٢٤) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٨٥ و ١٨٧) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨٥ — ٨٦) ، وقصة ذي الخلفة في الفتح (ج ٦ ص ٩٤ و ج ٨ ص ٥١ — ٥٣) . فإنك ستقف على فوائد جمة ، وعلى بعض المذاهب المخالفة ، وما يدل لها .

(٢) كما في الأم (ج ٦ ص ٣١) . وما في الأصل مختصر منه .

(٣) زيادة مفيدة تضمنها كلام الأم (٤) عبارة الأم : « يضمنوا » ؛ وهي ملائمة لما فيها .

(٥) في الأصل : « يعينه » ؛ وهو مصحف . والتصحيح من عبارة الأم ، وهي :

« إلا ما وصفت من أن يوجد ... فيؤخذ منه » .

(٦) وبحديث : « الإيمان يجب ما قبله » . وراجع الأم (ج ٤ ص ١٠٨ — ١٠٩) ،

والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٩٧ — ٩٩) .

(٧) في الأم زيادة : « قد » ؛ وهي أحسن (٨) هذا ليس بالأم ، وزيادته أحسن .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقتضي » ؛ وهو تصحيف .

وذهب . وقال : (اتَّقُوا اللَّهَ ، وَذَرُوا مَا بَقِيَ : مِنْ الرَّبَا : ٢ - ٢٧٨) ؛
ولم يأمرهم : برد ما مضى : [منه ^(١)] . « . وبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ .
قال الشافعي في موضع آخر ^(٢) (بهذا الإسناد) — في هذه الآية — :
« وَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) — بِحُكْمِ اللَّهِ — : كُلُّ رَبَا :
أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ ، وَلَمْ يُقْبَضْ . وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا — : قَبَضَ رَبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ . — :
أَنْ يَرُدَّهُ . » .

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق (في آخرين) ؛ قالوا : أخبرنا أبو العباس
الأصم ، أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ^(٣) : « أنا سفيان بن عيينة ، عن
عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد ، عن ^(٤) عبيد الله بن أبي رافع ، قال :

(١) زيادة حسنة عن الأم . وإنما أمر : برد ما بقي منه ؛ كما نص عليه في آخر كلامه
(ص ٣٢) . فراجع كله ؛ وراجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٣٠ و ٢٠٠ و ج ٥
ص ٤٤ و ١٤٨) : لتعرف : كيف يكون ارتباط المسائل الفقهية بعضها ببعض .
(٢) من الأم (ج ٧ ص ٣٢٨ - ٣٢٩) .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٦) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤٦) : مستدلا
على ما أجاب به — في أمر المسلم : الذي يحذر المشركين من غزو المسلمين لهم ، أو يخبرهم
ببعض عوراتهم . — : « من أنه لا يحل دم من ثبتت له حرمة الإسلام ، إلا : بقتل أو زنا
بعد إحسان ، أو كفر بعد إيمان ، واستمرار على ذلك الكفر . » . وقد أخرج هذا الحديث
البخاري ومسلم عن جماعة من طريق سفيان بإسناده . وأخرجاه أيضاً من غير طريقه :
بشيء من الاختلاف . راجع السنن الكبرى (ص ١٤٧) والفتح (ج ٦ ص ٨٧ - ٨٨
و ١١٦ ج ٧ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ و ج ٨ ص ٤٤٧) وشرح مسلم للنووي (ج ١٦ ص ٥٤ - ٥٧) .
(٤) في الأصل : « ابن » . وهو تحريف .

سمعت علياً (رضي الله عنه) ، يقول : بعثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - :
 أنا والزُّبَيْرُ^(١) والمِقْدَادُ . - فقال : أَنْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخِ^(٢) ؛
 فَإِنْ بِهَا ظَمِينَةٌ^(٣) : معها كتابٌ . فخرَجْنَا : تَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا ؛ فَإِذَا نَحْنُ :
 بِظَمِينَةٍ^(٤) . فقلْنَا^(٥) : أَخْرِجِي الْكِتَابَ . فقالت : مَا مَعِيَ كِتَابٌ .
 فقلْنَا لَهَا^(٦) : لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ ، أَوْ لَنُلْقِيَنَّ^(٧) الثِّيَابَ . فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ
 عِقَاصِهَا^(٨) ؛ فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَإِذَا فِيهِ : مِنْ حَاطِبِ
 ابْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ ، إِلَى أَنَاسٍ^(٩) : مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ^(١٠) ؛ يُخْبِرُ : بِبَعْضِ أَمْرِ

-
- (١) في الأم تأخير وتقديم . وقد ذكر في بعض الروايات - بدل المقداد - أبو مرثد الغنوي . ولا منافاة كما قال النووي .
- (٢) موضع بين الحرمين : بقرب حمراء الأسد من المدينة . وقيل : بقرب مكة . وقد ورد في الأصل : بالمهملتين . وهو تصحيف . كما ورد مصحفاً في رواية أبي عوانة : بالمهمل والجم . راجع شرح مسلم ، والفتح ، ومعجم ياقوت .
- (٣) هي - في أصل اللفظ - : الهودج ؛ والمراد بها : الجارية . واسمها : سارة ، مولاة لعمران بن أبي صيفي القرشي . وقد وردت في الأصل - هنا وفيما سيأتي - : بالطاء ؛ وهو تصحيف . وراجع ما ذكره النووي عن هذا الإخبار : فهو مفيد جداً .
- (٤) رواية الأم : « بالظمين » ؛ وهي أحسن .
- (٥) في الأم زيادة : « لها » .
- (٦) هذا ليس بالأم .
- (٧) في بعض الروايات : بالناء . راجع كلام ابن حجر عنها .
- (٨) شعرها المضاف ؛ وهو جمع عقصة .
- (٩) في الأم : « ناس » .
- (١٠) في الأم والسنن الكبرى : « بمن بمكة » .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . فقال (٢) : ما هذا يا حاطب ؟ . فقال (٣) : لا تعجل علي (٤) ؛ إني كنتُ أمراً : مُلصقاً (٥) في قُرَيْشٍ ؛ ولم أكن من أنفسها ؛ وكان [مَنْ] (٥) معك — من المهاجرين . — : لهم قراباتٌ يَحْمُونَ بها قراباتهم ؛ ولم يكن لي بمكة قرابةٌ : فأحييتُ — : إذ فاتني ذلك . — : أن أتخذَ عندهم يداً ؛ والله : ما فعلته : شكاً في ديني ؛ ولا : رضا (٦) بالكفر بعد الإسلام . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إنه قد صدق . فقال عمرُ : يا رسول الله ؛ دَغْنِي : أضرب عُنُقَ هذا المنافق (٧) . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : إنه قد شهدَ بذراً ؛ وما يُذريك : لعنَ الله (٨) أطلعَ على أهلِ بذر ، فقال : اعملُوا ما شئْتُمْ ؛ فقد غفرتُ لكم (٩) . ونزلت (١٠) : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) (١١) : تُلقونَ إليهم بالموَدَّةِ ؛

٦٠ — ٤١ .

-
- (١) في الأم والسنن الكبرى : « النبي » .
 (٢) في الأم : « قال » .
 (٣) في الأم زيادة حسنة ، وهي : « يا رسول الله » .
 (٤) أي : حليفاً ؛ كما صرح بذلك في بعض الروايات .
 (٥) زيادة متعينة ، عن الأم والسنن الكبرى وغيرها .
 (٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « رضى » ؛ وهو تصحيف .
 (٧) قد استدل في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٠٨) بهذا وعدم إنكار النبي — : على أنه لا يكفر من كفر مسلماً عن تأويل .
 (٨) في الأم زيادة : « عز وجل قد » .
 (٩) أي : في الآخرة . أما الحدود في الدنيا : فتقام عليهم . راجع ما استدل به النووي ، على ذلك
 (١٠) في الأم : « فنزلت » .
 (١١) ذكر في الأم وصحيح مسلم ، إلى هنا .

(أنا) أبوسعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « في هذا الحديث ^(١) : طَرَحُ الحَكْمِ باستعمالِ الظُّنُونِ . لأنه لما كان الكتابُ يَحْتَمِلُ : أن يكون ما قال حاطِبٌ ، كما قال - : من أنه لم يفعلْه : شكاً ^(٢) في الإسلام ؛ وأنه فعله : لِيَمْنَعَ أهْلَهُ . - وَيَحْتَمِلُ : أن يكون زَلَّةٌ ؛ لا : رغبة عن الإسلام . واحْتَمَلَ : المعنى الأَقْبَحَ - : كان القولُ قولَه ، فيما احتَمَلَ فعله . » . وبَسَطَ الكلامَ فيه ^(٣) .

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٤) . (رحمه الله) : « قال الله جل ثناؤه : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ : بِالْهُدَى وَدِينٍ أَلْحَقٌ ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ : ٩ - ٣٣) . » ^(٥) .

« قال الشافعي : فقد أظهر الله (جل ثناؤه) دينه ^(٦) - : الذي بَعَثَ

-
- (١) في الأم زيادة : « مع ما وصفنا لك » . (٢) في الأم : « شاكا » .
 (٣) فراجع (ص ١٦٦ - ١٦٧) ، فهو مفيد هنا ، وفي بعض المباحث الآتية ، وفيما سبق (ج ١ ص ٢٩٩ - ٣٠٢) ، وفي العقوبات والحدود والفرق بين ذوى الهيئة وغيرهم . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤٧) .
 (٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٣ - ٩٤) ، ولختصر (ج ٥ ص ١٩٥) . وقد ذكر متفرقا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٧٧ و ١٧٩) .
 (٥) راجع ما ذكره في الأم - بعد ذلك - : من السنة . وراجع المختصر ، وأثرى جابر ومجاهد وحديث عائشة في السنن الكبرى (ص ١٨٠ - ١٨١) .
 (٦) عبارة المختصر : « دين نبيه على سائر الأديان » .

[به ^(١)] [رسوله صلى الله عليه وسلم — على الأديان : بأن أبان لكل من سمعه ^(٢) : أنه الحق ؛ وما خالفه — : من الأديان . — : باطل ^(٣) . «
 » وأظهره : بأن جماع الشرك دينان : دين أهل الكتاب ، ودين المؤمنين ^(٤) . فقهر رسول الله ^(٥) (صلى الله عليه وسلم) الأميين : حتى دأبوا بالإسلام طوعاً وكرهاً ؛ وقتل من أهل الكتاب ، وسبى : حتى دان بعضهم بالإسلام ، وأعطى بعض الجزية : صاغرين ؛ وجرى عليهم حكمه (صلى الله عليه وسلم) . وهذا ^(٦) : ظهور الدين كله . «
 » قال الشافعي : وقد ^(٧) يقال : ليظهرن الله دينه ، على الأديان : حتى لا يدان الله ^(٨) إلا به . وذلك : متى شاء الله عز وجل . ^(٩) . «

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١٠) : « قال الله عز وجل : (فَإِذَا أُنْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ : فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ^(١١) : ٩ — ٥) ؛

-
- (١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى . (٢) في المختصر : « تبعه » .
 (٣) في المختصر : « فباطل » ؛ وهو صحيح أيضاً ؛ لأن الوصول لما أشبه الشرط في العموم ، صح قرن خبره بالفاء . (٤) في المختصر : « أميين » .
 (٥) في المختصر : « النبي » . (٦) عبارة المختصر : « فهذا ظهوره » .
 (٧) عبارة المختصر : « ويقال : ويظهر دينه على سائر الخ » .
 (٨) في المختصر : « لله » . (٩) أخرج في السنن الكبرى (ص ١٨٢) عن ابن عباس — في هذه الآية — أنه قال : « يظهر الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) على أمر الدين كله : فيعطيه إياه ، ولا يخفى عليه شيئاً منه . وكان المشركون يكرهون ذلك » .
 (١٠) كافي اختلاف الحديث (ص ١٥١) . وقد ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٢) .
 (١١) في اختلاف الحديث زيادة : « الآية » .

وقال جل ثناؤه : (وَقَاتِلُوهُمْ : حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ^(١)) ، وَيَكُونَ الدِّينُ كُفْلَهُ لِلَّهِ : ٨ - ٣٩ . » .

قال في موضع آخر ^(٢) : « فُقِيل [فيه ^(٣)] : (فِتْنَةٌ) : شِرْكٌ ؛ (وَيَكُونَ الدِّينُ كُفْلَهُ) : واحداً (لِلَّهِ) . » .

وذكر ^(٤) حديث أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ ، حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . » ^(٥) .

قال الشافعي ^(٦) : « وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ : لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ) — : مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . — حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ : وَهُمْ صَاغِرُونَ : ٩ - ٢٩) » ^(٧) . » .

وذكر حديث بُرَيْدَةَ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : في الدُّعَاءِ إِلَى

(١) يحسن أن تراجع في الفتح (ج ٨ ص ١٢٧ و ٢١٤ - ٢١٥) أثر ابن عمر في المراد بالفتنة : فهو مفيد فيما أحلناك عليه من أجله ، فيما سبق (ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) ؛ وأن تراجع حديث أسامة بن زيد : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٢ و ١٩٦) .

(٢) من الأم (ج ٤ ص ٩٤) .

(٣) زيادة حسنة عن الأم . وراجع في النسخ والنسوخ للنحاس (ص ٢٧) : أترقادة .

(٤) في اختلاف الحديث والأم .

(٥) انظر ماتقدم (ص ٣١) . وراجع أيضاً الأم (ج ٤ ص ١٥٦ و ج ٦ ص ٣١ - ٣٢) .

(٦) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥١ - ١٥٤) .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٥) : ما روى في ذلك ، عن أبي هريرة ومجاهد .

الإسلام^(١)؛ وقوله : « فإن [لم^(٢)] يُجِيبُوا إِلَى الْإِسْلَامِ : فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُطَوُّوا الْجَزِيَّةَ ؛ فَإِنْ فَعَلُوا : فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَدَعَّهُمْ ؛ [وَإِنْ أَبَوْا : فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ]^(٣) . » .

ثم قال : « وليست واحدة^(٤) — : من الآيتين^(٥) . — : ناسخة للأخرى ؛ ولا واحدة^(٦) — : من الحديثين . — : ناسخة للآخر ، ولا مخالفاً له . ولكن إحدى^(٧) الآيتين والحديثين : من الكلام الذي تخرجه عامٌ : يُرادُّ به الخاصُّ ؛ ومن الجمل^(٨) التي يدلُّ عليها المفسرُ . »

« فَأَمْرُ اللَّهِ (تعالى) : بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ؛ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : أَمْرُهُ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ : مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ^(٩) . وكذلك حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ :

(١) من أنه كان إذا بعث جيشاً : أمر عليهم أميراً ، وقال : « فإذا لقيت عدوا من المشركين : فادعهم إلى ثلاث خلال : ادعهم إلى الإسلام ؛ فإن أجابوك : فاقبل منهم ، وكف عنهم . وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم — إن هم فعلوا — : أن لهم ما للمهاجرين ، وأن عليهم ما عليهم . فإن اختاروا المقام في دارهم ، فأخبرهم : أنهم كأصراب المسلمين : يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين ؛ وليس لهم في النقي شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين . » إلى آخر ما سيأتي . وقد روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة وبزيادة مفيدة : فراجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٩ و ٨٥ و ١٨٤) ؛ وراجع كلام صاحب الجوهر النقي ، وشرح مسلم للنووي (ج ١٢ ص ٣٧ — ٤٠) : اعظيم فائدتهما .
(٢) الزيادة عن اختلاف الحديث ، والأم (ج ٤ ص ٩٥) . وراجع كلامه فيها : فهو مفيد في المقام .

(٣) كذا باختلاف الحديث . وفي الأصل : « بالاثنتين » ؛ وهو تصحيف .

(٤) عبارة اختلاف الحديث : « أحد الحديثين والآيتين » .

(٥) عبارة اختلاف الحديث « الجمل الذي يدل عليه » .

(٦) في اختلاف الحديث ، زيادة : « وهم أكثر من قاتل النبي » .

[في المشركين من أهل الأوثان] ^(١) ؛ دون أهل الكتاب . وفرضُ الله : قتال أهل الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون — : إن لم يؤمنوا . وكذلك حديثُ بُريدة ^(٢) : [في أهل الأوثان خاصة] ^(٣) «

« قال فرضُ فيمن ^(٤) ذاتَ وآبؤه دينَ أهلِ الأوثان — : من المشركين . — : أن يُقاتلوا : إذ قُدرَ عليهم ؛ حتى يُسلموا . ولا يحلُ : أن يُقبلَ ^(٥) منهم جزيةٌ ؛ [بكتابِ الله ، وسنةِ نبيه] ^(٦) . »

والفرضُ في أهلِ الكتابِ ، ومنَ دانَ قبلَ نزولِ القرآنِ [كَلَّهُ ^(٧)] دينهم — : أن يُقاتلوا حتى يُعطوا الجزية ^(٨) ، أو يُسلموا . وسواءُ كانوا عرباً ^(٩) ، أو عجمًا . »

(١) زيادة حسنة أخذناها من كلامه في اختلاف الحديث .

(٢) في اختلاف الحديث : « ابن بريدة » : وكلاهما صحيح : لأنه مروي عنه من طريق ابنه .

(٣) زيادة جيدة عن اختلاف الحديث ، قال بعدها : « كما كان حديث أبي هريرة : في أهل الأوثان خاصة » . وقد تعرض لهذا البحث فيه (ص ٣٩ — ٤٠ و ٥٦ و ٥٧ و ١٥٨ — ١٥٨) ، وفي الأم (ج ٤ ص ١٥٨) : بتوسع وتوضيح ؛ فراجع . ويحسن أن تراجع النسخ والنسوخ للنحاس (ص ١٦٦ — ١٦٧) .

(٤) في اختلاف الحديث : « في قتال من » .

(٥) في اختلاف الحديث « تقبل » .

(٦) زيادة مفيدة ، عن اختلاف الحديث .

(٧) يحسن أن تراجع في الأم (ج ٤ ص ١٠١ — ١٠٣) ؛ والسنن الكبرى

(ج ٩ ص ١٩٣ — ١٩٦) : ماورد في مقدار الجزية .

(٨) كذا في اختلاف الحديث ؛ وهو الظاهر والأولى . وفي الأصل : « أعراباً » ؛

ولعله محرف .

قال الشافعي ^(١) : « والله (عز وجل) كُتِبَ : نزلت قبل نزول القرآن ؛ [المعروف ^(٢)] منها - عند العامة - : التَّوراةُ والإنجيلُ . وقد أخبر الله (عز وجل) : أنه أنزل غيرهما ^(٣) ؛ فقال : (أَمْ لَمْ يَنْبَأُ : بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى * وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى : ٥٣ - ٣٦ - ٣٧) . وليس يعرف ^(٤) تلاوة كتاب إبراهيم . وذكر ^(٥) زُبُورَ داود ^(٦) ؛ فقال ^(٧) : (وَأَنَّهُ لَنِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ : ٢٦ - ١٩٦) . »

« قال : والمجوس : أهل كتاب : غير التَّوراةِ والإنجيلِ ؛ وقد نسوا كتابهم وبدَّلُوهُ ^(٨) . وأذن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : في أخذ الجزية منهم ^(٩) . » .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥٤) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٨) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٦) .
(٢) الزيادة عن اختلاف الحديث .

(٣) أخرج في السنن الكبرى ، عن الحسن البصري ، أنه قال : « أنزل الله مائة وأربعة كتب من السماء » . وراجع فيها حديث وائلة بن الأسقع : في تاريخ نزول صحف إبراهيم ، والتَّوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والقرآن .

(٤) في اختلاف الحديث « تعرف تلاوة كتب » .
(٥) في الأصل زيادة : « في » . وهي من الناسخ .
(٦) يعني : في قوله تعالى : (وآتينا داود زبوراً : ١٧ - ٥٥) ، وقوله : (ولقد كتبتنا في الزبور من بعد الدر : ٢١ - ١٠٥) . لا : في الآية الآتية . لأن زبور الأولين كشمس سائر الكتب المتقدمة . انظر تفسير البيضاوي بهامش المصحف (ص ٤٩٧) ، وراجع الأم (ج ٤ ص ١٥٨) .

(٧) في السنن الكبرى : « وقال » . وهو أحسن .
(٨) راجع أثر طي (كرم الله وجهه) : الذي يدل على ذلك ، في اختلاف الحديث (ص ١٥٥ - ١٥٦) ، والأم (ج ٤ ص ٩٦) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٨ - ١٨٩) .
(٩) ثم ذكر حديث بجالة عن عبد الرحمن بن عوف : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ =

قال الشافعي^(١) : « ودان قومٌ - من العرب - دين أهل الكتاب ، قبل نزول القرآن : فأخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من بعضهم ، الجزية »؛ وسمي منهم - [في موضع^(٢)] آخر^(٣) - : « أكيدر دومة^(٤) »؛ وهو رجل يقال : من غسان أو كندة^(٥) . »

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٦) :

= الجزية من مجوس هجر . فراجعته وما إليه : في السنن الكبرى (ص ١٨٩ — ١٩٢) ؛ وراجع كلام صاحب الجوهر النقي عليه ، والفتح (ج ٦ ص ١٦٢ — ١٦٣) . ثم راجع الأم (ج ٤ ص ٩٦ — ٩٧ و ١٥٨) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٦ — ١٩٧) ، والرسالة (ص ٤٢٩ — ٤٣٢) ؛ ليتفقت على حقيقة مذهب الشافعي ، ويتبين لك قيمة كلام مخالفه في هذه المسألة .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥٥) .

(٢) هذه الزيادة متعينة . وهذا من كلام البيهقي .

(٣) من الأم (ج ٤ ص ٩٦) .

(٤) أي : دومة الجندل . وهو - على المشهور - : حصن بين المدينة والشام . انظر للصباح ، وتهذيب اللغات (ج ١ ص ١٠٨ — ١٠٩) . ثم راجع نسب أكيدر ، وتفصيل القول عن حادثته - في معجم ياقوت .

(٥) ثم ذكر بعد ذلك : ما يؤكد أن الجزية ليست على الأنساب ، وإنما هي على الأديان ؛ وينقض ما ذهب إليه أبو يوسف : من أن الجزية لا تؤخذ من العرب . فراجع ، وراجع الأم (ج ٤ ص ١٥٨ — ١٥٩ و ج ٧ ص ٣٣٦) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٦) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٦ — ١٨٨) . ثم راجع في اختلاف الحديث (ص ١٥٨ — ١٦٢) المناظرة القيمة فيما ذهب إليه بعضهم : من أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب ومن دان دينهم مطلقاً ؛ وتؤخذ ممن دان دين أهل الأوثان : إلا إذا كان عريباً . فهي مفيدة في المقام وفيما سيأتي .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٤) .

« حَكَمَ اللَّهُ (عز وجل) في المشركين ، حُكْمَيْنِ ^(١) . فَحُكْمٌ : أَنْ يُقَاتَلَ
أَهْلُ الْأَوْثَانِ : حَتَّى يُسَلِّمُوا ؛ وَأَهْلُ الْكِتَابِ : حَتَّى ^(٢) يُعْطُوا الْجِزْيَةَ :
إِنْ ^(٣) لَمْ يُسَلِّمُوا . »

« وَأَحَلَّ اللَّهُ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَطَعَامَهُمْ ^(٤) . فَقِيلَ : طَعَامُهُمْ :
ذَبَائِحُهُمْ ^(٥) . »

« فَاحْتَمَلَ : كُلُّ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَكُلٌّ مَنْ دَانَ دِينَهُمْ . »

« وَاحْتَمَلَ ^(٦) : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ ^(٧) بَعْضَهُمْ ، دُونَ بَعْضٍ . »

« وَكَانَتْ ^(٨) دَلَالَةٌ مَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ

[مَا ^(٩)] لَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا — : أَنَّهُ أَرَادَ : أَهْلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ — : مِنْ
بَنِي إِسْرَائِيلَ . — دُونَ الْمَجُوسِ . »

(١) في الأم : « حَكَمَانِ » ؛ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ .

(٢) كَذَا بِالْأَمِّ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَنْ » ؛ وَلَعَلَّهُ عَرَفَ . فَتَأَمَّلْ .

(٣) في الأم : « أَوْ يَسْلَمُوا » . وَرَاجِعُ كَلَامِهِ فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ١٥٥ - ١٥٦) ،

وَالْمَخْتَصَرُ (ج ٥ ص ١٨٣) : فِيهِ تَبْيِينٌ وَتَفْصِيلٌ .

(٤) رَاجِعُ الْأَمِّ (ج ٥ ص ٦) .

(٥) نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ ، فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ١٨١) . فَرَاجِعْ كَلَامَهُ ؛

وَانْظُرْ مَا سَبَّأَنِي — فِي أَوَائِلِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ — : مِنْ تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ .

(٦) أَيْ : إِحْلَالَ اللَّهِ نِكَاحِ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَطَعَامَهُمْ — كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْأَمِّ .

(٧) عِبَارَةُ الْأَمِّ : « أَرَادَ بِذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ » الْخ .

(٨) فِي الْأَمِّ : « فَكَانَتْ » .

(٩) زِيَادَةٌ مُتَعِينَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ .

« وبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ^(١) ، وَفَرَّقَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ — : مَنْ غَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ . — : بِمَا « ذَكَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) — : مَنْ نِعِمَّتِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ . — فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ ؛ وَمَا آتَاهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ مِنْ أَهْلِ دَهْرِهِمْ . »

« فَمَنْ ^(٢) دَانَ دِينَهُمْ — : مَنْ غَيْرِهِمْ . — قَبْلَ نَزُولِ ^(٣) الْقُرْآنِ : لَمْ ^(٤) يَكُونُوا أَهْلَ كِتَابٍ ؛ إِلَّا ^(٥) : لِمَعْنَى ؛ لَا : أَهْلَ كِتَابٍ مُطْلَقٍ . »
« فَتَوَخَّذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، وَلَا تُنْكَحْ نِسَاءَهُمْ ، وَلَا تُؤْكَلْ ذَبَائِحُهُمْ : كَالْمَجُوسِ ^(٦) . لِأَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) إِنَّمَا أَحَلَّ لَنَا ذَلِكَ : مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

(١) حَيْثُ قَالَ : « فَكَانَ فِي ذَلِكَ ، دَلَالَةٌ : عَلَى أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ : الْمُرَادُونَ بِإِحْلَالِ النِّسَاءِ وَالذَّبَائِحِ . » . ثُمَّ ذَكَرَ : أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مُخَالَفًا فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ نِسَاءِ الْمَجُوسِ ، وَأَكْلِ ذَبَائِحِهِمْ . ثُمَّ مَهَّدَ لِبَيَانِ الْفَرْقِ الْآتِي ، بِمَا تَحْسَنَ مُرَاجَعَتُهُ . وَذَكَرَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٥٩ - ١٦٠) الْإِجْمَاعَ أَيْضًا : عَلَى اخْتِزِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ .

(٢) عِبَارَةُ الْأُمِّ : « كَانَ مِنْ ... » . وَهِيَ مُلَائِمَةٌ لِسَابِقِ كَلَامِهَا ، وَفِيهَا طَوْلٌ وَاخْتِلَافٌ اللَّفْظِ . وَمَا فِي الْأَصْلِ مُخْتَصَرٌ مِنْهَا .

(٣) فِي الْأُمِّ : « قَبْلَ الْإِسْلَامِ » .

(٤) فِي الْأُمِّ : « فَلَمْ » ؛ وَهُوَ مُلَائِمٌ لِسَابِقِ عِبَارَتِهَا .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَإِلَّا » . وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ عِبَارَةِ الْأُمِّ ، وَهِيَ : « إِلَّا بِمَعْنَى » . وَمُرَادُ الشَّافِعِيِّ بِذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : إِنْ مِنْ دَانَ دِينَ بَنِي إِسْرَائِيلَ — : مَنْ غَيْرِهِمْ . — لَا يَقَالُ : إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ . لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ كِتَابٌ . وَإِنَّمَا يَقَالُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ . مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ تَشَبَّهُ بِهِمْ ، وَدَانَ دِينَهُمْ . فَمِنْ هُنَا لَمْ يَتَّحِدْ حُكْمُهُمْ . وَرَاجِعٌ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ٦) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٧٣) — أُنْثَرِ عَطَاءُ : لَتَنَّا كَدَّ مِنْ ذَلِكَ .

(٦) رَاجِعٌ فِي الْأُمِّ (ج ٤ ص ١٨٦) ، كَلَامُهُ عَنْ وَطءِ الْمَجُوسِيَّةِ إِذَا سَبِيَتْ : فَفِيهِ

تَفْصِيلٌ مُفِيدٌ .

الذين عليهم نزل : « . وذَكَرَ الرواية فيه ، عن عمرَ وعليَ رضي الله عنهما ^(١) .
قال الشافعي ^(٢) : « والذي ^(٣) عن ابن عباس : في إخلالِ ذبائِحهم ؛
وأَنه تلا ^(٤) : (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ : فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) ^(٥) : ٥ - ٥١) - : فهو
لو ثبت عن ابن عباس ^(٦) : كان المذهبُ إلى قولِ عمرَ وعليَ (رضي الله عنهما) :
أولى ؛ ومعه المعقولُ ، فأما : (مَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ : فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) ؛ فمعناها :
على غيرِ حُكْمِهِمْ . » .

قال الشافعي ^(٧) : « وإن ^(٨) كان الصَّابِثُونَ والسَّامِرَةُ ^(٩) : من

(١) من أن نصارى العرب وتغلب ليسوا أهل كتاب ، ولا تؤكل ذبائِحهم . وراجع
في ذلك الأم (ج ٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ و ١٩٤ و ج ٥ ص ١٠٦) ، والسنن الكبرى
(ج ٩ ص ٢١٦ - ٢١٧) .

(٢) على ما في الأم (ج ٢ ص ١٩٦ و ج ٤ ص ١٩٤) .

(٣) عبارة الأم (ج ٢) : « وقد روى عكرمة عن ابن عباس : أنه أحل ذبائِحهم ،
وتأول ... وهو » الخ .

(٤) في الأصل : « تلى » ، وهو تصحيف .

(٥) يعني : يكون مثلهم ، ويجرى عليه حكمهم .

(٦) يشير بذلك إلى ضعف ثبوته عنه . وقد بين ذلك في الأم : بأن مالكا - وهو أرجح
من غيره في الرواية - قد رواه عن ثور الديلمي عن ابن عباس . وهما لم يتلاقيا : فيكون
منقطعا . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢١٧) . وتتميماً للمقام ، يحسن أن تراجع
كلام الشافعي في المختصر (ج ٥ ص ٢٠٢ - ٢٠٣) ، ونقل المزي عنده : حل نكاح
للرأة التي بدلت دينها بدين يهل نكاح أهله ؛ واختيار المزي ذلك ، وتسويته - في الحكم -
بين من دان دين أهل الكتاب ، قبل الإسلام وبعده . وأن تراجع الأم (ج ٣ ص ١٩٧
و ج ٤ ص ١٠٥ و ج ٥ ص ٧ و ج ٧ ص ٣٣١) .

(٧) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٥) .

(٨) في الأم : « فإن » .

(٩) يحسن أن تراجع المصباح (مادة : صبر ، وصي) ؛ واعتقادات الفرق للرازي =

بنى إسرائيل ، ودانوا دين اليهود والتصارى^(١) — : نُكِحَتْ^(٢) نساؤهم ،
وأكلت ذبائحهم : وإن خالفوهم في فرع من دينهم . لأنهم [فروع^(٣)] قد
يختلفون بينهم .

« وإن خالفوهم في أصل الدينونة^(٤) : لم تؤكل ذبائحهم ، ولم تُنكح
نساؤهم . »^(٥) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٦) :
« قال الله تبارك وتعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ : وَهُمْ صَاغِرُونَ :
٩ - ٢٩) ؛ فلم يأذن الله (عز وجل) : في أن تؤخذ الجزية ممن أمر^(٧)
بأخذها منه ، حتى يُعْطِيَهَا عَنْ يَدٍ : صَاغِرًا . »

= (ص ٨٣ و ٩٠) ، وتفسير البيضاوي بهامش حاشية الشهاب (ج ١ ص ١٧٢ وج ٦
ص ٢٢١) ، ورسالة السيد عبد الرزاق الحسني : « الصابئة قديماً وحديثاً » .

(١) في الأم زيادة حسنة ، وهي : « فلأصل التوراة ، ولأصل الأنجيل » .

(٢) كذا بالأم ؛ وهو الأنسب . وفي الأصل : « نكح » ؛ ولعله محرف .

(٣) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٤) في الأم : « التوراة » .

(٥) قد تعرض لهذا البحث : بأوضح مما هنا ؛ في الأم (ج ٤ ص ١٥٨ و ١٨٦ -

١٨٧ وج ٥ ص ٦) . فراجع ؛ وراجع المختصر (ج ٥ ص ١٩٧) ، والسنن الكبرى
(ج ٧ ص ١٧٣) .

(٦) كما في الأم . (ج ٤ ص ٩٩) .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « أمرنا حدها » ؛ وهو تصحيف .

« قال : وسمعتُ رجالاً ^(١) - من أهل العلم - يقولون : الصَّغَارُ : أن يَجْرِيَ عليهم حكمُ الإسلام ^(٢) . وما أشبهَ ما قالوا ، بما قالوا - : لامتناعِهِم من الإسلام ؛ فإذا جَرَى عليهم حُكْمُهُ : فقد أَصْغَرُوا بما يَجْرِي عليهم منه ^(٣) . »
قال الشافعي ^(٤) : « وكان ^(٥) يَتَنَبَّأُ فِي الْآيَةِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : أن الذين ^(٦) فُرِضَ قِتَالُهُمْ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ - : الذين قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالْبُلُوغِ : فَتَرَكُوا دِينَ اللَّهِ (عز وجل) ، وَأَقَامُوا عَلَى مَا وَجَدُوا عَلَيْهِ آبَاءَهُمْ : من أهلِ الْكِتَابِ . »

« وكان يَتَنَبَّأُ : أن ^(٧) اللَّهُ (عز وجل) أَمَرَ بِقِتَالِهِمْ عَلَيْهَا : الذين فِيهِم الْقِتَالُ ؛ وَهُمْ : الرِّجَالُ الْبَالِغُونَ ^(٨) . ثم أَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) مِثْلَ مَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ (عز وجل) : فَأَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمُحْتَمِلِينَ ^(٩) ، دُونَ

(١) في الأم : « عددا » .

(٢) راجع الأم (ج ٤ ص ١٣٠) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٧) ، والفتح (ج ٦ ص ١٦١) . ويحسن أن تراجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٣٩) : أثرى ابن عباس وابن عمر .

(٣) راجع ما قاله بعد ذلك : فهو مفيد هنا ، وفيما سيأتي من مباحث الهدنة .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٧-٩٨) : بعد أن ذكر الآية السابقة .

(٥) في الأم : « فـسكان » .

(٦) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر المناسب . وفي الأصل : « الذي » ؛ ولا نستبعد أنه محرف .

(٧) عبارة الأم : « أن الذين أمر الله بقتالهم » الخ . وهي أظهر وأحسن من عبارة الأصل التي هي صحيحة أيضا : لأن « الدين » مفعول للمصدر ، لا للفعل . فتنبه .

(٨) وكذلك الحكم : في قتال المشركين حتى يسلموا . راجع الأم (ج ١ ص ٢٢٧) .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « المحتملين » ؛ وهو تصحيف .

من دُونَهُمْ ، ودُونَ النساءِ . « . وبَسَطَ الكلامَ فيه ^(١) .

* * *

وبهذا الإسنادِ ، قال الشافعي ^(٢) : « قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّمَا
الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ : فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) ^(٣) الآية :
(٢٨ - ٩) ؛ فسمعتُ بعضَ أهلِ العلمِ ، يقولُ : المسجدُ الحرامُ : الْحَرَمُ ^(٤) .
وسمعتُ عدداً — : من أهلِ الْمَغَازِي ^(٥) . — يَرَوُونَ ^(٦) : أنه كان
في رسالة النبي ^(٧) (صلى الله عليه وسلم) : لَا يَجْتَمِعُ مُسْلِمٌ وَمَشْرِكٌ ، فِي الْحَرَمِ ،
بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا . ^(٨) » .

* * *

-
- (١) فراجع (ص ٩٨ — ٩٩) . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٩٨) .
(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٩ — ١٠٠) : في مسألة إعطاء الجزية على سكنى
بلد ودخوله .
(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٥ و ٢٠٦) : حديث أبي هريرة للتعلق
بذلك ؛ وراجع الكلام عليه في الفتح (ج ٣ ص ٣١٤ و ج ٦ ص ١٧٥ و ج ٨ ص ٢١٩ —
٢٢٣) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٨٣ — ٨٤) .
(٤) في الأم زيادة : « وبلغني أن رسول الله قال : لا ينبغي لمسلم : أن يؤدي الخراج ؛
ولا لمشرك : أن يدخل الحرم . » .
(٥) في الأم : « العلم بالمغازي » .
(٦) في الأصل : « يرون » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح من الأم ، والمختصر
(ج ٥ ص ٢٠٠) .
(٧) مع طي إلى أهل مكة . راجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠٧) ، والفتح
(ج ٨ ص ٢٢٠ — ٢٢١) .
(٨) راجع كلامه بعد ذلك (ص ١٠٠ — ١٠١) : فهو مفيد جداً . ثم راجع النسخ
والمسوخ للنحاس (ص ١٦٥ — ١٦٦) : فهو مفيد في بيان المذاهب في هذه المسألة =

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « فَرَضَ اللهُ (عز وجل) : قتالَ غيرِ أهلِ الكتابِ حتى يُسَلِمُوا ، وأهلِ الكتابِ حتى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ » وقال : (لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا : ٢ — ٢٨٦) . فَبِذَا ^(٢) فُرِضَ على المسلمين ما أطاقوه ؛ فإذا عَجَزُوا عنه : فَإِنَّمَا كُفُّوا مِنْهُ مَا أَطَاقُوا ؛ فلا بأسَ : أَنْ يَكُفُّوا عَنْ قِتَالِ الْفَرِيقَيْنِ : مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؛ وَأَنْ يُهَادِنُوهُمْ . » .

ثم ساق الكلام ^(٣) ، إلى أن قال : « فهادنهم رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) » ^(٤) (يعني ^(٥) : أهلَ مكة ، بِالْحَدِّ يَدِيَّةٌ ^(٦)) . فكانت ^(٧) الهدنةُ بينه وبينهم عَشْرَ سِنِينَ ؛ وَنَزَلَ عَلَيْهِ — فِي سَفَرِهِ — فِي أَمْرِهِمْ : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ^(٨) * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ : ٤٨ — ٢-١) . قال الشافعي : قال

= والرد على بعض المخالفين : كآبي حنيفة . ويحسن أن تراجع في الفتح (ج ٦ ص ١٠٣ و ١٧٠ — ١٧١) : ما ورد في إخراج المشركين واليهود من جزيرة العرب .

- (١) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٩ — ١١٠) .
- (٢) عبارة الأم هي : « فهذا فرض الله على المسلمين قتال الفرقين من المشركين ، وأن يهادنهم » . والظاهر : أنها ناقصة ومحرقة .
- (٣) يحسن أن تراجع ما ذكره (ص ١٠٩ — ١١٠) : ليتضح لك كلامه تماما .
- (٤) في الأم زيادة : « إلى مدة ؛ ولم يهادنهم على الأبد : لأن قتالهم حتى يسلموا ، فرض : إذا قوى عليهم . » .
- (٥) هذا من كلام البيهقي .
- (٦) في الأصل : « بالحديث » . وهو تصحيف . وراجع في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢١٨ — ٢٢٣) ، والفتح (ج ٧ ص ٣١٨ — ٣١٩ و ج ٨ ص ٤١٢) .
- (٧) في الأم ، والسنن الكبرى (ص ٢٢١) : « وكانت » .
- (٨) ذكر في الأم إلى هنا .

ابن شهاب : فما كان في الإسلام فَتَحَ أَكْثَرُ مِنْهُ . « . وَذَكَرَ ^(١) : دُخُولَ
النَّاسِ فِي الْإِسْلَامِ : حِينَ آمَنُوا ^(٢) .

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ ^(٣) — فِي مُهَادَنَةِ مَنْ يَقْوَى ^(٤) عَلَى قِتَالِهِ — : أَنَّهُ
« لَيْسَ لَهُ مُهَادَنَتُهُمْ عَلَى النَّظَرِ : عَلَى غَيْرِ جِزْيَةٍ ^(٥) ؛ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .
لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ * فَسَيَحْضُرُوا ^(٦) فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) الْآيَةُ وَمَا بَعْدَهَا :
(٩ - ١ - ٤) . « .

قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٣) : « لَمَّا قَوِيَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ : أَنْزَلَ اللَّهُ (تَعَالَى) عَلَى
النَّبِيِّ ^(٧) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَرْجِعَهُ مِنْ تَبُوكَ : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) . « .
ثُمَّ سَأَلَ الْكَلَامَ ^(٨) : إِلَى أَنْ قَالَ : « قَقِيل : كَانَ الَّذِينَ عَاهَدُوا النَّبِيَّ »

- (١) أى : ابن شهاب ، في بقية كلامه . وهذا من كلام البيهقي .
- (٢) في الأصل : « آمنوا » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من الأم والسنن
الكبرى (ص ٢٢٣) . وراجع فيها (ص ١١٧ - ١٢٢) وفي الجوهر النقي ، والفتح
(ج ٨ ص ٩ - ١١) بعض ما روى في فتح مكة ، والخلاف في أنه كان صلحا أو عنوة .
- (٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١١١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠١) .
- (٤) أى : الإمام .
- (٥) في الأم : « الجزية » .
- (٦) في الأم : « إلى قوله : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) الآية وما بعدها » .
- (٧) في الأم : « رسوله » .
- (٨) حيث ذكر : إرسال النبي هذه الآيات ، مع على ؛ وقراءته إياها على الناس في
موسم الحج . وبين : أن الفرض : أن لا يعطى لأحد مدة — بعد هذه الآيات — إلا أربعة =

(صلى الله عليه وسلم) : قَوْمًا مُوَادِعِينَ ، إِلَى غَيْرِ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ . فَجَعَلَهَا اللَّهُ
(عز وجل) : أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ؛ ثُمَّ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ^(١) (صلى الله عليه وسلم)
كَذَلِكَ . وَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهَ (صلى الله عليه وسلم) فِي قَوْمٍ — : طَاهِدَهُمْ إِلَى مُدَّةٍ ،
قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ . — : أَنْ يُتِمَّ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ، إِلَى مُدَّتِهِمْ : مَا ^(٢) اسْتَقَامُوا
لَهُ ؛ وَمَنْ خَافَ مِنْهُ خِيَانَةً — : مِنْهُمْ ^(٣) . — نَبَذَ إِلَيْهِ . فَلَمْ يَجْزُ : أَنْ
يُسْتَأْنَفَ مُدَّةٌ ، بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ — : وَبِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ . — إِلَى أَكْثَرِ
مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(٤) : « مِنْ ^(٥) جَاءَ — : مِنَ الْمُشْرِكِينَ . — :
يُرِيدُ الْإِسْلَامَ ؛ فَحَقَّ عَلَى الْإِمَامِ : أَنْ يُؤْمِنَهُ : حَتَّى يَتْلُوَ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ
(عز وجل) ، وَيَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ : بِالْمَعْنَى الَّتِي يَرْجُو : أَنْ يُدْخِلَ اللَّهُ بِهِ
عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ . لِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَإِنْ أَحَدٌ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؛ اسْتَجَارَكَ . فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ^(٦)) ؛ ثُمَّ أَبْلِغْهُ

= أشهر . واستدل : بحديث صفوان بن أمية . فراجع ، وراجع السنن الكبرى (ج ٩
ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(١) فِي الْأُمِّ : « رَسُولُهُ » . (٢) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « فَاسْتَقَامُوا » ؛
وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ . وَرَاجِعُ كَلَامِهِ فِي الْأُمِّ (ج ٧ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) : لِفَائِدَتِهِ هُنَا
وَفِيهَا بَعْدَهُ . وَرَاجِعُ الْفَتْحِ (ج ٨ ص ٢٢١) .

(٣) هَذَا لَيْسَ بِالْأُمِّ . (٤) كَمَا فِي الْأُمِّ (ج ٤ ص ١١١) : قَبْلَ مَا تَقْدُمُ بِقَلِيلٍ .
(٥) فِي الْأُمِّ : « وَمِنْ » . (٦) رَاجِعُ كَلَامِهِ فِي الْأُمِّ (ج ٤ ص ١٢٥) ،
وَالْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٩٩) : فِيهِ مَزِيدٌ فَائِدَةٌ .

مَأْمَنَهُ : ٩ - ٦) ^(١) . وإبلاغه مأمنه : أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُعَاهِدِينَ :
 ما كان في بلاد الإسلام ، أَوْ حَيْثُ مَا ^(٢) يَتَّصِلُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ .
 « قَالَ : وَقَوْلُهُ ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ : (ثُمَّ أَمْلَأْنَاهُ مَأْمَنَهُ) : [يَعْني ^(٤)] -
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : مِنْكَ ، أَوْ مِمَّنْ يَقْتُلُهُ ^(٥) : عَلَى دِينِكَ ؛ [أَوْ ^(٦)] مِمَّنْ يُطِيعُكَ .
 لَا : أَمَانَهُ ^(٧) [مِنْ ^(٨)] غَيْرِكَ : مِنْ عَدُوِّكَ وَعَدُوِّهِ : الَّذِي لَا يَأْمَنُهُ ،
 وَلَا يُطِيعُكَ ^(٩) . »

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
 قَالَ ^(١٠) : « جَمَاعُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ ، وَالْعَهْدِ ^(١١) - : كَانَ يَمِينٍ ، أَوْ غَيْرِهَا . -
 فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : أَوْفُوا بِالْعُقُودِ : ٥ - ١) ؛
 وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ، وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا : ٧٦ - ٧) . »

-
- (١) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « الْآيَةُ » . ثُمَّ قَالَ : « وَمَنْ قُلْتُ : يَنْبِذُ إِلَيْهِ ؛ أَمْلَأَهُ مَأْمَنَهُ . »
 وَسَيَأْتِي نَحْوَهُ قَرِيبًا . (٢) هَذَا لَيْسَ بِالْأَمِّ . (٣) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأُمِّ .
 (٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « لَعَلَّهُ » ؛ وَكُتِبَ فَوْقَهُ بِمَدَادٍ آخَرَ : « مَعَكَ » .
 وَالْأَوَّلُ مَصْحَفٌ عَمَّا فِي الْأُمِّ ؛ وَالثَّانِي خَطٌّ .
 (٥) هَذَا لَيْسَ بِالْأَصْلِ وَلَا بِالْأَمِّ . وَقَدْ رَأَيْنَا زِيَادَتَهُ : لِيَشْمَلَ الْكَلَامُ كُلَّ مَنْ يَطِيعُهُ ؛
 سِوَاهُ أَوْ كَانَ مُؤْمِنًا أَوْ مُعَاهِدًا . وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ لَاحِقُ كَلَامِهِ . وَبِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ يَكُونُ
 قَوْلُهُ : مِمَّنْ يَطِيعُكَ ؛ بَيَانًا لِقَوْلِهِ : مِمَّنْ يَقْتُلُهُ .
 (٦) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَمَانَةٌ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،
 (٧) رَاجِعٌ كَلَامُهُ بَعْدَ ذَلِكَ : لِفَالِدَتِهِ .
 (٨) كَمَا فِي الْأُمِّ (ج ٤ ص ١٠٦) . (٩) فِي الْأُمِّ : « وَبِالْعَهْدِ » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .
 (١٠) فِي الْأُمِّ : « قَوْلُهُ » .

« وقد ذكر الله (عز وجل) الوفاء بالعقود : بالآيمان ؛ في غير آية : من كتابه ؛ [منها ^(١)] : قوله عز وجل : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ : إِذَا عَاهَدْتُمْ) ؛ ثم ^(٢) : (وَلَا تَنْقُضُوا أَلْيَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) ؛ إلى ^(٣) قوله : (تَتَّخِذُونَ ^(٤) أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ) الآية : (١٦ — ٩١ — ٩٢) ؛ وقال ^(٥) عز وجل : (يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ، وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ : ١٣ — ٢٠) ^(٦) ؛ مع ما ذكر به الوفاء بالعهد . »

« قال الشافعي : هذا ^(٧) من سمة لسان العرب الذي خوطبت به ؛ فظاهره ^(٨) عام على كل عقد . ويشبهه (والله أعلم) : أن يكون الله ^(٩) (تبارك وتعالى) أراد : [أن ^(١٠)] يوفوا بكل عقد — : كان ^(١١) يمين ، أو غير يمين . — وكل عقد نذر : إذا كان في المقدن ^(١٢) لله طاعة ، أو لم ^(١٣) يكن له — فيما أمر بالوفاء منها — معصية ^(١٤) . »

-
- (١) الزيادة عن الأم . (٢) هذا ليس بالأم . ولعله زائد من الناسخ ، أو قصد به التنبيه على أن كل جملة دليل على حدة . (٣) في الأم : « قرأ الريع الآية » .
(٤) كذا بالأصل . وقد ضرب على النون بمداد آخر ؛ وأبدلت ألفا ، وزيد : « ولا » . وهذا ناشئ عن الظن : بأنه أراد الآية : (٩٤) .
(٥) في الأم : « وقوله » . وهو أحسن .
(٦) في الأصل زيادة : « الآية » ؛ وهي من عبت النسخ .
(٧) في الأم : « وهذا » . (٨) في الأم : « وظاهره » .
(٩) عبارة الأم : « أراد الله » . (١٠) زيادة متعينة ، عن الأم .
(١١) هذا إلى قوله : عقد ؛ ليس بالأم . (١٢) في الأم : « العقد » .
(١٣) في الأم : « ولم » . وما في الأصل أحسن .
(١٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٠ — ٢٣٢) : ما يدل لذلك وما قبله : من السنة .

واحتجَّ : « بأنَّ رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) صالحٌ قريناً بالحديبية :
على أن يرُدَّ مَنْ جاء منهم ؛ فأنزل الله (تبارك وتعالى) في امرأةٍ جاءتَه منهم
مُسلمة ؛ (سمّاها^(١)) في موضع آخر^(٢) : أمّ كلثوم بنت عُقبة بن أبي معيط . :
(إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ)^(٣) ؛ إلى : (فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ)
الآية : إلى قوله : (وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا : ٦٠ — ١٠) . فقرَضَ الله (عز وجل)
عليهم : أن لا يرُدُّوا^(٤) النساء ؛ وقد أعطوهم : ردَّ مَنْ جاء منهم ؛ وهنَّ منهم
فخبَّسَهُنَّ رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : بأمرِ الله عز وجل^(٥) . « .
قال^(٦) : « عاهدَ^(٧) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) قوما : من
المشركين ؛ فأنزل الله (عز وجل) عليه : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى الَّذِينَ
عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ : ٩ — ١٠)^(٨) . « .
قال الشافعي^(٩) — في صلح أهل الحديبية ، ومن صالح : من

(١) هذا من كلام البيهقي .

(٢) من الأم (ج ٤ ص ١١٢ و ١١٣) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠١) ،
وما تقدم (ج ١ ص ١٨٥) . (٣) ذكر في الأم إلى : (إيمانين) .

(٤) في الأم : « أن لا ترد » .

(٥) راجع حديث عروة : في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٠ — ١٧١ وج ٩
ص ٢٢٨ — ٢٢٩) ، والفتح (ج ٧ ص ٣١٩ وج ٨ ص ٤٤٩) .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٦) . (٧) في الأم : « وعاهد » .

(٨) في الأم زيادة : « الآية ؛ وأنزل : (كيف يكون للمشركين عهد عند الله
وعند رسوله : ٩ — ٧) ؛ (إلا الذين عاهدتم من المشركين ، ثم لم ينقصوكم شيئا) الآية :
(٩ — ٤) . « . ثم ذكر الآتي : على صورة سؤال وجواب .

المشركين . — : « كان مُلحَّه لهم طاعةَ الله ^(١) ؛ إمَّا : عن أمرِ الله : بما صنَّع ؛ نصًّا ؛ وإما أن يكونَ الله (عز وجل) جَعَلَ له : أن يَعْقِدَ لِمَنْ رَأَى : بما رَأَى ؛ ثم أنزَلَ قضاءه عليه : فصارتوا إلى قضاء الله جل ثناؤه ^(٢) [ونسخَ] رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) [فِعْلَه ، بفعله : بأمرِ الله . وكلُّ كان : طاعة ^(٤) لله ؛ في وقتِه . » . وبسطَ الكلامَ فيه ^(٥) .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(٦) (رحمه الله) : « وكان يَدِّنا في الآية : مَنَعَ المؤمناتِ المهاجراتِ ، من أن يُرَدَّنَ إلى دار الكفرِ ؛ وقَطَعَ العِصَّةَ — بالإسلام . — يَدَنَّهُنَّ ، ويُنَّ أزواجهنَّ . ودَلَّتِ السنةُ : على أن قَطَعَ العِصَّةَ : إذا انقَضَتْ عِدَّةُهُنَّ ، ولم يُسَلِّمْ أزواجهنَّ : من المشركين ^(٧) . »
« وكان يَدِّنا في ^(٨) الآية : أن يُرَدَّ على الأزواجِ نَفَقَاتُهُمْ ؛ ومعقولٌ فيها : أن نَفَقَاتِهِمْ ^(٩) التي تُرَدُّ : نَفَقَاتُ اللَّائِي ^(١٠) مَلَكَوا عَقْدَهُنَّ ؛ وهى : المهورُ ؛ إذا كانوا قد أعطَوْهُنَّ إِيَّاهَا . »

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « الله » . ولعل الزيادة من النسخ .

(٢) هذه الزيادة عن الأم ، وبعضها متعين كما لا يخفى .

(٣) عبارة الأم : « لله طاعة » .

(٤) حيث شرع يبين : ما إذا كان لأحد أن يعقد عقداً منسوخاً ، ثم يفسخه . فراجعهُ (ص ١٠٦) : فهو جليل الفائدة .

(٥) كما في الأم (ج ٤ ص ١١٤) : بعد أن ذكر آية المهاجرات .

(٦) راجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٨٥ و ج ٥ ص ٣٩ و ١٣٥ - ١٣٦) : فهو مفيد هنا وفي نهاية البحث . (٧) في الأم : « فيها » .

(٨) في الأصل زيادة : « غير » ؛ وهى من النسخ . (٩) في الأم : « اللاتي » .

« وَيَبَيِّنُ : أَنَّ الْأَزْوَاجَ : الَّذِينَ يُعْطَوْنَ النِّفَقَاتِ — : لِأَنَّهُمُ الْمُنْعَوُونَ
 مِنْ نِسَائِهِمْ . — وَأَنَّ نِسَاءَهُمْ : الْمَأْذُونُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ ^(١) يَنْكِحُوهُنَّ :
 إِذَا آتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ . لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَيْهِمْ : فِي أَنْ يَنْكِحُوا غَيْرَ
 ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ إِنَّمَا كَانَ الْإِشْكَالُ : فِي نِكَاحِ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ حَتَّى
 قَطَعَ اللَّهُ عِصْمَةَ الْأَزْوَاجِ : بِإِسْلَامِ النِّسَاءِ ؛ وَيَبَيِّنُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَنَّ ذَلِكَ : بِمُضِيِّ ^(٢) الْعِدَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِ الْأَزْوَاجِ . «
 « فَلَا يُؤَدِّي أَحَدٌ ^(٣) نَفَقَةً فِي ^(٤) امْرَأَةٍ فَاتَتْ ، إِلَّا ذَوَاتِ ^(٥)
 الْأَزْوَاجِ ^(٦) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ ^(٧) اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) لِلْمُسْلِمِينَ : (وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ
 الْكَوَافِرِ ٦٠ — ١٠) . فَأَبَانَهُنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَأَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَنَّ ذَلِكَ : بِمُضِيِّ الْعِدَّةِ . وَكَانَ ^(٨) الْحُكْمُ فِي إِسْلَامِ الزَّوْجِ ،

(١) فِي الْأُمِّ : « بَأَن » .

(٢) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ هُنَا وَفِيهَا سَيَأْتِي : « بِمَضَى » . وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَبِمُنَاسَبَةٍ
 ذَلِكَ ، نَرَجُو : أَنْ يَثْبُتَ — فِي آخِرِ (س ٨ مِنْ ص ٢٥١ ج ١) كَلِمَتَانِ سَقَطَتَا مِنَ
 الطَّابِعِ ، وَهُمَا : « أَنَّ الْعِدَّةَ » .

(٣) أَيْ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلْمُشْرِكِينَ . وَعِبَارَةُ الْأُمِّ — وَلَعَلَّهَا أَظْهَرَ — : « فَلَا يُؤَدِّي
 أَحَدٌ » ؛ أَيْ : مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؛ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ .

(٤) عِبَارَةُ الْأُمِّ : « نَفَقَتَهُ مِنْ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « ذَات » ؛ وَلَعَلَّ النِّقْصَ مِنَ النَّاسِخِ . فَتَأَمَّلْ .

(٦) رَاجِعِ الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ٢٠٢) : لِأَهْمِيَّتِهِ .

(٧) فِي الْأُمِّ : « وَقَدْ قَالَ » . وَلَعَلَّ مَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٨) عِبَارَةُ الْأُمِّ : « فَكَانَ » . وَهِيَ أَظْهَرُ .

الحكم في إسلام المرأة : لا يَخْتَلِفَانِ ^(١) . «
 « وقال ^(٢) الله تعالى ؛ (وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ، وَلَيْسَ أَلْوَامًا أَنْفَقُوا :
 ٦٠ - ١٠) . يعنى (والله أعلم) : أن أزواجَ المشركات : من المؤمنين ؛
 إذا منعهن ^(٣) المشركون إثباتَ أزواجهن ^(٣) — : بالإسلام ^(٤) . — :
 أدوا ^(٥) ما دفع إليهن الأزواجُ : من المهور ؛ كما يؤدّى المسلمون ما دفع
 أزواجُ المسلمات : من المهور . وجعله الله ^(٦) (عز وجل) حُكْمًا بينهم . «
 « ثم حَكَمَ [لهم ^(٧)] — فى مثل ذلك المعنى — حُكْمًا ثانيًا ^(٨) ؛
 فقال : (وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ؛ إِلَى الْكُفَّارِ ، فَمَا قَبَّيْتُمْ) ؛
 كأنه ^(٩) (والله أعلم) يريد ^(١١) : فلم تعفوا عنهم إذا ^(١٣) لم يعفوا عنكم مهورَ

(١) راجع أيضا فى الأم (ج ٧ ص ٢٠٢ — ٢٠٣) : رده القوى على من فرق بين
 المسلتين ، وقال : إذا أسلم الزوج قبل امرأته ، وقعت الفرة بينهما : إذا عرض عليها
 الإسلام فأبت .

- (٢) فى الأم : « قال » . وما فى الأصل أولى كما لا يخفى .
 (٣) كذا بالأصل . وقد ورد لفظ « أزواجهن » مكرراً من الناسخ . وفى الأم :
 « منعهم ... أزواجهم » ؛ وهو أظهر : وإن كانت النتيجة واحدة .
 (٤) أى : بسبب إسلام الأزواج .
 (٥) أى : أدى المشركون للأزواج . وعبرة الأم : « أوتوا » ؛ أى : الأزواج .
 وهى أنسب بالكلام السابق ؛ وعبرة الأصل أنسب بالكلام اللاحق .
 (٦) لفظ الجلالة غير موجود بالأم . (٧) زيادة حسنة ، عن الأم .
 (٨) كذا بالأم . وفى الأصل : « ثابتا » ؛ وهو تصحيف .
 (٩) هذا ليس بالأم ؛ ولعله سقط من الناسخ أو الطابع . وفى الأصل : « كان » ،
 وهو تحريف . (١٠) كذا بالأم . وفى الأصل : « يرد » ؛ والنقص من الناسخ .
 (١١) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفى الأصل : « إذ » . ولعله محرف فتأمل .

نساءكم؛ (فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ ، مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا : ٦٠ - ١١) .
 كأنه يعنى : من مهورهم ؛ إذا فاتت امرأة مشرك^(١) : أتت^(٢) مسئمة ؛
 قد أعطاه مائة في مهرها ؛ وفاتت امرأة^(٣) مشركة إلى الكفار ، قد
 أعطاه^(٤) مائة — : حُسِبَتْ مِائَةُ الْمُسْلِمِ ، بِمِائَةِ الْمُشْرِكِ . فقيل : تلك :
 العقوبة . »

« قال : وَيُكْتَبُ بِذَلِكَ ، إِلَى أَصْحَابِ عَهْدِ الْمُشْرِكِينَ : [حَتَّى^(٥)] يُعْطَى
 الْمُشْرِكُ^(٦) مَا قَصَصْنَاهُ^(٧) — : من مهر امرأته . — للمسلم الذي فاتت
 امرأته إليهم : ليس^(٨) له غير ذلك . » .

ثم بَسَطَ الْكَلَامَ فِي التَّفْرِيعِ : عَلَى^(٩) [هَذَا] الْقَوْلِ ؛ فِي مَوْضِعِ دُخُولِ
 النِّسَاءِ فِي صَلَاحِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْحَدِيثِ^(١٠) .
 وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(١١) : « وَإِنَّمَا ذَهَبْتُ : إِلَى أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ فِي صَلَاحِ

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « مشركة » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « أتينا » ؛ وهو تصحيف .

(٣) أى : امرأة مسلم . ولو صرح به لكان أحسن .

(٤) أى : زوجها المسلم . (٥) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « المشركين » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٧) أى : قطعناه عنه . وعبارة الأم : « ما قاصصناه به » ؛ وهى أظهر . أى :

جعلناه في مقابلة مهر المسلم .

(٨) هذه الجملة حالية . وراجع ما ذكره بعد ذلك : فيما إذا تفاوت المهران .

(٩) في الأصل : « وعلى القول » . وأعل الصواب حذف ما حذفنا ، وزيادة ما زدنا .

(١٠) راجع الفصل الخاص بذلك (ص ١١٤ - ١١٧) : لاشتماله على فوائد مختلفة .

(١١) من الأم (ج ٤ ص ١١٣) .

الْحَدِيثِ بَيِّنَةٌ ؛ بَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ رَدُّهُنَّ فِي الصُّلْحِ : لَمْ ^(١) يُنْطَ أَزْوَاجُهُنَّ
فِيهِنَّ عَوَضًا ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢) . «

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي ^(٣) : « قال الله عز وجل : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً : فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ
عَلَى سَوَاءٍ ؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ : ٨ — ٥٨) . نَزَلَتْ فِي أَهْلِ هُدْنَةَ ^(٤) :
بَلَغَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْهُمْ ، شَيْءٌ : اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى خِيَانَتِهِمْ . «
« فَإِذَا جَاءَتْ دَلَالَةٌ ^(٥) : عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُوفِ أَهْلُ الْهُدْنَةِ ^(٦) ، بِجَمِيعِ مَا
عَاهَدَهُمْ ^(٧) عَلَيْهِ — : فَلَهُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ . وَمَنْ قُلْتُ : لَهُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِ ؛
فَعَلَيْهِ : أَنْ يُلْحِقَهُ بِمَأْمَنِهِ ؛ ثُمَّ لَهُ : أَنْ يُحَارِبَهُ ؛ كَمَا يُحَارِبُ مَنْ لَا
هُدْنَةَ لَهُ ^(٨) . «

-
- (١) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « ولم » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٢) راجع ما ذكره بعد ذلك (ص ١١٣ — ١١٤) : ففيه تقوية لما هنا ، وفائدة
في بعض ما سبق . (٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٧) .
(٤) راجع كلامه (ص ١٠٨) .
(٥) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « دلالة » ؛ وهو تحريف .
(٦) في الأم : « هدنة » .
(٧) في الأم : « هادنهم » . وهو أحسن .
(٨) راجع كلامه بعد ذلك ، وكلامه (ص ١٠٩) : لفائده . وراجع المختصر
(ج ٥ ص ٢٠٣) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) :
« قال الله (تبارك وتعالى) لنبيه (صلى الله عليه وسلم) في أهل الكتاب :
(فَإِنْ جَاءُوكَ : فَأَخِمْهُمْ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) ^(٢) ؛ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ :
فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ؛ وَإِنْ حَكَمْتَ : فَأَخِمْهُمْ بِالْقِسْطِ : ٥ - ٤٢) . »

« قال الشافعي : في ^(٣) هذه الآية ، بيان (والله أعلم) : أَنَّ الله (عز وجل)
جَعَلَ لنبيه (صلى الله عليه وسلم) الْخِيَارَ : فِي أَنْ ^(٤) يَحْكُمَ يَنْهُمْ ، أَوْ يُعْرِضَ
عَنْهُمْ ^(٥) . وَجَعَلَ عَلَيْهِ ^(٦) — : إِنْ حَكَمَ . — : أَنْ يَحْكُمَ يَنْهُمْ بِالْقِسْطِ .
وَالْقِسْطُ : حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) : الْمَحْضُ
الصَادِقُ ، أَحَدَتْ الْأَخْبَارُ عَهْدًا بِاللَّهِ (عز وجل) . قَالَ اللَّهُ عز وجل :
(وَأَنْ أَحْكَمْ يَنْهُمْ : بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ ؛ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) ^(٨) الآية :
(٥ - ٤٩) . قَالَ : وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ ، مَا فِي التِّي قَبْلَهَا : مِنْ أَمْرِ اللَّهِ (عز وجل)

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ١٢٤) . وقد ذكر باختصار في السنن الكبرى
(ج ٨ ص ٢٤٥ - ٢٤٦) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ١٦٧ - ١٦٨) .

(٢) ذكر في السنن الكبرى إلى هنا .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : « فني » .

(٤) في السنن الكبرى : « الحكم » . وما هنا أحسن .

(٥) راجع في السنن الكبرى (ص ٢٤٧) : حديث أبي هريرة .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « له » . وهو خطأ وتحرير .

(٧) ذكر في الأم إلى : (إليك) . وراجع تفسيره الأهواء ، وكلامه المتعلق بهذا

المقام — : في الأم (ج ٥ ص ٢٢٥ و ج ٧ ص ٢٨) . وانظر ما سيأتي في الأقضية .

له ، بالحكم : بما أنزل الله إليه ^(١) .

« قال : وسمعت من أرضي — : من أهل العلم ^(٢) . — يقول في قول الله عز وجل : (وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) : إِنْ حَكَمْتَ ؛ لَا : عَزَمًا أَنْ تَحْكُمَ ^(٣) . »

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال ^(٤) : « أنا إبراهيم بن سعيد ^(٥) ، عن ابن شهاب ، عن عبيد ^(٥) الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس — أنه قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء : وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أحدث الأخبار ، تقرهونه مخضاً : لم يشب ^(٦) . ١٢ .

(١) ذهب بعض الأئمة — : كابن عباس ، ومجاهد ، وعكرمة ، والسدي ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ، وأبي حنيفة وأصحابه . — إلى أن هذه الآية ناسخة للأولى . وهذا هو قول الشافعي الراجع (كما سيأتي) . انظر السنن الكبرى (ص ٢٤٨ — ٢٤٩) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٢٩) . ثم راجع رد الشافعي على هذا المذهب : في الأم (ج ٦ ص ١٢٥ و ج ٧ ص ٣٩) ، فهو جيد مفيد . وسيأتي شيء منه .

(٢) كالك : موافقا للنخعي ، والشعبي ، وعطاء . انظر السنن الكبرى (ص ٢٤٦) ، والناسخ والمنسوخ (ص ١٢٨ — ١٢٩) .

(٣) راجع أرى طي وعمر ، وتعليق الشافعي عليهما : في الأم (ص ١٢٥ — ١٢٦) ، والسنن الكبرى (ص ٢٤٧ — ٢٤٨) . وانظر الفتح (ج ٦ ص ١٦٢ — ١٦٣) .

(٤) كما في (ص ١٢٩ — ١٣٠) ، والسنن الكبرى (ص ٢٤٩) . وقد أخرج أثر ابن عباس ، البخاري — ببعض اختلاف في اللفظ — : من طريق ابن عتبة ، وعكرمة . راجع الفتح (ج ٥ ص ١٨٥ و ج ١٣ ص ٢٦٠ و ٣٨٤) .

(٥) كذا بالأم والسنن الكبرى وصحيح البخاري . وفي الأصل : « سعيد ... عبد » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٦) في الأصل : « يسيب » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم وغيرها .

أَلَمْ يُخَبِّرْكُمْ اللَّهُ^(١) فِي كِتَابِهِ : أَنَّهُمْ حَرَّفُوا كِتَابَ اللَّهِ (عز وجل^(٢))
وَبَدَّلُوا ، وَكَتَبُوا كِتَابًا^(٣) بِأَيْدِيهِمْ ، فَقَالُوا^(٤) : (هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ؛
لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا^(٥) : ٢ - ٧٩) . ١ أَلَا يَتَنَبَّأُ بِكُمُ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَكُمْ ،
عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ ؟ ! وَاللَّهِ : مَا رَأَيْنَا رَجُلًا^(٦) مِنْهُمْ قَطُّ^(٧) : يَسْأَلُكُمْ عَمَّا أَنْزَلَ
اللَّهُ إِلَيْكُمْ . »

هذا : قوله في كتاب الخُدُودِ ؛ وبمعناه : أجاب في كتاب القضاء
بالبين مع الشاهد^(٨) ؛ وقال فيه :

« فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى عِلْمَهُ ، يَقُولُ : (وَأَنْ أَحْكُمُ يَنْتَهِمُ) : إِنْ
حَكَمْتُ ؛ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ : (فَأَحْكُمُ يَنْتَهِمُ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) . فَتِلْكَ^(٩) :
مفسرة ؛ وهذه : جملة . »

« وَفِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِنْ تَوَلَّوْا : ٥ - ٤٩) ؛ دَلَالَةٌ : عَلَى أَنَّهُمْ
إِنْ تَوَلَّوْا : لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْحُكْمُ يَنْتَهِمُ . وَلَوْ كَانَ قَوْلُ^(١٠) اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :
(وَأَنْ أَحْكُمُ يَنْتَهِمُ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ) ؛ إِنْزَامًا مِنْهُ لِلْحُكْمِ يَنْتَهِمُ - :

(١) في الأم زيادة : « عز وجل » .

(٢) هذا ليس بالسنن الكبرى . وعبارة الأم : « تبارك وتعالى » .

(٣) في الأم : « الكتاب » . (٤) في الأم : « وقالوا » .

(٥) ذكر في الأم إلى آخر الآية . (٦) في الأم : « أحداً » .

(٧) هذا ليس بالأم .

(٨) من الأم (ج ٧ ص ٣٨ - ٣٩) . ويحسن أن تراجع أول كلامه .

(٩) كان الأولى أن يقول : فهذه . ولعله عبر بلام البعد : لأن الأولى هي المقصودة

بالدات ، وشبهت بالأخرى .

(١٠) في الأم : « قوله » .

أُزِمُّهُمْ الْحُكْمَ : مُتَوَلِّينَ . لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَوَلَّوْنَ^(١) : بَعْدَ الْإِثْنَانِ ؛ فَأَمَّا :
مَا لَمْ يَأْتُوا ؛ فَلَا يُقَالُ لَهُمْ : تَوَلَّوْا^(٢) . «

وَقَدْ أَخْبَرَنَا^(٣) أَبُو سَعِيدٍ — فِي كِتَابِ الْجَزِيَّةِ — : نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ،
أَنَا الرِّبِيعُ ، أَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ^(٤) : « لَمْ أَعْلَمْ مُخَالَفًا — : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِالسِّيَرِ . — : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا نَزَلَ الْمَدِينَةَ : وَادَعَ
يَهُودَ كَافَّةً عَلَى غَيْرِ جِزْيَةٍ ؛ [وَ^(٥)] أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : (فَإِنْ
جَاءُوكَ : فَاحْكُم بَيْنَهُمْ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) ؛ إِنَّمَا نَزَلَتْ : فِي^(٦) الْيَهُودِ
الْمَوَادِعِينَ : الَّذِينَ لَمْ يُعْطُوا جِزْيَةً ، وَلَمْ يُقَرِّوْا : بِأَنَّ^(٧) تَجَرَّى^(٨) عَلَيْهِمْ .
وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٩) : نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ يَتَنَ الْذِينَ زَنِيًا^(١٠) . «

« قَالَ : وَالَّذِي^(١١) قَالُوا ، يُشَبِّهُ مَا قَالُوا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَكَيْفَ
يُحْكُمُونَكَ : وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا^(١٢) حُكْمُ اللَّهِ ۚ : ٥ — ٤٣) ؛

-
- (١) فِي الْأَمِّ : « تَوَلَّوْا » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .
(٢) رَاجِعُ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : فَهُوَ مُفِيدٌ فِي بَعْضِ الْأَبْحَاثِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ .
(٣) قَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ بِصِيغَةِ الْإِخْتِصَارِ : « أَنَا » ؛ فَرَأَيْنَا أَنَّ الْأَلِيْقَ إِثْبَاتَهُ كَامِلًا .
(٤) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ١٢٩) . وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُ فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥
ص ٢٠٣ — ٢٠٤) .
(٥) زِيَادَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ ، عَنْ الْأَمِّ وَالْمَخْتَصَرِ .
(٦) عِبَارَةُ الْمَخْتَصَرِ : « فِيهِمْ » . (٧) فِي الْمَخْتَصَرِ : « أَنْ » .
(٨) عِبَارَةُ الْأَمِّ وَالْمَخْتَصَرِ : « يَجْرِي عَلَيْهِمُ الْحُكْمُ » .
(٩) فِي الْأَمِّ : « بَعْضُ » .
(١٠) كَذَا بِالْأَمِّ وَالْمَخْتَصَرِ . وَفِي الْأَصْلِ : « رَتْبًا » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(١١) عِبَارَةُ الْمَخْتَصَرِ : « وَهَذَا أَشْبَهَ بِقَوْلِ اللَّهِ » . وَهِيَ أَحْسَنُ .
(١٢) فِي الْمَخْتَصَرِ : « الْآيَةُ » . وَمَا سَيَاتِي إِلَى قَوْلِهِ : وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ ؛ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِيهِ .

وقال ^(١) : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ^(٢) ... فَإِنْ تَوَلَّوْا) ؛ يعنى (والله أعلم) ؛ فإن ^(٣) تَوَلَّوْا عَنْ حُكْمِكَ [بغير رضاهم ^(٤)] . فهذا ^(٥) يُشْبِهُ : أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ أَتَاكَ ^(٦) : غيرَ مَقْهُورٍ عَلَى الْحُكْمِ .

« والذين حاكَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) — فى امرأَةٍ مِنْهُمْ وَرَجُلٍ : ذَنْبًا . — : مُوَادِعُونَ ^(٧) ؛ فَكَانَ ^(٨) فى التوراة : الرَّجْمُ ؛ وَرَجَوَا : أَنْ لَا يَكُونَ ^(٩) مِنْ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . فجاؤا ^(١٠) بهما : فرَجَّهما رسولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . » . وذَكَرَ فيه حديثُ ابنِ عمرَ ^(١١) . قال الشافعى ^(١٢) : « فَإِذَا ^(١٣) وادَّعَى الإمامُ قومًا — : مِنْ أَهْلِ الشَّرِكِ .

-
- (١) عبارة الأم : « وقوله » . وهى أحسن .
 (٢) ذكر فى الأم إلى : (يفتنوك) ؛ ثم قال : « الآية » .
 (٣) فى الأم : « إن » . وما فى الأصل أحسن .
 (٤) زيادة جيدة ، عن الأم . (٥) فى الأم : « وهذا » .
 (٦) عبارة الأم : « آتى حاكما » .
 (٧) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « موادعين » ؛ وهى إما مصحفة ، أو ناقصة كلمة : « كانوا » . (٨) فى الأم : « وكان » .
 (٩) أى : الرجم . وقد صرح به فى الأم ، بعد صيغة الدعاء .
 (١٠) كذا بالأم . وفى الأصل : « لجاء » ؛ وهو تحريف .
 (١١) مختصراً ؛ فى الحدود ، والقضاء باليمن والشاهد ، واختلاف العراقيين (ج ٦ ص ١٢٤ وج ٧ ص ٢٩ و ١٥٠) ولم يذكره فى كتاب الجزية : على ما نعتقد . وراجع هذا الحديث ، وحديث البراء وأبى هريرة : فى السنن الكبرى (ص ٢٤٦ — ٢٤٧) . ثم راجع الكلام عليه : فى الفتح (ج ١٢ ص ١٣٦ — ١٤١ وج ١٣ ص ٣٩٨) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ٢٠٨ — ٢١١) : فهو مفيد فى كثير من البحوث .
 (١٢) كما فى الأم (ج ٤ ص ١٢٩ — ١٣٠) .
 (١٣) عبارة الأم : « وإذا » . ولعل عبارة الأصل أظهر .

ولم يشترط : أن يجري عليهم الحكم ؛ ثم جاءوه مُتَحَاكِينَ — : فهو بالخيار : بين أن يحكم بينهم ، أو يدع الحكم . فإن اختار أن يحكم بينهم : حكم بينهم حكمه بين المسلمين ^(١) . فإن ^(٢) امتنعوا — بعد رضاهم بحكمه — : حاربهم . »

« قال : و ^(٣) ليس للإمام الخيار في أحد — : [من ^(٤) المعاهدين : الذين يجري عليهم الحكم . — : إذا جاءوه في حدّ الله (عز وجل) . وعليه : أن يُقيمه . »

« قال ^(٥) : وإذا ^(٦) أبى ^(٧) بعضهم على ^(٧) بعض ، مافيه [له ^(٨) حق عليه ^(٩) ؛ فأتى ^(١٠) طالب الحق إلى الإمام ، يطلب حقه — : الحق لازم للإمام (والله أعلم) : أن يحكم [له ^(٨) على من كان له عليه حق : منهم ؛

(١) قال في الأم — بعد ذلك — : « لقول الله : (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) ٥٠ . ثم فسر القسط بما تقدم (ص ٧٣) .

(٢) هذا إلى قوله : حاربهم ؛ قد ذكر في الأم بعد قوله : يقيمه ؛ بقليل ؛ وقبل ما بعده . ولعل تأخير أولي .

(٣) هذا إلى قوله : يقيمه ؛ ذكر في المختصر (ص ٢٠٤) ، والسنن الكبرى (ص ٢٤٨) .

(٤) الزيادة عن الأم والمختصر والسنن الكبرى .

(٥) بعد أن ذكر آية الجزية ، وفسر الصغار بما ذكره هنا في آخر الكلام .

(٦) في الأم : « فإذا » . وهو أحسن .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « أتى ... إلى » ؛ وهو تصحيف .

(٨) زيادة حسنة ، عن الأم . (٩) في الأم تقديم وتأخير .

(١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « فأبى » ؛ وهو تصحيف .

وإن لم يأتِ المطلوبُ : راضياً بحُكمِهِ ؛ وكذلك : إنْ أظهرَ السَّخَطَ^(١) لحُكمِهِ . لما^(٢) وَصَفْتُ : من قول الله عز وجل : (وَهُمْ صَاغِرُونَ : ٩-٢٩) . فكان^(٣) الصَّغَارُ (والله أعلم) : أنْ يَجْرِيَ عليهم حُكْمُ الإسلامِ . وبَسَطَ الكلامَ في التَّفْرِيعِ^(٤) .

وكأنه وَقَفَ — حينَ صَنَّفَ كتابَ الجزية — : أنْ آيةَ الخِيارِ وَرَدَتْ في المَوَادِّعِينَ ؛ فَرَجَعَ عما قال — في كتابِ الحُدُودِ — في المَعَاهِدِينَ : فَأَوْجَبَ الحُكْمَ بينهم بما أنزل الله (عز وجل) . إذا تَرافَعُوا إلينا^(٥) .

* * *

(١) في الأم : « السخطة » . وهو لم يرد إلا اسماً لسيف الدين ابن فارس ؛ كما في التاج . فلعنه مصنف عن « المسخطة » ؛ أو قياسي : للمرة .

(٢) هذا إلى قوله : (صاغرون) ؛ ذكر في المختصر عقب قوله : يقيمه .

(٣) هذا الخ ذكر في السنن الكبرى . وراجع فيها حديث الحسن بن أبي الحسن ، وكلام البيهقي المتعلق به . وراجع كلام أبي جعفر في النسخ والمنسوخ (ص ١٢٩ — ١٣٠) : فهو في غاية القوة والجودة .

(٤) راجع الأم (ص ١٣٠ — ١٣٣) ، والمختصر (ص ٢٠٤ — ٢٠٥) .

(٥) قال اللزني في المختصر (ص ٢٠٤) : « هذا أشبه من قوله في الحدود : لا يحدون ، وأرفعهم إلى أهل دينهم . » ؛ وقال (ص ١٦٨) : « هذا أولى قوله به : إذ زعم أن معنى قول الله تعالى : (وهم صاغرون) : أن تجرى عليهم أحكام الإسلام ؛ ما لم يكن أمر حكم الإسلام فيه : تركهم وإياه . » .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبَّاحِ »

« وَفِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ »

قرأتُ في كتاب : (السنن) - رواية حَرَمَةَ بنِ يحيى ، عن الشافعي - :
قال : « قال الله تبارك وتعالى : (يَسْأَلُونَكَ : مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ؟ . قُلْ : أُحِلَّ
لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَمَا عَلَّمْتُمْ : مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ؛ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا
عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ؛ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ : ٥ - ٤) ^(١) . »

« قال الشافعي : فكان معقولاً عن الله (عز وجل) - : إذ أذن
في أكل ما أَمْسَكَ الجوارحُ . - : أنهم إنما اتَّخَذُوا الجوارحَ ، لِمَا لم يَنَالُوهُ
إلا بالجوارح - : وإن لم يَنْزِلْ ذلك نصاً من كتاب الله عز وجل . - :
فقال الله عز وجل : (لِيَبْلُوَنَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ : مِنَ الصَّيْدِ ، تَنَاَلَهُ أَيْدِيكُمْ
وَرِمَاحُكُمْ : ٥ - ٩٤) ^(٢) ؛ وقال تعالى : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ : وَأَنْتُمْ حُرْمٌ :
٥ - ٩٥) ؛ وقال تعالى : (وَإِذَا حَلَلْتُمْ : فَاصْطَادُوا : ٥ - ٢) . »

« قال ^(٣) : وَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ (عز وجل) أمره : بالذَّبْحِ ؛ وقال : (إِلَّا
مَا ذَكَيْتُمْ ^(٤) : ٥ - ٣) . - : كان معقولاً عن الله (عز وجل) : أنه إنما
أمر به : فيما يُمكنُ فيه الذَّبْحُ والذِّكَاةُ ؛ وإن لم يَذْكُرْهُ . »

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٥) : سبب نزول هذه الآية ؛ وحديث
عدي بن حاتم ، وأثرى ابن عباس وقتادة المتعلقة بها .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٢ وج ٩ ص ٢٣٥) ، تفسير مجاهد
لهذه الآية . (٣) في الأصل : « وقال » . ولعل الواو زائدة من النسخ .

(٤) قد ورد في الأصل مصحفاً : بالزاي . وكذلك فيها سياط . وانظر في أواخر
الكتاب ، ما نقله يونس عن الشافعي في ذلك .

« فَلَمَّا كَانَ مَعْقُولًا فِي حُكْمِ اللَّهِ (عز وجل) ، مَا وَصَفْتُ — :
 أُتْبَغَى ^(١) لِأَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدِي ، أَنْ يَتَعَلَّمُوا : أَنْ مَاحَلَّ — : مِنَ الْحَيَوَانِ . — :
 فَذَكَاءُ ^(٢) الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ [مِنْهُ ^(٣)] : مِثْلُ ^(٤) الذَّبْحِ ، أَوِ النَّحْرِ ؛ وَذَكَاءُ غَيْرِ
 الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْهُ : مَا يُقْتَلُ ^(٥) بِهِ : جَارِحٌ ، أَوْ سِلَاحٌ . » .

* * *

(أنا) أَبُو سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ ، أَنَا الرِّبِيعُ ،
 أَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ ^(٦) : « الْكَلْبُ الْمُعَلَّمُ : الَّذِي إِذَا أَشْلَى : اسْتَنْشَلَى ^(٧) ؛
 وَإِذَا أَخَذَ : حَبَسَ ، وَلَمْ يَأْكُلْ . فَإِذَا فَعَلَ هَذَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ : كَانَ مُعَلَّمًا ،
 يَأْكُلُ صَاحِبُهُ مِمَّا حَبَسَ عَلَيْهِ — : وَإِنْ قَتَلَ . — : مَا لَمْ يَأْكُلْ ^(٨) . » .

-
- (١) عبارة الأصل هكذا : « اسمي » . والظاهر أنها مصحفة عما ذكرنا .
 (٢) في الأصل : « بزكاة » . وهو خطأ وتصحيف .
 (٣) زيادة حسنة .
 (٤) لعله إنما عبر بذلك : لثلاث خرج ذكاة الجنين التي هي : ذكاة أمه .
 (٥) في الأصل : « ينل » . وهو إما محرف عما ذكرنا ، أو عن : « ينال » .
 وراجع في هذا المقام : الأم (ج ٢ ص ١٩٧ — ٢٠٣) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٠٧ —
 ٢١٠) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٤٥ — ٢٤٩) ، والفتح (ج ٩ ص ٤٧٥ —
 ٤٨٢) ، والمجموع (ج ٩ ص ٨٠ — ٩٢) .
 (٦) كما في الأم (ج ٢ ص ١٩١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠٥) .
 (٧) ورد في الأصل : بالآلف ؛ وهو تصحيف . أي : إذا دعى أجاب . والإشلاء :
 يستعمل أيضا : في الإغراء على الفريسة ؛ خلافا لابن السكيت . وحمله على المعنى الأول
 هنا : أولى وأحسن . وانظر المجموع (ج ٩ ص ٩٧ — ٩٨) .
 (٨) انظر ما ذكره بعد ذلك (ص ١٩٢) : من الحكم فيما إذا أكل . وراجع =

قال الشافعي ^(١) : « وقد تُسَمَّى جَوَارِحَ : لأنها تُجَرَّحُ ؛ فيكونُ اسماً : لازماً . وأحِلَّ ^(٢) ما أُمْسِكْنَ مطلقاً ^(٣) . » .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٤) (رحمه الله) : « وإذا ^(٥) كانت الضحايا ، إنما هو ^(٦) : دمٌ يُتَقَرَّبُ به ^(٧) ؛ نَحِيرُ الدماء : أَحَبُّ إلَيَّ . وقد زَعَمَ بعضُ المفسِّرينَ : أن قولَ الله عز وجل : (ذَلِكَ ؛ وَمَنْ يُعْظِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ ^(٨) : ٢٢ — ٣٢) — : اسْتِسْجَانُ الْهَدْيِ ^(٩) واستِخْسانه ^(١٠) . وسُئِلَ ^(١١) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : أَيُّ الرُّقَابِ

= في المقام كله : السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٥ — ٢٣٨ و ٢٤١ — ٢٤٥) ، والفتح (ج ٩ ص ٤٨٢ — ٤٨٣) ، والمجموع (ج ٩ ص ٩٨ — ١٠٨) ، وشرح العمدة (ج ٤ ص ١٩٧ — ١٩٩) . (١) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٠١) . (٢) في الأم : « وأكل » .

(٣) لكي تفهم ذلك حق الفهم ، راجع كلامه السابق واللاحق (ص ٢٠١ — ٢٠٢) . (٤) كما في الأم (ج ٢ ص ١٨٨ و ١٨٩) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٧٢) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢١١) . (٥) في الأم (ص ١٨٩) : بالفاء . وفي السنن الكبرى : « إذا » . (٦) كذا بالأصل والأم والسنن الكبرى . وكان المناسب تأنيث الضمير ؛ ولعله ذكره : مراعاة للخبر .

(٧) في الأم زيادة : « إلى الله تعالى » . (٨) في الأم (ص ١٨٨) زيادة : (فإنها من تقوى القلوب) . (٩) راجع كلام النووي في المجموع (ج ٨ ص ٣٥٦) عن معنى الهدى ، والمراد منه . (١٠) أخرج هذا التفسير البخاري ، عن مجاهد ؛ وأخرجه ابن أبي شيبة والشيخازي ، عن ابن عباس . انظر الفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) ، والمجموع (ج ٨ ص ٣٥٦ و ٣٩٥) . (١١) السائل : أبو ذر . راجع حديثه في السنن الكبرى .

أَفْضَلُ ؟ فقال ^(١) : أَغْلَاها مَنَّا ، وَأَنْفَسُها عِنْدَ أَهْلِها .
 « قال : والعقل مُضْطَرٌّ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ : أَنْ كُلَّ مَا تُقَرِّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ
 (عز وجل) : إِذَا كَانَ نَقِيسًا ، فَكَلَمًا ^(٢) عَظُمَتْ رِزِيَّتُهُ عَلَى الْمُتَقَرِّبِ بِهِ
 إِلَى اللَّهِ (عز وجل) : كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِهِ ^(٣) . »

« وقد قال الله (عز وجل) فِي الْمُتَمَتِّعِ : (فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ .
 ٢ — ١٩٦) ؛ وقال ابن عباس : فما ^(٤) اسْتَيْسَرَ — : مِنَ الْهَدْيِ . — :
 شَاةٌ ^(٥) . وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَصْحَابَهُ — : الَّذِينَ تَمَتَّعُوا
 بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . — : أَنْ يَذْبَحُوا شَاةً شَاةً . وَكَانَ ذَلِكَ أَقَلَّ مَا يُجْزِيهِمْ .
 لِأَنَّهُ ^(٦) إِذَا أَجْزَاهُ ^(٧) أَذْنَى الدِّمِّ : فَأَغْلَاهُ خَيْرٌ مِنْهُ ^(٨) . »

* * *

-
- (١) فِي الْأُمِّ بَدُونَ الْفَاءِ . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .
 (٢) ذَكَرَ إِلَى هُنَا ، فِي الْأُمِّ (ص ١٨٨) . وَقَوْلُهُ : وَالْعَقْلُ ؛ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ؛
 لَيْسَ بِالسِّنِّ الْكَبْرَى ، وَلَا بِالْمُتَمَتِّعِ .
 (٣) وَقَدْ وَافَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ : عَلِيٌّ ، وَالْجُمْهُورُ . وَخَالَفَهُ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ ،
 وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَطَائِفَةٌ . انْظُرِ السِّنِّ الْكَبْرَى (ج ٥ ص ٢٤ و ٢٢٨) ، وَالْفَتْحُ (ج ٣
 ص ٣٤٦ — ٣٤٧) ، وَمَتَقَدَّمَ (ج ١ ص ١١٦) .
 (٤) هَذَا مُرْتَبِطٌ بِأَصْلِ الدَّعْوَى ؛ فَتَنْبَهْ .
 (٥) ذَكَرَ فِي الْأُمِّ : مَهْمُوزًا .
 (٦) ثُمَّ شَرَعَ يَسْتَدِلُّ : عَلَى أَنَّ الضَّحَايَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً ؛ فَرَأَى كَلَامَهُ (ص ١٨٩ —
 ١٩٠) . وَرَأَى فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ : السِّنِّ الْكَبْرَى (ج ٩ ص ٢٦٢ — ٢٦٦) ، وَالْفَتْحُ
 (ج ١٠ ص ٢ — ٣ و ١٢ — ١٣) ، وَالْمَجْمُوعُ (ج ٨ ص ٣٨٢ — ٣٨٦) .

وبهذا الإسناد، قال الشافعي ^(١) : « أَحَلَّ اللَّهُ (جَل ثناؤه) : طعام أهل الكتاب ؛ وكان ^(٢) طعامهم — عند بعض من حفظت ^(٣) عنه : من أهل التفسير . — : ذبائحهم ؛ وكانت الآثار تدلُّ : على إخلال ذبائحهم . »
 « فإن كانت ذبائحهم : يُسمونها لله (عز وجل) ؛ فهي : حلال . وإن كان لهم ذبيح آخر : يُسمون عليه غير اسم الله (عز وجل) ؛ مثل : اسم المسيح ^(٤) ؛ أو : يذبحونه ^(٥) باسم دون الله . : لم يحل هذا : من ذبائحهم .] ولا أثبت : أن ذبائحهم هكذا ^(٦) . [»
 « قال الشافعي ^(٧) : قد يُباح الشيء مطلقاً : وإنما يُرادُ بعضه ، دون بعض . فإذا زعم زاعمٌ : أن المسلم : إن نسي اسم الله : أكلت ذبيحته ؛ وإن تركه استخفافاً : لم تؤكل ذبيحته . : وهو لا يدعه لشرك ^(٨) . — : »

(١) كفا في الأم (ج ٢ ص ١٩٦) .

(٢) هذا إلى قوله : إخلال ذبائحهم ؛ ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٨٢) . وقد أخرج فيها التفسير الآتي ، عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومكحول . وانظر الفتح (ج ٩ ص ٥٠٤) . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٧٨ - ٨٠) : فهو مفيد فيما سبق أيضاً (ص ٥٧ و ٥٩) (٣) في السنن الكبرى : « حفظنا » .

(٤) نقل في الفتح (ج ٩ ص ٥٠٣) نحو هذا بزيادة : « وإن ذكر المسيح على معنى : الصلاة عليه ؛ لم يحرم » . ثم نقل عن الحلبي — من طريق البيهقي — كلاماً جيداً مرتبطاً بهذا ؛ فراجع .

(٥) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « أو يذبحون » ؛ ولعل الحذف من النسخ . (٦) زيادة مفيدة ، عن الأم .

(٧) مبيناً : أن كون ذبائحهم صنفين ، لا يعارض إباحتها مطلقاً . انظر الأم .

(٨) في الأم : « لشرك » .

كان مَنْ يَدْعُهُ : على الشُّركِ ؛ أُولَى : أَنْ يُتْرَكَ ذِيحَتَهُ ^(١) .
 « قال الشافعي : وقد أحلَّ الله (جل ثناؤه) لحومُ البُدنِ : مُطْلَقَةً ؛
 فقال تعالى : (فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا) ^(٢) : فَكُلُوا مِنْهَا : ٢٢ - ٣٦) ؛ وَوَجَدْنَا
 بعضَ المسلمين ، يَذْهَبُ : إلى أَنْ لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْبَدَنَةِ التي هي : نَذْرٌ ،
 ولا : ^(٣) جَزَاءُ صَيْدٍ ، ولا : فِدْيَةٌ . فَلَمَّا احْتَمَلَتْ هَذِهِ ^(٤) الْآيَةُ : ذَهَبْنَا إِلَيْهِ ،
 وَتَرَكْنَا الْجُمْلَةَ . لا : أَنَّهَا بِخِلَافِ ^(٥) الْقُرْآنِ ؛ وَلَكِنِهَا : مُحْتَمَلَةٌ .
 وَمَعْقُولٌ : أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي مَالِهِ : لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
 مِنْهُ ^(٦) شَيْئًا . فَهَكَذَا : ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ - : بِالذَّلَالَةِ . - مُشَبَّهَةٌ
 لِمَا ^(٧) قُلْنَا . » .

* * *

-
- (١) لكي تلم بأطراف هذا البحث ، ومذاهبه ، وأدلته - راجع السنن الكبرى
 والجوامع النقي (ج ٩ ص ٢٣٨ - ٢٤١) ، والمجموع (ج ٨ ص ٤٠٨ - ٤١٢) ،
 والفتح (ج ٩ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ و ٤٩٨ و ٥٠٢ - ٥٠٣) ، وشرح العمدة (ج ٤ ص ١٩٥) .
 (٢) أي : سقطت إلى الأرض ؛ كما قال ابن عباس ومجاهد . انظر السنن الكبرى
 (ج ٥ ص ٢٣٧) ، والفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) .
 (٣) أي : ولا من البدنة التي هي جزاء صيد . وكذا التقدير فيما بعد . ولو عبر فيهما :
 بأو ؛ لكان أظهر ، وراجع معنى البدنة : في المجموع (ج ٨ ص ٤٧٠) .
 (٤) كذا بالأصل والأم . وطى كونه صحيحا وغير محرف عن : « هذا » ؛ يكون المفعول
 محذوفا تقديره : هذا المعنى وهذا التقييد . (٥) في الأم : « خلاف » .
 (٦) أي : من الشيء الواجب كالزكاة . ثم علل ذلك في الأم ، بقوله : « لأننا إذا جعلنا
 له : أن يأخذ منه شيئا ؛ فلم نجعل عليه الكل : إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى . » .
 (٧) في الأصل : « بما » ؛ والباء إما أن تكون مصحفة عن اللام ، أو زائدة من الناسخ . =

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) :
 « واجب ^(٢) مَنْ أَهْدَى نَافِلَةً : أَنْ يُطْعِمَ الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ^(٣) » ؛ لقول الله تعالى :
 (فَكُلُوا مِنْهَا ، وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ : ٢٢ — ٢٨) ؛ ولقوله ^(٤) عز وجل :
 (فَكُلُوا مِنْهَا ^(٥) ، وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ : ٢٢ — ٣٦) . والقانع ^(٦)
 هو : السائل ؛ والمُعْتَرُّ هو ^(٧) : الزائر ، والمارُّ بلا وقت . »

= ويؤ كذلك عبارة الأم ، وهي : « على شبيه ما قلنا » . أي : أنها أطلقت ، ثم قيدت .
 (١) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٤٨) . وقد ذكر بهامش الرسالة (ص ٢٤٠) .
 (٢) كذا بالأصل ؛ وهو صحيح قطعا . وفي اختلاف الحديث : « أحب لمن » ؛ فهل
 هو تحريف ، أم قول آخر للشافعي ؟ : الذي نعرفه : أن الأصحاب قد اختلفوا في نافلة الهدى
 والأضحية (كما في المذهب) . على وجهين (ذكرهما صاحب المنهاج في الأضحية خاصة) .
 فذهب ابن سريج وابن القاص والإصطخري وابن الوكيل : إلى أنه لا يجب التصديق بشيء ؛
 بل : يجوز أكل الجميع . (ونقله ابن القاص عن نص الشافعي) : لأن المقصود : إراقة
 الدم . وذهب جمهور الأصحاب : إلى أنه يجب التصديق بشيء ؛ فيحرم أكل الجميع : لأن
 المقصود : إرفاق المساكين . ولعل نقل ابن القاص : لم يثبت عند الجمهور ؛ أو ثبت : ولكنهم
 رجحوا القول الآخر ، من جهة الدليل . هذا ؛ وصنيع بعض الكاتبيين — كالجلال المحلى —
 يشعر : أنه لا خلاف في وجوب التصديق بشيء . من الهدى . انظر المجموع (ج ٨ ص ٤١٣
 و ٤١٦) ؛ وشرح المنهاج للمحلى (ج ٢ ص ١٤٦ و ج ٤ ص ٢٥٤) .
 (٣) كذا باختلاف الحديث ؛ وهو المناسب . وفي الأصل : « والفقير » ؛ ولعل الزيادة
 من النسخ .

- (٤) في اختلاف الحديث : « وقوله » .
 (٥) هذه الجملة ليست في اختلاف الحديث .
 (٦) في اختلاف الحديث : « القانع » . وهذا التفسير . وما سيأتي عن مختصر
 البويطي — ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٩٣) .
 (٧) هذا ليس في اختلاف الحديث .

« فإذا أطمع : من هؤلاء ، واحداً ^(١) — : كان من المَطْعَمِينَ . وأحب ^(٢) إلى ما أكثر : أن ^(٣) يُطْعِمَ ثلثاً ، وأن ^(٤) يَهْدِيَ ثلثاً ، ويدَّخِرَ ثلثاً : يَهْبِطُ ^(٥) به حيثُ شاء ^(٦) . »

« قال : والضَّحَايَا : في هذه السَّبِيلِ ^(٧) ؛ والله أعلم . »
وقال في كتابِ البُويَظِيِّ : « والقَارِعُ : الفقيرُ ؛ والمُعْتَرُ : الزائرُ .
وقد قيل : الذي يَتَعَرَّضُ لِلْعَطِيَّةِ : منها ^(٨) . »

(١) في الأصل : « واحد » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح من عبارة اختلاف الحديث ، وهي : « واحداً أو أكثر ، فهو » .
(٢) في اختلاف الحديث : « فأحب » . وما في الأصل أحسن .
(٣) كذا باختلاف الحديث ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « وأن » ؛ والزيادة من الناسخ .
(٤) في اختلاف الحديث : « ويهدي » ؛ وهو أحسن .
(٥) في اختلاف الحديث : « ويهبط » . وما في الأصل أحسن .
(٦) هذا : مذهبه الجديد ؛ ودليله : ظاهر الآية الثانية . والمذهب القديم : أن يتصدق بالنصف ، ويأكل النصف . ودليله : ظاهر الآية الأولى . انظر المجموع (ج ٨ ص ٤١٣ و ٤١٥) .

(٧) في الأصل : « السبيل » ؛ وهو تحريف . والتصحيح من عبارة اختلاف الحديث ، وهي : « من هذه السبيل » . ولكي تفهم أصل الكلام ، وتم الفائدة — يحسن : أن تراجع الكلام عن ادخار لحم الأضحية ؛ في اختلاف الحديث (ص ١٣٦ — ١٣٧ و ٢٤٦ — ٢٤٧) ، والرسالة وهامشها (ص ٢٣٥ — ٢٤٢) ، والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٤٠ و ج ٩ ص ٢٩٠ — ٢٩٣) ، والفتح (ج ١٠ ص ١٨ — ٢٢) ، والمجموع (ج ٨ ص ٤١٨) ، وشرح مسلم (ج ١٣ ص ١٢٨ — ١٣٤) ، وشرح الموطأ (ج ٣ ص ٧٥ — ٧٦) .
(٨) في السنن الكبرى : « منها » ؛ وهو تحريف . وفي بعض نسخها : « يتعرض العطية » .
ولبعض أئمة الفقه واللغة — : كإبن عباس ، وعطاء ، والحسن . ومجاهد ، وإبن جبير ، =

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « وأهل ^(٢) التفسير ، أو من سمعت ^(٣) [منه] : منهم ؛ يقول في قول الله عز وجل : (قُلْ : لا أَجِدُ فِياً أُوحِيَ إِلَيَّ ، مُحَرَّمًا : ٦ — ١٤٥) . — : يَعْنِي : مِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ ^(٤) . فإنَّ العربَ : قد ^(٥) كانت تُحَرِّمُ أشياء :

= والنخعي ؛ والحليل . — أقوال في ذلك كثيرة مختلفة ؛ بيد أنها متفقة في التفرقة بينهما . فراجعها : في السنن الكبرى (ص ٢٩٣ — ٢٩٤) ، والفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) ، وللجموع (ص ٤١٣) .

(١) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٠٧) : دافعا الاعتراض بالآية الآتية ؛ بعد أن ذكر : أن أصل ما يحل أكله — : من البهائم والدواب والطيور . — شيثان ؛ ثم يتفرقان : فيكون منها شيء محرم نصا في السنة ، وشيء محرم في جملة الكتاب : خارج من الطيبات ومن بهيمة الأنعام . واستدل على ذلك : بآية : (أحلت لكم بهيمة الأنعام : ٥ — ١) ؛ وآية : (أحل لكم الطيبات : ٥ — ٤ و ٥) . وقد ذكر بعض ماسياتي — باختلاف وزيادة — : في الأم (ج ٢ ص ٢١٧) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢١٤) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١٤) . وراجع في الأم (ج ٤ ص ٧٥ — ٧٦) ما روى عن ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير — : مما يتعلق بهذا المقام . — وما عقب به الشافعي عليه . وانظر حديث جابر بن زيد ، والكلام عليه : في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٣٠) ، والفتح (ج ٩ ص ٥١٨) ، والمجموع (ج ٩ ص ٧) . (٢) في الأم : بالفاء . وعبارتها (ص ٢١٧) هي والسنن الكبرى والمختصر : « وسمعت بعض أهل العلم (أو أهل العلم) يقولون — ... محرما على طاعم بطعمه » . زاد في الأم والمختصر لفظ : « الآية » . (٣) زيادة حسنة عن الأم .

(٤) في السنن الكبرى زيادة : « (إلا أن يكون ميتة) وما ذكر بعدها . قال الشافعي : وهذا أولى معانيه ؛ استدلالا بالسنة . » . وهذا القول من كلامه الجيد عن هذه الآية ، في الرسالة . وقد اشتمل على مزيد من التوضيح والفائدة . فراجعها (ص ٢٠٦ — ٢٠٨ و ٢٣١) . وراجع فيها وفي السنن الكبرى ، والأم (ج ٢ ص ٢١٩) ، والفتح (ج ٩ ص ٥١٩) — ما استدلل به : من حديث أبي ثعلبة وأبي هريرة . ويحسن . أن تراجع كلامه في اختلاف الحديث (ص ٤٦ — ٤٧ و ٤٩) .

(٥) هذا ليس بالأم .

على أنها من الخبائث ؛ وتحليل أشياء : على أنها من الطيبات . فأجلت لهم الطيباتُ عندهم — إلا : ما استثنى منها . — وحُرِّمَتْ عليهم الخبائثُ عندهم . قال الله تعالى : (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ : ٧ — ١٥٧)^(١) . « . وبسطَ الكلامَ فيه »^(٢) .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي^(٣) : « قال الله جل ثناؤه : (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَّارَةِ ؛ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ : مَا دُمْتُمْ حُرُمًا : ٥ — ٩٦) »

« فكان شيثان حلالان^(٤) ؛ فأثبتَ تحليلَ أحدهما — وهو : صيدُ البحرِ وطعامه : ماله^(٥) وكلُّ ما قدَّفه : [وهو] حتى^(٦) ؛ متاعاً لهم : يَسْتَمْتِعُونَ

(١) قال — كافي المختصر — : « وإنما خوطب بذلك العرب : الذين يسألون عن هذا ، ونزلت فيهم الأحكام ؛ وكانوا يتركون — : من خبيث المآكل . — ما لا يترك غيرهم . » . وقد ذكر نحوه في الأم (ص ٢١٧) ، والسنن الكبرى . (٢) فراجع (ص ٢٠٧ — ٢٠٩) . (٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢١٨) : مينا : أن هناك أشياء محرمة — : كالدود والغراب والفأر . — : وإن لم ينص على تحريمها بخصوصها .

(٤) أي : عند العرب . وفي الأم : « حلالين » . وما في الأصل أحسن فتأمل . (٥) هذا بدل وتفسير للطعام . وعبارة الأم : فيها زيادة قبل ذلك ، وهي : « وطعامه ماله وكل ما فيه متاع » . ولعلها محرفة كما سنبين . وفي بعض نسخ الأم : « وطعامه يأكله » الخ . وهو تحريف . وقد فسر عمر طعام البحر : بما روى به . وفسره ابن عباس : بنحو ذلك وبالميتة . راجع ذلك ، وما يتعلق به : في السنن الكبرى (ح ٥ ص ٢٠٨ و ح ٩ ص ٢٥١ ، ٢٥٦) ، والفتح (ح ٩ ص ٤٨٥ — ٤٩٠) ، والمجموع (ج ٩ ص ٣٠ — ٣٥) .

(٦) في الأصل : « فيه » ؛ والتصحيح والزيادة من عبارة ابن قتبية التي في القرطين (ج ١ ص ١٤٥) . ومراد الشافعي : بيان معنى الآية من حيث هي . وإباحته أكل ميتة البحر ، ثبتت عنده : بالسنة التي خصصت مفهوم الآية ، ومنطوق غيرها .

بأكليه . - وحرم صيد البر . : أن يستمتعوا بأكله . - : في كتابه ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . «^(١) : في حال الإحرام .
« قال : وهو (جل ثناؤه) لا يُحرم عليهم - : من صيد البر في الإحرام -
إلا : ما كان حلالاً لهم قبل الإحرام ؛ والله أعلم .^(٢) » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٣) :
« قال الله جل ثناؤه [فيما حرم ، ولم يحل بالذكاة^(٤)] : (وَمَا لَكُمْ : أَلَا تَأْكُلُوا
مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؛ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ، إِلَّا
مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ۚ : ١٤ - ١١٩) ؛ وقال تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ) الآية^(٥) ١ (٢ - ١٧٣ و ١٦ - ١١٥) ؛ وقال
في ذكر ما حرم : (فَمِنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ^(٦) : غَيْرِ مُتَجَانِفٍ^(٧) لِإِثْمٍ ؛
فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ : ٥ - ٣) . »

(١) هذا من كلام البيهقي .

(٢) ثم استدل على ذلك : بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) : بقتل الغراب وما إليه . فراجعه ؛
وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢١٥) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١٥ - ٣١٨) ، والفتح
(ج ٤ ص ٢٤ - ٢٨) ، وما تقدم (ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٧) ، والمجموع (ج ٩ ص ١٦ - ٢٣) .
(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٢٥) .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) في الأم : « إلى قوله : (غفور رحيم) . » . وراجع في السنن الكبرى (ج ٩
ص ٣٥٥ - ٣٥٦) : أثر مجاهد في ذلك ؛ فهو مفيد فيها سيأتي آخر البحث . وانظر الفتح
(ج ٩ ص ٥٣٣) (٦) أي : مجاعة . كما قال ابن عباس وأبو عبيدة . انظر الفتح
(ج ٨ ص ١٨٦ و ١٨٧) . (٧) أي : مائل .

« قال الشافعي : فيَحِلُّ ما حُرِّمَ : من ^(١) الميتة والدَّم ولحم الخنزير ؛ وكلُّ ما حُرِّمَ — : مما لا ^(٢) يُغَيِّرُ العقلَ : من الحُرِّمِ . — : للمُضْطَرِّ . »
« والمُضْطَرُّ : الرجلُ ^(٣) يكونُ بالموضعِ : لا طعامَ معه ^(٤) فيه ، ولا شيءَ يَسُدُّ فَوْرَةَ جُوعِهِ — : من ابْنٍ ، وما أَشْبَهَهُ . — ويُبْلَغُهُ ^(٥) الجوعُ : ما يَخَافُ منه الموتَ ، أو المرضَ : وإن لم يَخَفِ الموتَ ؛ أو يُضْعِفُهُ ، أو يَضُرُّهُ ^(٦) ؛ أو يَعْتَلُّ ^(٧) ؛ أو يكونُ ماشياً : فيَضْعُفُ عن بُلُوغِ حيثُ يُرِيدُ ؛ أو راكباً : فيَضْعُفُ عن رُكُوبِ دَابَّتِهِ ؛ أو ما في هذا المعنى : من الضَّرَرِ ^(٨) البَيْنِ . »

« فأَيُّ هذا نالَه : فله أن يأْكُلَ من المَحَرِّمِ ؛ وكذلك : يشْرَبُ من المَحَرِّمِ : غيرِ المسْكِرِ ؛ مِثْلِ : الماءِ : [تَقَعُّ ^(٩)] فيه المَيْتَةُ ؛ وما أَشْبَهَهُ ^(١٠) . »

-
- (١) عبارة الأم : « من ميتة ودم ولحم خنزير » . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٣٩-٤٢) .
(٢) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « لم » ، ولعله مصحف .
(٣) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « يكون الرجل » ؛ ولعله من عبث الناسخ .
(٤) في الأم تأخير وتقديم .
(٥) كذا بالأم ؛ وهو المناسب . وعبارة الأصل : « وبلغه » ؛ والظاهر : أنها محرفة عما ذكرنا ، أو سقط منها كلمة : « قد » .
(٦) في الأم : « ويضره » . وما في الأصل أحسن .
(٧) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « أو يعتمد أن يكون » . وهي مصحفة .
(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « الضرب » ؛ وهو تصحيف .
(٩) زيادة جيدة ، عن الأم .
(١٠) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٥٧ — ٣٥٨) : ما روى في ذلك ، عن مسروق وقتادة ومعمار . لفائده .

« وأحبُّ ^(١) : أن يكون آكله : إن أكل ؛ وشاربه : إن شرب ؛
أو جَمَعَهُمَا — : فَعَلَى مَا يَقْطَعُ عَنْهُ الْخَوْفَ ، وَيَبْلُغُ [به ^(٢)] بَعْضَ الْقُوَّةِ .
وَلَا يَبِينُ : أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ : أَنْ يَشْبَعَ وَيَرَوَى ؛ وَإِنْ أَجْزَأَهُ دُونَهُ — : لِأَنَّ
التَّحْرِيمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ . وَإِذَا بَلَغَ الشَّبَعَ وَالرَّيَّ : فَلَيْسَ لَهُ مُجَاوَزَتُهُ ؛
لِأَنَّ مُجَاوَزَتَهُ — : حِينَئِذٍ . — إِلَى الضَّرَرِ ، أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى النَّفْعِ ^(٣) . »
قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٤) : « فَمَنْ ^(٥) خَرَجَ سَفَرًا ^(٦) : عَاصِيًا لِلَّهِ ^(٧) ؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ
شَيْءٌ — : مِمَّا حَرَّمَ ^(٨) عَلَيْهِ . — بِحَالٍ ^(٩) : لِأَنَّ اللَّهَ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) إِنَّمَا ^(١٠) أَحَلَّ
مَا حَرَّمَ ، بِالضَّرُورَةِ — عَلَى شَرْطٍ : أَنْ يَكُونَ الْمُضْطَرُّ : غَيْرَ بَاغٍ ، وَلَا عَادٍ ،
وَلَا مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ . »

« وَلَوْ خَرَجَ : عَاصِيًا ؛ ثُمَّ تَابَ ، فَأَصَابَتْهُ الضَّرُورَةُ بَعْدَ التَّوْبَةِ — :
رَجَعَتْ : أَنْ يَسْمَعَ ^(١٠) أَكْلُ الْحَرَمِ وَشُرْبُهُ . »

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَاجِبٌ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَسْحِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ مِنْ عِبَارَةِ الْأُمِّ :
« وَأَحَبُّ إِلَى » . (٢) زِيَادَةٌ جَيِّدَةٌ عَنِ الْأُمِّ
(٣) رَاجِعٌ مَازَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ وَالتَّخْتَصُّرُ (ج ٥ ص ٢١٦ - ٢١٧) : فَهُوَ جَلِيلُ الْفَائِدَةِ .
وَرَاجِعُ الْمَجْمُوعِ (ج ٩ ص ٤٢ - ٤٣ وَ ٥٢ - ٥٣) . (٤) كَفَى الْأُمِّ (ج ٢ ص ٢٢٦) .
(٥) فِي الْأُمِّ : « وَمَنْ » . (٦) هَذَا لَيْسَ بِالْأُمِّ .
(٧) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .
(٨) هَذَا : مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ . وَجُوزُ بَعْضِهِمْ : التَّنَاوُلُ مُطْلَقًا . انْظُرِ الْمُتَعَدِّ
(ج ٩ ص ٥٣٣) .

(٩) كَذَا بِالْأُمِّ ؛ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي الْأَصْلِ : « لَمَّا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(١٠) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَنْ لَيْسَ بِهِ » ؛ وَزِيَادَةُ اللَّامِ مِنَ النَّاسِخِ .

« ولو خرج : غير حاصٍ ؛ ثم نوى المعصية ؛ ثم أصابته ضرورة^(١) :
ونيتته المعصية . - : خشيت أن لا يسمعه المحرم ؛ لأنني أنظر إلى نيتته : في حال
الضرورة ؛ لا : في حال تقدمتها ، ولا تأخرت عنها . »

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي^(٢) (رحمه الله) : « والحجة :
في أن^(٣) ما كان مباح الأصل ، يحرم : بمالكة ؛ حتى يأذن فيه مالكة .
(يعني^(٤) : وهو غير محجور عليه .) : أن^(٥) الله (جل ثناؤه) قال :
(لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ؛ إِلَّا : أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ
تَرَاضٍ مِنْكُمْ : ٤ — ٢٩) ؛ وقال : (وَأَتُوا إِلَيْتَنِي أَمْوَالَهُمْ^(٦) : ٤ — ٢) ؛
وقال : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ ، نِحْلَةً) الآية : (٤ — ٤) . مع آي
كثيرة^(٧) - في كتاب الله عز وجل - : قد حُظِرَ فيها أموال الناس ، إلا :
بطيب أنفسهم ؛ إلا : بما فرض^(٨) الله : في كتابه ، ثم سنة نبيه (صلى الله
عليه وسلم) ؛ وجاءت به حجة^(٩) . »

-
- (١) كافي الأم (ج ٢ ص ٢١٤) . والكلام فيها ورد على شكل سؤال وجواب .
(٢) في الأم زيادة : « كل » . (٣) هذا من كلام البيهقي .
(٤) كذا بالأم ؛ وهو خبر المتدلي . وفي الأصل : « لأن » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٥) في الأم زيادة : « الآية » .
(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « كثير » ؛ وهو تحريف .
(٧) عبارة الأم : « فرض في كتاب الله » إلخ . وهي أنسب .
(٨) أي : غير نص ؛ كالإجماع والقياس . وراجع ما ذكره بعد ذلك (ص ٢١٥ - ٢١٦) :
من السنة وغيرها ؛ فهو مفيد هنا وفي بعض مسائل الصداق والإرث . وراجع كذلك :
السنن الكبرى (ج ٦ ص ٩١ - ٩٧) ؛ وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٢١٦) .

قال^(١) : « ولو اضْطُرَّ رجلٌ ، فخاف الموتَ ؛ ثم مرَّ بطعامٍ لرجلٍ :-
لم أرَ بأْسًا : أنْ يأْكُلَ منه ما يرُدُّ منْ جُوعِهِ ؛ وَيَنْعِمُ لَهُ ثَمَنَهُ . » . وبَسَطَ
الكلامَ في شرحِهِ^(٢) .

قال^(٣) : « وقد قيل : إنَّ من الضَّرُورةِ^(٤) : أنْ يَمْرَضَ الرجلُ ، المَرَضَ :
يقولُ له أهلُ العِلْمِ به - أو يكونُ هو من أهلِ العِلْمِ به - : قَلَمًا يَبْرَأُ مِنْ^(٥)
كان به مِثْلُ هذا ، إلَّا : أنْ يأْكُلَ كِذا ، أو يَشْرَبَهُ^(٦) . أو : يُقالُ^(٧) له :
إنَّ أعْجَلَ ما يُبْرِيكَ^(٨) : أأْكُلُ كِذا ، أو شُرْبُ كِذا . فيكونُ له أأْكُلُ
ذلكَ وشُرْبُهُ : ما لم يكنْ خمرًا - : إذا بَلَغَ ذلكَ منها^(٩) : أَسْكَرَتْهُ . - أو
شيئًا : يُذهِبُ العَقْلَ : من المحَرَّماتِ أو غيرِها ؛ فإنَّ إذهابَ العَقْلِ محرَّمٌ . » .

(١) كما في الأم (ج ٢ ص ٢١٦) .

(٢) حيث قال : « ولم أرَ للرجلِ : أنْ يَمْنَعَهُ - في تلكَ الحال - فضلًا : من طعامٍ عنده .
وخفت : أنْ يضيقَ ذلكَ عليه ، ويكونَ : أعانَ على قتله ، إذا خافَ عليه : بالمنع ، القتل . » .
وقد ذكر نحوه في المختصر (ج ٥ ص ٢١٧) . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٤٣ و ٤٥ و ٤٧) .

(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٢٦) .

(٤) في الأم زيادة : « وجهائنايا » . فراجع كلامه قبل ذلك ؛ وقد تقدم بعضه (ص ٩٠-٩٣) .

(٥) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « قل من يرى من » ؛ وهي إما محرفة عما ذكرنا ، أو عن :

« قل من يرى ممن » .

(٦) في الأم : « أو يشرب كذا » .

(٧) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٨) ذكر في الأم مهموزًا ؛ وهو المشهور .

(٩) كذا بالأم . أى : إذا تناوله منها . وفي الأصل : « ما » . وهو إما محرف عما أثبتنا ؛

أو يكون أصل العبارة : « ما يسكر » . فتأمل . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٥٠ - ٥٣) .

وذكر حديث العُرَيْنَيْنِ^(١) : في نَوَلِ الْإِبِلِ وَثَبَانِهَا ، وإِذْنَ
رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : في شربها ، لإِصْلَاحِهِ لَأَبْدَانِهِمْ^(٢)

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٣) :
« قال الله تبارك وتعالى : (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ، إِلَّا مَا حَرَّمَ
إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ)^(٤) الآية : (٣ - ٩٣) ؛ وقال : (فَبُظِّلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ،
حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ : ٤ - ١٦٠) ؛^(٥) يعني (والله أعلم) :
طَيِّبَاتٍ : كانت أُحِلَّتْ لَهُمْ . وقال تعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا كُلَّ
ذِي ظُفْرٍ ؛ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ؛ إِلَّا مَا حَمَلَتْ

(١) نسبة إلى : « صريضة » . انظر الكلام عنها في المصباح (مادة : صرن) . وما تقدم
بالهامش (ج ١ ص ١٥٤) .

(٢) راجع هذا الحديث ، والكلام عنه - : في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٨٢)

(ج ١٠ ص ٤) ، والفتح (ج ١ ص ٢٣٣ - ٢٣٧ وج ٧ ص ٣٢١ - ٣٢٢ وج ٨
ص ١٩٠ وج ١٢ ص ٩٠ - ٩١) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ١٥٤) ، وشرح العمدة
(ج ١١ ص ١٥٤) . فهو مفيد في مباحث كثيرة ، وفي قتال البغاة وقطاع الطريق خاصة .

(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٠٩ - ٢١١) . وقد ذكر أكثره : في السنن الكبرى

(ج ١٠ ص ٨ - ٩) ؛ متفرقا . وقد نقله عنها في المجموع (ج ٩ ص ٧٠ - ٧١) بتصرف .

(٤) راجع في السنن الكبرى ، ما روى عن ابن عباس : في سبب نزول ذلك . وراجع

أسباب النزول للواحدى (ص ٨٤) .

(٥) عبارة السنن الكبرى : « وهن يعني » الخ .

(٦) في الأم : « إلى : (وإنا لصادقون) . » . وذكر في السنن الكبرى إلى : (بعظم) .

وراجع فيها : أثر ابن عباس ، وحديث عمر : في ذلك .

ظهورهما، أو الحوايا، أو ما اختلط بهظم؛ ذلك : جزينا ثم يغيهم؛ وإننا لصادقون : ٦ - ١٤٦).

قال الشافعي (رحمه الله) : الحوايا : ما حوى ^(١) الطعام والشراب ، في البطن . «

« فلم يزل ما حرم الله (عز وجل) على بني إسرائيل - : اليهود خاصة ، وغيرهم عامة . - محرماً : من حين حرّمه ، حتى بعث الله (تبارك وتعالى) محمداً (صلى الله عليه وسلم) : ففرض الإيمان به ، وأمر ^(٢) : باتّباع نبي ^(٣) الله (صلى الله عليه وسلم) وطاعة أمره : وأعلم خلقه : أن ^(٤) طاعته : طاعته ؛ وأن دينه : الإسلام الذي نسخ به كل دين كان قبله ؛ وجعل ^(٥) من أدركه وعلم دينه - : فلم يتبّع . - : كافراً به . فقال : (إن الدين عند الله : الإسلام : ٣ - ١٩ ^(٦)) . «

« وأنزل ^(٧) في أهل الكتاب - : من المشركين . - : قل : يا أهل

(١) كذا بالأُم والسنن الكبرى . أى : من الأمعاء . وفي الأصل والمجموع : « حول » ؛ وهو تصحيف على ما يظهر . والحوايا جمع : « حوية » . وراجع في الفتح (ج ٨ ص ٢٠٥) تفسير ابن عباس لذلك ؛ وغيره : مما يتعلق بالمقام .

(٢) هذا إلى : أمره ؛ ليس بالسنن الكبرى .

(٣) في الأم : « رسوله » .

(٤) عبارة السنن الكبرى هي : « أن دينه : الإسلام الذي نسخ به كل دين قبله ؛ فقال « الخ .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « وجل » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأم زيادة : « فكان هذا في القرآن » .

(٧) في الأم زيادة : « عز وجل » .

الكتاب ، تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : ألا نعبد إلا الله ،
ولا نشرك به شيئاً (الآية ^(١) ، إلى : (مُسْلِمُونَ : ٣ - ٦٤) ؛ وأمر ^(١) :
بقتالهم حتى يعطوا الجزية ^(٢) : إن لم يسلموا ؛ وأنزل فيهم : (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
الرَّسُولَ الْنَّبِيَّ الْأُمِّيَّ : الَّذِينَ يَحْدُوثُهُ مَكْتُوبًا عِنْدُكُمْ : فِي التَّوْرَةِ ،
وَالْإِنْجِيلِ) الآية ^(٣) : (٧ - ١٥٧) . فقل (والله أعلم) : أوزارهم ^(٤) ،
وما منعوا - : بما أخذوا . - قبل ما شرع : من دين محمد صلى الله عليه
وسلم ^(٥) .

« فلم يبق خلق يعقل - : منذ بعث الله محمدًا صلى الله عليه وسلم . - :
كتابي ^(٦) ، ولا وثنى ، ولا حتى بروح ^(٧) - : من جن ، ولا إنس . - :
بلغته دعوة محمد (صلى الله عليه وسلم) ؛ إلا قامت عليه حجة الله : بأتباع
دينه ؛ وكان ^(٨) مؤمنًا : بأتباعه ؛ وكافرًا : بترك أتباعه . »

(١) في الأم : « وأمرنا » .

(٢) في الأم زيادة : « عن يد وهم صاغرون » ؛ وهو اقتباس من آية التوبة : (٢٩) .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : « إلى قوله : (والأغلال التي كانت عليهم) . » .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « أوزادهم » ؛ وهو تصحيف .

(٥) راجع في السنن الكبرى ، أثر ابن عباس : في ذلك .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « من جن ولا إنس بلغته دعوته » .

(٧) في الأم : « ذوروح » .

(٨) عبارة السنن الكبرى : « ولزم كل امرئ منهم تحريم » الخ .

« وَلَزِمَ كُلُّ أَمْرِيٍّ مِنْهُمْ - : آمَنَ بِهِ ، أَوْ كَفَرَ . - تَحْرِيمٌ ^(١) مَا حَرَّمَ اللَّهُ (عَزَّوَجَلَّ) عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : كَانَ ^(٢) مُبَاحًا قَبْلَهُ فِي شَيْءٍ : مِنَ الْمِلَلِ ؛ أَوْ ^(٣) غَيْرَ مُبَاحٍ . - وَإِحْلَالٌ مَا أَحَلَّ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : كَانَ ^(٤) حَرَامًا فِي شَيْءٍ : مِنَ الْمِلَلِ ؛ [أَوْ غَيْرَ حَرَامٍ ^(٥)] . »
« وَأَحَلَّ اللَّهُ (عَزَّوَجَلَّ) : طَعَامَ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ وَقَدْ ^(٦) وَصَفَ ذُبَابَهُمْ ، وَلَمْ يَسْتَتِنْ مِنْهَا شَيْئًا . »

« فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْرُمَ ^(٧) ذَبِيحَةُ كِتَابِيٍّ ؛ وَفِي الذَّبِيحَةِ حَرَامٌ - عَلَى ^(٨) كُلِّ مُسْلِمٍ - : مِمَّا ^(٩) كَانَ حَرْمًا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ، قَبْلَ مُحَمَّدٍ

(١) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « يَحْرُم » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : « مُبَاحٌ » ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٣) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : الْمِلَلُ ؛ غَيْرَ مُوجُودٍ بِالْأَم . وَنَرْجِعُ أَنَّهُ سَقَطَ مِنَ النَّاسِخِ أَوِ الطَّائِعِ .

(٤) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : الْمِلَلُ ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَرَاجِعٌ فِيهَا : حَدِيثُ جَابِرٍ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ .

(٥) هَذِهِ زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ مَلَأْتُمَا لِلْكَلَامِ السَّابِقِ ؛ فَرَأَيْنَا إِثْبَاتَهَا : وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجُودَةٍ بِالْأَمِ وَلَا غَيْرِهَا .

(٦) عِبَارَةُ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « فَكَانَ ذَلِكَ - عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ - : ذُبَابَهُمْ ، لَمْ يَسْتَتِنْ » الْخ .

(٧) كَذَا بِالْأَم ؛ بِزِيَادَةِ : « مِنْهَا » . وَهُوَ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي التَّفْرِيعِ ، وَمَلَأْتُمَا لِمَا بَعْدَهُ .

وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحُلَّ » . وَالظَّاهِرُ : أَنَّهَا مَحْرُفَةٌ . وَقَدْ يُقَالُ :

« إِنْ مَرَادُهُ - فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ - أَنْ يَقُولَ : إِذَا حَدَّثْتَ ذَبِيحَةَ كِتَابِيٍّ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ،

وَادْخَرَ مِنْهَا شَيْئًا مُحَرَّمًا ، وَبَقِيَ إِلَى مَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ - : فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ ؛ لِأَنَّ

الدَّبِيحَةَ حَدَّثَتْ : وَالْحَرَمَةُ لَمْ تَنْسَخْ بَعْدَ . » . وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ وَتَثْبُتٍ مِنْ صَحْتِهِ .

(٨) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : تَحْرُمُ . وَلَوْ قَدَّمَ عَلَى مَا قَبْلَهُ : لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَظْهَرَ .

(٩) كَذَا بِالْأَمِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى ؛ وَهُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ : حَرَامٌ . وَفِي الْأَصْلِ : « بِمَا » ؛

وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ

(صلى الله عليه وسلم) . ولا ^(١) يجوز : أن يبقى شيء ^(٢) : من شحم البقر والنعيم . وكذلك : لو ذبحها كتابي لنفسه ، وأباحها لمسلم ^(٣) — : لم يحرم . على مسلم : من شحم بقر ولا غنم منها ، شيء ^(٤) .

« ولا يجوز : أن يكون شيء حلالاً — : من جهة الذكاة ^(٥) . — لأحد ، حراماً على غيره . لأن الله (عز وجل) أباح ما ذكر : عامة ^(٦) : لا : خاصة . »

« و ^(٧) هل يحرم على أهل الكتاب ، ما حرم عليهم [قبل محمد صلى الله عليه وسلم ^(٨)] — : من هذه الشحوم وغيرها . — : إذا لم يتبعوا محمداً صلى الله عليه وسلم . ؟ »

« قال الشافعي : قد ^(٩) قيل : ذلك كله محرم عليهم ، حتى يؤمنوا . »

(١) هذا إلى آخر الكلام ، ليس بالسنن الكبرى .

(٢) أى : على الحرمة . وقوله : شيء ؛ ليس بالأم .

(٣) أى : أعطاه إياها ، أو لم يمنعه من الانتفاع بها .

(٤) هذا : مذهب الجمهور ؛ وروى عن مالك وأحمد : التحريم . راجع في الفتح

(ج ٩ ص ٥٠٣) : دليل عبد الرحمن بن القاسم على ذلك ، والرد عليه . وراجع في السنن

الكبرى : حديث عبدالله بن المغفل الذي يدل على الإباحة .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « الزكاة لآخر » ؛ وهو تصحيف .

(٦) أى : إباحة عامة ، لا إباحة خاصة . وفي الأم : « عاماً لا خاصاً » ؛ وهو حال من

« ما » .

(٧) عبارة الأم : « فإن قال قائل : هل » .

(٨) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٩) في الأم : « فقد » .

« وَلَا يَنْبَنَى ^(١) : أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِمْ : وَقَدْ نَسِخَ مَا خَالَفَ دِينَ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : بِدِينِهِ . كَمَا لَا يَجُوزُ — : إِذَا ^(٢) كَانَتْ الْحُرْمَةُ — إِلَّا لَهُمْ . — إِلَّا : أَنْ تَكُونَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ — : إِذْ حُرِّمَتْ عَلَى لِسَانِ بَيْنَا ^(٣) مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . — : وَإِنْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي دِينِهِ . » .

(أَنَا) أَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرِّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٤) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « حَرَّمَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ — : مِنْ أَمْوَالِهِمْ — أَشْيَاءَ : أَبَانَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرَامًا بِتَحْرِيمِهِمْ ^(٥) — وَذَلِكَ مِثْلُ : الْبَحِيرَةِ ، وَالسَّائِبَةِ ، وَالْوَصِيْلَةِ ، وَالْحَامِ . كَانُوا : يَتْرُكُونَهَا ^(٦) فِي الْإِبِلِ وَالنَّعَمِ : كَالْعِتَقِ ؛ فَيُحَرِّمُونَ : أَلْبَانَهَا ، وَلَحُومَهَا ، وَمِلْكَهَا . وَقَدْ فَسَّرْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٧) . — : فَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (مَا جَعَلَ اللَّهُ : مِنْ

(١) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ ، وَهِيَ : « نَبِنَى » . وَهِيَ مَحْرُفَةٌ عَمَّا ذَكَرْنَا ، أَوْ عَنْ : « يَبِنَى » أَوْ « يَتْبِنَى » . (٢) فِي الْأَم : « إِنْ » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ . (٣) هَذَا لَيْسَ بِالْأَم .

(٤) كَمَا فِي الْأَم (ج ٢ ص ٢١١) . وَقَدْ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ٩) إِلَى قَوْلِهِ : وَمِلْكَهَا . وَانْظُرِ الْمَجْمُوع (ج ٩ ص ٧١) .

(٥) فِي الْأَم زِيَادَةٌ : « وَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَ مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا » .

(٦) فِي بَعْضِ نَسَخِ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « يَنْزِلُونَهَا » ؛ وَهُوَ صَحِيحُ الْمَعْنَى أَيْضًا .

(٧) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ (ج ١ ص ١٤٢ — ١٤٥) . وَرَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى

(ص ٩ — ١٠) : حَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَكَلَامُهُ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ ؛ وَحَدِيثُ الْجَشْمِيِّ ، وَآثَرُ

ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَعَلِّقُ بِذَلِكَ وَبِآيَةٍ : (وَجَعَلُوا اللَّهَ : عَمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ ؛ نَصِيبًا : ٦ —

(١٣٦) . ثُمَّ رَاجِعِ الْكَلَامَ عَنْ حَدِيثِ سَعِيدٍ : فِي الْفَتْحِ (ج ٦ ص ٣٥٣ — ٣٥٤) وَج ٨

(ص ١٩٦ — ١٩٨) ؛ فَهُوَ جَلِيلُ الْفَائِدَةِ .

بَحِيرَةٍ ، وَلَا سَائِبَةٍ ، وَلَا وَصِيلَةٍ ، وَلَا حَامٍ : ٥ - ١٠٣) ؛ وقال تعالى :
 (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ : سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ؛ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ :
 افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ؛ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ : ٦ - ١٤٠) ؛ وقال عز وجل :-
 وهو يَذْكُرُ مَا حَرَّمُوا - : (وَقَالُوا : هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرِّثُ : حَبْرٌ ^(١) ، لَا يَطْعَمُهَا
 إِلَّا مَنْ نَشَاءُ ؛ بَرِّئْنَا مِنْهَا ، وَنُفِيتُهَا ^(٢) : حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ؛ وَأَنْعَامٌ : لَا يَذْكُرُونَ
 أَسْمَاءَ اللَّهِ ، عَلَيْهَا : افْتِرَاءٌ عَلَيْهِ ؛ سَيَجْزِيهِمْ : بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ * وَقَالُوا :
 مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ : خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ، وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ؛
 وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً : فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ؛ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ؛ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ :
 ٦ - ١٣٨ - ١٣٩) ؛ وقال : (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ : مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ) ؛ إلى ^(٣)
 قوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) ؛ والآية ^(٤) بعدها : (٦ - ١٤٣ -
 ١٤٥) . [فَأَعْلَمَهُمْ جَلْ ثَنَاءُهُ ^(٥)] : أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ : بِمَا ^(٦)
 حَرَّمُوا . »

(١) أي : حرام ؛ كما قال البخاري وأبو عبيدة . انظر الفتح (ج ٦ ص ٢٣٨
 وج ٨ ص ٢٠٦) .

(٢) في الأم : « إلى قوله : (حَكِيمٌ عَلِيمٌ) ، » ؛ وهو تحريف . والصواب : « إلى
 قوله : (يَفْتَرُونَ) . » . لأنه ذكر فيها الآية التالية ، إلى قوله : (أَزْوَاجِنَا) ؛ ثم قال :
 « الآية » . (٣) في الأم : « الآية والآيتين بعدها » .

(٤) في الأصل : « والآيتين » ، وهو تحريف ؛ لأن آية : (وعلى الذين هادوا) ؛ لا
 دخل لها في هذا البحث بخصوصه ، وقد تقدم الكلام عنها . ويؤكد ذلك عبارة الأم السالمة .
 (٥) الزيادة عن الأم .

(٦) أي : بسبب تحريمهم ، والمفعول محذوف . وعبارة الأم : « ما حرموا » . والمآل واحد .

« قال : ويقال ^(١) : نزل ^(٢) فيهم : (قل : هلُم ^(٣) شهداءكم الذين يشهدون : أن الله حرم هذا : فإن شهدوا : فلا تشهد معهم : ٦ — ١٥٠) .
 فرد إليهم ^(٤) ما أخرجوا : من البحيرة ، والسائبة ، والوصيلة ، والحام -
 وأعلمهم : أنه لم يحرم عليهم ما حرموا : بتحريمهم .
 « وقال تعالى : (أحلت لكم بهيمة الأنعام ، إلا : ما يثلي عليكم :
 ٥ — ١) ؛ [يعني ^(٥)] (والله أعلم) : من الميتة .
 « ويقال : أنزلت ^(٦) في ذلك : (قل : لا أجد فيما أوحى إلي ، محرماً على طاعم يطعمه ، إلا : أن يكون ميتة ، أو دماً مسفوحاً ، أو لحم خنزير :
 فإنه رجز . — أو فسقاً : أهل لغير الله به : ٦ — ١٤٥) .
 « وهذا يشبه ما قيل ؛ يعني : قل : لا أجد فيما أوحى إلي — : من
 بهيمة الأنعام . — محرماً ^(٧) ، إلا : ميتة ، أو دماً مسفوحاً منها ^(٨) : وهي

(١) هذا الى قوله : بتحريمهم ؛ ذكر في السنن الكبرى (ص ١٠) .

(٢) في الأم : « نزلت » .

(٣) قال البخاري : « لغة أهل الحجاز : (هلُم) : لا واحد والاثني والجمع . » ؛
 وذكر نحوه أبو عبيدة ، بزيادة : « والذكر والأنثى سواء » . وأهل نجد فرقوا : بما يحسن
 مراجعته في الفتح (ج ٨ ص ٢٠٦) . وانظر القرطبي (ج ١ ص ١٧٤) .

(٤) عبارة السنن الكبرى : « فرد عليهم ما أخرجوا ، وأعلمهم » الخ ، ثم قل
 البيهقي : « وذكر سائر الآيات التي وردت في ذلك » .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٦) في الأم : « أنزل » .

(٧) عبارة الأم : « محرماً ، أي : من بهيمة الأنعام » .

(٨) أي : من بهيمة الأنعام .

حَيَّةٌ ؛ أَوْ ^(١) ذَبِيحَةً [كَافِرٍ ^(٢)] ؛ وَذَكَرَ تَحْرِيمُ الْخَنَزِيرِ مَعَهَا ^(٣) . وَقَدْ قِيلَ :
مِمَّا ^(٤) كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ ؛ إِلَّا كَذًا .

« وَقَالَ تَعَالَى : (فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ : حَلَالًا طَيِّبًا ؛ وَاشْكُرُوا
نِعْمَةَ اللَّهِ : إِنَّ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ : الْبَلِيَّةَ ، وَالْدَّمَ ،
وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ ، وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ : ١٦ — ١١٥) . وَهَذِهِ الْآيَةُ : فِي مِثْلِ
مَعْنَى الْآيَةِ قَبْلَهَا ^(٥) . »

* * *

قال الشافعي — في رواية حَرَمَلَةَ عَنْهُ — : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حِلٌّ لَكُمْ : ٥ — ٥) . فَاحْتَمَلَ ذَلِكَ :
الذَّبَائِحَ ، وَمَا سِوَاهَا : مِنْ طَعَامِهِمُ الَّذِي لَمْ نَعْتَقِدْهُ ^(٦) : مُحَرَّمًا عَلَيْنَا . فَأَنْبَتُهُمْ
أَوَّلَى : أَنْ لَا يَكُونَ فِي النَّفْسِ مِنْهَا ، شَيْءٌ : إِذَا غَسَلَتْ . »
ثُمَّ بَسَطَ الْكَلَامَ : فِي إِبَاحَةِ طَعَامِهِمُ الَّذِي يَغَيَّبُونَ عَلَى صَنْعَتِهِ : إِذَا لَمْ

(١) هذا بيان لقوله : (أَوْ فَسَقًا) .

(٢) زيادة متعينة ، عن الأم (٣) أي : بهيمة الأنعام .

(٤) في الأم : « مَا » . وعبارة الأصل أولى : لأن عبارة الأم توهم : أن المفعول
ما بعد « إِلَّا » ؛ مع أنه ضمير محذوف عائد إلى « مَا » ؛ والتقدير : « تَأْكُلُونَهُ » .
وهذا القول هو ما ذكره عن بعض أهل العلم والتفسير ، فيما سبق (ص ٨٨) .

(٥) يحسن في هذا المقام : أن تراجع في الفتح (ج ٨ ص ١٩١) ، ما روى عن
ابن عباس : في سبب نزول قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ
لَكُمْ : ٥ — ٨٧) .

(٦) في لأصل كلمة غير بيينة ؛ وهي : « معصب » ؛ والظاهر أنها محرفة عما ذكرنا ،
أو عن : « نظنه » .

نَعْلَمُ فِيهِ حَرَامًا ؛ وَكَذَلِكَ الْآيَةُ : إِذَا لَمْ نَعْلَمْ بِجَاسَةٍ ^(١) .
 ثُمَّ قَالَ - فِي هَذَا ؛ وَفِي ^(٢) مُبَايَعَةِ الْمُسْلِمِ : يَكْتَسِبُ الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ ؛
 وَالْأَسْوَاقِ : يَدْخُلُهَا ثَمَنُ الْحَرَامِ . - : « وَلَوْ تَنَزَّهَ أَمْرُؤُا ^(٣) » عَنْ هَذَا ،
 وَتَوَقَّاهُ - : مَا لَمْ يَتْرُكْهُ : عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . - : كَانَ حَسَنًا ^(٤) . لِأَنَّهُ قَدْ يَحِلُّ
 لَهُ : تَرْكُ مَا لَا يَشُكُّ فِي حِلَالِهِ . وَلَكِنِّي أَكْرَهُ : أَنْ يَتْرُكْهُ : عَلَى تَحْرِيمِهِ ؛
 فَيَكُونُ : جَهْلًا بِالسُّنَّةِ ، أَوْ رَغْبَةً عَنْهَا . » .

* * *

(أَنَا) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ ، أَنَا
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي : ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ) ؛ أَخْبَرَنِي أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ
 عَبْدِ الْأَعْلَى ، يَقُولُ : قَالَ لِي الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :
 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَتَنَكَّمُ بِالْبَاطِلِ ؛ إِلَّا أَنْ
 تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ^(٥) : ٤ - ٢٩) . - قَالَ :

(١) يَحْسَنُ أَنْ تَرَجَعَ فِي هَذَا الْبَحْثِ ، الْمُخْتَصَرِ وَالْأُمِّ (ج ١ ص ٤ و ٧) ، وَالسَّنَنِ
 الْكُبْرَى (ج ١ ص ٣٢ - ٣٣) ، وَالْفَتْحَ (ج ٩ ص ٤٩٢) ، وَشَرَحَ مُسْلِمٌ لِلنَّوَوِيِّ
 (ج ١٣ ص ٧٩ - ٨٠) ، وَالْمَجْمُوعَ (ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٥) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) عِبَارَةُ الْأَصْلِ : « وَلَوْ تَنَزَّاهُ » . وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) لِلشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ (ج ٢ ص ١٩٥) : كَلَامٌ جَيِّدٌ يَتَّصِلُ بِهِ - هَذَا الْمَقَامُ ؛ فَرَاغَهُ .
 وَانْظُرِ السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ٣٣٤ - ٣٣٥) .

(٥) رَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ١٦٣) : أَثَرُ قِتَادَةٍ فِي ذَلِكَ ؛ وَغَيْرِهِ : مِمَّا
 يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ .

« لا يكونُ في هذا المعنى ، إلّا : هذه الثلاثة الأحكام^(١) . وما عداها فهو : الّا كلُّ الباطل ؛ على المرء في ماله : فرضٌ من الله (عز وجل) : لا ينبغي له [التصرف^(٢)] فيه ؛ وشئٌ يُعطيه : يريدُ به وجهَ صاحبه . ومن الباطل ، أن يقول : أحرزُ^(٣) ما في يدي ؛ وهو لك . »

وفيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أن أبا العباس محمد بن يعقوب ، حدّثهم : أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « جماعُ ما يحِلُّ : أن يأخذَه^(٥) الرجلُ من الرجلِ المسلمِ ؛ ثلاثة وجوه : (أحدها) : ما وجب على الناس في أموالهم — مما ليس لهم دفعه : من جنائياتهم ، وجنّياتٍ من يعقلون عنه . — وما وجب عليهم : بالزكاة ، والنذور ، والكفّارات ، وما أشبه ذلك . »

« و [ثانيها^(٦)] : ما أوجبوا على أنفسهم : مما أخذوا به العوض : من البيوع ، والإجازات ، والهبات : للثواب ؛ وما في معناها^(٧) . »
« و [ثالثها^(٦)] : ما أعطوا : متطوعين — . من أموالهم . — : التماس واحدٍ من وجهين ؛ (أحدهما) : طلبُ ثوابِ الله . (والآخر) :

(١) يقصد : الوجوه الثلاثة الآتية في رواية الربيع . فتأمل .

(٢) زيادة حسنة : للايضاح .

(٣) أى : قدر . وفي الأصل : « احرز » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ١٤٧-١٤٨) .

(٥) في الأم : « يأخذَه » وهو أحسن .

(٦) هذه الزيادة : للايضاح ؛ وليست بالأم أيضا .

(٧) في الأم : « معناه » ، وكلاهما صحيح كما لا يخفى .

طلب الاستِحْمَادِ^(١) إلى^(٢) مَنْ أَعْطَوْهُ إِيَّاهُ . وَكِلَاهُمَا : معروفٌ حَسَنٌ ؛ وَنَحْنُ نَرْجُو عَلَيْهِ : الثَّوَابَ ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . » .

« ثُمَّ : مَا أُعْطِيَ النَّاسُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ — : مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا . — : وَاحِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ (أَحَدُهُمَا) : حَقٌّ ؛ (وَالْآخَرُ) : بَاطِلٌ . فَمَا أَعْطَوْهُ^(٣) — : مِنَ الْبَاطِلِ . — : غَيْرُ جَائِزٍ لَهُمْ ، وَلَا لَمْنَ أَعْطَوْهُ . وَذَلِكَ : قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ يَتَرَكَكُمْ ، بِالْبَاطِلِ ؛ ٢ — ١٨٨) . »

« فَالْحَقُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ — : الَّذِي هُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي وَصَفْتُ . — يَدُلُّ : عَلَى الْحَقِّ : فِي نَفْسِهِ ؛ وَعَلَى الْبَاطِلِ : فِي مَا خَالَفَهُ . »
« وَأَصْلُ ذِكْرِهِ : فِي الْقُرْآنِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالْآثَارِ . قَالَ^(٤) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ — : فِيمَا نَدَبَ بِهِ^(٥) أَهْلَ دِينِهِ — : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ : مِنْ قُوَّةٍ ، وَمِنْ رِبَاطٍ أُنْخِيلِ^(٦) ؛ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ : ٨ — ٦٠) ؛ فَزَعَمَ

(١) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَهُوَ الْقَصُودُ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ مَضْرُوبًا عَلَى الدَّالِ بِمَدَادٍ آخَرَ ، وَمُثَبَّتًا بِدَلْهَا هَمْزَةً . وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ .

(٢) فِي الْأَمِّ : « مِّنْ » ؛ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَلَى مَا أَظُنُّ .

(٣) فِي الْأَمِّ : « أَعْطَوْا » ؛ وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى : « مَا » ؛ مُقَدَّرٌ فِي عِبَارَتِهَا .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ : مَضْرُوبًا عَلَى الْوَاوِ بِمَدَادٍ آخَرَ . وَهُوَ خَطَأٌ

نَاشِئٌ عَنِ الْإِشْتِبَاهِ بِآيَةِ النَّسَاءِ السَّابِقَةِ . وَيَحْسَنُ : أَنْ تَرَجَعَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٦ ص ٩١ — ٩٥) ، بَعْضُ مَا وَرَدَ : فِي اخْتِذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ حَقٍّ .

(٥) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : الرَّمِي ؛ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١٣) .

(٦) أَيْ : كَلَفَ بِهِ . وَفِي الْأَمِّ : « إِلَيْهِ » ؛ أَيْ : دَعَا إِلَيْهِ .

(٧) ذَكَرَ فِي الْأَمِّ إِلَى هَذَا .

أهل العلم [بالتفسير^(١)] : أن القوة هي : الرئى . وقال الله تبارك وتعالى :
(وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، مِنْهُمْ — : فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ ، وَلَا
رِكَابٍ : ٥٩ — ٦٠) .

ثم ذكر : حديث أبي هريرة^(٢) ، ثم حديث ابن عمر : في السبق^(٣) .
وذكر : ما يحل منه ، وما يحرم^(٤) .

(١) زيادة جيدة ، عن الأم والسنن الكبرى . وراجع فيها حديث عقبة بن عامر
الموافق لذلك ؛ وراجع الكلام عليه : في شرح مسلم للنووي (ج ١٣ ص ٦٤ — ٦٥) ،
والفتح (ج ٦ ص ٥٨ — ٥٩) .
(٢) ولفظه : « لا سبق إلا : في نصل ، أو حافر ، أو حف . أو : إلا في حافر ،
أو حف . » .

(٣) ولفظه : « سابق بين الخيل التي قد أضمرت » . وذكر قول ابن شهاب :
« مضت السنة : [بأن السابق] في النصل والإبل ، والخيل ، والدواب — حلال . » .
وانظر السنن الكبرى (ص ١٦ — ١٧) ثم راجع الكلام على حديث ابن عمر : في شرح
مسلم (ج ١٢ ص ١٤ — ١٦) ، والفتح (ج ٦ ص ٤٦ — ٤٨) وطره التثريب (ج ٧
ص ٢٠٧ — ٢٤٢) .

(٤) راجع كلامه عن ذلك ، وعن النضال — : في الأم (ص ١٤٨ — ١٥٥) ،
والمختصر (ج ٥ ص ٢١٧ — ٢٢٣) : فقد لا نظير بمثله في كتاب آخر .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ »^(١)

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) - في قول الله عز وجل : وَلَا يَأْتِلُ أُلُوهَا الْفَضْلَ مِنْكُمْ وَالسَّيِّئَةُ : أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى : ٢٤ - ٢٢ . : « نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ حَلَفَ : أَنْ لَا يَنْفَعَ رَجُلًا ؛ فَأَمَرَهُ اللَّهُ (عز وجل) : أَنْ يَنْفَعَهُ . » .

قال الشيخ : وهذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) : حَلَفَ : أَنْ لَا يَنْفَعَ مِسْطَحًا ؛ لِمَا كَانَ مِنْهُ : فِي شَأْنِ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) . فنزلت هذه الآية^(٣) .

* * *

(١) أى : فى باهما . فلا يعترض : بعدم ذكر شيء هنا : خاص بالنذر . وراجع كلام الحافظ فى الفتح (ج ١١ ص ٤١٥) عن حقيقة اليمين والنذر ؛ لجودته .
(٢) كما فى الأم (ج ٧ ص ٥٦) : بعد أن ذكر : أنه يكره الإيمان على كل حال ، إلا فيما كان طاعة لله : كالبيعة على الجهاد . وبعد أن ذكر : أن من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيرا منها - فالأختيار : أن يفعل الخير ، ويكفر . محتجا على ذلك : بأمر النبي به - : فى الحديث المشهور الذى رواه الشيخان ومالك وغيرهم . - وبالآية الآتية . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٢٣) ، وكلامه المتعلق بذلك : فى الأم (ج ٤ ص ١٠٧) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣٠ - ٣٢ و ٣٦ و ٥٠ - ٥٤) ، وشرح مسلم للنووى (ج ١١ ص ١٠٨ - ١١٦) ، والفتح (ج ١١ ص ٤١٦ و ٤٨٤ - ٤٩٣) ، وشرح الموطأ للزرقانى (ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥) : لتقف على تفصيل القول والخلاف : فى كون الكفارة : قبل الحنث ، أو بعده . وعلى غيره : مما يتعلق بالمقام .

(٣) انظر السنن الكبرى (ص ٣٦ - ٣٧) . ثم راجع الكلام على هذه الآية ، وعلى حديث الإفك - فى الفتح (ج ٥ ص ١٧٢ - ١٧٣ و ج ٧ ص ٣٠٥ و ٣٠٧ و ج ٨ ص ٣١٥ - ٣٤٢) ، وشرح مسلم (ج ١٧ ص ١٠٢ - ١١٨) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال ^(١) : « قلت ^(٢) للشافعي : ما لغو اليمين ؟ . قال : الله أعلم ؛ أما الذي نذهب إليه : فما قالت عائشة (رضي الله عنها) ؛ أنا مالك ، عن هشام ، عن ^(٣) عروة ، عن عائشة (رضي الله عنها) : أنها قالت : لغو اليمين : قول الإنسان : لا والله ؛ ولي والله ^(٤) . »

« قال ^(٥) الشافعي : اللغو ^(٦) في كلام ^(٧) العرب : الكلام غير المقنود

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٢٥ — ٢٢٦) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٨) . وقد ذكر بعض ما سيأتي ، في المختصر (ج ٥ ص ٢٢٥) . وقد أخرج البخاري قول عائشة ، من طريقين ، عن هشام ، عن عروة . وأخرجه أبو داود من طريق إبراهيم ابن الصائغ ، عن عطاء عنها : مرفوعاً ، وموقوفاً . انظر السنن الكبرى (ص ٤٩) ، وشرح الموطأ (ج ٣ ص ٦٣) .

(٢) في الأم : « قلت » .

(٣) في الأصل : « بن » ؛ وهو تصحيف . والتصحيح من عبارة الأم وغيرها : « هشام بن عروة عن أبيه » .

(٤) قال الفراء (كما في اللسان) : « كأن قول عائشة ، أن اللغو : ما يجري في الكلام على غير عقد . وهو أشبه ما قيل فيه ، بكلام العرب » . وقد أخرج البيهقي عن عائشة أيضاً : ما يؤكد ذلك . وقال الماوردي — كما في شرح الموطأ ، والفتح (ج ٨ ص ١٩١) — : « أي : كل واحدة منهما — : إذا قالها مفردة . — لغو . فلو قالها معاً : فالأولى لغو ؛ والثانية منعقدة : لأنها استدراك مقصود . » . وأخرج البيهقي عن ابن عباس ، مثل قول عائشة .

(٥) في الأم : « فقلت للشافعي : وما الحجة فيما قلت ؟ . قال : الله أعلم ؛ اللغو » الخ .

(٦) هذا وما سيأتي عن الشافعي إلى قوله : وعليه الكفارة ؛ نقله في اللسان (مادة : لغا) : ببعض اختصار واختلاف .

(٧) في الأم والمختصر واللسان : « لسان » .

عليه قلبه^(١) ؛ وجماع اللغو يكون^(٢) : في الخطأ^(٣) .
وبهذا الإسناد - في موضع آخر^(٤) - قال الشافعي : « لغو اليمين -
كما قالت عائشة^(٥) (رضي الله عنها) ؛ والله أعلم - : قول الرجل : لا
والله ، وبلى^(٦) والله . وذلك : إذا كان^(٧) : اللجاج ، والغضب^(٨) ،

(١) أى : قلب المتكلم . وهذا غير موجود في الأم والمختصر واللسان . وعبرة
الأصل هي : « فيه » . والظاهر : أنها ليست مزيدة من النسخ ؛ وأنها محرفة عما
ذكرنا . ويؤيد ذلك عبارة المختار والمصباح واللسان : « اللغو : ما لا يعقد عليه القلب » .
قال الراغب في المفردات (ص ٤٦٧) — بعد أن ذكر نحوه — : « وذلك : ما يجري
وصلا للكلام ، يضرب : من العادة . قال : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم : ٢ — ٢٢٥
و ٥ — ٨٩) . » .

(٢) عبارة اللسان : « هو الخطأ » .

(٣) ثم أخذ يرد على ما استحسنه مالك — في الموطأ — وذهب إليه : « من أن
اللغو : حلف الإنسان على الشيء : يستيقن أنه كما حلف عليه ، ثم يوجد على خلافه . » .
وراجع آراء الفقهاء في هذه المسألة ، وأدلتهم — : في الفتح (ج ١١ ص ٤٣٨ — ٤٣٩) .
وانظر النهاية لابن الأثير (ج ٤ ص ٦١) ، والقرطين (ج ١ ص ٧٧) ، وما رواه
يونس عن الشافعي في أواخر الكتاب .

(٤) من الأم (ج ٧ ص ٥٧) .

(٥) حين سألها عطاء وعبد بن عمير ، عن آية : (لا يؤاخذكم الله باللغو) ، كما ذكره
قبل كلامه الآتي . وانظر السنن الكبرى (ص ٤٩) .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : بدون الواو . ولعلها سقطت
من النسخ .

(٧) أى : وجد . وفي الأم والمختصر ، زيادة : « على » ؛ وهي أحسن .

(٨) روى البيهقي ، عن ابن عباس (أيضا) أنه قال : « لغو اليمين : أن تخلف
وأنت غضبان . » .

وَالْعَجَلَةُ^(١) ؛ لَا يَنْقَدُ : عَلَى مَا حَلَفَ [عَلَيْهِ]^(٢) . «

« وَعَقْدُ اليمينِ : أَنْ يَعْنيَهَا^(٣) عَلَى الشَّيْءِ بَعينه : أَنْ لَا يَفْعَلَ الشَّيْءَ ؛
فَيَفْعَلَهُ ؛ أَوْ : لِيَفْعَلَنَّهُ^(٤) ؛ فَلَا يَفْعَلُهُ ؛ أَوْ^(٥) : لَقَدْ كَانَ ؛ وَمَا كَانَ . «

« فَهَذَا : آثِمٌ ؛ وَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ : لِمَا وَصَفْتُ : مِنْ [أَنْ^(٦)] اللَّهُ
(عز وجل) قَدْ جَعَلَ الْكُفَّارَاتِ : فِي عَمْدِ^(٧) الْمَأْثَمِ^(٨) . قَالَ^(٩) : (وَحُرِّمَ
عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ : مَا دُمْتُمْ حُرُمًا : ٥ - ١٦) ؛ وَقَالَ (لَا^(١٠)) تَقْتُلُوا الصَّيْدَ :

(١) ذكر في المختصر واللسان إلى هنا . وقد يوم ذلك : أَنْ ما ذكر هنا إنما هو :
للتقييد . والظاهر : أَنَّهُ : لِيُبان الغالب ؛ وَأَنَّ العبرة : بعدم العقد ؛ سواء أوجد شيء من
ذلك ، أم لا .

(٢) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٣) أى : يقصدها ويأتى بها . وعبرة الأصل : « يعينها » ؛ وهى مصحفة عن ذلك ،
أو عن عبارة الأم والمختصر : « يشتها » ؛ أى : يحققها . وعبرة اللسان : « تثبتها » ؛
بالتاء : هنا وفيما سياتى . وذكر في المختصر إلى قوله : بعينه .

(٤) فى الأصل : « أَوْ لِيَفْعَلَهُ » ؛ وهو تحريف . والتصحيح من الأم واللسان .

(٥) كذا بالأم واللسان . وهو الظاهر . وفى الأصل : بالواو فقط . ولعل النقص
من الناسخ .

(٦) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٧) كذا بالأم . وفى الأصل : « عمل » ؛ وهو تصحيف .

(٨) راجع كلامه فى الأم (ص ٥٦) ، والمختصر (ص ٢٢٣) . وانظر السنن
الكبرى (ص ٣٧) ، وما تقدم (ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨) : من وجوب الكفارة فى
القتل العمد .

(٩) فى الأم : « فقال » .

(١٠) فى الأم : « ولا » ؛ وهو خطأ من الناسخ أو الطابع .

وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) ؛ إلى ^(١) قوله : (هَذِيَا : بَالِغَ الْكُفْبَةِ ؛ أَوْ كَفَّارَةً : طَعَامُ
مَسَاكِينَ ؛ أَوْ عَذْلُ ذَلِكَ : صِيَامًا ؛ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ : ٥ — ٩٥) .
ومِثْلُ قَوْلِهِ فِي الظُّهَارِ : (وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا : مِّنَ الْقَوْلِ ؛ وَزُورًا :
٥٨ — ٢) ؛ ثُمَّ أَمْرٌ فِيهِ : بِالْكَفَّارَةِ ^(٢) . «

« قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٣) : وَيُجْزَى : بِكَفَّارٍ ^(٤) الْيَمِينِ ، مُدٌّ — : بِمُدِّ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . — : ^(٥) مِنْ حِنْطَةٍ . «

« قَالَ ^(٦) : وَمَا يَقْتَاتُ ^(٧) أَهْلُ الْبُلْدَانِ — : مِنْ شَيْءٍ . — أَجْزَأُ هُمْ
مِنْهُ مُدٌّ . «

-
- (١) عبارة الأم : « إلى : (بالغ الكعبة) . « .
(٢) راجع في ذلك ، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٧ و ٣٩٠ و ٣٩٣) . وانظر ما تقدم
(ج ١ ص ٢٣٤ — ٢٣٦) .
(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٥٨) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٢٦) وقد ذكر أوله : في السنن
الكبرى (ج ١٠ ص ٥٤) .
(٤) عبارة غير الأصل : « في كفارة » . وهي أحسن .
(٥) قوله : من حنطة ؛ ليس بالمختصر ، ولا السنن الكبرى . وقد استدلل على ذلك :
« بأن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر : فدفعه إلى رجل ، وأمره : أن يطعمه ستين
مسكيناً . والعرق : خمسة عشر صاعاً ؛ وهي : ستون مداً . « ؛ ثم رد على ابن المسيب ،
فيما زعمه : « من أن العرق : ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين . « . فراجع : في الأم
والسنن الكبرى . وراجع الفتح (ج ١ ص ٢١٢ و ج ١١ ص ٤٧٦ — ٤٧٧) ،
وشرح الموطأ (ج ٣ ص ٦٦) .
(٦) في المختصر : « افتات » .

« [قال] ^(١) : وأقل ما يكفي ^(٢) — من الكِسْوَةِ . — : كل ما وقع عليه اسمُ كِسْوَةٍ — : من عِمَامَةٍ ، أو سَرَاوِيلَ ، أو إِزَارٍ ، أو مِقْنَعَةٍ ؛ وغير ذلك — : للرجل ، والمرأة ، والصبي ^(٣) . لأنَّ ^(٤) الله (عز وجل) أطلقه : فهو مُطْلَقٌ . »

« [قال] ^(٥) : وليس له — إذا كفر بالإطعام ^(٦) — : أن يُطْعِمَ أَقْلًا من عشرة ^(٧) ؛ أو بالكِسْوَةِ : أن يَكْسُوَ أَقْلًا من عشرة . »
« [قال] ^(٨) وإذا ^(٩) أعتق في كفارة اليمين ^(١٠) : لم يُخْزِهِ إِلَّا رَقَبَةٌ

(١) كما في الأم (ص ٥٩) . وقد ذكر بعضه في المختصر (ص ٢٢٨) . واقتبس بعضه في السنن الكبرى (ص ٥٦) . والزيادة للتنبيه .

(٢) في المختصر : « يجزى » .

(٣) ذكر إلى هنا في المختصر ، بلفظ : « لرجل أو امرأة أو صبي » .

(٤) عبارة الأم هي : « لأن ذلك كله يقع عليه اسم : كسوة ؛ ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة : من الكسوة ؛ على كسوة الساكنين — : جاز لغيره أن يستدل بما يكفيه في الشتاء ، أو في الصيف ، أو في السفر : من الكسوة . ولكن : لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا ؛ وإذا أطلقه الله : فهو مطلق . » .

(٥) كما في الأم (ص ٥٨) . والزيادة : للتنبيه . وعبارة الأم فيها تفصيل يحسن الوقوف عليه .

(٦) في الأم : « بإطعام » . وفي الأصل : « بالطعام » . ولعله محرف عما أثبتنا : مما هو أولى .

(٧) راجع في الفتح (ج ١١ ص ٤٧٦) : الخلاف في جواز إعطاء الأقرباء ، وفي اشتراط الإيما .

(٨) كما في الأم (ص ٥٩) . والزيادة : للتنبيه .

(٩) في الأم : « ولو » .

(١٠) في الأم زيادة : « أو في شيء وجب عليه العتق »

مؤمنة^(١)؛ ويجزى كل ذى نقص : بعيب لا يضر بالعمل إضراراً^(٢)
يئناً . « . وبسط الكلام فى شرحه^(٣) .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعى^(٤)
(رحمه الله) — فى قول الله عز وجل : (مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ ، إِلَّا
مَنْ أَكْرَهَ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ : ١٦ — ١٠٦) . — :

« فجعل قولهم الكفر : مغفوراً لهم ، صرفوفاً عنهم : فى الدنيا
والآخرة^(٥) . فكان المعنى الذى عقلنا : أن قول المكره ، كما لم يقل^(٦) :
فى الحكم . وعقلنا : أن الإكراه هو : أن يغلب بغير فعل منه . فإذا تلف^(٧)

(١) عبارة الأم : « ويجزى فى الكفارات ولد الزنا ، وكذلك كل » الخ .

(٢) فى الأم : « ضرراً » .

(٣) فراجع (ص ٥٩ — ٦٠) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٢٩) . ثم راجع
السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٥٧ — ٥٩) ، والفتح (ج ١١ ص ٤٧٧ — ٤٧٨) . وانظر
ما تقدم (ج ١ ص ٢٣٦) .

(٤) كما فى الأم (ج ٧ ص ٦٩) . ويحسن أن تراجع أول كلامه . وقد ذكر بعضه
فى المختصر (ج ٥ ص ٢٣٢ — ٢٣٣) .

(٥) انظر ما تقدم (ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٩٨ — ٢٩٩) ، والفتح (ج ١٢ ص ٢٥٧) .

(٦) كذا بالأم ؛ أى : كعدمه . وفى الأصل : « يعقل » . وهو محرف . ويؤكد
ذلك عبارة المختصر : « يكن » . ولو كان أصل الكلام : « أن المكره » الخ ؛ لكان
ما فى الأصل صحيحاً : أى كالمجنون .

(٧) كذا بالأم والمختصر . وفى الأصل : « حلف » ؛ وهو تصحيف .

ما حَلَفَ^(١) : لَيَفْعَلَنَّ فِيهِ شَيْئًا ؛ فَقَدْ^(٢) غُلِبَ : بغيرِ فِعْلٍ مِنْهُ . وهذا : في أَكْثَرِ مَنْ مَعْنَى الْإِكْرَاهِ . « .

وقد أَطْلَقَ^(٣) الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) الْقَوْلَ فِيهِ ؛ وَاخْتَارَ : « أَنْ يَمِينَ الْمُكْرَمِ : غَيْرُ ثَابِتَةٍ عَلَيْهِ ؛ لِمَا احْتَجَّ بِهِ : مِنَ الْكِتَابِ [وَالسُّنَّةِ]^(٤) . »
قال الشَّافِعِيُّ^(٥) : « وَ [هُوَ^(٦)] قَوْلُ عَطَاءٍ : إِنَّهُ يُطْرَحُ عَنِ النَّاسِ ، الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ^(٧) . » .

وبهذا الإسنادِ ، قال : قال الشَّافِعِيُّ^(٨) - « فَمِنْ^(٩) حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ رَجُلًا ؛ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، أَوْ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا » - : « فَالْوَرَعُ : أَنْ يَحْتَنُ ؛ وَلَا يَتَبَيَّنُ^(١٠) : أَنَّهُ يَحْتَنُ . لِأَنَّ الرُّسُولَ وَالْكِتَابَ ، غَيْرُ الْكَلَامِ : وَإِنْ كَانَ يَكُونُ كَلَامًا فِي حَالٍ . »

(١) في المختصر زيادة حسنة ، وهي : « عليه » .

(٢) عبارة المختصر : « فهو في أكثر من الإكراه » .

(٣) أي : عَمَمَ . حيث قال (ص ٧٠) : « وكذلك : الأيمان بالطلاق والعناق والأيمان كلها ، مثل اليمين بالله » .

(٤) زيادة حسنة عن عبارته في الأم (ص ٧٠) .

(٥) كما في الأم (ص ٦٨) . وينبغي أن تراجع كلامه فيها .

(٦) زيادة متعينة عن الأم . أي : وهو بطريق الأولى .

(٧) في الأم زيادة : « ورواه عطاء » . أي : مرفوعا ؛ بلفظ مشهور في آخره

زيادة : « وما استكروها عليه » . انظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٦١) .

(٨) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٣) . وذكر بعضه في المختصر (ج ٥ ص ٢٣٦) .

(٩) عبارة الأم — وهي ابتداء القول — : « فإذا حلف أن لا يكلم » الخ .

(١٠) عبارة الأم : « يبين لي أن » . وعبارة المختصر : « يبين لي ذلك » . وذكر

المزني إلى قوله : الكلام ؛ ثم قال : « هذا عندي به وبالحق أولى : قال الله جل ثناؤه : »

« وَمَنْ حَنَّثَهُ ذَهَبَ : إِلَى أَنْ اللَّهُ (عز وجل) قَالَ ^(١) : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ؛ إِلَّا : وَخِيًا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا : فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ ، مَا يَشَاءُ ^(٢) : ٤٢ - ٥١) . وَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ (عز وجل) يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فِي الْمُنَاقِقِينَ : (قُلْ : لَا تَعْتَذِرُوا ؛ لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ ؛ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ : ٩ - ٩٤) ؛ وَإِنَّمَا نَبَأَهُمْ مِنْ ^(٣) أَخْبَارِهِمْ : بِالْوَحْيِ الَّذِي نَزَلَ ^(٤) بِهِ جَبْرِيْلُ (عليه السلام) عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ وَيُخْبِرُهُمُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : بِوَحْيِ ^(٥) اللَّهِ (عز وجل) . »

« وَمَنْ قَالَ : لَا يَحْنَثُ ؛ قَالَ : لِأَنَّ ^(٦) كَلَامَ الْآدَمِيِّينَ لَا يُشَبِّهُ كَلَامَ اللَّهِ (عز وجل) : كَلَامُ ^(٧) الْآدَمِيِّينَ : بِالْمُؤَاجَهَةِ ؛ أَلَا تَرَى : أَنَّهُ ^(٨) لَوْ هَجَرَ

= (آيتك : أَنْ لَا تَكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) ؛ إِلَى قَوْلِهِ : (بَكْرَةَ وَعَشِيًّا : ١٩ - ١٠) . فَافْهَمِهِمْ : مَا يَقُومُ مَقَامَ الْكَلَامِ : وَلَمْ يَتَكَلَّمْ . وَقَدْ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ : بِأَنَّ الْمُهْجَرَةَ مُحَرَّمَةٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ فَلَوْ كُتِبَ أَوْ أُرْسِلَ « إِلَى آخِرِ مَا سِيَأْتِي .

(١) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : بِوَحْيِ اللَّهِ ؛ اقْتَبَسَهُ - بَعْضُ اخْتِصَارِ - فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ٦٣) ؛ وَذَكَرَ مَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ، وَعَقِبَهُ بِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ : فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُهْجَرَةِ . وَفِي طَرَحِ التَّثْرِيبِ (ج ٨ ص ٩٧ - ٩٩) كَلَامُ جَامِعِ فِي الْمُهْجَرَةِ ؛ فَرَاغَهُ . وَرَاحِعُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١ ص ٣٢) كَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ (٢) فِي الْأُمِّ زِيَادَةً : « الْآيَةُ » . (٣) فِي الْأُمِّ : « بِأَخْبَارِهِمْ » . وَمَا هُنَا أَحْسَنُ .

(٤) فِي الْأُمِّ وَبَعْضُ نَسْخِ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « يَنْزِلُ » . وَهُوَ أَنْسَبُ .

(٥) فِي بَعْضِ نَسْخِ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « بِوَحْيِ إِلَيْهِ » .

(٦) فِي الْأُمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « إِنْ » . وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٧) كَلَامًا بِالْأُمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ يَأْنِي . وَفِي الْأَصْلِ : « وَكَلَامُ » .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِخِ .

(٨) هَذَا لَيْسَ بِالْأُمِّ .

رجلٌ رجلاً — كانت^(١) الهجرةُ محرّمةً عليه فوقَ ثلاثِ ليالٍ^(٢) — فكتب إليه ، وأرسل إليه — : وهو يقدّرُ على كلامه . — : لم يخرجْه هذا من هجرته : التي يَأْتُمُّ بها^(٣) .

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « وإذا حلف الرجلُ : لَيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ مِائَةَ سَوْطٍ ؛ فَجَمَعَهَا ، فَضْرَبَهُ بِهَا — : فَإِنْ كَانَ يُحِيطُ الْعِلْمُ : أَنَّهُ^(٥) إِذَا ضْرَبَهُ بِهَا ، مِائَتُهُ^(٦) كُلُّهَا — : فَقَدْ بَرَّ^(٧) . وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ مُغَيِّبًا ، [فَضْرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً^(٨)] : لَمْ يَخْنَثْ فِي الْحَكْمِ ؛ وَيَخْنَثُ فِي الْوَرَعِ . » .

واحتجَّ بقولِ الله عز وجل : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا : فَاضْرِبْ بِهِ ، وَلَا تَخْنَثْ : ٣٨ — ٤٤) ؛ وَذَكَرَ خَيْرَ الْقُعَمَدِ : الَّذِي ضُرِبَ فِي الزَّانَا ،

-
- (١) هذه الجملة اعتراض بين العطوف والمعطوف عليه ؛ وليست جواب الشرط . : إذ هو قوله : لم يخرجْه ولو قال : والهجرة ؛ لكان أولى وأظهر . وكذلك : لو قال : فلو كتب ؛ كما صنع الزنى . ويكون قوله : كانت ؛ جواب الشرط الأول . (٢) هذا ليس بالأُم (٣) انظر ما ذكره بعد ذلك ، وقبل ما تقدم كله : لاشتماله على فوائد جمّة . (٤) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٣) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٣٧) . وعبارته : « ولو » . (٥) عبارة المختصر : « أنها مائة كلها بر » . (٦) كذا بالأُم . وفي الأصل : « مائة » . وهو تحريف . (٧) في الأم زيادة : « وإن كان يحيط العلم : أنها لا تماسه كلها ، لم يبر » . وذكر نحوها في المختصر ، ثم قال : « وإن شك : لم يخنث » النخ . (٨) زيادة حسنة من عبارة الأم ، وهي : « مغيبا : قد تماسه ولا تماسه ؛ فضربه » النخ .

يَا شَكَالَ^(١) النَّخْلِ^(٢) .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْقَضَايَا وَالشَّهَادَاتِ »

وفيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم :
أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « قال الله جل ثناؤه :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ^(٤) ، فَتَبَيَّنُوا : أَنْ تُصِيبُوا
قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ؛ فَتُضْحِكُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ ، نَادِمِينَ : ٤٩ — ٦) ؛ وقال : (إِذَا
ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : فَتَبَيَّنُوا ، وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ :
لَسْتَ مُؤْمِنًا^(٥) : ٤ — ٩٤) . »

« قال الشافعي : أَمْرٌ^(٦) الله (جل ثناؤه) مَنْ يُمِضِي أَمْرَهُ عَلَى أَحَدٍ^(٧) »

(١) لغة (بالإبدال) : في « عثكال » ؛ وهو والعثكول (بالضم) مثل شمراخ وشمروخ :
وزنا ومعنى .

(٢) قال في الأم — بعد ذلك — : « وهذا شيء مجموع ؛ غير أنه اذا ضرب به بها : ماسته » .
وذكر نحوه في المختصر . وراجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٦٤) .

(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٦) .

(٤) نزلت في الوليد بن عقبة : حينما أخبر النبي : أن بني المصطلق قد منعوا الصدقة . انظر
السنن الكبرى (ج ٩ ص ٥٤ — ٥٥) .

(٥) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١٥) : حديث ابن عباس في سبب
نزول ذلك ؛ لفائده .

(٦) في الأم : « فأمر » ، وهو أحسن .

(٧) كذا بالأم وفي الأصل : « على عباده أحد من » ؛ وهو من عيث الناسخ .

— : من عباده . — : أن يكون مُسْتَثْنَاً ^(١) ، قَبْلَ أَنْ يُمَضِّيَهُ . « . وَبَسَطَ
الكَلَامَ فِيهِ ^(٢) .

قال الشافعي ^(٣) : « قال الله عز وجل : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ^(٤)) :
٣ — ١٥٩) ؛ ^(٥) و : (أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ : ٤٢ — ٣٨) . قال الشافعي :
قال الحسن : إن كان النبي (صلى الله عليه وسلم) عن مُشَاوَرَتِهِمْ ، لَغَنِيًّا ^(٦) ؛

(١) في الأصل «مستثنيا» ؛ وهو مصحف عما ذكرنا ، أو عن عبارة الأم : «مستبينا» .
(٢) حيث قال : « ثم أمر الله — في الحكم خاصة — : أن لا يحكم الحاكم : وهو غضبان .
لأن الغضبان مخوف على أمرين : (أحدهما) : قلة الثبوت ؛ (والآخر) : أن الغضب قد
يتغير معه العقل ، ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه : لو لم يكن يغضب . » . ثم
ذكر ما يدل لأصل الدعوى — : من السنة . — وشرحه : بما هو في غاية الجودة . فراجعه ؛
وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢٤١) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٠٣ — ١٠٦) ،
وشرح مسلم (ج ١٢ ص ١٥) ، والفتح (ج ١٣ ص ١١١ — ١١٢) .
(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٦) . وانظر المختصر (ص ٢٤١) .
(٤) قال — كما في الأم (ج ٥ ص ١٥١) — : «...فإنما افترض عليهم طاعته فيما أحبوا
وكرهوا ؛ وإنما أمر بمشاورتهم (والله أعلم) : لجمع الألفة ، وأن يستن بالاستشارة بعده من
ليس له من الأمر ماله ؛ و : على أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا . لا : على أن
لأحد من الأدميين ، مع رسول الله ، أن يرده : إذا عزم رسول الله على الأمر به ، والنهي
عنه . » الخ ؛ فراجع . وانظر كلامه : في اختلاف الحديث (ص ١٨٤) ، والأم (ج ٦
ص ٢٠٦) .

(٥) ذكر بعد ذلك — في الأم — حديث أبي هريرة . « ما رأيت أحدا أكثر مشاورة
لأصحابه ، من رسول الله » ؛ ثم قال : « وقال الله عز وجل : (وأمرهم) » الخ . وراجع
السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٥ — ٤٦ و ج ١٠ — ١١٠) ، والفتح (ج ١٣ ص ٢٦٠ —
٢٦٤) : فستقف على فوائد جملة .

(٦) في الأم والسنن الكبرى (ج ٧) : تقديم وتأخير .

ولكنه أراد : أن يَسْتَنَّ^(١) بذلك الحُكَّامُ بعده .
 « قال الشافعي^(٢) : وإذا^(٣) نزل بالحاكم أمر^(٤) : يَحْتَمِلُ وُجُوهًا ؛
 أو مُشْكِلٌ — : انْبَغَى^(٥) له أن يُشاورَ^(٥) : مَنْ جَمَعَ العِلْمَ والأَمَانَةَ .
 وبَسَطَ الكلامَ فيه^(٦) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله (قراءة عليه) : نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال :
 قال الشافعي^(٧) (رحمه الله) : قال الله جل ثناؤه : (يَا دَاوُدُ : إِنَّا جَعَلْنَاكَ
 خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ؛ فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) ؛ الآية : (٣٨ — ٢٦) ؛
 وقال^(٨) في أهل الكتاب : (وَإِنْ^(٩) حَكَمْتَ : فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ : ٥ — ٤٢) ؛

(١) كذلك بالأم والمختصر والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يستعن » . وهو تحريف .
 (٢) كما في السنن الكبرى أيضا (ج ١٠ ص ١١٠ — ١١١) . وراجع فيها : كتاب
 عمر إلى شريح ، وكلام البيهقي المتعلق به .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : « إذا ... الأمر » .

(٤) في بعض نسخ السنن الكبرى : « ينبغي » .

(٥) في الأم زيادة مفيدة ، وهي : « ولا ينبغي له أن يشاور جاهلا : لأنه لا معنى
 لمشاورته ؛ ولا علما غير أمين : فإنه ربما أضل من يشاوره . ولكنه يشاور » الخ .

(٦) فقال : « وفي المشاورة : رضا الخصم ؛ والحجة عليه » . وينبغي أن تراجع
 كلامه عن هذا ، في الأم (ج ٧ ص ٢٠٧) : فهو نفيس جيد . وأن تراجع في السنن
 الكبرى (ص ١١١ — ١١٣) : ما ورد في هذا المقام .

(٧) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٤) .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : بدون الواو ؛ والنقص من النسخ .

(٩) ذكر في الأم من قوله : (فإن جاءوك) ؛ إلى آخر الآية .

وقال لنبينه^(١) صلى الله عليه وسلم : (وَأَنْ أُحْكَمَ^(٢) بَيْنَهُمْ : بِمَا أَنْزَلَ
اللهُ ؛ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) ؛ الآية^(٣) : (٥ - ٤٩) : وقال : (وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ : أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ : ٤ - ٥٨) .

« قال الشافعي : فأعلم الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أن فرضاً عليه ،
وعلى من قبله ، والناس : إذا حكموا . - : أَنْ يَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ^(٤) ؛ والعَدْلُ :
اتِّبَاعُ حُكْمِ الْمُنْزَلِ^(٥) . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي^(٦) - في قوله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ : ٥ - ٤٨ و ٤٩) .
- : « يَحْتَمِلُ : تَسَاهُلُهُمْ^(٧) في أحكامهم ؛ وَيَحْتَمِلُ : مَا يَهْوَوْنَ . وأيهما كان

- (١) هذا قد ذكر في الأم ، قبل قوله : في أهل الكتاب . وهو أحسن .
(٢) كذا بالأم . وقد ورد في الأصل : مضروباً عليه بمداد آخر ، ومضافاً حرف الفاء
إلى قوله : (احكم) . وهو ناشئ عن ظن أن المراد آية المائدة : (٤٨) .
(٣) ذكر في الأم إلى : (إليك) .
(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٨٦ - ٨٩) ، حديث طي ، وغيره : بما
يتعلق بالمقام . ويحسن : أن تراجع في الفتح (ج ١٣ ص ١١٨ و ١٢١) كلام عمر بن
عبد العزيز ، وأبي طي الكراييسي ، وابن حبيب المالكي ؛ عن الآداب التي يجب أن تتوفر
فيمن يتولى القضاء . فهو جليل الفائدة .
(٥) راجع ما ذكره بعد ذلك : فهو مفيد في موضوع حجية السنة ؛ ذلك الموضوع الخطير :
الذي يجب الاهتمام به ، والإلمام بتفاصيله . من أجل القضاء على الحرب الحقيرة التي يثيرها
ضد الدين : جماعة الملحدين ، وطائفة المتنطعين ، وحثالة الأجورين . وقد وضعنا مؤلفاً
جامعاً فيه : نرجو أن تتمكن قريباً من نشره ؛ إن شاء الله .
(٦) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٨) .
(٧) أي : تساهلهم ، وعدم تطييعهم أحكامهم على أنفسهم . فيكون المعنى الثاني : =

فقد نُهيَ عنه ؛ وأمرَ : أن يُحكَمَ بينهم : بما أنزل الله على نبيِّه صلى الله عليه وسلم ^(١) . » .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٢) . « قال الله جل ثناؤه : (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ : إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ : إِذْ نَفَشْتَ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ ^(٣)) ، وَكُنَّا مُحْكَمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَهَمَّ نَاهَا سُلَيْمَانُ ؛ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا : ٢١ - ٢٨ - ٢٩) . »
« قال ^(٤) الشافعي : قال الحسن بن أبي الحسن : لو لا هذه الآية ، لرأيتُ : أن الحُكَّامَ قد هلكوا ؛ ولكن الله (تعالى) : حمّدَ هذا : بصوابه ^(٥) ؛ وأثنى على هذا : باجتهاده ^(٦) . » .

= خاصا بقوانينهم الوضعية . وعبارة الأصل : « تسهلهم » ؛ وهي معرفة عما ذكرنا ، أرعن عبارة الأم — هنا ، وفي (ج ٥ ص ٢٢٥) — : « سبيلهم » ؛ أي : شرائعهم المنسوخة . وإعنا سميت أهواء : لتمسكهم بها ، بعد نسخها وإبطالها .

(١) راجع ما ذكره بعد ذلك لارتباطه بكلامه الآتي قريباً عن شهادة الذمي .
(٢) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٥) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٢) .
(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١١٨) : ما روي في ذلك عن ابن مسعود ومسروق ومجاهد ؛ وحكم النبي : في حادثة ناقة البراء بن عازب . ثم راجع الفتح (ج ١٣ ص ١٢٠ - ١٢١) .

(٤) في الأصل : « وقال » ؛ والظاهر أن الزيادة من النسخ .
(٥) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وفي الأم والمختصر : « لصوابه » .
(٦) ثم ذكر حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة : « إذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، فأصاب : فله أجران . وإذا حكم ، فاجتهد ، فأخطأ : فله أجر . » . قال (كما في المختصر) : « فأخير : أنه يشاب على أحدهما أكثر مما يشاب على الآخر ؛ فلا يكون الثواب : فيما لا يسع ؛ ولا : في الخطأ الموضوع . » . قال الزنى : « أنا أعرف أن الشافعي قال : لا يؤجر على الخطأ ؛ =

وبهذا الإسناد، قال : قال الشافعي^(١) : « قال الله جل ثناؤه : (أَيْحَسِبُ
الْإِنْسَانُ : أَنْ يُتْرَكَ سُدًى . ١٢ : ٧٥ - ٣٦) ؛ فلم يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْعِلْمِ
بِالْقُرْآنِ - فِيمَا عَلِمْتُ - : أَنَّ (السُّدَى) هُوَ^(٢) : الَّذِي لَا يُؤْمَرُ^(٣) ،
وَلَا يُنْهَى . » .

ومما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أَنَّ أبا العباس حدثهم : أَنَا الرَّبِيعُ ،
قال : قال الشافعي^(٤) : « قال الله جل ثناؤه : (وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ :
٢ - ٢٨٢) . »

« فَاحْتَمِلْ أَمْرُ اللَّهِ : بِالْإِشْهَادِ عِنْدَ الْبَيْعِ ؛ أَمْرَيْنِ : (أَحَدُهُمَا) : أَنْ

= وإِنَّمَا يُؤْجَرُ : عَلَى قَصْدِ الصَّوَابِ . وَهَذَا عِنْدِي هُوَ الْحَقُّ . وَرَاجِعُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا
الْحَدِيثِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْبَحْثِ ؛ فِي إِبْطَالِ الِاسْتِحْسَانِ (الْمُلْحَقُ بِالْأَمِّ : ج ٧ ص ٢٧٤ -
٢٧٥) ، وَالرِّسَالَةِ (ص ٤٩٤ - ٤٩٨) ، وَجَمَاعِ الْعِلْمِ (ص ٤٤ - ٤٦ و ١٠١ -
١٠٢) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١١٨ - ١١٩) ، وَمَعَالِمِ السَّنَنِ (ج ٤ ص ١٦٠) ،
وشرح مسلم (ج ١٢ ص ١٣ - ١٤) ؛ وَرَاجِعُ الْكَلَامِ عَنْهُ وَعَنْ أَثَرِ الْحَسَنِ : فِي الْفَتْحِ
(ج ١٣ ص ١١٩ - ١٢٠ و ٢٤٧ - ٢٤٨) .

(١) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ٢٧١) : فِي بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ وَلَا الْإِفْتَاءُ بِمَا لَمْ يُؤْمَرْ
بِهِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا سَبْقًا (ج ٣٦ ص ٣٦) ، وَذَكَرَهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١١٣) ، وَرَوَى
نَحْوَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ . وَرَاجِعُ فِيهَا (ص ١١٤ - ١١٦) مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ : مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَنَارِ
وَانْظُرِ الرِّسَالَةَ (ص ٢٥) ، وَطَبَقَاتِ السَّبْكِ (ج ١ ص ٢٦١) ، وَالْفَتْحَ (ج ١١ ص ٤٠٤) .
(٢) هَذَا لَيْسَ بِالْأَمِّ وَالرِّسَالَةِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٣) كَذَا بِالْأَمِّ وَالرِّسَالَةِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَصْلِ : « بِأَمْرِ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٤) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧) . وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُ بِتَصْرِيفٍ : فِي الْمُخْتَصَرِ (ج ٥

ص ٢٤٦) .

يكون^(١) دلالة : على ما فيه الحظ بالشهادة^(٢) ؛ ومباح^(٣) تركها . لا :
حتمًا ؛ يكون من تركه ماصيًا : بتركه . (واحتمل^(٤)) : أن يكون حتمًا
منه ؛ يعصى من تركه : بتركه . «

« والذي اختار : أن لا يدع المتباعدان الإشهاد ؛ وذلك : أنهما إذا
أشهدا : لم يبق في أنفسهما شيء ؛ لأن ذلك : إن كان حتمًا : فقد أدياه ؛
وإن كان دلالة : فقد أخذنا^(٥) بالحظ فيها . «

« قال : وكل ما ندب الله (عز وجل) إليه - : من قرض ، أو دلالة - :
فهو بركة على من فعله . ألا ترى : أن الإشهاد في البيع ، إذا^(٦) كان
دلالة : كان فيه^(٧) : [أن] المتباعدين ، أو أحدهما : إن أراد ظلمًا : قامت البيئنة
عليه ؛ فيمنع من الظلم الذي يَأْتُمُّ به . وإن كان تاركًا^(٨) : لا يمنع منه . ولو

(١) عبارة الأم : « تكون الدلالة » ؛ ولعل فيها بعض التحريف . وعبرة المختصر :
« يكون مباحا تركه » .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « بالشهاد » ؛ والنقص من النسخ .

(٣) كذا بالأصل والأم ؛ وهو خبر مقدم . ولو قال : « ويباح ، أو فيباح » ، لكان
أولى وأظهر .

(٤) هذا شروع في بيان الأمر الثاني . ولو قال : « وثانيها » ؛ أو : « والآخر » كما
في المختصر ؛ لكان أحسن .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « أخذنا لخط » ، وهو تصحيف .

(٦) عبارة الأم : « إن كان فيه » ؛ أي في البيع . وما في الأصل أولى .

(٧) في الأصل : « قبة » ؛ وهو محرف عما ذكرنا . والتصحيح والزيادة من الأم .

أو محرف عن : « قيمته » ؛ مراد منه : الفائدة . وهو بعيد من حيث الاستعمال .

(٨) أي : للإشهاد ؛ لا يمنع من الظلم . وفي الأصل : « كارها » ؛ وهو تحريف .

والتصحيح عن الأم .

نسي، أو وهم — : فجحد . — : مُنِعَ من المأثم على ذلك : باليئنة ؛ وكذلك :
ورثتهما بعدها . ١٢ . »

« أَوَلَا تَرَى : أنهما ، أو أحدهما ^(١) : لو وَكَّلَ وكيلًا : [أن ^(٢)]
يبيع ؛ فباع هو ^(٣) رجلًا ، وباع وكيله آخر — : ولم يُعَرَفْ : أى البيعتين
أول ^(٤) ؟ — : لم يُعْطَ الأولُ : من المشترين ^(٥) ؛ بقول البائع . ولو
كانت يئنة ، فأثبتت ^(٦) : أيهما أول ؟ — : أُعْطِيَ الأول . ١٢ . »

« فالشهادة : سببُ قطعِ المظالم ، وتثبيت ^(٧) الحقوق . وكلُّ أمرٍ الله
(جل ثناؤه) ، ثم أمرَ رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) : الخير ^(٨) الذى لا
يَعْتَاظُ منه مَنْ تَرَكَه ^(٩) . »

« قال الشافعى ^(٩) : والذى ^(١٠) يُشْبَهُ — والله أعلم ؛ وإيَّاهُ أَسْأَلُ

(١) كذا بالأم . وفى الأصل : « أو إحداهما » ؛ والزيادة من النسخ .

(٢) زيادة حسنة عن الأم .

(٣) فى الأم : « هذا » . وما فى الأصل أحسن .

(٤) كذا بالأم . وفى الأصل : « أوله » ؛ والزيادة من النسخ .

(٥) كذا بالأم . وفى الأصل : « المشترى » ؛ والظاهر : أنه محرف عما ذكرنا ؛ فتأمل

(٦) كذا بالأم . وفى الأصل : « فأثبت » ؛ ولعل النقص من النسخ .

(٧) فى الأم : « وثبت » ؛ وعبرة الأصل أحسن .

(٨) كذا بالأم . وفى الأصل : « الخير ... بركة » ، وهو تصحيف .

(٩) فى بيان : أى المعينين : من الوجوب والندب ؛ أولى بالآية ٢ . وقد ذكر ماسياتى

إلى آخر الكلام — باختصار وتصرف — : فى السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٤٥) .

(١٠) فى السنن الكبرى : بدون الواو . وعبرة الأم : « فإن الذى » ؛ وهى واقعة فى

جواب سؤال ، كما أشرنا إليه .

التوفيق — : أن يكون أمره ^(١) : بالإشهاد في البيع ؛ دلالة ؛ لا : حثماً له ^(٢) . قال الله عز وجل : (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا : ٢ — ٢٧٥) ؛ فذكر : أن البيع حلال ؛ ولم يذكر معه يئنة . «

« وقال في آية الدين : [إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ ^(٣) : ٢ — ٢٨٢] ؛ والدين : تبائع ؛ وقد أمر الله ^(٤) فيه : بالإشهاد ؛ فبين ^(٥) المعنى : الذي أمر له : به . فدل ما بين الله في الدين ، على ^(٦) أن الله أمر به : على النظر والاختيار ^(٧) ؛ لا : على الحتم ^(٨) . قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى : فَاكْتُبُوهُ ^(٩)) ؛ ثم قال في سياق الآية : (وَإِنْ

-
- (١) هذا إلى قوله : البيع ؛ ليس بالأم ، وموجود بالسنن الكبرى .
 (٢) هذا ليس بالسنن الكبرى . وعبارة الأم : « يخرج من ترك الإشهاد . فإن قال [قائل] : ما دل على ما وصفت ؟ قيل : قال الله « الخ .
 (٣) زيادة حسنة عن الأم ، ونجوز : أنها سقطت من النسخ .
 (٤) هذا ليس بالام .
 (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « فبين » ، وهو تحريف : بقرينة ما سيأتي .
 (٦) هذا في الأصل قد ورد بعد قوله : فدل . وهو من عبث النسخ . والتصحيح من الأم .
 (٧) في الأم : « والاحتياط » . أي : بالنسبة للمستقبل ، وكل من اللفظين له وجه أحسنه كما لا يخفى .
 (٨) في الأم زيادة : « قلت » . والظاهر : أنها جواب جملة شرطية قد سقطت من نسخ الأم ، تقديرها : فإن قيل : ما وجه ذلك من الآية (مثلاً) ؟ وما في الأصل سليم مختصر .
 (٩) ينبغي : أن تراجع في السنن الكبرى ، آثار أبي سعيد الخدري ، وعامر الشعبي والحسن البصري : في ذلك . لعظيم فائدتها .

كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ ، وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا : فَرِهَانٌ ^(١) مَقْبُوضَةٌ ؛ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ ، أَمَانَتَهُ : ٢ — (٢٨٣) ؛ فَلَمَّا أَمَرَ — :
إِذَا لَمْ يَجِدُوا ^(٢) كَاتِبًا . — : بِالرَّهْنِ ؛ ثُمَّ أَبَاحَ : تَرَكَ الرَّهْنِ ؛ وَقَالَ :
[فَإِنْ ^(٣)] أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي — : فَذَلِكُ ^(٤) :
عَلَى [أَنْ ^(٥)] الْأَمْرِ الْأَوَّلِ : دَلَالَةٌ عَلَى الْحِظِّ ؛ لَا : قَرْضٌ ^(٦) مِنْهُ ، يَعْنِي
مَنْ تَرَكَهُ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٧) . « .

ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ : بِالْخَبَرِ ^(٨) ؛ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ .

وبهذا الإسناد ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٩) : « قَالَ اللَّهُ جَل ثناؤه : (وَأَبْتَلُوا
الْيَتَامَى ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ : فَإِنْ أُنْسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ

(١) فِي الْأُم : (فَرِهَانٌ) .

(٢) كَذَا بِالْأُم وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَصْلِ . « يَجِدُ » ، وَالنَّقْصُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأُم .

(٤) فِي الْأُم وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « دَل » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٥) زِيَادَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ ، عَنِ الْأُم وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٦) كَذَا بِالْأُم . وَفِي الْأَصْلِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « فَرَضًا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) وَقَدْ تَعَرَّضَ لِهَذَا الْمَعْنَى (أَيْضًا) : فِي أَوَّلِ السَّلَامِ (ص ٧٨ — ٧٩) : بِتَوْسِيعِ

وَتَوْضِيحِ ، فَرَاغَهُ ، وَانْظُرِ الْمُنَاقِبَ لِلْفَخْرِ (ص ٧٣) .

(٨) أَيْ : خَبَرُ خَزِيمَةَ الْمَشْهُورِ ، وَقَدْ ذَكَرَ مَحَلَّ الشَّاهِدِ مِنْهُ ، وَبَيْنَهُ ، حَيْثُ قَالَ :

« وَقَدْ حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ : أَنَّهُ بَايَعَ أَعْرَابِيًّا فِي فَرَسٍ . فَجَعَلَ الْأَعْرَابِيَّ : بِأَمْرِ بَعْضِ الْمُنَاقِقِينَ ؛

وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ ، فَلَوْ كَانَ حَتْمًا : لَمْ يَبَايِعْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَرَاجِعُ مَا قَالَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ

ثُمَّ رَاجِعِ السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١٤٥ — ١٤٦) .

(٩) كَأَنَّ فِي الْأُم (ج ٧ ص ٧٤) .

أَمْوَالَهُمْ^(١)؛ وقال تعالى : (فَإِذَا دَقَقْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ؛ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا : ٤ - ٦) . «

« ففي هذه الآية ، مَعْنَيَانِ^(٢) : (أحدهما) : الأمرُ بالإشهاد . وهو^(٣) مثلُ معنى الآية التي قبلها (والله أعلم) : من أن [يكون الأمرُ] بالإشهاد^(٤) : دَلَالَةٌ ؛ لا : حَتْمًا . وفي قولِ الله : (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) ؛ كالدَّلِيلِ : على الإِرْخَاصِ في تركِ الإشهادِ . لأنَّ اللهَ (عز وجل) يقولُ : (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) ؛ أى : إن لم يُشْهِدُوا^(٥) ؛ والله أعلم . «

« (والمعنى الثانى)^(٦) : أن يكونَ وليُّ اليتيم - : المأمورُ : بالدفعِ إليه ماله ، والإشهادِ^(٧) عليه . - : يَبْرَأُ بالإشهادِ عليه : إن جَحَدَهُ اليتيمُ ؛ ولا يَبْرَأُ

(١) ذكر في الأم إلى : (عليهم) ؛ ثم قال : « الآية » . ولعل ما في الأصل قصد به التنبيه على الحكيم .

(٢) أى : أنها تدل على كل منها ؛ لا : أنها تتردد بينها .

(٣) عبارة الأم : « وهو في مثل معنى الآية قبله » ، أى : آية الاشهاد بالبيع السابقة .

انظر هامش الأم

(٤) في الأصل : « الإشهاد » . والظاهر : أنه محرف عما ذكرنا . والتصحيح والزيادة المتعينة عن الأم . وإلا : كان قوله : حتما ؛ محرفا .

(٥) في الأم : « تشهدوا » ؛ وهو أنسب .

(٦) مراد الشافعى بهذا : أن يبين : أن فائدة الإشهاد قد تكون دنيوية وأخروية معا ؛ وذلك : فى حالة جحد اليتيم . وقد تكون أخروية فقط ؛ وذلك : فى حالة تصديقه . فتنبه ، ولا تتوهمن : أن فى كلامه تكرارا ، أو اضطرابا . ويحسن : أن تراجع تفسير البيضاوى (ص ١٠٣) : لتقف على أصل هذا الكلام .

(٧) فى الأم زيادة : « به » ؛ أى : بالدفع .

بغيره . أو يكون مأموراً بالإشهاد عليه - : على الدلالة . - : وقد يبرأ
بغير شهادة : إذا صدقه اليتيم . والآية مُحْتَمِلَةٌ المعنيين معاً ^(١) . «

واحتج الشافعي (رحمه الله) - في رواية المزني عنه : في كتاب
الوكالة ^(٢) . - : بهذه الآية ؛ في الوكيل : إذا ادعى دفع المال إلى من أمره
الموكل : بالدفع إليه ؛ لم يقبل [منه] ^(٣) إلا بيئته : « فإن ^(٤) الذي زعم :
أنه دفعه إليه ؛ ليس هو : الذي أئتمنه على المال ؛ كما أن اليتامى ليسوا :
الذين أئتمنوه على المال . فأمر ^(٥) بالإشهاد . «

« وبهذا : فرق بينه ، وبين قوله لمن أئتمنه : قد دفعته إليك ؛ فيقبل ^(٦) :
لأنه أئتمنه . «

وذكر (أيضاً) في كتاب الوديعة ^(٧) - في رواية الربيع - : بمعناه .

* * *

وفيما أنبأني أبو عبد الله (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم ، قال : أنا الربيع ،

(١) راجع ما ذكره بعد ذلك : في تسمية الشهود ، وحكم الشهادات . لفائده .

(٢) من المختصر (ج ٣ ص ٦ - ٧) .

(٣) زيادة حسنة ، عن المختصر .

(٤) في المختصر : « وبأن » ، وكلاهما صحيح : وإن كان ما في الأصل أحسن .

(٥) عبارة المختصر : « وقال الله .. : (فإذا دفعتم ...) ، وبهذا فرق بين قوله « الغ »

« وبين قوله لمن يأتمنه عليه : قد دفعته إليك ، فلا يقبل : لأنه ليس الذي أئتمنه . «

(٦) في المختصر : « يقبل » . وما في الأصل أحسن .

(٧) من الأم (ج ٤ ص ٦١) . وقد تقدم ذكره (ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢) .

قال : قال الشافعي ^(١) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ - :
 مِنْ نِسَائِكُمْ . - : فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ^(٢) : ٤ - ١٥) . »
 « فسمي الله في الشهادة : في الفاحشة — والفاحشة ههنا (والله أعلم) :
 الزنا ^(٣) . — : أربعة شهود . فلا ^(٤) تيمم الشهادة : في الزنا ؛ إلا : بأربعة
 شهداء ، لا امرأة فيهم : لأن الظاهر من الشهداء ^(٥) : الرجال خاصة ؛ دون
 النساء ^(٦) . » . وبسط الكلام في الحجة على هذا ^(٧) .
 قال الشافعي ^(٨) : « قال الله عز وجل : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ : فَأَمْسِكُوهُنَّ
 بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ؛ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ :
 ٦٥ - ٢) . »

-
- (١) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٥) .
 (٢) في الأم زيادة : « فإن شهدوا ، الآية » .
 (٣) في الأم زيادة : « وفي الزنا » ، أي : وفي القذف به ، كما في آية النور : (٤)
 الآية قريباً .
 (٤) في الأم : « ولا » . وما في الأصل أحسن .
 (٥) كذا في الأم . وفي الأصل « الشهد » ، وهو تحريف .
 (٦) قال في شرح مسلم (ج ١١ ص ١٩٢) : « وأجمعوا : على أن البينة أربعة
 شهداء ذكور عدول . هذا إذا شهدوا على نفس الزنا . ولا يقبل دون الأربعة : وإن
 اختلفوا في صفاتهم ، » .
 (٧) حيث استدل : بآية النور : (٤ و ١٣) ، وحديث أبي هريرة ، وأثرى على وعمر ،
 والإجماع . فراجع كلامه ، وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢٤٦) ، واختلاف الحديث (ص ٣٤٩)
 وشرح مسلم (ج ١٠ ص ١٣١) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٣٠ و ٢٣٤ و ج ١٠
 ص ١٤٧ - ١٤٨) .
 (٨) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٦) وانظر المختصر .

« فَأَمَرَ اللَّهُ (جَلْ ثَنَاؤُهُ) فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ : بِالشَّهَادَةِ : وَتَمَّى فِيهِ .
عَدَدَ الشَّهَادَةِ ؛ فَانْتَهَى . إِلَى شَاهِدَيْنِ . »

« فَدَلَّ ذَلِكَ : عَلَى أَنَّ كَمَالَ الشَّهَادَةِ فِي ^(١) الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ : شَاهِدَانِ ^(٢)
لَا نِسَاءَ فِيهِمَا ^(٣) . لِأَنَّ شَاهِدَيْنِ لَا يَحْتَمِلُ بِحَالٍ ^(٤) ، أَنْ يَكُونَا إِلَّا
رَجُلَيْنِ ^(٥) . »

« وَدَلَّ ^(٦) أَنِّي لَمْ أَلْقَ مُخَالَفًا : حَفِظْتُ عَنْهُ — : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ —
أَنَّ ^(٧) حَرَامًا أَنْ يُطْلَقَ : بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ؛ عَلَى : أَنَّهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : دَلَالَةُ
اخْتِيَارٍ ^(٨) . وَاحْتَمَلْتُ الشَّهَادَةَ عَلَى الرَّجْعَةِ — : مِنْ هَذَا . — مَا احْتَمَلُ
الطَّلَاقُ . »

ثُمَّ سَاقَ الْكَلَامَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : « وَالْاخْتِيَارُ ^(٩) فِي هَذَا ، وَفِي غَيْرِهِ — :
مِمَّا أَمَرَ فِيهِ [بِالشَّهَادَةِ] ^(١٠) . — : الْإِشْهَادُ ^(١١) . »

-
- (١) فِي الْأُمِّ : « عَلَى » ؛ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ . (٢) انْظُرْ مَا قَالَهُ بَعْدَ ذَلِكَ .
(٣) فِي الْأُمِّ : « فِيهِمْ » ؛ وَهُوَ مَلَأْتُ لِسَابِقٍ مَا فِيهَا : مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ هُنَا .
(٤) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « عَمَال » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٥) فِي الْأُمِّ بَعْدَ ذَلِكَ : « فَاحْتَمَلْتُ أَمْرَ اللَّهِ : بِالْإِشْهَادِ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ ؛ مَا احْتَمَلُ
أَمْرَهُ : بِالْإِشْهَادِ فِي الْبَيَّوعِ . وَدَلَّ » إِلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي .
(٦) فِي الْأَصْلِ : « وَذَلِكَ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .
(٧) هَذَا مَفْعُولُ لِقَوْلِهِ : حَفِظْتُ ؛ فَتَذَبُّهُ .
(٨) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « لَا فَرَضَ : يَعْنِي بِهِ مَنْ تَرَكَهُ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ : إِنْ قَاتَ
فِي مَوْضِعِهِ . » .
(٩) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَاخْتِيَارٌ » ؛ وَهُوَ مُحَرَّفٌ عَمَّا ذَكَرْنَا ، أَوْ عَنْ :
« وَاخْتِيَارِي » .
(١٠) زِيَادَةٌ مُتَعَبِّنَةٌ عَنِ الْأُمِّ ؛ ذَكَرَ بَعْدَهَا : « وَالَّذِي لَيْسَ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ » .
(١١) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « بِالْإِشْهَادِ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « قال الله تبارك : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى : فَاسْتَبُوا) ؛ الآية والتي بعدها : (٢ — ٢٨٢ — ٢٨٣) ؛ وقال في سياقها : (وَأَمْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ : مِنْ رِجَالِكُمْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ : فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ^(٢) — : مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ . — : أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ، فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ^(٣)) . »

« قال الشافعي : فذكر الله (عز وجل) شهود الزنا ؛ وذكر شهود الطلاق والرجعة ^(٤) ؛ وذكر شهود الوصية » — يعني ^(٥) : [في] قوله تعالى : (اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ : ٥ — ١٠٦) . — : فلم يذكر معهم امرأة . »

« فوجدنا شهود الزنا : يشهدون على حدٍّ ، لا : مالٍ ؛ وشهود الطلاق والرجعة : يشهدون على تحريم بعد تحليل ، وتثبيت تحليل ؛ لا مال : في واحدٍ منهما . »

(١) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٧) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٧) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٤٨) .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ص ١٤٨ و ١٥١) ، وشرح مسلم للنووي (ج ٢ ص ٦٥ — ٦٨) : حديث ابن عمر وغيره ، الخاص : بنقصان عقل النساء ودينهن ، وسببه . وانظر الفتح (ج ٥ ص ١٦٨) .

(٣) في الأم زيادة : « الآية » .

(٤) يحسن : أن تراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣) ، أثرى ابن عمر وعمران بن الحصين .

(٥) في الأصل : « بمعنى » ؛ والتصحيح والنقص من النسخ . وهذا من كلام السيوطي .

« وَذَكَرَ شُهُودَ الْوَصِيَّةِ : وَلَا مَالَ لِلْمَشْهُودِ : أَنَّهُ وَصِيٌّ . »
 « ثُمَّ : لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا — : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . — خَالَفَ : فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 فِي الزَّيْنَا ، إِلَّا : الرِّجَالُ . وَعَلِمْتُ أَكْثَرَهُمْ ^(١) قَالَ : وَلَا فِي طُلَاقٍ ^(٢) وَلَا
 رَجْعَةٍ ^(٣) : إِذَا تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ . وَقَالُوا ذَلِكَ : فِي الْوَصِيَّةِ . فَكَانَ ^(٤) مَا
 حَكَيْتُ ^(٥) — : مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ . — دَلَالَةٌ : عَلَى مُوَافَقَةِ ظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ
 (عَزَّ وَجَلَّ) ؛ وَكَانَ أَوْلَى الْأُمُورِ : أَنْ ^(٦) يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَيُصَارَ إِلَيْهِ . »
 « وَذَكَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) شُهُودَ الدِّينِ : فَذَكَرَ فِيهِمُ النِّسَاءَ ؛ وَكَانَ
 الدِّينُ : أَخَذَ مَالَ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ . »

« فَالْأَمْرُ ^(٦) — : عَلَى مَا فَرَّقَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) بَيْنَهُ ^(٧) : مِنَ الْأَحْكَامِ
 فِي الشَّهَادَاتِ . — : أَنْ يُنْظَرَ : كُلُّ مَا شُهِدَ بِهِ عَلَى أَحَدٍ ، فَكَانَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ
 بِالشَّهَادَةِ نَفْسِهَا مَالٌ ؛ وَكَانَ : إِنَّمَا يَلْزَمُ بِهَا حَقٌّ غَيْرُ مَالٍ ؛ أَوْ شُهِدَ بِهِ لِرَجُلٍ :

(١) أَخْرَجَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١٤٨) عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ : عَدَمُ إِجَازَةِ
 شَهَادَةِ النِّسَاءِ عَلَى الطَّلَاقِ ؛ وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ : عَدَمُ إِجَازَتِهَا أَيْضًا عَلَى الْحُدُودِ .

(٢) فِي الْأَمِّ : « الطَّلَاقُ . . . الرَّجْعَةُ » .

(٣) فِي الْأَمِّ : « وَكَانَ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « حَكَمْتُ » . وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) فِي الْأَمِّ : « أَنْ يُصَارَ .. وَيُقَاسَ » وَكَذَلِكَ فِي الْمُخْتَصَرِ : بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْبَاءِ .
 وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٦) فِي الْأَمِّ : « وَالْأَمْرُ » ؛ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ أَظْهَرُ .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ : « بَيْنَهُمْ » ؛ وَلَعَلَّهَا مَحْرَفَةٌ ،
 أَوْ نَقَصَ بَعْدَهَا كَلِمَةٌ : « فِيهِ » .

كان ^(١) لا يَسْتَحِقُّ به مَالًا ^(٢) لنفسه ؛ إنما يَسْتَحِقُّ به غيرَ مالٍ — : مثلُ الوَصِيَّةِ ، والوَكَالَةِ ، والقِصَاصِ ، والْحُدُودِ ^(٣) ، وما أَشْبَهَ ذلكَ . — : فلا يجوزُ فيه إِلَّا شَهادَةُ الرِّجالِ ^(٤) . «

« وَيُنْظَرُ : كُلُّ ^(٥) ما شُهِدَ به — : ممَّا أُخِذَ به المشهودُ له ، من المشهودِ عليه ، مَالًا . — : فَتُجَازُ ^(٦) فيه شَهادَةُ النِّساءِ معَ الرِّجالِ ؛ لأنَّه في مَعْنَى المَوْضِعِ الَّذِي أَجَازَهُنَّ اللهُ فيه : فيجوزُ قِياسًا ؛ لا يَخْتَلَفُ هذا القولُ ، ولا ^(٧) يجوزُ غيرُهُ . واللهُ أَعْلَمُ ^(٨) . «

* * *

-
- (١) في الأم : « وكان » ؛ وكلاهما صحيح .
 (٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « مال » ؛ والظاهر : أنه محرف .
 (٣) عبارة الأم : « والحد وما أشبهه » .
 (٤) في الأم زيادة : « لا يجوز فيه امرأة » وراجع الأم (٤٣-٤٤ وج ٦ ص ٢٦٧) .
 (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « كلما » ؛ وأعله جرى على رسم بعض المتقدمين .
 (٦) في الأصل : بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف . وفي الأم : « فتجوز » .
 (٧) في الأم : « فلا » ، وهو أحسن .

(٨) ثم قال : « ومن خالف هذا الأصل ، ترك عندى ما ينبغي أن يلزمه : من معنى القرآن . ولا أعلم لأحد خالفه ، حجة فيه : بقياس ، ولا خبر لازم . » . ثم بين : أنه لا تجوز شهادة النساء منفردات ، وذكر الخلاف في ذلك وما يتصل به . فراجع كلامه (ص ٧٧ و ٧٩ — ٨٠) . وانظر كلامه (ص ١٠) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٤٧ — ٢٤٨) . ثم راجع السنن الكبرى والجوهر النقي (ج ١٠ ص ١٥٠ — ١٥١) ، والفتح (ج ٥ ص ١٦٨ — ١٧٠) . ويحسن أن تراجع كلام الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٤٩ و ٣٥٢ و ٣٥٤ — ٣٥٦) ، وفي الرسالة (ص ٣٨٥ — ٣٩٠) : فهو مفيد في الموضوع عامة .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ - : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ؛ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا : ٢٤ - ٤ - ٥) »

« فَأَمَرَ ^(٢) الله (عز وجل) : بضربه ^(٣) ؛ وأمر : أن لا تقبل شهادته ؛ وسماء : فاسقا . ثم استثنى [له ^(٤)] : إِلَّا أَنْ يَتُوبَ . والثنيا ^(٥) - : في سياق الكلام . - : على أول الكلام وآخره ؛ في جميع ما يذهب إليه أهل الفقه ؛ إِلَّا : أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ ذَلِكَ خَبَرٌ ^(٦) . »

وروى الشافعي ^(٧) قبول شهادة القاذف : إذا تاب ؛ عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وعن ^(٨) ابن عباس (رضي الله عنه) ؛ ثم عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ^(٩) . قال ^(١٠) : « وسئل الشعبي : عن القاذف ؛ فقال :

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٨١) . وانظر (ص ٤١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٨) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٥٢) .

(٢) عبارة الأم (ص ٤١) هي : « والحجة في قبول شهادة القاذف : أن الله (عز وجل) أمر بضربه » إلى آخر ما في الأصل . وراجع كلام الفخر في المناقب (ص ٧٦) : لفائده .

(٣) عبارة الأم (ص ٨١) هي : « أن يضرب القاذف ثمانين ، ولا تقبل له شهادة أبداً . »

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم (ص ٤١) . وقوله : ثم استثنى ، غير موجود في الأم (ص ٨١) .

(٥) كذا بالسنن الكبرى . وهو اسم من « الاستثناء » . وفي الأصل : « وأثينا » ،

وهو تحريف عما ذكرنا . وفي الأم (ص ٤١) : « والاستثناء » . وهذا الخ غير موجود بالأم

(ص ٨١) . (٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « خير » ؛ وهو تصحيف .

(٧) كما في الأم (ص ٨١ و ٨٢) وفي الأصل زيادة : « في » وهي من النسخ .

وانظر المختصر . (٨) في الأصل : بدون الواو ، والنقص من النسخ .

(٩) كما نقله ابن أبي نجیح ، وقال به . (١٠) كما في الأم (ص ١) .

يَقْبَلُ^(١) اللهُ تَوْبَتَهُ : وَلَا تَقْبَلُونَ شَهَادَتَهُ . ١٢ .^(٢) .

* * *

(أَنْبَأَنِي) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (إِجَازَةً) : أَنْ أَبَا الْعَبَّاسِ حَدَّثَهُمْ : أَنَا الرَّبِيعُ ،
قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ
بِهِ عِلْمٌ : إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ، كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا : ١٧ -
٣٦) ؛ وَقَالَ تَعَالَى : (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ : وَهُمْ يَعْلَمُونَ : ٤٣ - ٨٦) ؛
وَحَكَى^(٤) : أَنْ إِخْوَةَ يُوسُفَ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) وَصَفُوا : أَنْ شَهَادَتَهُمْ كَمَا
يَنْبَغِي لَهُمْ ؛ فَحَكَى : أَنْ كَبِيرَهُمْ قَالَ : (أَرْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ ، فَقُولُوا :
يَا أَبَانَا ؛ إِنَّ أَبْنَاكَ سَرَقَ ؛ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا : بِمَا عَلِمْنَا ؛ وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ
حَافِظِينَ : ١٢ - ٨٩) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَلَا يَسَعُ شَاهِدًا^(٥) ، أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا : بِمَا عِلْمٌ^(٦) . »

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ وَالسُّنَنِ الْكُبْرَى (ص ١٥٣) ، وَالْمَخْتَصَر . وَفِي الْأُم : « أَيْقَبِلْ » ؟
وَالزِّيَادَةُ مَقْدَرَةٌ فِيهَا ذِكْرُنَا .

(٢) ثُمَّ رَدَّ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ - : كَالْعَرَاقِيِّينَ . - بِمَا هُوَ الْغَايَةُ فِي الْجَوْدَةِ
وَالْقُوَّةِ . فَرَاجِعُ كَلَامِهِ (ص ٤١ — ٤٢ و ٨١ — ٨٢) ؛ وَالسُّنَنِ الْكُبْرَى وَالْجَوْهَرُ
النَّقِيُّ (ص ١٥٢ — ١٥٥) . ثُمَّ رَاجِعُ حَقِيقَةُ مَذْهَبِ الشَّعْبِيِّ ، وَالْخِلَافُ مُفَصَّلًا : فِي الْفَتْحِ
(ج ٥ ص ١٦٠ — ١٦٣) . وَانْظُرِ الْأُم (ج ٦ ص ٢١٤) .

(٣) كَمَا فِي الْأُم (ج ٧ ص ٨٢) . وَقَدْ ذَكَرَ مُتَفَرِّقًا فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠
ص ١٥٦ — ١٥٧) . وَانْظُرِ الْمَخْتَصَر (ج ٥ ص ٢٤٩) .

(٤) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : بِمَا عِلْمٌ ؛ لَيْسَ بِالْمَخْتَصَرِ . وَعِبَارَةُ السُّنَنِ الْكُبْرَى - وَهِيَ مُقْتَبَسَةٌ - :
« وَقَالَ فِي قِصَّةِ إِخْوَةِ يُوسُفَ ... : (وَمَا شَهِدْنَا) » الْخ .

(٥) كَذَا بِالْأُم وَالسُّنَنِ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَصْلِ : « شَاهِدٌ » ؛ وَهُوَ حَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٦) رَاجِعُ حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَبِي بَكْرَةَ : فِي شَهَادَةِ الزُّورِ ؛ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ =

والعلم : من ثلاثة وجوه ؛ (منها) : ما عاينه الشاهد^(١) . فيشهد :
بالمعينة^(٢) . (ومنها) : ما سمعه^(٣) ؛ فيشهد : بما^(٤) أثبت سمعا من المشهود
عليه^(٥) . (ومنها) : ما تظاهرت به الأخبار — مما^(٦) لا يمكن في
أكثره العيان^(٧) . — وثبتت^(٨) معرفته : في القلوب ؛ فيشهد^(٩) عليه :
بهذا الوجه^(١٠) . « . وبسط الكلام في شرحه^(١١) .

* * *

= (ج ٢ ص ٨١-٨٢ و ٨٧-٨٨) ، والفتح (ج ٥ ص ١٦٥ - ١٦٦) . وراجع أثر
ابن عمر المتعلق بالمقام : في السنن الكبرى (ص ١٥٦) .

(١) عبارة المختصر : « ما عاينه ؛ فيشهد به » .

(٢) قال في السنن الكبرى (ص ١٥٧) : « وهى : الأفعال التى تعاينها ؛ فتشهد
عليها بالمعينة » . ثم ذكر حديث أبي هريرة : فى سؤال عيسى الرجل الذى رآه
[عليه السلام] يسرق ، وراجع طرح التريب (ج ٨ ص ٢٨٥) .

(٣) عبارة المختصر : « ما أثبتته سمعا — مع إثبات بصر — من المشهود عليه » .

(٤) فى الأم : « ما » ؛ وما هنا أولى .

(٥) فى السنن الكبرى زيادة : « مع إثبات بصر » . وهى زيادة تضمنها كلام الأم
فما بعد : مما لم يذكر فى الأصل . وراجع فى السنن ، حديث أبي سعيد : فى النهى عن بيع
الورق بالورق ؛ وكلام البيهقي عقبه . (٦) هذا إلى قوله : العيان ، ليس بالمختصر .

(٧) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفى الأصل : « القان » ، وهو تصحيف .

(٨) فى الأم والسنن الكبرى : « وثبت » . وعبارة الأصل والمختصر أحسن .

(٩) كذا بالأم والسنن الكبرى ، والمختصر ؛ ولم يذكر فيه قوله : بهذا الوجه .

وفى الأصل : « فشهد » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(١٠) راجع فى السنن الكبرى ، حديث ابن عباس : فى الأمر بمعرفة الأنساب ؛

وكلام البيهقي عنه .

(١١) فصل القول فى شهادة الأعمى ، وبين حقيقة مذهبه ، ورد على من خالفه .

فراجع كلامه (ص ٨٢-٨٤ و ١٤٥ و ٤٢٥) ، والمختصر ، والسنن الكبرى (ص ١٥٧ -

١٥٨) . ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٦٧ - ١٦٨) .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) — : فيما يجبُ على
المرء : من القيام بشهادته ؛ إذا شهد . — : « قال الله تبارك وتعالى : (يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا : كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ ، شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ) ؛ الآية ^(٢) : (٥ - ٨) ؛
وقال عز وجل : (كُونُوا ^(٣) قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ، شُهَدَاءَ لِلَّهِ : وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ،
أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ) ؛ الآية ^(٤) : (٤ - ١٣٥) ؛ وقال : وَإِذَا قُلْتُمْ ،
فَاعْدِلُوا : وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى : ٦ - (١٥٢) ؛ وقال تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ
بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ ^(٥) : ٧٠ - ٣٣) ؛ وقال : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ؛
وَمَنْ يَكْتُمْهَا : فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ) ؛ الآية : (٢ - ٢٨٣) ؛ وقال عز وجل :
(وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ : ٦٥ - ٢) . »

« قال الشافعي : الذي ^(٦) أحفظُ عن كلِّ مَنْ سمِعْتُ منه : من أهل

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٤) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٤٩) : ولم يذكر فيه
إلا آية البقرة . وانظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٥٨) .

(٢) ذكر في الأم إلى قوله : (للتقوى) .

(٣) ذكر في الأم من أول الآية إلى قوله : (شهداء لله) ، ثم قال : « إلى آخر الآية » .
وذكر في السنن الكبرى نحو ذلك ، ثم ذكر آية البقرة فقط .

(٤) قد ورد في الأصل : مضروبا عليه ؛ والظاهر أنه من عبث الناسخ : بقرينة ما في
الأم والسنن الكبرى . وراجع فيها أثرى ابن عباس ومجاهد : في تفسيرها . ثم راجع
المتح (ج ٥ ص ١٦٥) .

(٥) راجع في معالم السنن (ج ٤ ص ١٦٨) ، وشرح مسلم (ج ٢ ص ١٧) :
حديث زيد بن خالد الجهني : في خير الشهود . وراجع أيضا في السنن الكبرى (ص ١٥٩) :
أثرى ابن عباس وعمر . وانظر الجواهر النقي .

(٦) هذا إلى قوله : الشهادة ؛ ذكر في السنن الكبرى . وفي الأم والمختصر :
« والذي » . وقوله : منه ؛ ليس بالمختصر .

العلم ؛ في ^(١) هذه الآيات — : أنه في الشاهد : قد ^(٢) لزمته الشهادة : وأن قرضاً عليه : أن يقوم بها : على والديه ^(٣) وولده ، والقريب والبعيد : و : للبغيض ^(٤) : [البعيد] والقريب ؛ و ^(٥) : لا يكتم عن أحد ، ولا يجابي بها ^(٦) ، ولا يمنعها أحداً ^(٧) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٨) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ : ٢ — ٢٨٢) ؛ يَحْتَمِلُ : أن يكون حثماً على من دعي لكتاب ^(٩) ؛ فإن تركه تارك : كان عاصياً . »

-
- (١) في السنن الكبرى : « في هذه الآية » ، وعبارة المختصر : « أن ذلك » .
 (٢) في الأم : « وقد » . وما هنا أحسن .
 (٣) كذا بالأم . وفي المختصر : « والده » . وعبارة الأصل : « والدته ووالده » ، وهي — مع صحة معناها — مصحفة عما في الأم .
 (٤) هذا إلى قوله : والقريب ، ليس بالمختصر . وفي الأصل : « والبغيض » ، وهو تصحيف . والتصحيح والزيادة من عبارة الأم : « للبغيض القريب والبعيد » .
 (٥) كذا بالأم . وفي المختصر : « لا تكتم » ، أي : الشهادة . وعبارة الأصل : « لا يكتم عن واحد » ، والظاهر — مع صحتها وموافقتها في الجملة لعبارة المختصر — : أن تأخير الواو من الناسخ .
 (٦) في المختصر زيادة : « أحد » .
 (٧) كذا بالأم ، وفي الأصل والمختصر : « أحد » . وهي — بالنظر لما في الأصل — محرفة .
 (٨) كما في الأم (ج ٣ ص ٧٩ — ٨٠) ؛ وهو مرتبط أيضاً بما تقدم (ص ١٢٧) .
 (٩) في الأم : « الكتاب » ؛ وهو مصدر أيضاً : كالكتابة .

« وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ [^(١) عَلَى] مَنْ حَضَرَ — : مِنَ الْكِتَابِ . — :
 أَنْ لَا يُعْطَلُوا كِتَابَ حَقٍّ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ؛ فَإِذَا قَامَ بِهِ وَاحِدٌ : أَجْزَأُ عَنْهُمْ .
 كَمَا حَقَّ عَلَيْهِمْ : أَنْ يُصَلُّوا عَلَى الْجَنَائِزِ وَيَدْفِنُوهَا ؛ فَإِذَا قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِيهَا :
 أَخْرَجَ ذَلِكَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا ، مِنَ الْمَأْتَمِ ^(٢) . وَهَذَا : أَشْبَهُ مُعَانِيَهُ بِهِ ؛
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ . »

« قَالَ : وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ : إِذَا مَا دُعُوا) ^(٣) :
 ٢ — ٢٨٢) ؛ يَحْتَمِلُ مَا وَصَفْتُ : مَنْ أَنْ لَا يَأْتِيَ ^(٤) كُلُّ شَاهِدٍ : ابْتِدِئَ ^(٥) ،
 فَيُدْعَى : لِشَهِدَةٍ . »

« وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ قَرْضًا عَلَى مَنْ حَضَرَ الْحَقَّ : أَنْ يَشْهَدَ مِنْهُمْ مَنْ
 فِيهِ الْكَفَايَةُ لِلشَّهَادَةِ ^(٦) ؛ فَإِذَا شَهِدُوا : أَخْرَجُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَأْتَمِ ؛ وَإِنْ
 تَرَكَ مَنْ حَضَرَ ، الشَّهَادَةَ : خِيفَتْ حَرَجُهُمْ ؛ بَلْ : لَا أَشْكُ فِيهِ ؛ وَاللَّهُ ^(٧) أَعْلَمُ .

(١) زيادة متعينة ، عن الأم ؛ ذكر قبلها : « كما وصفنا في كتاب : جماع العلم . » .
 (٢) في الأم بعد ذلك : « ولو ترك كل من حضر الكتاب : خفت أن يأثموا ؛ بل :
 كَأَنِّي لَا أَرَاهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَأْتَمِ . وَأَيُّهُمْ قَامَ بِهِ : أَجْزَأُ عَنْهُمْ . » .
 (٣) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٦٠) : أثرى ابن عباس والحسن ،
 وما نقله البيهقي عن جماعة من المفسرين في هذه الآية ؛ وما عقب به عليه . لفائدته الكبيرة .
 (٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « يَأْتِي » . وهو تصحيف .
 (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « ابسدى » ؛ وهو تصحيف . ولو قال بعد ذلك :
 فدعى ؛ لكان أحسن .

(٦) قال — كما في المختصر (ج ٥ ص ٢٤٩) — : « وفرض القيام بها في الابتداء ،
 على الكفاية : كالجهاد ، والجنائز ، ورد السلام . ولم أحفظ خلاف ما قلت ، عن أحد » .
 (٧) هذه الجملة ليست بالأم ؛ ولا يبعد أن تكون مزیدة من الناسخ .

وهذا : أشبهه^(١) معانيه [به] ؛ والله أعلم .
 « قال : فأما من سبقت شهادته : بأن شهد^(٢) ؛ أو علم حقاً : لمسلم ،
 أو معاهد — : فلا يسعه التخلف عن تأدية الشهادة : متى طلبت منه في
 موضع منقطع الحق . » .

* * *

(أنبأني) أبو عبد الله (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم : أنا الربيع ، قال :
 قال الشافعي^(٣) (رحمه الله تعالى) : « قال الله تبارك وتعالى : (أثنان ذوا عدل :
 منكم) : ٥ — ١٠٦) ؛ وقال^(٤) الله تعالى : (وأستشهدوا شهيدين من
 رجالكم ؛ فإن لم يكونا رجلين : فرجل وأمرأتان : ممن ترضون من
 الشهادتين : ٢ — ٢٨٢) . »

« فكان^(٥) الذي يعرف^(٦) من خوطب^(٧) بهذا ، أنه أريد به^(٨) :

-
- (١) عبارة الأصل : « شبه معانيه » ؛ وهو تحريف والتصحيح والزيادة من الأم .
 (٢) أي : بالفعل من قبل . وفي الأم : « أشهد » ؛ أي : طلبت شهادته من قبل ،
 وقام بها : في قضية لم يتم الفصل فيها ، بل يتوقف على شهادته مرة أخرى . ويريد الشافعي
 بذلك : أن يبين : أن الشهادة قد تكون فرضاً عينياً بالنظر لبعض الأفراد .
 (٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٠ — ٨١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٩ — ٢٥٠) ،
 والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٦١ و ١٦٦) .
 (٤) كذا بالأم وغيرها . وفي الأصل : « قال » ؛ والنقص من النسخ .
 (٥) كذا بالأصل والمختصر . وفي الأم : بالواو .
 (٦) في الأصل زيادة : « أن » ، وهي من النسخ .
 (٧) يعني : من نزل عليه الخطاب : من بلغاء العرب .
 (٨) في المختصر : « بذلك الأحرار البالغون المسلمون الرضويون » . ثم ذكر بعض
 ما سيأتي بتصريف كبير .

الأحرارُ ، المرَضِيُّونَ ، المسلمون . من قَبْلِ : أنَّ^(١) رجالنا ومن نَرْضَى :
من^(٢) أهل ديننا ؛ لا : المشركون ؛ لقطع الله الولاية بيننا وبينهم : بالدين .
و^(٣) : رجالنا : أحرارنا^(٤) ؛ لا : مَمَالِيكُنَا ؛ الذين^(٥) : يَغْلِبُهُمْ^(٦) من
تَمْلِكُهُمْ^(٧) ، على كثيرٍ : من أمورهم . و^(٨) : أنا لا نَرْضَى أهلَ الفِسْقِ منا ؛
و : أن الرَضَا^(٩) إنما يَقَعُ على العُدُولِ^(١٠) منا ؛ ولا يَقَعُ إِلَّا : على البالِغين ؛

(١) كذا بالأم والسنن الكبرى (ص ١٦٢) . وفي الأصل : « لا حالنا » ؛
وهو تحريف عجيب .

(٢) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ أى : بعضهم . ولم يذكر في الأم ؛ وعدم ذكره أولى .

(٣) هذا إلى قوله : أمورهم ، ذكر في السنن الكبرى (ص ١٦١) زيادة : « فلا
يجوز شهادة مملوك في شيء : وإن قل . » ، وقد ذكر نحوها في الأم (ص ٨١) .

(٤) في الأم زيادة : « والذين نرضى : أحرارنا » .

(٥) في السنن الكبرى : « الذى » ؛ وأعله محرف .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « نغلبهم » ؛ وهو تصحيف .

(٧) في الأم والسنن الكبرى : « يملكهم » . وراجع فيها أثر مجاهد في ذلك ،
وما نقله عن بعض المخالفين في المسألة . ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٦٩) .

(٨) هذا إلى قوله : العُدُولُ منا ، ذكر في السنن الكبرى (ص ١٦٦) . وراجع
فيها : أثرى عمر وشريح .

(٩) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « الرضى » ؛ وهو محرف عما ذكرنا
أو عن : « المرضى » ؛ ومعناها واحد . انظر الأساس .

(١٠) في الأم : « العدل » . وراجع كلام الشافعى عن العدالة : في الرسالة (ص ٢٥)

و ٣٨ و ٤٩٣) ، وجماع العلم (ص ٤٠ — ٤١) . ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٥٧

و ١٥٩) . ويحسن : أن تراجع في السنن الكبرى (ص ١٨٥ — ١٩١) : من تجوز

شهادته ومن ترد . وانظر الأم (ج ٦ ص ٢٠٨ — ٢١٦) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٥٦) .

لأنه ^(١) إنما خُوطِبَ ^(٢) بالفرائض : البالغون ؛ دُونَ : مَنْ لم يبلغ ^(٣) . «
وبسَطَ الكلامَ في الدلالةِ عليه ^(٤) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي ^(٥) (رحمه الله) : « في ^(٦) قول الله عز وجل : (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ :
مِنْ رِجَالِكُمْ) ؛ إلى : (يَمُنَّ تَرْضَوْنَ : مِنَ الشَّهَدَاءِ ^(٧)) ، وقوله تعالى :
(وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ : مِنْكُمْ : ٦٥ - ٢) ؛ دلالة ^(٨) : على أن الله

(١) عبارة السنن الكبرى (ص ١٦١) هي : « وقول الله : (من رجالكم) ؛ يدل :
على أنه لا تجوز شهادة الصبيان (والله أعلم) في شيء . ولأنه « الخ .
(٢) أى : كلف بها .

(٣) في السنن الكبرى زيادة : « ولأنهم ليسوا بمن يرضى : من الشهداء ؛ وإنما أمر
الله : أن تقبل شهادة من رضى . » .

(٤) حيث رد على من أجاز شهادة الصبيان في الجراح : ما لم يتفرقوا . فراجع كلامه
(ص ٤٤ و ٨١) . وراجع الفتح (ج ٥ ص ١٧٥) ، وشرح الموطأ (ج ٣ ص ٣٩٦) .
(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ١٢٧) وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٦٢) .
(٦) عبارة الأم : « قلت » ؛ وهى جواب عن سؤال . وعبارة السنن الكبرى :
« قال الله » .

(٧) ذكر في الأم (ج ٧ ص ١١٦) أن مجاهداً قال فى ذلك : « عدلان ، حران ،
مسلمان » . ثم قال : « لم أعلم : من أهل العلم ؛ مخالفاً : فى أن هذا معنى الآية . » الخ ؛
فراجع كلامه (ص ٩٧ و ج ٦ ص ٢٤٦) : لفائده فى المقام كله . وانظر
اختلاف الحديث (ص ٣٥٢) ؛ والسنن الكبرى (ص ١٦٣) .

(٨) فى الأم والسنن الكبرى : « فى هاتين الآيتين (والله أعلم) دلالة « الخ .

(عز وجل) إنما عني : المسلمين ؛ دون غيرهم ^(١) .
ثم ساق الكلام ^(٢) ، إلى أن قال : « ومن أجاز شهادة أهل الذمة ،
فأعد لهم عنده ^(٣) : أعظمهم بالله شركاً : أسجدهم للصليب ، وألزمهم
للكنيسة ^(٤) . »

« فإن ^(٥) قال قائلٌ : فإن الله (عز وجل) يقولُ : (حين الوصية :

(١) في السنن زيادة تقدمت ، وهي : « من قبل أن » إلى : « بالدين » . وراجع
ما كتبه صاحب الجوهر النقي على ذلك ، وتأمله . ثم راجع المذاهب في هذه المسألة : في
معالم السنن (ج ٤ ص ١٧١ - ١٧٢) ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٥) .
(٢) حيث قال : « ولم أر المسلمين اختلفوا : في أنها على الأحرار العدول : من المسلمين
خاصة ؛ دون : المماليك العدول ، والأحرار غير العدول . وإذا زعم المسلمون : أنها على
الأحرار المسلمين العدول ، دون المماليك - : فالمماليك العدول ، والمسلمون الأحرار - :
وإن لم يكونوا عدولا . - : فهم خير من المشركين : كيفما كان المشركون في ديانتهم .
فكيف أجز شهادة الذي هو شر ، وأرد شهادة الذي هو خير ؟ بلا كتاب ، ولا سنة ،
ولا أثر ، ولا أمر : اجتمعت عليه عوام الفقهاء . ١٩ . » وقد تعرض لهذا المعنى - :
بتوضيح وزيادة . - في الأم (ج ٧ ص ١٤ و ٣٩ - ٤٠) ؛ فراجع . وانظر المختصر
(ج ٥ ص ٢٥) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ص ١٦٢) ، وعقبه : بأثر ابن
عباس المتقدم (ص ٧٤) ، وحديث أبي هريرة : « لاتصدقوا أهل الكتاب ، ولا تكذبوهم » ؛
وغیره : مما يفيد في البحث .

(٣) كذا بالأم . وقد ورد بالأصل : مضروبا عليه ؛ ثم ذكر بعده : « عندهم » ؛
والظاهر أنه من صنع الناسخ . وما في الأم أولى : في مثل هذا التركيب .
(٤) لعلك بعد هذا الكلام الصريح البين ، من ذلك الإمام الأجل ، يقوى يقينك :
بأن من أخش الأخطاء ، وأحقر الآراء - ما يجاهر به بعض المتفقيهيين المتبعجين : من
أن بعض أهل الكتاب الذين لم يسلموا ، سيدخلون الجنة قبل المسلمين .
(٥) عبارة الأم : « فقال قائل » ؛ وهي أفيد .

أَثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ : مِنْكُمْ ؛ أَوْ آخَرَانِ . مِنْ غَيْرِكُمْ : ٥ - ١٠٦) ؛ أَيْ^(١) :
مِنْ غَيْرِ أَهْلِ دِينِكُمْ .

« قال الشافعي : [فقد^(٢)] سَمِعْتُ مَنْ يَتَأَوَّلُ هَذِهِ الْآيَةَ ، عَلَى : مِنْ
غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ^(٣) : مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٤) . »

قال الشافعي^(٥) : « وَالتَّنْزِيلُ^(٦) (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : لِقَوْلِ
اللَّهِ تَعَالَى : (تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ : ٥ - ١٠٦) ؛ وَالصَّلَاةُ الْمُؤَقَّتَةُ^(٧) :
لِلْمُسْلِمِينَ . وَلِقَوْلِ^(٨) اللَّهِ تَعَالَى : (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ : إِنْ أُرْتَبْتُمْ ، لَا نَشْتَرِي

(١) هذا إلى : دينكم ؛ ليس بالأم . ولا يبعد أن يكون من كلام البيهقي .

(٢) زيادة جيدة ، عن الأم ، ذكر قبلها كلام يحسن مراجعته . وفي السنن الكبرى
(ص ١٦٤) : « وقد » . وعبارة المختصر (ص ٢٥٣) : « سمعت من أَرْضَى يَقُولُ :
مِنْ غَيْرِ » الخ .

(٣) في بعض نسخ السنن الكبرى : « قِيلَ لَكُمْ » . وقد أخرج فيها نحو هذا التفسير
— زيادة جيدة — : عن الحسن وعكرمة . وراجع الناسخ والنسوخ للنحاس (ص ١٣٢ —
١٣٣) ، ثم الفتح (ج ٥ ص ٢٦٨) : ففائدتهما قيمة . وانظر تفسير الفخر (ج ٣
ص ٤٦٠) .

(٤) ثم ذكر نحو ما سيأتي عقبه .

(٥) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٩) : بعد أن ذكر نحو ما تقدم ، في خلال مناظرة
أخرى في الموضوع .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « ويحتج فيها بقول الله » — وهي عبارة المختصر ،
والأم (ج ٦ ص ١٢٧) — وذكر فيها إلى قوله : (ثَمْنَا) .

(٧) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وفي الأم : « المؤقتة » .

(٨) في الأم والسنن الكبرى : « وبقول » ؛ وذكر فيها من أول قوله : (ولو كان) .

بِهِ تَمَنَّا : وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى (٥ — ١٠٦) ؛ وَإِنَّمَا الْقَرَابَةُ : بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : مِنَ الْعَرَبِ ؛ أَوْ : يَنْتَهِمُ وَيَتَنَزَّلُ أَهْلُ الْأَوْتَانِ . لَا : يَنْتَهِمُ وَيَتَنَزَّلُ أَهْلُ الذِّمَّةِ . وَقَوْلُ ^(١) [اللَّهُ] : (وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ : إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ : ٥ — ١٠٦) ؛ فَإِنَّمَا يَتَأَثَّمُ مِنْ كِتْمَانِ الشَّهَادَةِ [لِلْمُسْلِمِينَ] ^(٢) : الْمُسْلِمُونَ ؛ لَا : أَهْلُ الذِّمَّةِ . «

قال الشافعي ^(٣) : « وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ : أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ : ٦٥ — ٢) ^(٤) ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٥) . » ثُمَّ جَرَى فِي سِيَاقِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَنَّهُ قَالَ : « قُلْتُ لَهُ : إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ ^(٦) : فِي وَصِيَّةِ مُسْلِمٍ ^(٧) ؛ أَفْتُحِيزُهَا : فِي وَصِيَّةِ مُسْلِمٍ

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَقَالُوا » ؛ وَالظَّاهِرُ : أَنَّهُ مُحَرَّفٌ . وَالتَّصْحِيحُ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْأَمِّ . وَفِي السَّنَنِ : « وَيَقُولُ اللَّهُ » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ .

(٣) زِيَادَةُ جَيِّدَةٍ أَوْ مُتَعِينَةٍ ، عَنْ الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٤) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٦ ص ١٢٨) .

(٥) نَسَبُ النُّحَاسِ ، الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ ، إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ : (وَإِنْ خَالَفَ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : بِجَوَازِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) ؛ وَالشَّافِعِيُّ : وَهُوَ يَمَارِضُ مَا سَيَصْرَحُ بِهِ آخِرَ الْبَحْثِ . وَذَكَرَ فِي الْفَتْحِ : أَنَّ النَّاسِخَ آيَةُ الْبَقَرَةِ : (٢٨٢) — وَلَا تَعَارِضُ — وَأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالنَّسْخِ احْتَجُّوا : بِالْإِجْمَاعِ عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ ؛ وَالْكَافِرِ شَرْمَنَهُ . ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ : بِمَا يَنْبَغِي مُرَاجَعَتَهُ . وَانْظُرِ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ ، وَتَفْسِيرِي الْقُرْطُبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥٠) وَالشُّوْكَانِي (ج ٢ ص ٨٢) .

(٥) فِي الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى ، زِيَادَةُ : « وَرَأَيْتُ مَفْقَ أَهْلِ دَارِ الْهَجْرَةِ وَالسَّنَةِ ، يَفْتَوْنَ : أَنَّ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُولِ . » . وَرَاجِعٌ فِي السَّنَنِ : تَحْقِيقُ مَذْهَبِ ابْنِ الْمُسَيْبِ .

(٦) أَيْ : آيَةٌ : (أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا الْحَصْبُ .

(٧) فِي الْأَمِّ زِيَادَةُ : « فِي السَّفَرِ » .

في^(١) السفر ؟ . قال : لا . قلت : أو تحلفهم : إذا شهدوا ؟ . قال : لا . قلت : ولم : وقد تأولت : أنها في وصية مسلم . ! ؟ . قال : لأنها منسوخة . قلت : فإن نسخت فيما أنزلت فيه — : فلم^(٢) تثبتها فيما لم تنزل فيه ؟ ! ^(٣) . « .

وأجاب الشافعي^٥ (رحمه الله) — عن الآية — : بجواب آخر ؛ عن ما نقل عن مقاتل بن حيان^(٤) ، وغيره : في سبب نزول الآية . وذلك : فيما أخبرنا^(٥) أبو سعيد بن أبي عمرو ، قال : نا أبو العباس . أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٦) : « أخبرني أبو سعيد^(٧) : معاذ بن موسى

(١) عبارة الأم : « بالسفر » . وراجع بيان من قال بجوازها حينئذ — : كابن عباس وأبي موسى وعبد الله بن قيس ، وشريح وابن جبير ، والثوري وأبي عبيد ، والأوزاعي وأحمد — : في النسخ والمسخ (ص ١٣١ — ١٣٢) ، والسنن الكبرى (ص ١٦٥ — ١٦٦) ، والفتح . لفائده في شرح المذاهب كلها .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « ثم تثبتها » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٣) أي : فتقول : بجواز شهادة بعضهم على بعض . مع أنه لا يكون — حينئذ — إلا : من طريق القياس : الذي يتوقف على ثبوت حكم الأصل ؛ وهو قد نسخ باعتراك . ! ؟ . وانظر بقية مناظرته . ثم راجع كلامه في الأم (ج ٧ ص ١٤ — ١٥ و ٢٩) : فهو يزيد ما هنا قوة ووضوحا . وانظر المختصر (ص ٢٥٣) .

(٤) في الأصل والأم — هنا وفيما سيأتي — : « حبان » ؛ وهو تصحيف . انظر الخلاصة (ص ٣٣٠) ، والتاج (مادة : قتل) .

(٥) ورد في الأصل بصيغة الاختصار : « أنا » ؛ والأليق ما ذكرنا .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٢٨ — ١٢٩) . وقد ذكر في تفسير الطبري (ج ٧ ص ٧٦) وذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٦٥) : بعد أن أخرجه كاملا بزيادة (ص ١٦٤) ، من طريق الحاكم بإسناد آخر ، عن مقاتل .

(٧) كذا بالأم والسنن الكبرى ؛ وهو الصحيح . وفي الأصل : « أبوسعبد ... بكر » ؛ =

الْجُمْفَرِيُّ^(١) ؛ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ (قَالَ بُكَيْرٌ : قَالَ مُقَاتِلٌ : أَخَذْتُ هَذَا التَّفْسِيرَ ، عَنْ : مُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالضَّحَّاكِ .) — : فِي قَوْلِ^(٢) اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ^(٣) ؛ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ الْآيَةُ . — : أَنَّ رَجُلَيْنِ نَصْرَانِيَّيْنِ : مِنْ أَهْلِ دَارَيْنِ^(٤) ؛ أَحَدُهُمَا : تَمِيمِيٌّ ؛ وَالْآخَرُ يَمَانِيٌّ ؛ (وَقَالَ^(٥) غَيْرُهُ : مِنْ أَهْلِ دَارَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا^(٦) : تَمِيمٌ ؛ وَالْآخَرُ : عَدِيٌّ .) — : صَحَبَهُمَا

= وعبارة الطبري: «سعيد بن معاذ... بكر». وكلامها تحريف. انظر الخلاصة (ص ٤٥)، وماتقدم (ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٦).

(١) في بعض نسخ السنن الكبرى. «الجمعي».
(٢) عبارة الأم: «قوله تبارك وتعالى».
(٣) في الأم بعد ذلك: «الآية»؛ ولم يذكر في الطبري. وذكر في رواية البيهقي الأخرى: إلى هنا؛ ثم قال: «يقول: شاهدان ذوا عدل منكم: من أهل دينكم؛ (أو آخران من غيركم)؛ يقول: يهوديين أو نصرانيين؛ قوله: (إن ضربتم في الأرض)؛ وذلك: أن رجلين...».

(٤) هي: قرية في بلاد فارس، على شاطئ البحر. أو: فرضة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند. انظر معجمي البكري وياقوت.

(٥) ما بين القوسين ليس بالأم ولا الطبري؛ وهو من كلام البيهقي.
(٦) عبارة الأصل: «أحدهما تميمي، والآخر يمانى»؛ وهي محرفة قطعاً. والتصحيح عن رواية البيهقي والبخاري وأبي داود وغيرهم. وهما: تميم بن أوس، وعدى بن بداء (بفتح الباء والدال المشددة). وذكر مصحفاً: بالدال، في رواية البيهقي (أو ابن ريد). انظر أيضاً تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٤٦)، وكتابي النسخ والمسنوخ للنحاس (ص ١٣٣) وابن سلامة (ص ١٥٧)، وأسباب النزول للواحدي [ص ١٥٩]، وتفسير المعمر (ج ٣ ص ٤٦٠).

مَوَّلَى^(١) لَقُرَيْشٍ فِي تِجَارَةٍ ، فَرَكِبُوا^(٢) الْبَحْرَ : وَمَعَ الْقُرَشِيِّ مَالٌ مَعْلُومٌ ، قَدْ عَلَيْهِ أَوْلِيَاؤُهُ — مِنْ بَيْنِ آنِيَةٍ ، وَبَزٍ ، وَرَقَةٍ^(٣) . — فَرَضَ الْقُرَشِيُّ : فَجَعَلَ وَصِيَّتَهُ إِلَى الدَّارِيَيْنِ ؛ فَمَاتَ ، وَقَبِضَ^(٤) الدَّارِيَانِ الْمَالَ^(٥) وَالْوَصِيَّةَ : فَدَفَعَاهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ ، وَجَاءَ بِبَعْضِ مَالِهِ . فَأَنْكَرَ^(٦) الْقَوْمُ قِلَّةَ الْمَالِ ، فَقَالُوا لِلدَّارِيَيْنِ : إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ خَرَجَ : وَمَعَهُ^(٧) مَالٌ أَكْثَرُ^(٨) مِمَّا أَتَيْتُمُونَا^(٩) بِهِ ؛ فَهَلْ بَاعَ شَيْئًا ، أَوْ اشْتَرَى [شَيْئًا]^(١٠) : فَوَضَعَ فِيهِ ؛ أَوْ^(١١) هَلْ طَالَ مَرَضُهُ : فَأَتَقَّقَ عَلَى نَفْسِهِ ؟ . قَالَا : لَا . قَالُوا^(١٢) : فَإِنْ كُنَّا خُتْمُونَا^(١٣) . فَقَبِضُوا الْمَالَ ، وَرَفَعُوا أَمْرَهَا إِلَى النَّبِيِّ^(١٤) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : فَأَنْزَلَ

-
- (١) هو : رجل من بني سهم ؛ كما في رواية البخاري وأبي داود وغيرها .
 (٢) رواية البيهقي : بالواو .
 (٣) كذا بالأم وغيرها . وفي الأصل : « من بين ابنه وابن ورقه » ؛ ثم ضرب على الكلمة الأخيرة ، وذكر بعدها : « ورق » بدون واو أخرى . وهو تصحيف وعبث من الناسخ . والبز : الثياب ؛ والرقه والورق : الدراهم المضروبة (٤) رواية البيهقي : بالفاء .
 (٥) في رواية البيهقي بعد ذلك : « فلما رحلنا من تجارتها : جاءا بالمال والوصية » الخ
 (٦) في الأم والطبري : بالواو . ورواية البيهقي : « فاستنكر » .
 (٧) كذا بالأم وعبارة الأصل والطبري والبيهقي : « معه بمال » ؛ والظاهر — بقرينة ما قبل وما بعد — أنها محرفة عما ذكرنا ، أو عن : « معكما بمال » . فتأمل .
 (٨) عبارة البيهقي : « كثير » ؛ وما هنا أحسن . (٩) عبارة الأم : « أتيتمانا » ؛ وعبارة البيهقي : « أتيتنا » والكل صحيح . (١٠) زيادة حسنة عن الأم وغيرها .
 (١١) عبارة البيهقي : « أم » .
 (١٢) في الأصل : « قال » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم وغيرها .
 (١٣) في الأم والطبري : « ختلمانا » . وعبارة البيهقي : « ختلمانا » ؛ وهي محرفة عن : « ختلمانا » .
 (١٤) عبارة الأم : « رسول الله » .

الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: شَهَادَةُ يَتَنَكُّمُ) ^(١)؛ إلى آخر الآية ^(٢).
فلما نزلت ^(٣): (تَجِدُونَهُمْ ^(٤) مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ): أَمَرَ ^(٥) النبي (صلى الله
عليه وسلم) الدَّارِيَيْنِ؛ فقاما بعد الصلاة: فحلفا بالله رَبِّ السَّمَوَاتِ: ما تَرَكَ
مَوْلَاكُمْ: مِنَ الْمَالِ، إِلَّا مَا أَتَيْنَاكُمْ بِهِ؛ وَإِنَّا لَنَشْتَرِي بِإِيمَانِنَا ثَمَنًا قَلِيلًا ^(٦)؛
مِنَ الدُّنْيَا؛ (وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى)؛ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ: إِنَّا إِذَا لَمِنَ
الْآثِمِينَ). فلما حلفا: خُلِّيَ سَبِيلُهُمَا. ثم: إنهم وجدوا — بعد ذلك —
إناءً ^(٧): مِنْ آتِيَةِ الْمَيْتِ؛ فَأَخَذَ ^(٨) الدَّارِيَانِ، فَقَالَا: اشْتَرَيْنَاهُ مِنْهُ فِي
حَيَاتِهِ؛ وَكَذَبَا؛ فَكُلَّفَا الْيَتِيمَةَ: فَلَمْ يَقْدِرَا ^(٩) عَلَيْهَا ^(١٠). فَرَفَعَ ^(١١) ذَلِكَ إِلَى
النَّبِيِّ ^(١٢) (صلى الله عليه وسلم): فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: (فَإِنْ عَثَرَ)؛ يَقُولُ:

(١) في رواية الأم والبيهقي، زيادة: «إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ». وحكى القرطبي
إجماع أهل التفسير: على أن هذه القصة هي السبب في نزول هذه الآية. انظر، تفسيري
الشوكاني (ج ٢ ص ٨٤) والفخر (ص ٤٩٥ - ٤٦٠).

(٢) قال الخطابي في معالم السنن (ج ٤ ص ١٧٢): «فيه حجة لمن رأى: رد
البعين على المدعى». (٣) عبارة الطبري: «نزل». (٤) عبارة غير الأصل: «أن
يجبوا من بعد الصلاة»؛ أي: مادل على ذلك. (٥) عبارة الأم والطبري: «أمر...
فقاما». وعبارة البيهقي: «أمرهما... فقاما».

(٦) هذا ليس في رواية البيهقي. (٧) هذه عبارة الأم والطبري والبيهقي. وفي الأصل
«إنا»؛ وهو تحريف؛ إلا: إن كان يصح تسهيله. وانظر المصباح.

(٨) عبارة الأم: «فأخذوا الداريين» وعبارة البيهقي: «وأخذوا الداريين». (٩)
في بعض نسخ السنن الكبرى: «يقدرها». (١٠) هذه عبارة الأم والطبري
والبيهقي. وفي الأصل: «عليه»؛ ولعله محرف. (١١) في غير الأصل: «فرفعوا». (١٢)
في الأم: «رسول الله».

فَإِنْ أُطْلِعَ (عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا) يَعْنِي : الدَّارِيَيْنِ ؛ [أَيْ ^(١)] : كَتَمًا حَقًّا ؛
 (فَأَخْرَانِ) : مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ ؛ (يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا - : مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ
 عَلَيْهِمُ الْاَوَّلَيَانِ ^(٢) . - : فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) ^(٣) : فَيَحْلِفَانِ بِاللَّهِ : إِنْ مَالَ
 صَاحِبِنَا ^(٤) كَانَ كَذًا وَكَذًا ؛ وَإِنَّ الَّذِي نَطْلُبُ - : قَبْلَ الدَّارِيَيْنِ . -
 لَحَقَّ ؛ (وَمَا أَعْتَدَيْنَا : إِنَّا إِذَا لَمْ نَلْظَالمِينَ : ٥ - ١٠٧) . فِهَذَا ^(٥) : قَوْلُ
 الشَّاهِدَيْنِ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ ^(٦) : (ذَلِكَ أَذْنِي : أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى
 وَجْهِهَا : ٥ - ١٠٨) ؛ يَعْنِي : الدَّارِيَيْنِ وَالنَّاسَ ؛ [أَنْ يَعُودُوا لِمِثْلِ
 ذَلِكَ ^(٧)] . «

» [قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَعْنِي : مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِ الدَّارِيَيْنِ ^(٧)] : مَنْ

(١) زيادة جيدة عن الأم . وعبارة الطبري : « أن » ، والمعنى واحد . وعبارة
 البيهقي : « يقول : إن كانا كتما » الخ .

(٢) راجع الكلام : عن معنى هذا وإعرابه ، ووجوه القراءات فيه ؛ في القرطبي
 (ج ١ ص ١٤٩) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٣٥) وتفسير الطبري (ص ٧٣ -
 ٧٩) ، والفخر (ص ٤٦٣) ، والقرطبي (ص ٣٥٨ - ٣٥٩) ؛ والفتح (ج ٥
 ص ٢٦٦) ، والتاج . والمقام لا يسمع لنا بأكثر من الإحالة على أجل للصادر .

(٣) في رواية البيهقي ، زيادة : « يقول » . وقوله : فيحلفان بالله ؛ ليس في الطبري

(٤) كذا بغير الأصل ؛ وهو الظاهر الملائم لما بعد . وفي الأصل : « صاحبهما » ؛
 ولعله محرف .

(٥) عبارة الأم والطبري : بدون إلقاء .

(٦) في رواية البيهقي ، زيادة : « حين اطلع على خيانة الداريين ؛ يقول الله تعالى » .

(٧) زيادة عن الأم ، تقطع : بأنها سقطت من الناسخ ؛ وقد ذكر الجزء الأول منها

في رواية الطبري والبيهقي .

الناس . ولا أعلم الآية تحتل معنى : غير مجلة (١) ما قال (٢) .
 « وإنما معنى (شهادة بينكم) : إيمان بينكم (٣) ؛ كما (٤) سُميت إيمان
 المتلاعنين : شهادة ، والله تعالى أعلم . »
 وبسط الكلام فيه ، إلى أن قال : « وليس في هذا : رد اليمين ، إنما
 كانت عين الدارين : على ما ادعى (٥) الورثة : من الخيانة ؛ ويمين ورثة
 الميت : على ما ادعى الدارين : أنه (٦) صار لهما من قبله (٧) .
 » وقوله (٨) عز وجل : (أن ترد إيمان بعد إيمانهم : ٥ — ١٠٨) ،

(١) عبارة الأم : « غير محله على ما قال » ؛ ولا يبعد أن يكون ما في الأصل : محرفا ،
 أو زائدا من النسخ .

(٢) قال في الأم — بعد ذلك — : « وإن كان لم يوضح بعضه : لأن الرجلين —
 اللذين كشاهدي الوصية . — كانا أمين الميت ؛ فيشبه أن يكون : إذا كان شاهدان — : منكم ،
 أو من غيركم . — : أمينين على ما شهدا عليه ، فطلب ورثة الميت إيمانهما : أحلفا بأنهما
 أمينان ، لا : في معنى الشهود . » ثم ذكر اعتراضا أجاب عنه بما سيأتي : مع تقديم زيادة
 سننه عليها . (٣) وهذا : مذهب الكرابيسي والطبري والقفال . راجع أدلتهم وما ورد عليهم :
 في تفسير الطبري ، والقرطبي (ص ٣٤٨) والفتح (ص ٢٦٩) .

(٤) هذا إلى قوله : شهادة ؛ متقدم في عبارة الأم ؛ وذكر فيها عقب قوله بينكم :
 « إذا كان هذا المعنى » . وذكر هذه الزيادة في السنن الكبرى ، مع أول الكلام هنا . وراجع
 في مناقب ابن أبي حاتم (ص ١٠٢) ما رواه يونس عن الشافعي . (٥) عبارة الأم : « على ادعاء » .
 (٦) عبارة الأم : « مما وجد في أيديهما ، وأقرا : أنه للميت ، وأنه » الخ .

(٧) في الأم بعد ذلك : « وإنما أجزنا رد اليمين ، من غير هذه الآية » . وراجع
 كلامه عن هذا . ورده على من خالفه : في الأم (ج ٧ ص ٣٤ — ٣٦ و ٢١٧) ؛ فهو منقطع
 النظر . وانظر الأم (ج ٦ ص ٧٨ — ٧٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٥٥ — ٢٥٦) ،
 والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٨٢ — ١٨٤) .

(٨) عبارة الأم : « فإن قال قائل : فإن الله . . . يقول : (أو يحافوا أن نرد ...) ،
 فذلك » الخ .

فذلك (والله أعلم) : أن الإيمان كانت عليهم : بدعوى الورثة : أنهم اختانوا ؛ ثم صار الورثة حالفين : بإقرارهم : أن هذا كان للميت ، وادّعائهم شراءه منه . فجاز : أن يُقال : (أن تُردَّ أيمانهم بعد أيمانهم) : [تُثَنَّى ^(١) عليهم الأيمان . بما يجبُ عليهم إن صارت لهم الأيمان ؛ كما يجبُ على من خلف لهم] . وذلك قوله ^(٢) — والله أعلم — : (يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا) . فيُخْلَفَانِ ^(٣) كما أخلفا . « وإذا كان هذا كما وصفتُ : فليست هذه الآية : ناسخة ^(٤) ، ولا منسوخة ^(٥) . » .

قال الشيخ : وقد رَوَيْنَا عن ابن عباس ^(٦) ، ما دلَّ : على صحة ما قال مقاتلُ بن حَيَّان ^(٧) .

-
- (١) أى : تعاد عليهم مرة ثانية . وهذه الزيادة : عن الأم ؛ ونجوز : أن بعضها سقط من النسخ . ولم يذكر في الأم قوله : (بعد أيمانهم) .
- (٢) في الأم : « قول الله » .
- (٣) في الأم : بدون الفاء . وانظر المختار .
- (٤) في الأم : « بنسخة » .
- (٥) في الأم زيادة : « لأمر الله (عز وجل) : بإشهاد ذوى عدل منكم ، ومن رضى من الشهداء » . قال الخطابي : « والآية : محكمة لم تنسخ ؛ في قول عائشة ، والحسن ، وعمر بن شراحيل . وقالوا : المائدة آخر ما نزل . — من القرآن . — لم ينسخ منها شيء » . ولم يرتض في آخر كلامه (ص ١٧٣) القول بالنسخ . وانظر تفسير القرطبي (ص ٣٥٠) والفتح (ص ٢٦٨ - ٢٦٩) .
- (٦) أى : (في السنن الكبرى ص ١٦٥) . وكذلك : رَوَاهُ عنه البخارى وأبو داود ؛ والدارقطنى (على ما في تفسير القرطبي : ص ٣٤٦) ؛ والطبرى (ص ٧٥) ، والنحاس (ص ١٣٣) ، والواحدى في أسباب النزول (ص ١٥٩) .
- (٧) قال في السنن الكبرى — بعد أن ذكر نحو ذلك — : « إلا أنه لم يحفظ فيه دعوى تميم وعدى : أنهما اشترياها ؛ وحفظه مقاتل » .

وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ — : إِذَا
حَضَرَ أَحَدُكُمْ أَلْمُوتُ ، حِينَ الْوَصِيَّةِ . — : اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ : مِنْكُمْ ؛
أَوْ آخَرَانِ) — : الشَّهَادَةُ نَفْسَهَا ^(١) . وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ لِلْمُدَّعِي اثْنَانِ
ذَوَا عَدْلٍ — : مِنَ الْمُسْلِمِينَ . — يَشْهَدَانِ ^(٢) لَهُمْ بِمَا ادَّعَوْا عَلَى الدَّارِيَيْنِ .
مِنَ الْخِيَانَةِ . ثُمَّ قَالَ : (أَوْ ^(٣) آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ يَعْنِي : إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِيَيْنِ :
مِنْكُمْ ؛ بَيِّنَةٌ — : فَآخَرَانِ : مِنْ غَيْرِكُمْ ؛ يَعْنِي : فَالدَّارِيَانِ — . اللَّذَانِ ادَّعَى
عَلَيْهِمَا . — يُجْبَسَانِ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ . (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) ؛ يَعْنِي . يَحْلِفَانِ
عَلَى إِنْكَارِ مَا ادَّعَى عَلَيْهِمَا ؛ عَلَى مَا حَكَاهُ مُقَاتِلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٤) .

* * *

(١) وَهُوَ : اخْتِيَارُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ؛ كَمَا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ : (ص ٣٤٨) .

(٢) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « اِنْ » ؛ وَهِيَ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : بِالْوَاوِ فَقَطْ ؛ وَالنَّقْصُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٤) وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ : أَنَّ بَعْضَ مَنْ قَالَ : بِعَدَمِ النَّسْخِ ، وَبِعَدَمِ جَوَازِ شَهَادَةِ الذِّمِّيِّ
مُطْلَقًا ؛ ذَهَبَ : إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالشَّهَادَةِ — فِي الْآيَةِ — : الْوَصِيَّةُ ؛ « لِأَنَّ نَزُولَ الْآيَةِ إِنَّمَا
كَانَ : فِي الْوَصِيَّةِ ؛ وَتَمِيمٌ وَعَدِيُّ إِنَّمَا كَانَا : وَصِيَيْنِ ؛ لَا : شَاهِدَيْنِ ؛ وَالشُّهُودُ لَا يَحْلِفُونَ ؛
وَقَدْ حَلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ . وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالشَّهَادَةِ : عَنْ الْأَمَانَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا ؛ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :
(وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ) ؛ أَيْ : أَمَانَةَ اللَّهِ . وَقَوْلُهُ : (أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ مَعْنَاهُ : مِنْ
غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ ؛ وَذَلِكَ : أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْوَصِيَّةِ : أَنَّ الْمَوْصِيَّ يَشْهَدُ : أَقْرَبَاءَهُ وَعَشِيرَتَهُ ؛ دُونَ
الْأَجَانِبِ وَالْأَبَاعِدِ . » أَتَمَّى بِيَمَاضٍ تَصَرَّفَ وَاخْتَصَارَ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ ؛ كَمَا
ذَكَرْنَا (ص ١٤٥) . وَقِيلَ : إِنَّ الْمَرَادَ بِالشَّهَادَةِ : الْحُضُورَ لِلْوَصِيَّةِ . انْظُرِ النَّاسِخَ الْمُنْسُوخَ
لِلنَّحَاسِ (ص ١٣٢) ، وَتَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ (ص ٣٤٨) . وَرَاجِعِ الطَّبَقَاتِ (ج ٢ ص ٩٣) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(١) :
« والحجة فيما وصفت — من أن يُستحلف الناس : فيما بين البيت والمقام ،
وعلى منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وبعد العصر . — : قوله^(٢)
تبارك وتعالى : (تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ، فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ : ٥ - ١٠٦) ؛
وقال المفسرون : [هي^(٣)] صلاة العصر^(٤) . ثم ذكر . شهادة
المتلاعنين ، وغيرها^(٥) .

* * *

-
- (١) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٢) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٥٤) ، والسنن الكبرى
(ج ١٠ ص ١٧٧) .
(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « لقوله » ؛ والزيادة من النسخ .
(٣) زيادة حسنة عن الأم .
(٤) كما قال أبو موسى الأشعري في قصة الوصية . انظر السنن الكبرى ، ومعالم السنن
(ج ٤ ص ١٧١) . وراجع في السنن الكبرى ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٠) حديث
أبي هريرة : في ذلك . وراجع المذاهب في تفسيرها : في النسخ والنسوخ للنحاس (ص ١٢٤ -
١٣٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٥٣) .
(٥) حيث ذكر آيتي النور : (٥ - ٦) ؛ ثم قال : « فاستدلنا : بكتاب الله (عز وجل) ؛
على تأكيد اليمين على الحالف : في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد الصلاة ؛ وعلى الحالف
في اللعان : بتكبر اليمين ، وقوله : (أن عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين) . وسنة رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) في الدم : بخمسين يمينا ؛ وبسنة رسول الله : باليمين على اليمين ،
وفعل أصحابه ، وأهل العلم ببلدنا » . ثم ذكر : من السنة والآثار ؛ ما يدل على ذلك . ورد
على من خالفه : في مسألة اليمين على المنبر . فراجع كلامه (ص ٣٣ - ٣٤) . وانظر كلامه
(ص ١٨٣) ، والسنن الكبرى (ص ١٧٦ - ١٧٨) ، والمختصر . وراجع الفتح (ج ٥
ص ١٨٠ - ١٨١) ، وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٤) .

وفيا أنبأني أبو عبد الله (إجازة) : عن أبي العباس ، عن الربيع ، عن الشافعي ، أنه قال ^(١) : « زعم بعض أهل التفسير : أن قول الله جل ثناؤه : (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ ؛ فِي جَوْفِهِ : ٣٣ — ٤) — : مَا جَعَلَ ^(٢) لِرَجُلٍ : مِنْ أَبَوَيْنِ ؛ فِي الْإِسْلَامِ .

قال الشافعي : واستدل ^(٣) بسياق الآية : قوله تعالى : (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ؛ هُوَ : أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ : ٣٣ — ٥) ^(٤) . « .

قال الشيخ : قد روينا هذا ^(٥) عن مقاتل بن حيان ؛ وروى عن الزُّهري ^(٦) .

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ٢٦٥) : في أواخر مناقشة قيمة يرد فيها على من خالفه : في إثبات دعوى الولد بشهادة القافة . ومن الواجب : أن تراجعها كلها (ص ٢٦٣ — ٢٦٦) وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٦٥) وراجع في ذلك وبعض ما يتصل به ، السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٦٢ — ٢٦٧) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ٢٧٥ — ٢٧٦) ، والفتح (ج ٦ ص ٣٦٩ — ٣٧٠ وج ١٢ ص ٢٥ — ٢٦ و ٤٤ — ٤٥) . وفي شرح عمدة الأحكام (ج ٤ ص ٧٢ — ٧٣) ، كلام جيد : في تحقيق مذهب الشافعي .

(٢) في الأم زيادة : « الله » .

(٣) أي : هذا البعض .

(٤) انظر ما سيأتي في بحث الولاء .

(٥) في كتاب آخر غير السنن الكبرى : كالعرفة ، والمبسوط .

(٦) بمعناه : كما في تفسير الطبري (ج ٢١ ص ٧٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٤ ص ١١٧) .

ورواه القرطبي عن مقاتل أيضا . وقد ضعفه الطبري ؛ وكذلك النحاس كما في تفسير القرطبي . وانظر تفسير الفخر (ج ٦ ص ٥١٧) . وراجع فيه وفي غيره ، آراء الأئمة الأخرى في ذلك ، وانظر طبقات الشافعية (ج ١ ص ٢٥١) .

« مَا يُؤْتِرُهُ عَنْهُ فِي الْقُرْعَةِ ، وَالْعِتْقِ ، وَالْوَلَاءِ ، وَالْكِتَابَةِ »

وفيا أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : عن أبي العباس الأصم ،
عن الربيع ، عن الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(١) : « قال الله تبارك وتعالى :
(وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ : أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ؟ وَمَا كُنْتَ
لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ : ٣ - ٤٤) ؛ وقال تعالى : (وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ *
إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * فَسَاهَمَ : فَكَانَ مِنَ الْمَذْحِجِينَ : ٣٧ -
١٣٩ - ١٤١) . »

« فَأَصْلُ الْقُرْعَةِ — فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ — : فِي قِصَّةِ الْمُقْتَرَعِينَ ^(٢)
[عَلَى مَرْيَمَ] ، وَالْمُقَارَعِينَ ^(٣) يُونُسَ (عَلَيْهِ السَّلَام) : مُجْتَمِعَةً . ^(٤) »

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٣٦ - ٣٣٧) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى
(ج ١٠ ص ٢٨٦ - ٢٨٧) . وتعرض لهذا باختصار : في الأم (ج ٥ ص ٩٩) .
(٢) في الأصل : « المقارعين » . وهو تحريف . والتصحيح والزيادة من الأم
والسنن الكبرى .

(٣) كذا بالسنن الكبرى . وفي الأصل : « وللقارعين » ؛ وهو محرف عنه . وفي الأم
« والمقارعي » ؛ على الحذف : بالإضافة اللفظية .

(٤) راجع ما روى في ذلك : عن ابن عباس وقتادة ، والحسن ، وعكرمة ، ومجاهد ،
والضحاك ، وغيرهم — في السنن الكبرى ، وتفسير الطبري (ج ٣ ص ١٦٣ و ١٨٣ - ١٨٥
وج ٢٣ ص ٦٣) . ثم راجع الخلاف في مشروعية القرعة : في تفسير القرطبي (ج ٤ ص ٨٦
٨٧) ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٥ - ١٨٦) ، وطرح التثريب (ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩) ؛
فهو مفيد فيما سيأتي : من القسم للنساء في السفر . وانظر الطبقات (ج ٢ ص ٢٠٩) .

«ولا تكون»^(١) القرعة (والله أعلم) إلا بين القوم^(٢) : مُستَوينَ
في الحجة^(٣) . «

«ولا يَعدُّو (والله أعلم) المُقْتَرَعُونَ على صَريمَ (عليها السلام) ، أنْ
يكونوا : كانوا سَوَاءً في كِفَالَتِهَا»^(٤) ؛ فَتَنَافَسُوهَا : لَمَّا^(٥) كان : أنْ تكون^(٦)
عندَ واحدٍ^(٧) ، أَرَفَقَ بها . لأنها لو صُيِّرَتْ^(٨) عندَ كلِّ واحدٍ^(٩) يوماً
أو أكثرَ ، وعندَ غيره مثلَ ذلك^(١٠) — : أشبهَ أنْ يكونَ أضرَّ بها ؛
مِنْ قَبْلِ : أنْ الكافِلَ إذا كان واحداً : كان^(١١) أعطفَ له عليها ، وأعلمَ

(١) كذا بالسنن الكبرى . وفي الأم : « فلا تكون » . وفي الأصل : « ولا يكون » ؛
ولعل مصحف .

(٢) في الأم والسنن الكبرى : « قوم » ، وما في الأصل أحسن .

(٣) كذا بالأم والسنن الكبرى ، وذكر فيها إلى هنا . وفي الأصل : « مستويين في الجهة » ؛
وهو تصحيف .

(٤) قال في الأم (ج ٥) — بعد أن ذكر نحو ذلك — : « لأنه إنما يقارع : من يدلى بحق
فيما يقارع » . وراجع بقية كلامه : فقد يعين على فهم ما هنا .

(٥) أى : في هذه الحالة ، وبسبب تلك العلة . لأنه لو كان وجودها عند كل منهم ،
متساوياً : فى الرفق بها ، وتحقيق مصلحتها — : لما كان هناك داع للقرعة التى قد تسلب بعض
الحقوق ؛ لأنها إنما شرعت : لتحقيق مصلحة لا تتحقق بدونها . وعبارة الأصل والأم :
« فلما » ؛ ونكاد نقطع : بأن الزيادة من الناسخ .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « يكون عنه » ؛ وهو تصحيف .

(٧) فى الأم زيادة : « منهم » .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « صبرت » وهو تصحيف . ولا يقال : إن الصبر
يستعمل بمعنى الحبس ؛ لأنه ليس المراد هنا .

(٩) فى الأم زيادة : « كان » .

(١٠) أى : كان كونه واحداً منفرداً بكفالتها ؛ فليس اسم « كان » راجعاً إلى « واحداً » ،
وإلا : لكان قوله : « له » ؛ زائداً .

[له ^(١)] بما فيه مصلحتها — : للعلم : بأخلاقها ، وما تقبل ^(٢) ، وما ترد ^(٣) ؛
 و [ما ^(٤)] يحسن [به ^(٥)] اغتذاؤها . — وكل ^(٦) من اغتتف ^(٧)
 كفالتها ، كفلتها : غير خابر بما يصلحها ؛ ولعله لا يقع على صلاحها : حتى
 تصير إلى غيره ؛ فيعتنف : من كفالتها ؛ [ما اغتتف ^(٨)] غير . «
 » وله وجه آخر : يصح ؛ وذلك : أن ولاية واحد ^(٩) إذا كانت ^(١٠)
 صبية : غير متمنعة مما يمنع منه من عقل — : يستر ^(١١) ما ينبغي ستره . — :
 كان أكرم لها ، وأستر عليها : أن يكفلها واحد ، دون الجماعة . «
 » ويجوز : أن تكون عند كافل ، ويغرم من بقي مؤنتها : بالخصص .
 كما تكون الصبية عند خالتها ، و ^(١٢) عند أمها : ومؤنتها : على من عليه
 مؤنتها . «

-
- (١) زيادة حسنة : ليست بالأصل ولا بالأم .
 (٢) كذا بالأم . وفي الأصل : بالياء ؛ وهو تصحيف .
 (٣) الزيادة عن الأم .
 (٤) هذا معطوف على قوله : الكافل . وفي الأم : « فكل » . وهو من تمام التعليل :
 فلا تتوهم أنه جواب « لما » ؛ فتقول : إن زيادة الفاء التي حذفناها ، زيادة صحيحة .
 (٥) أي : ابتداء ؛ أو : اتنف (على عننة بعض بني تميم) . انظر شرح القاموس .
 (٦) هذا : من إضافة المصدر إلى فاعله .
 (٧) أي : المولى عليه المكفولة .
 (٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « استر » ، وهو تصحيف ، والظاهر : أن ذلك صفة
 لقوله : من عقل ؛ لا لقوله : واحد .
 (٩) الواو بمعنى : « أو » . ولو عبر به لكان أظهر .

« قال : ولا يَعدُّو الذين اقترَعُوا على كَفَالَةِ مَريمَ (عليها^(١) [السلام]) :
 أن^(٢) يكونوا تشاخُّوا على كَفَالَتِهَا — فهو^(٣) : أشَبُّهُ ؛ والله أعلم — أو :
 يكونوا تدافعُوا كَفَالَتِهَا ؛ فاقترَعُوا : أيهم تَلَزَمُهُ^(٤) ؟ . فإذا رَضِيَ مَنْ
 شَحَّ^(٥) على كَفَالَتِهَا ، أن يَمُونَهَا — : لم يُكَلِّفْ غَيْرَهُ أن يُعْطِيَهُ : من
 مؤنَّتِهَا ؛ شيئًا . برضاه^(٦) : بالتطوُّع بإخراج ذلك من ماله . »

« قال : وأى المعنيتين كان : فالقرعة تُلْزِمُ أحدهم ما يدفعه عن نفسه ؛
 أو تُخَلِّصُ^(٧) له ما ترغَبُ^(٨) فيه نفسه ؛ وتَقْطَعُ^(٩) ذلك عن غيره : ثمَّن
 هو في مثل حاله . »

« وهكذا [معنى^(١٠)] قرعة يونسَ (عليه السلام) : لما وقفت بهم
 السفينة ، فقالوا : ما يمنعُها أن تجرى إلَّا : عِلةٌ بها ؛ وما علَّتُها إلَّا : ذو ذَنْبٍ

(١) هذه الجملة ليست بالأم ؛ والزيادة سقطت من الناسخ .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « بأن » ؛ والزيادة من الناسخ .

(٣) في الأم : بالواو ؛ وهو أحسن .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : بالياء ؛ ولعله مصحف .

(٥) أى : قبل القرعة .

(٦) كذا بالأم . وهو تعليل لقوله : لم يكلف . وفي الأصل : « يرضاه » ؛ وهو تصحيف .

(٧) في الأصل : « أو يخلص » ؛ وهو تصحيف . وفي الأم : « وتخلص » .

وما ذكرناه أظهر ؛ والكلام هنا جار على كلا المعنيين .

(٨) عبارة الأم : « يرغب فيه لنفسه » ؛ وهى أحسن .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « ويقطع » ؛ وهو تصحيف .

(١٠) زيادة عن الأم : ملائمة لما بعد .

فيها ؛ فَنَمَّالُوا : تَقْتَرِعُ . فَاقْتَرَعُوا : فَوَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى يُونُسَ (عليه السلام) :
فَاخْرَجُوهُ مِنْهَا ، وَأَقَامُوا فِيهَا . »

« وهذا : مِثْلُ معنى الْقُرْعَةِ فِي الَّذِينَ اقْتَرَعُوا عَلَى كَفَالَةِ مَرْيَمَ (عليها السلام) ؛ لِأَنَّ حَالَةَ ^(١) الرُّكْبَانِ كَانَتْ مُسْتَوِيَّةً : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا ^(٢) حُكْمٌ : يُلْزِمُ ^(٣) أَحَدَهُمْ فِي مَالِهِ ، شَيْئًا : لَمْ يَلْزَمْهُ قَبْلَ الْقُرْعَةِ ؛ وَيُزِيلُ عَنْ أَحَدٍ ^(٤) شَيْئًا : كَانَ يَلْزَمُهُ — : فَهُوَ يُثَبِّتُ عَلَى بَعْضِ الْحَقِّ ^(٥) ، وَيُبَيِّنُ فِي بَعْضٍ : أَنَّهُ بَرِيٌّ مِنْهُ . كَمَا كَانَ فِي الَّذِينَ اقْتَرَعُوا عَلَى كَفَالَةِ مَرْيَمَ (عليها السلام) : غُرْمٌ ، وَسُقُوطُ غُرْمٍ . »

« قَالَ : وَقُرْعَةُ ^(٦) النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) — فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَفْرَعٌ فِيهِ — : [فِي ^(٧)] مِثْلِ معنى الَّذِينَ اقْتَرَعُوا عَلَى كَفَالَةِ مَرْيَمَ (عليها السلام) ، سَوَاءٌ : لَا يُخَالِفُهُ ^(٨) . »

« وَذَلِكَ : أَنَّهُ (عليه السلام) أَفْرَعٌ بَيْنَ مَمَالِيكَ : أُغْتِقُوا مَعًا ؛ فَجَعَلَ الْعِتْقَ : تَامًا لثُلُثِهِمْ ؛ وَأَسْقَطَ عَنْ ثُلُثَيْهِمْ : بِالْقُرْعَةِ . وَذَلِكَ : أَنَّ الْمُعْتِقَ

(١) فِي الْأُمِّ : « حَالٌ » .

(٢) أَيْ : فِي قُرْعَةِ يُونُسَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « مِنْ » ؛ وَهِيَ مِنْ عَبَثِ النَّاسِخِ .

(٤) فِي الْأُمِّ : « آخِرٌ » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٥) فِي الْأُمِّ : « حَقًّا » .

(٦) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : لَا يُخَالِفُهُ ؛ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٧) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنْ الْأُمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى

(٨) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : بِالتَّاءِ ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .

— في مرضه — أعتق ماله ومال غيره : فجاز عتقه في ماله ، ولم يجز في مال غيره . فجَمَعَ النبي (صلى الله عليه وسلم) العتق : في ثلاثة ^(١) ؛ ولم يُبَمِّضْهُ ^(٢) . كما يُجْمَعُ : في القسم بين أهل الموارث ؛ ولا يُبَمِّضُ عليهم . « وكذلك : كان إقراءه لنسائه : أن يقسم لكل واحدةٍ منهن : في الحضر ؛ فإمّا كان في ^(٣) السفر : كان منزلة ^(٤) : يضيق فيها الخروجُ بكلهن ؛ فأقرعن يئنهن : فأيتهن خرج سهمها : خرج بها ^(٥) ، وسقط حق غيرها : في غيبته بها ؛ فإذا حضر : عاد للقسم ^(٦) لغيرها ، ولم يحسب عليها

-
- (١) في الأم : « ثلثه » ؛ وعبارة الأصل أحسن ؛ فتأمل
- (٢) راجع في السنن الكبرى (ص ٢٨٥ — ٢٨٧) : حديث عمران بن الحصين ، وابن المسيب ؛ وأثر أبان بن عثمان : في ذلك . وراجع شرح الموطأ (ج ٤ ص ٨١ — ٨٢) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ١٣٩ — ١٤١) ، ومعالم السنن (ج ٤ ص ٧٧ — ٧٨) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ١٥٠ — ١٥١) ، والأم (ج ٧ ص ١٦ — ١٧) والرسالة (ص ١٤٣) . وقد ذكر في الأم — عقب آخر كلامه هنا — : حديث عمران وغيره ؛ وتعرض لكيفية القرعة بين المالك وغيرهم ؛ ورد على من قال بالاستسعاء : ردا منقطع النظر . فراجع كلامه (ص ٣٣٧ — ٣٤٠) ، وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٦٩ — ٢٧٠) . ثم راجع السنن الكبرى (ص ٢٧٣ — ٢٨٥) وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٧٧ — ٨٠) ؛ ومعالم السنن (ص ٦٨ — ٧٢) ؛ وشرح ومسلم (ج ١٠ ص ١٣٥ — ١٣٩) ؛ وطرح التثريب (ج ٦ ص ١٩٢ — ٢٠٩) : فستقف على أجمع وأجود ما كتب في مسألة الاستسعاء .
- (٣) هذا ليس بالأم ؛ وزيادته أحسن .
- (٤) كذا بالأم ، أى : في حالة . وفي الأصل : « منزله » ؛ وهو تصحيف .
- (٥) في الأم ، زيادة : « معه » .
- (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « القسم » ؛ وهو تصحيف . وإلا : كان قوله : عاد ؛ محرفاً عن « أعاد » . أنظر المسباح .

أيامَ سفرِها^(١) .

« وكذلك : قَسَمَ خَيْبَرُ : [فكان^(٢)] أربعةً أُنْخَسِها لمن حَضَرَ^(٣) :
ثم أقرع : فَأَيُّهُمْ خَرَجَ سَهْمُهُ عَلَى جُزْءٍ مُجْتَمِعٍ — : كان له بكامله ، وانقطع
منه حقُّ غيره ؛ وانقطع حقه عن غيره . »

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا
الشافعي ، قال^(٤) : « قال الله عز وجل : (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ — : وَكَانَ فِي
مَعْزِلٍ . — : يَا بُنَيَّ^(٥) ؛ أَزْكَبَ مَعْنًا) ؛ الآية^(٦) : ١١ — ٤٢) .
وقال^(٧) : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزرَ : ٦ — ٧٤) ؛ فَنسَبَ إبراهيم

(١) راجع — علاوة على ما نبهنا عليه في بداية البحث — : حديث عائشة ، والكلام
عليه ، والخلاف في القرعة بين النساء — في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٠٢) ، ومعالم السنن
(ج ٣ ص ٢١٨ — ٢١٩) ، وشرح مسلم (ج ١٠ ص ٤٦ وج ١٧ ص ١٠٣ و ١١٦) .
ثم راجع في الأم (ج ٥ ص ١٠٠) : رد الشافعي على من خالفه : في القسم في السفر . وانظر
المختصر (ج ٤ ص ٤٥ — ٤٦) .

(٢) زيادة عن الأم جيدة ، ولعلها متعينة . انظر قواميس اللغة : (مادة : قسم) .
(٣) يحسن : أن تراجع الكلام للتعلق بفنائم خير ، في معالم السنن (ج ٣ ص ٢٩ — ٣١) .
والفتح (ج ٦ ص ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٧ و ١٥٠ — ١٥٢ وج ٧ ص ٣٣٦ و ٣٣٩
و ٣٤١ و ٣٤٤ و ٣٤٥) . فهو مفيد فيما مر : من مسائل الغنيمة والجهاد .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٧) مبينا : أن النسب لا يتوقف ثبوته على الدين . وقد
تعرض لذلك (ص ٥١) ومهد له : بما ينبغي مراجعته .

(٥) ذكر في الأم إلى هنا .

(٦) في الأصل : « إلى » ؛ وهو تحريف .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « قال » ؛ والنقص من النسخ .

(عليه السلام) ، إلى أبيه : وأبوه كافرٌ ؛ ونَسَبَ [ابنَ] نُوحٍ ، إلى أبيه ^(١) :
وابنه كافرٌ . »

« وقال الله لنبيه (صلى الله عليه وسلم) — في زيد بن حارثة — : (أَدْعُوهُمْ
لِأَبَائِهِمْ ؛ هُوَ : أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ؛ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ : فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ،
وَمَوَالِيكُمْ : ٣٣ — ٥) ؛ وقال تعالى : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ،
وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ : ٣٣ — ٣٧) ^(٢) ؛ فَنَسَبَ ^(٣) الْمَوَالِيَ إِلَى ^(٤) نَسَبَيْنِ :
(أَحَدُهَا) : إِلَى الْآبَاءِ ؛ (وَالْآخَرُ) : إِلَى الْوَلَاءِ . وَجَعَلَ الْوَلَاءَ : بِالنِّعْمَةِ .
« وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ^(٥) : إِنَّمَا الْوَلَاءُ : لِمَنْ

(١) عبارة الأصل : « . . . وأبو كافرٌ ؛ ونسب نوح إلى ابنه » ؛ وهى محرفة .
والتصحيح والزيادة من الأم .

(٢) راجع ما كان يفعل — : من التبنى وما إليه . — قبل نزول الآية الأولى ، وسبب
نزول الثانية ؛ فى تفسيرى الطبرى (ج ٢١ ص ٧٦ وج ٢٢ ص ١٠) ، والقرطبى (ج ١٤ ص ١١٨
و ١٨٨) ؛ والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٢٠٧) ، والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٣ وج ٧
ص ١٦١) ، وشرح مسلم (ج ١٥ ص ١٩٥) ، والفتح (ج ٨ ص ٣٦٦ و ٣٧٠ وج ٩ ص ١٠٤) .
(٣) هذا إلى قوله : بالنعمة ؛ ذكر فى السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٩٥) .
(٤) هذا ليس بالأم ؛ وزيادته أولى .

(٥) فى حديث بريرة ؛ وفى الأم زيادة : « ما بال رجال : يشترطون شروطا ليست فى
كتاب الله ؟ ما كان — : من شرط ليس فى كتاب الله . — : فهو باطل : وإن كان مائة
شرط . قضاء الله أحق ، وشرطه أوثق » . وهذا الحديث : من الأحاديث الخطيرة الجامعة ،
التي تناولت مسائل هامة مختلفة ؛ وقد اهتم العلماء قديما به : على اختلاف مذاهبهم ، وتباين
مشاربهم . فراجع الكلام عنه : فى اختلاف الحديث (ص ٣٣ و ١٩٦) . والسنن الكبرى
(ج ٥ ص ٣٣٦ وج ٦ ص ٢٤٠ وج ٧ ص ٢٢٠ وج ١٠ ص ٣٣٦) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ١٤٦
وج ٤ ص ١٠٢ و ١٠٢٦) ، وشرح مسلم (ج ١٠ ص ١٣٩) ، والفتح (ج ٥ ص ١١٤ — ١٢٣ =

أَعْتَقَ^(١) »

« فَدَلَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ : عَلَى أَنْ الْوَلَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ : مُتَقَدِّمٌ^(٢)
فِعْلٍ مِنَ الْمُعْتَقِ ؛ كَمَا يَكُونُ النَّسَبُ : مُتَقَدِّمٌ وَلَادٍ^(٣) [مِنَ الْأَبِ] ^(٤) .
وَبَسَطَ الْكَلَامَ : فِي امْتِنَاعِهِمْ مِنْ تَحْوِيلِ الْوَلَاءِ عَنِ الْمُعْتَقِ ، إِلَى غَيْرِهِ :
بِالشَّرْطِ ؛ كَمَا يَمْتَنِعُ تَحْوِيلُ النَّسَبِ : بِالْإِنْتِسَابِ إِلَى غَيْرِ مَنْ ثَبَتَ لَهُ
النَّسَبُ^(٥) »

= ١٢٨ و ١٩٧ و ٢٠٦ و ٢٢٦ و ٢٢٧ ج ٩ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ و ١١ ص ٤٩٧ و ١٢ ص ٣١ و ٣٧ ،
وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٩٠) ، وشرح العمدة (ج ٣ ص ١٦٠ و ٤ ص ٢٠) ، وطرح
التثريب (ج ٦ ص ٢٣٢) .

(١) في الأم زيادة : « فبين رسول الله : أن الولاء إنما يكون للمعتق ؛ وروى عن
رسول الله ، أنه قال : الولاء لمة كلحمة النسب : لا يباع ، ولا يوهب . » .

(٢) في الأم : بالباء ؛ وهو أنسب .

(٣) هذا يطلق : على الحمل ، وعلى الوضع . بخلاف الولادة : فإنها لا تطلق على الحمل .
(انظر المصباح واللسان) والمراد هنا ثانيهما ؛ وهو يستلزم أولهما .

(٤) زيادة عن الأم : جيدة ، وملائمة لما قبل .

(٥) ورد — : بما لا مطمع في أجود منه وأكمل . — : على من قال (كالحنفية) :
إذا أسلم الرجل على يدي الرجل ، فله ولاؤه : إذا لم يكن له ولاء نعمة . وعلى من نفي ثبوت
الولاء : للمعتق السائبة ، وللمعتق غير المسلم . فراجع كلامه عن هذا كله ، وعن بيع الولاء
وهبته وما إليه — : في الأم (ج ٤ ص ٧ - ١٠ و ٥١ - ٦٠ و ٦ ص ١٨٣ - ١٨٨ و ٧
ص ٢٠٨ - ٢٠٩) ؛ وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٧١) ، واختلاف الحديث (ص ٢٠٠ - ٢٠١) .
ثم راجع الكلام عن هذا ، وعن يدعى إلى غير أبيه ، أو يتولى غير مواليه — : في
السنن الكبرى والجوهر النقي (ج ١٠ ص ٢٩٤ - ٣٠١) ، وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٩٦ =

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « قال الله جل ثناؤه : (وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ : مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . — فَكَاتِبُوهُمْ : إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا : ٢٤ — ٣٣) ^(٢) . » .

« قال الشافعي ^(٣) : « في ^(٤) قول الله عز وجل . (وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ ^(٥)) ؛ دَلَالَةٌ : على أنه إنما أُذِنَ : أَنْ يُكَاتِبَ مَنْ يَعْقِلُ مَا يَطْلُبُ ^(٦) ؛ لا : مَنْ لَا يَعْقِلُ أَنْ يَبْتِغِيَ الْكِتَابَةَ ^(٧) : من صبيٍّ ؛ ولا : مَعْتَوًى ^(٨) . » .

(= ١٠٠) ، وشرح مسلم (ج ٢ ص ٥١ وج ١٠ ص ١٤٨ — ١٥٠) ، ومعالم السنن (ج ٤ ص ١٠٣ — ١٠٤) ، والفتح (ج ٥ ص ١٠٣ وج ٦ ص ٣٤٨ وج ١٢ ص ٣٢ — ٣٦ و ٤٢) ، وشرح العمدة (ج ٤ ص ١٩ و ٧٥) . (١) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦١) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٧٤) (٢) ذكر في الأم إلى قوله : (آ تا كم) . ثم ذكر ما سيأتي عن عطاء : في تفسير الخير . ويحسن أن تراجع ما ورد في ذلك — : من السنة والآثار . — : في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٧ — ٣١٨) ، وتفسير الطبري (ج ١٨ ص ٩٩ — ١٠٠) . (٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦٣) . وقد ذكر بتصريف يسير في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٧) .

(٤) في الأم : « وفي » . وفي السنن الكبرى : « فيه » ؛ وقد ذكر بعد الآية . (٥) ذكر في الأم إلى : (فكاتبوهم) . (٦) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وعبارة الأم : « من يعقل ؛ لا : من لا يعقل . فأبطلت : أن تبغى الكتابة » الخ ؛ بزيادة جيدة ، هي : « ولا غير بالغ بحال » . وما هنا أظهر . (٧) راجع كلام الحافظ في الفتح (ج ٥ ص ١١٤) : عن معنى الكتابة ونشأتها ؛ فهو جيد منيد .

(٨) أى : ولا من لا يعقل شيئاً أصلاً ؛ ويصح عطفه على « صبي » . وانظر الأم (ص ٣٦٦)

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ^(١) : « أنا عبدُ الله بنُ الحارث بن عبدِ الملك ، عن ^(٢) ابن جريج : أنه قال لِعطاء : ما الخيرُ ؟ المالُ ؟ أو الصَّلاحُ ؟ أم ^(٣) كلُّ ذلك ؟ قال : ما نراه ^(٤) إلا المالُ ؛ قلتُ : فإن لم يكن عنده مالٌ : وكان رجلٌ صِدِّقٍ ؟ قال : ما أحسبُ ما خيراً ^(٥) [إلا : ذلك المالُ ؛ لا ^(٦) : الصَّلاحُ . قال ^(٧) : وقال مُجاهدٌ : (إن عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً) : المالُ ؛ كَإِنَّةً ^(٨) أخلاقهم وأديانهم ما كانت » « قال الشافعي : الخيرُ ^(٩) كلمةٌ : يُعرَفُ ما أريدُ بها ^(١٠) ، بالمخاطبةِ بها .

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦١ — ٣٦٢) ؛ والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٨) .

(٢) هذا غير موجود بالأم ؛ وحذفه خطأ وتصرف من النسخ أو الطابع : نشأ عن موافقة جَد عبد الله ، لابن جريج في الاسم . انظر الخلاصة (ص ١٦٤ و ٢٠٧ و ٤٠٨) ، وتفسير الطبري .

(٣) في الأم : « أو » ؛ وهو أحسن .

(٤) هذه رواية الأم والسنن الكبرى والطبري . وفي الأصل : « يراه » ، وهو تصحيف بقرينة ما بعد .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٦) قوله : لا الصَّلاح ؛ ليس بالأم . وعبارة الأصل والسنن الكبرى : « والصَّلاح » . والظاهر : أنها محرفة عما ذكرنا ؛ ولا يعترض : بأن هذا التفسير بلفظه قد روى عن ابن دينار ؛ وروى عن عطاء نفسه من طريق آخر ، بلفظ : « أداء ومالا » — كما في تفسير الطبري — : لأننا لا ننكر : أن أحدا يقول به ، ولا أن عطاء يتغير رأيه ؛ وإنما نستبعد : أن يتغير بمجرد إعادة السؤال عليه . ويقوى ذلك : خلو رواية الأم ، ورواية الطبري الأخرى : من هذه الزيادة .

(٧) أي : ابن جريج ؛ كما صرح به الطبري . وعبارة الأم : « قال مجاهد » .

(٨) ورد في غير الأصل : مهموزا ؛ وهو المشهور .

(٩) في الأم : « والخير » . (١٠) في الأم : « منها » ؛ وهو أحسن .

قال الله تعالى : ([إِنَّ ^(١)] الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، أُولَئِكَ : هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ : ٩٨ — ٧) ؛ فَعَقَلْنَا : أَنَّهُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ : بِالْإِيمَانِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ ؛ لَا : بِالْمَالِ . »

« وقال الله عز وجل : (وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ : مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ؛ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ : ٢٢ — ٣٦) ؛ فَعَقَلْنَا : أَنَّ الْخَيْرَ : الْمَنْفَعَةُ بِالْأَجْرِ ؛ لَا : أَنَّ فِي ^(٢) الْبُدْنِ لَهُمْ مَالًا . »

« وقال الله ^(٣) عز وجل : (إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ : إِنْ تَرَكَ خَيْرًا : ٢ — ١٨٠) ؛ فَعَقَلْنَا : أَنَّهُ : إِنْ تَرَكَ مَالًا ؛ لِأَنَّ ^(٤) الْمَالَ : الْمَتْرُوكُ ؛ وَلِقَوْلِهِ : (الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) . »

« فَلَمَّا قَالَ اللَّهُ عز وجل : (إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) : كَانَ أَظْهَرَ مَعَانِيهَا — بِدَلَالَةِ مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ : مِنَ الْكِتَابِ . — قُوَّةً عَلَى اكْتِسَابِ الْمَالِ ، وَأَمَانَةً ^(٥) . لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ^(٦) : قَوِيًّا فَيَكْسِبُ ^(٧) ؛ فَلَا يُؤَدِّي : إِذَا لَمْ

(١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٢) عبارة الأم : « لهم في البدن » .

(٣) هذا ليس بالأم ولا بالسنن الكبرى .

(٤) في الأصل : « ولأن . . . لقوله » ؛ وتقديم الواو من الناسخ . وعبارة الأم والسنن الكبرى : « لأن . . . وبقوله » .

(٥) وهذا اختيار الطبري ، والحافظ في الفتح (ج ٥ ص ١٢١) . وراجع كلامه : لفائده هنا .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وعبارة الأصل : « لأنها قد تكون » ، وهو تصحيف

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « فتكسب » ؛ وهو مصحف عنه . وفي السنن الكبرى : « فيكتسب » .

يكن ذا أمانة . و : أميناً ، فلا يكون قوياً على الكسب : فلا يؤدى .
ولا^(١) يجوز عندي (والله أعلم) — في قوله تعالى : ((إن [علمتم فيهم
خيراً) . — إلا هذا . »

« وليس الظاهر : أن^(٢) القول : إن علمت في عبدك مالاً ؛ لمعنيين^(٣) :
(أحدهما) : أن المال لا يكون فيه ؛ إنما يكون : عنده ؛ لا^(٤) : فيه .
ولكن : يكون فيه الاكتساب : الذي يفيد^(٥) المال . (والثاني) :
أن المال — الذي في يده — لسيده : فكيف^(٦) يكتبه بماله^(٧) ؟ !
— إنما يكتبه : بما^(٨) يفيد العبد بعد الكتابة^(٩) . — : لأنه حينئذ ،
يمنع ما [أفاد^(١٠)] العبد : لأداء الكتابة .
« ولعل من ذهب : إلى أن الخير : المال ؛ [أراد^(١١)] : أنه أفاد

(١) هذا إلى قوله : إلا هذا ؛ ليس بالسنن الكبرى . والزيادة الآتية عن الأم .
(٢) أى : أن معناه والمراد منه . وفي السنن الكبرى : « من » ؛ أى : وليس المعنى
الظاهر منه .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : بالباء . (٤) قوله : لا فيه ؛ ليس بالسنن الكبرى .
(٥) في الأم والسنن الكبرى : « يفيد » ؛ وما هنا أحسن .
(٦) هذا إلى قوله : لأداء الكتابة ؛ ليس بالسنن الكبرى .
(٧) في الأصل : « عال » ؛ وهو تحريف . والتصحيح من عبارة الأم ، وهى :
« فكيف يكون أن يكتبه بماله » .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « لما » ؛ وهو تصحيف .
(٩) في الأم : « بالكتابة » ؛ أى : بعد الكتابة بسببها . وهو أحسن . ولعل ما في
الأصل محرف عنه . (١٠) زيادة متعينة ، عن الأم .
(١١) هذه الزيادة ليست بالأم ولا بالسنن الكبرى : وهى جيدة ، لا متعينة : لأنه
يصح إجراء الكلام على الحذف ؛ أى : ولعل مراد من الخ .

بَكْسِبِهِ مَالًا لِلسَّيِّدِ ؛ فَيَسْتَدِلُّ : عَلَى أَنَّهُ يُفِيدُ ^(١) مَالًا يَعْتَقُ بِهِ ؛ كَمَا أَفَادَ أَوَّلًا ^(٢) .

قال الشافعي ^(٣) : « وَإِذَا جَمَعَ الْقُوَّةَ عَلَى الْاِكْتِسَابِ ، وَالْأَمَانَةَ - : فَاحْبَبْ إِلَى لَسَيْدِهِ : أَنْ يُكَاتِبَهُ ^(٤) . وَلَا بَيِّنْ لِي : أَنْ ^(٥) يُجْبِرُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُحْتَمِلَةٌ : أَنْ يَكُونَ ^(٦) : إِرْشَادًا ، أَوْ ^(٧) إِبَاحَةً ؛ [لَا : حَتْمًا ^(٨)] .
وَقَدْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ ، عِدَّةٌ : مِمَّنْ لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ^(٩) . « .
وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ؛ وَاحْتَجَّ - فِي جُمْلَةٍ مَا ذَكَرَ - : « بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ .

-
- (١) عبارة الأم : « عَلَى أَنَّهُ كَمْ يَقْدَرُ مَالًا » . وَمَا هُنَا أَوْضَحَ .
(٢) انظر ما ذكر بعد ذلك ، فِي الْأُم .
(٣) مبيننا : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَكْتُبَ عَبْدَهُ الْأَمِينُ الْقَوِيُّ ؛ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنْ عَطَاءِ وَابْنِ دِينَارٍ ، الْقَوْلَ : بِالْوَجُوبِ ، فَرَاغَ كَلَامَهُ وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (ص ٣١٩) .
(٤) فِي الْأُم زِيَادَةٌ : « وَلَمْ أَكُنْ أَمْتَنُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - : مِنْ كِتَابَةِ مَمْلُوكٍ لِي جَمْعَ الْقُوَّةِ وَالْأَمَانَةِ ؛ وَلَا لِأَحَدٍ : أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ . « .
(٥) عبارة الأم : « أَنْ يُجْبِرَ الْحَاكِمُ أَحَدًا عَلَى كِتَابَةِ مَمْلُوكِهِ » ؛ وَهِيَ أَحْسَنُ .
(٦) فِي الْأُم وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (وَالْكَلَامُ فِيهَا مُقْتَبَسٌ) : بِالنَّاءِ . وَهِيَ أَحْسَنُ .
(٧) فِي الْأُم : بِالْوَاوِ فَقَطْ . وَمَا هُنَا أَوَّلَى وَأَحْسَنُ . وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ ؛ وَرَاجِعٌ فِي الْفَتْحِ (ص ١١٦) رَدَ الْحَافِظِ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْإِبَاحَةِ ؛ وَرَدَ الْإِسْطَخْرِيَّ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ - وَهُوَ قَوْلُ آخِرِ الشَّافِعِيِّ - : لِلْفَائِدَةِ الْعَظِيمَةِ .
(٨) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنْ السَّنَنِ الْكُبْرَى ، وَعَنْ عِبَارَةِ الْأُم وَهِيَ : « إِبَاحَةُ لِكِتَابَةِ : يَتَحَوَّلُ بِهَا حَكْمُ الْعَبْدِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ؛ لَا : حَتْمًا . كَمَا أُبَيِّحُ الْمَحْظُورَ فِي الْإِحْرَامِ : بَعْدَ الْإِحْرَامِ ؛ وَابْيَعُ : بَعْدَ الصَّلَاةِ . لَا : أَنَّهُ حَتْمٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسِيدُوا وَيَبْيَعُوا . « . وَانْظُرْ مُنَاقِبَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ٩٦) .
(٩) كَالْكَوْنِ وَالْثَوْرِي . انْظُرْ تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ، وَشَرْحَ الْمَوْطَأِ (ج ٤ ص ١٠٢ - ١٠٣) .

واجباً : لكان محدّوداً : بأقل^(١) ما يقعُ عليه اسمُ الكتابةِ ؛ أو : لغايةِ معلومة^(١) . « .

(أنا) أبو سعيدٍ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، نا الشافعي^(٢) : « أنا الثقة^(٣) ، عن أيّوبَ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ : أنه كاتبُ عبدٍ له بخمسةِ وثلاثين ألفاً ؛ ووَضَعَ عنه خمسةَ آلافٍ . أحسبُه قال : من آخرِ نُجُومِهِ^(٤) . »
« قال الشافعي : وهذا عندي (والله أعلم) : مثلُ قولِ اللهِ عز وجل :
(وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ : ٢ - ٢٤١) . فيُجَبَّرُ^(٥) سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ :
على أنْ يَضَعَ عنه — : ممّا عَقَدَ عليه الْكِتَابَةُ . — شيئاً ؛ [وإذا وَضَعَ عنه شيئاً^(٦)] ما كان : [لم يُجَبَّرْ على أكثرَ منه^(٦)] . »

-
- (١) في الأصل : « فأقل ... أو لعام معلومه » ؛ وهو تصحيف . والتصحيح من الأم .
(٢) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦٤) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣٣٠) . وراجع فيها (ص ٣٢٩) وفي تفسير الطبري (ج ١٨ ص ١٠٠ - ١٠٢) : ما ورد في تفسير الآية الآتية . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٧٦) .
(٣) هو : مالك رضى الله عنه . انظر شرح الموطأ (ج ٤ ص ١٠٣ - ١٠٤) .
(٤) لفظ الموطأ هو : « من آخر كتابته » وانظر السنن الكبرى . وقد روى عن علي (مرفوعاً وموقوفاً) : أنه يترك للمكاتب الربع .
(٥) يحسن أن تراجع بتأمل كلام صاحب الجوهر النقي (ص ٣٢٩) : فهو - على ما فيه - مفيد في المقام كله .
(٦) زيادة جيدة عن الأم ؛ ونجوز أنها سقطت من النسخ . وراجع ما ذكر في الأم بعد ذلك .

« وإذا أَدَّى المَكَاتِبُ الكِتَابَةَ كُلَّهَا ، فعلى السَّيِّدِ : أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْئًا ^(١) ، وَيُعْطِيَهُ مِمَّا أَخَذَ مِنْهُ : لِأَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ : ٢٤ — ٣٣) يُشْبِهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : آتَاكُمْ مِنْهُمْ ^(٢) ؛ فَإِذَا أُعْطَاهُ شَيْئًا غَيْرَهُ : فَلَمْ يُعْطِهِ مِنَ الَّذِي أُؤْمِرَ : أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْهُ . « . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ^(٣) .

* * *

(١) راجع ما قاله بعد ذلك .

(٢) كما روى بمعناه : عن ابن عباس وعطاء وغيرهما .

(٣) فراجع (ص ٣٦٥) : فإن ما هنا مختصر جداً .

« مَا يُؤَثِّرُ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ ، فِي آيَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ،
سِوَى مَا مَضَى ^(١) »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ — في كتاب : « المُسْتَدْرَكِ ^(٢) » — :
أنا ^(٣) أبو العباس (محمد بن يعقوب) : أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي :
« أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ، نَا ^(٤) ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : دَخَلْتُ
عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٥) — : وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْمَصْحَفِ ، قَبْلَ أَنْ يَذْهَبَ بِصَرِّهِ ، وَهُوَ
يَبْكِي . — فَقُلْتُ : مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا عَبَّاسٍ ^(٦) ؟ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ^(٦) .

(١) في الجزء الأول (ص ٣٧ — ٤٢) .

(٢) في الجزء الثاني (ص ٣٢٢ — ٣٢٣) . وقد أخرجه الذهبي في « المختصر » ؛
وكذلك البيهقي في السنن (ج ١٠ ص ٩٢ — ٩٣) : مستدلاً به وبغيره ، على : أن الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، من فروض الكفاية . وأخرجه الطبري في تفسيره (ج ٩
ص ٦٢ — ٦٧) : من طرق سبع كلها عن عكرمة ؛ ومن طرق ست عن غيره . وبعضها
مختصر ، وبعضها فيه اختلاف وزيادة .

(٣) في غير الأصل : « ثنا » .

(٤) في المستدرک زیادة : « رضى الله عنهما » .

(٥) كذا يبعث نسخ السنن . وفي الأصل : « يا أبا عباس » ؛ وهو محرف عنه .
ولعل من عادة القوم : تكنية المرء بأبيه ، على سبيل التشريف والتكريم له . وفي بقية
المصادر : « يا ابن عباس » .

(٦) في السنن : « فداءك » .

فقال ^(١) : هل تعرفُ (أَيْلَةَ) ^(٢) ؟ قلتُ ^(٣) : وما (أَيْلَةُ) ^(٣) ؟ قال :
 قريةٌ كان بها ناسٌ : من اليهودِ ؛ فحرم الله عليهم الحيتانَ : يومَ السبتِ ؛
 فكانت حيتانهم تأتيمهم يومَ سبتهم : شرعاً ^(٤) . - : بيض ^(٥) سمانٌ :
 كما مثال المخاض . - : بأفنياتهم وأبنياتهم ^(٦) ؛ فإذا كان في ^(٧) غير يومِ
 السبتِ : لم يجدوها ، ولم يذكر كوها إلا : في مشقةٍ ومونةٍ ^(٨) شديدةٍ ؛
 فقال بعضهم ^(٩) . - أو من قال ذلك منهم . - لعَلَّنا : لو أخذناها يومَ السبتِ ،

-
- (١) في المختصر : بدون الفاء . وفي السنن زيادة : « لى » .
 (٢) في الأصل : « ايله » ؛ وهو تصحيف . وقال أبو عبيدة : هي : « مدينة بين
 المسطاط ومكة : على شاطئ بحر القلزم ؛ تعد في بلاد الشام » . وقيل غير ذلك . فراجع
 معجمى البكرى وياقوت ، وتهذيب اللغات .
 (٣) في السنن : « قلت » .
 (٤) أى : ظاهرة على الماء ، أو رافعة رؤوسها .
 (٥) في المختصر والمستدرک : « بيضاء » . أى : وهن كذلك . وفي بعض روايات
 الطبرى : « بيضا سمانا » ؛ وهو أولى .
 (٦) في الأصل : « باقتيائهم واساتهم » ؛ وهو تصحيف عما ذكرنا . وهما جمع الجمع :
 « أفنية ، وأبنية » ؛ وإن لم يصرح بالأول . وفي السنن : « بأفنيائهم وأبنيائهم » ؛ وفي
 المستدرک والمختصر : « بأفنائهم وأبنيائهم » . فأما « أفناء » فهو محرف قطعاً : لأنه اسم
 جمع يطلق : على الخليط : من الناس أو القبائل . وأما « أفنياء ، وأبنياء » فالظاهر :
 أنهما محرفان ؛ إلا إن ثبت أنهما جمعاً تكسير . وراجع في ذلك بتأمل ، اللسان (مادة :
 بى ، وفى) ، والأساس (مادة : ف ن و) .
 (٧) هذا ليس بالسنن .
 (٨) في المستدرک والمختصر : « مثونة » (بفتح فضم) ؛ وفي السنن : « مؤنة »
 (بضم فسكون) . فهي لغات ثلاث ، انظر المصباح .
 (٩) في غير الأصل زيادة : « لبعض » .

وَأَكَلْنَاهَا فِي غَيْرِ يَوْمٍ السَّبْتِ^(١). ١٢. فَفَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُ بَيْتِ مِنْهُمْ : فَأَخَذُوا
فَشَوَوْا ؛ فَوَجَدَ جِيرَانَهُمْ رِيحَ الشَّوْيِ^(٢) ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ ؛ مَا نُرَى إِلَّا
أَصَابَ بَنِي فُلَانٍ شَيْءٌ^(٣) . فَأَخَذَهَا آخَرُونَ : حَتَّى فَشَا ذَلِكَ فِيهِمْ فَكَثُرَ^(٤) ؛
فَافْتَرَقُوا فِرْقًا ثَلَاثًا^(٥) : فِرْقَةٌ : أَكَلَتْ ؛ وَفِرْقَةٌ : نَهَتْ ؛ وَفِرْقَةٌ قَالَتْ :
(لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا : اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ، أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا : ٧ - ١٦٤) ١٢ .
فَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الَّتِي نَهَتْ : إِنَّا^(٦) نُنْذِرُكُمْ غَضَبَ اللَّهِ ، وَعِقَابَهُ^(٧) : أَنْ
يُصِيبَكُمْ اللَّهُ^(٨) : بِمُخَسَفٍ ، أَوْ قَذْفٍ ؛ أَوْ يَمُضِ مَا عِنْدَهُ : مِنَ الْعَذَابِ ؛
وَاللَّهُ : لَا نُبَايِتُكُمْ فِي^(٩) مَكَانٍ : وَأَنْتُمْ^(١٠) فِيهِ . (قَالَ)^(١١) : نَخْرُجُوا مِنْ
الْبُيُوتِ^(١٢) ؛ فَفَعَدُوا^(١٣) عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَدِ : فَضَرَبُوا أَبَابَ الْبُيُوتِ^(١٤) : فَلَمْ يُجِبْهُمْ

-
- (١) جواب « لو » محذوف : للعلم به ؛ أى : لما أئمتنا ؛ ظناً منهم — : بإيحاء الشيطان ؛
كما في رواية الطبري . — : أن التحريم تعلق بالأكل فقط .
(٢) أى : المشوى ، والشواء (بالكسر) — وهو لفظ السنن — انظر اللسان
(مادتي : حسب ، وشوى) .
(٣) في الأصل . « شيئاً » . والتصحيح والزيادة من المستدرک والمختصر .
(٤) في غير الأصل : بالواو . وهو أظهر . (٥) في السنن : « ثلاثة » ؛ وكلاهما صحيح .
(٦) في المستدرک والمختصر : « إنما » .
(٧) في بعض نسخ السنن : « وعتابه » ؛ ولعله تصحيف .
(٨) هذا ليس بالمستدرک ولا بالمختصر .
(٩) في الأصل : « من » ؛ وهو تصحيف . وفي رواية الطبري : « لا نبايتكم
الليلة في مدينتكم » . وفي المستدرک والمختصر : « لا نبايتكم من » ؛ وهو تصحيف .
(١٠) في المستدرک والمختصر : « أنتم » .
(١١) في المستدرک والمختصر : « وخرجوا » . (١٢) في غير الأصل : « السور »
(١٣) في الأصل : « فعدوا » ؛ وهو تصحيف . وعبارة غيره : « فعدوا عليه » .

أحد^(١) ؛ فَأَتَوْا بِسُلَمٍ^(٢) : فَأَسْتَدْوَهُ إِلَى الْبُيُوتِ^(٣) ؛ ثُمَّ رَقِيَ مِنْهُمْ رَاقٍ عَلَى السُّورِ ، فَقَالَ : يَا عِبَادَ اللَّهِ ؛ قِرْدَةٌ (وَاللَّهُ) : لَهَا أَذْنَابٌ ، تَعَاوَى^(٤) (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) . ثُمَّ نَزَلَ^(٥) مِنَ السُّورِ : فَفَتَحَ الْبُيُوتَ^(٦) ؛ فَدَخَلَ النَّاسُ عَلَيْهِمْ : فَعَرَفَتِ الْقُرُودُ^(٧) أَنْسَابَهَا : مِنْ^(٨) الْإِنْسِ ؛ وَلَمْ يَعْرِفْ^(٩) الْإِنْسُ أَنْسَابَهَا^(١٠) : مِنَ الْقُرُودِ . (قَالَ) : فَيَأْتِي الْقِرْدُ إِلَى نَسَبِهِ وَقَرِيبِهِ : مِنَ الْإِنْسِ ؛ فَيَحْتَكُّ بِهِ وَيَلْصَقُ ، وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ^(١١) : أَنْتَ فُلَانٌ ؟ فَيُشِيرُ بِرَأْسِهِ^(١٢) — أَيْ : نَعَمْ . — وَيَبْكِي . وَتَأْتِي الْقِرْدَةُ إِلَى نَسَبِهَا وَقَرِيبِهَا : مِنَ الْإِنْسِ ؛ فَيَقُولُ لَهَا الْإِنْسَانُ^(١٣) : أَنْتِ فُلَانَةٌ ؟ فَتُشِيرُ بِرَأْسِهَا — أَيْ : نَعَمْ : — وَتَبْكِي فَيَقُولُ^(١٤) لَهَا^(١٥) الْإِنْسَانُ : إِنَّا حَذَرْنَاكُمْ غَضَبَ اللَّهِ

-
- (١) في المستدرك والمختصر : « بسبب » ؛ وهو اسم للجبيل ؛ كما في قوله تعالى : (فليمدد بسبب إلى السماء : ٢٢ — ١٥) . وانظر مفردات الراغب .
- (٢) في غير الأصل : « السور » .
- (٣) في السنن : « تعادى » ؛ وهو صحيح المعنى أيضاً . وقوله : ثلاث مرات ؛ ليس بالمختصر .
- (٤) عبارة المختصر : « ثم نزل ففتح ودخل » الخ .
- (٥) في المستدرك والمختصر : « القردة » بالتحريك .
- (٦) قوله : من الإنس ، ليس بالمختصر . (٧) في السنن : بالتاء .
- (٨) في المستدرك والمختصر : « أنسابهم من القردة » .
- (٩) في المختصر : « الإنسى » .
- (١٠) في بعض نسخ السنن : « رأسه » .
- (١١) هذا غير موجود في المستدرك والمختصر .
- (١٢) هذا إلى قوله : العذاب ، ليس بالمختصر .
- (١٣) أى : لجميع القروود . وفي غير الأصل : « لهم الإنس » ، وهو صحيح وأحسن .
- وفي المستدرك زيادة : « أما » .

وعِقَابَهُ : أَنْ يُصِيبَكُمْ : بِمَحْسَفٍ ، أَوْ مَسْخٍ ؛ أَوْ يَمُضِ مَا عِنْدَهُ : مِنْ الْعَذَابِ . . « .

« قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَاسْمِعْ ^(١) اللَّهُ (عز وجل) يَقُولُ ^(٢) : (فَأَنْجَيْنَا ^(٣) الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنْ الشُّوْءِ ، وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا : بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ؛ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ : ٧ - ١٦٥) ؛ فَلَا أَذْرَى : مَا فَعَلْتَ الْفِرْقَةُ الثَّلَاثَةُ ؟ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا : مِنْ ^(٤) مُنْكَرٍ ؛ فَلَمْ نَنْتَهَ عَنْهُ . قَالَ عِكْرِمَةُ ^(٥) : أَلَا ^(٦) تَرَى (جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ) : أَنَّهُمْ ^(٧) أَنْكَرُوا وَكَرَهُوا ؛ حِينَ قَالُوا : (لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا : اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ، أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ١٢) ؛ ١٢ . فَأَعْجَبَهُ قَوْلِي ذَلِكَ ؛ وَأَمَرَ لِي : بِرُذَيْنِ غَلِيطَيْنِ ؛ فَكَسَانِيهِمَا ^(٨) . . « .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ : (في آخرين) ؛ قالوا : أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ^(٩) ؛ قَالَ : لَمْ يَزَلْ

(١) في المستدرک والمختصر : « بالفاء » . وفي السنن : « فاسمع » ؛ ولعل زيادة الهمزة من النسخ أو الطابع .

(٢) عبارة المستدرک : « أَنْ يَقُولَ » ؛ أَيْ : قَوْلُهُ .

(٣) في الأصل : بدون الفاء ، والنقص من النسخ .

(٤) في بعض نسخ السنن : « منكرًا » . (٥) في غير الأصل زيادة : « فقلت » .

(٦) في المستدرک والمختصر : « مَا » على تقدير الهمزة . فالمعنى واحد .

(٧) في غير الأصل زيادة : « قَدْ » .

(٨) قال الحاكم : « هذا صحيح الإسناد » ، ووافقه الذهبي .

(٩) قد أخرجه في المستدرک (ج ٢ ص ٥١٣ - ٥١٤) ؛ موصولاً عن عائشة ؛

من طريق الحميدى عن سفيان : بإسناده ، وباختلاف في لفظه . ثم قال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ؛ ولم يخرجاه : فإن ابن عينة كان يرسله بآخره . . « .

رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : يَسْأَلُ عَنْ السَّاعَةِ ؛ حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ :
(فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا^(١) : ٧٣ — ٤٣) ؛ فَانْتَهَى^(٢) .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ : أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (أحمدُ بن محمد بن مَهْدِيٍّ
الطُّوسِيُّ) : نا محمد بن المُنْذِر بن سَعِيدٍ ، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَمِ ،
قال : سمعتُ الشافعيَّ يَقُولُ — فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ^(٣)) :
٥٣ — ٦١) . — قال : « يُقَالُ^(٤) : هُوَ^(٥) : الْغِنَاءُ ؛ بِالْخَيْرِيَّةِ . » وقال

(١) أي : في أي شيء أنت من ذكر القيامة ، والبحث عن أمرها ؛ فليس السؤال عنها
لك ، وليس علم ذلك عندك . انظر تفسيرى الطبرى (ج ٣٠ ص ٣١) والقرطبي (ج ١٩
ص ٢٠٧) ؛ والقرطبي (ج ٢ ص ٢٠٣) .
(٢) انظر ما تقدم (ج ١ ص ٣٠١) ؛ وراجع بعض ما ورد في أمارات الساعة :
في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١١٨ و ٢٠٣) ، وشرح مسلم (ج ١ ص ١٥٨ — ١٦٥
وج ١٨ ص ٨٩) ، وطرح التريب (ج ٨ ص ٢٥٣ — ٢٦٠) ، والفتح (ج ١ ص
٩٠ — ٩٣ و ١٣٠ و ٢٠٦ و ٣٦٣ وج ١١ ص ٢٧٥ — ٢٨٤ وج ١٣ ص ٢٨١ —
٢٨٤) .

(٣) أي : لاهون عن ذلك الحديث وعبره ، معرضون عن آياته وذكره . وما سيأتى
في تفسير ذلك لا يخرج عنه ، كما صرح به الطبرى في تفسيره (ج ٢٧ ص ٤٨) .
(٤) كما روى عن ابن عباس وعكرمة . انظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٢٣) ،
وتفسيرى الطبرى (ص ٤٨ — ٤٩) والقرطبي (ج ١٧ ص ١٢٣) . وعبارة الأصل :
« فقال » ، والظاهر : أنها محرفة عما ذكرنا ، أو عن : « فيقال » .

(٥) يعنى : السمود ، كما أشار إليه الشافعي فيها بعد ، وكما صرح به في رواية اللسان .
وفي بعض روايات الطبرى : « السامدون : الغنون » . وقال ابن قتيبة — كما في القرطبي
(ج ٢ ص ١٤٥) — : « أي : لاهون ، يعض اللغات » . وعبارة الأصل : « هو من الفناء » ،
وهو تصحيف وزيادة من الناسخ : قد تقدمت عن موضعها ، فيما يظهر .

بعضهم^(١) : غَضَابٌ مُبْرَطُمُونَ^(٢) .

« قال الشافعي : [من^(٣)] الشُّؤْدُ : [و] كلُّ ما يُحَدِّثُ الرَّجُلُ
[به]^(٤) — : فلها عنه ، ولم يَسْتَمِعْ إليه . — فهو^(٥) : الشُّؤْدُ . »

* * *

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، قال : سَمِعْتُ أبا الحسن بن مَقْسَمٍ
(بَغْدَادَ) ، يقولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ عَلِيٍّ بنِ سَعِيدٍ الْبَزَّازَ ، يقولُ : سَمِعْتُ
أبا ثَوْرٍ يقولُ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يقولُ : « الْفَصَاحَةُ — : إذا اسْتَفْمِلْتَهَا فِي
الطَّاعَةِ . — : أَشْنَى وَأَكْنَى : فِي الْبَيَانِ ؛ وَأَبْلَغُ : فِي الْإِعْذَارِ^(٦) . »
« لذلك : [دَعَا] مُوسَى رَبَّهُ ، فَقَالَ : (وَأَخْلَلْتُ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي *
يَفْقَهُوا قَوْلِي : ٢٠ — ٢٧ — ٢٨) . وَقَالَ : (وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي
لِسَانًا : ٢٨ — ٣٤) ؛ لِمَا عَلِمَ : أَنَّ الْفَصَاحَةَ أَبْلَغُ فِي الْبَيَانِ . »

* * *

(١) كمجاهد ، انظر ما روى عنه : في تفسير الطبري ، واللسان (مادة : برطم) .
(٢) من « البرطمة » — وهو لفظ مجاهد في بعض الروايات — وهي : التكبر
والانتفاخ من الغضب . وفي الأصل : « غضابا مبرطمسون » ، وهو تحريف . وقبل في
تفسير ذلك أيضاً : « الغافلون ، والحامدون ، والرافعون رؤوسهم تكبراً ، والقائمون
في حيرة بطرا وأشرا » ، وما إلى ذلك .

(٣) أي : مشتق منه ، ولعل زيادة ذلك وما بعده صحيحة .

(٤) زيادة حسنة للايضاح .

(٥) يعني : لهوه وعدم استماعه ، إلا إن كان خصوص هذا الحديث يسمى صمودا : على

سبيل المجاز المرسل .

(٦) في الأصل : « الاعرار كذلك موسى » ، وهو تصحيف وتقص عن النسخ .

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي عَمْرٍو الْبَلْخِيَّ ،
 يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ الْمُنْعِمِ بْنَ عَمْرِو الْأَصْفَهَانِيَّ ، [يَقُولُ] : نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
 الْمَكِّيُّ ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالزُّعْفَرَانِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ؛
 كُلُّهُمْ قَالُوا : سَمِعْنَا مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ ، يَقُولُ : « نَزَّ اللَّهُ (عز وجل)
 نَبَّهُ ، وَرَفَعَ قَدْرَهُ ، وَعَلَّمَهُ وَأَدَّبَهُ ؛ وَقَالَ : (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي
 لَا يَمُوتُ : ٢٥ — ٥٨) . »

« وَذَلِكَ : أَنَّ النَّاسَ فِي أَحْوَالٍ شَتَّى ^(١) : مُتَوَكِّلٌ عَلَى نَفْسِهِ ؛ أَوْ :
 عَلَى مَالِهِ ؛ أَوْ : عَلَى زَرْعِهِ ؛ أَوْ : عَلَى سُلْطَانٍ ؛ أَوْ : عَلَى عَطِيَّةِ النَّاسِ . وَكُلٌّ
 مُسْتَنِدٌّ : إِلَى حَيٍّ يَمُوتُ ؛ أَوْ : عَلَى شَيْءٍ يَفْنَى : يُوشِكُ أَنْ يَنْقَطِعَ بِهِ .
 فَزَرَّ اللَّهُ نَبِيَّهَ (صلى الله عليه وسلم) ؛ وَأَمْرَهُ : أَنْ يَتَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي
 لَا يَمُوتُ ^(٢) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَاسْتَنْبَطْتُ ^(٣) الْبَارِحَةَ آيَتَيْنِ — فَمَا ^(٤) أَشْتَهَى ،
 بِاسْتِنْبَاطِهِمَا ، الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا — : (يُدَبِّرُ الْأُمُورَ ؛ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « شَيْءٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) رَاجِعٌ مَا وَرَدَ فِي التَّوَكُّلِ ، وَأَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ عَنْ حَقِيقَتِهِ — : فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (ج ٣ ص ٩٠ — ٩٢ وَج ١٥ ص ٤٤) ، وَالْفَتْحِ (ج ١١ ص ٢٤١ — ٢٤٢) ، وَالرِّسَالَةِ الْقَشِيرِيَّةِ (ص ٧٥ — ٨٠) ، وَهِيَ مِنَ السُّكُتِ النَّفِيسَةِ النَّافِعَةِ : الَّتِي يَجِبُ الْإِقْبَالُ عَلَيْهَا وَالِاتِّفَاعُ بِهَا ، وَاحْتِفَارٌ مِنْ يَطْعَنَ فِيهَا وَفِي أَصْحَابِهَا . وَلابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي مُقَدِّمَةِ الصَّفْوَةِ (ص ٤ — ٥) : كَلَامٌ عَنِ التَّوَكُّلِ حَسَنٌ فِي جَمَلَتِهِ . وَانْظُرْ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ (ج ٤ ص ١٨٩ وَج ١٨ ص ١٦١) . (٣) فِي الْأَصْلِ : « وَاسْتَنْبَطُ ... مِمَّا » ، وَهُوَ تَحْصِيفٌ .

إِذْنَهُ : ١٠ - ٣) ؛ وفي كتاب الله ، هذا كثير : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ، إِلَّا بِإِذْنِهِ ١٢ : ٢ - ٢٥٥) ؛ فَتَمَطَّلُ ^(١) الشُّفَعَاءُ ، إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(٢) .

« وقال في سورة هود - عليه السلام - : ^(٣) (وَأَنْ أَسْتَغْفِرَ مَوَارِبَكُمْ ، ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ - : يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا ، إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى : ١١ - ٣) ؛ فَوَعَدَ اللَّهُ كُلَّ مَنْ تَابَ - : مُسْتَغْفِرًا . - : التَّمَتُّعَ إِلَى الْمَوْتِ ؛ ثُمَّ قَالَ : (وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ ، فَضْلَهُ) ؛ أَيْ : فِي الْآخِرَةِ . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : فَلَسْنَا نَحْنُ تَائِبِينَ عَلَى حَقِيقَةٍ ^(٤) ؛ وَلَكِنْ : عَلِمَ عَلَيْهِ اللَّهُ ^(٥) ؛ مَا حَقِيقَةُ ^(٦) التَّائِبِينَ : وَقَدْ مَتَّعْنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا ، تَمَتُّعًا حَسَنًا ^(٧) . . . »

(١) في الأصل : « فسطل » ، والظاهر أنه مصحف عما ذكرنا .

(٢) راجع في بحث الشفاعة وإثباتها ؛ شرح مسلم (ج ٣ ص ٣٥) ، والفتح (ج ١٣ ص ٣٤٩ و ٣٥١) . وراجع فيه (ص ٣٤٥ - ٣٤٩) ، بحث المشيئة والإرادة ؛ لفائده وارتباطه بالموضوع . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٣٨ و ٤٠) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٠٦) ، وطبقات الشافعية (ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٥٨) .

(٣) هذه هي الآية الثانية : من الآيتين اللتين أخبر الشافعي أنه استنبط حكمهما .

(٤) يعني : على حقيقة : معلومة لنا ، وبينه لعقولنا .

(٥) أي : استأثر (سبحانه) به ، دون خلقه . وهذا جواب مقدم ، عن السؤال الآتي .

(٦) في الأصل : « صجبة » ؛ وهو تصحيف .

(٧) يعني : وأكثرتنا لم يلتزم الطاعة ، ولم يكف عن العصية . هذا غاية ما فهمناه في هذا النص : الذي لا نستبعد تحريفه ، أو سقوط شيء منه . فلذلك : ينبغي أن تستعين على فهمه : بمراجعة بعض ماورد في الاستغفار والتوبة ، وما كتب عن حقيقتهما ، واختلاف العلماء في حكمهما - : في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٦ و ج ١٠ ص ١٥٣ - ١٥٥) ، =

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، قال : وقال الحسن بن محمد — فيما أُخبرْتُ عنه ، وقرأته في كتابه — : أنا محمد بن سُفيان ، نا يونس بن عبد الأعلى ، قال : وقال لي الشافعي ^(١) : « ما بعدَ عشرينَ ومائة — : من آلِ عمران . — نزلت في أحدٍ : في أمرها ^(٢) ؛ وسورةُ الأنفالِ نزلت : في بدر ^(٣) ؛ وسورةُ الأحزابِ نزلت : في الخندق ^(٤) ، وهي : الأحزابُ ؛ وسورةُ الحشرِ نزلت ^(٥) : في النصير . »

= وشرح مسلم (ج ١٧ ص ٢٣ — ٢٥ و ٥٩ — ٦٥ و ٧٥ و ٨٢) ، والفتح (ج ١١ ص ٧٦ — ٨٤) ، وطرح التثريب (ج ٧ ص ٢٦٤) ، والرسالة القشيرية (ص ٤٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٤ ص ٣٨ و ١٣٠) ، ومفردات الراغب . وأن تراجع تفسير التناخ : في تفسير الطبري (ج ١١ ص ١٢٤) والقرطبي (ج ٩ ص ٣) . وانظر ما سيأتي في رواية يونس : (ص ١٨٦) .

(١) في المناقب لابن أبي حاتم (ص ١٩ مخطوط) (١) : أن يونس دخل على الشافعي — وهو مريض — فطلب إليه : أن يقرأ عليه هذه الآية ؛ وأن يونس قال : « عفى الشافعي ... : ما لقي النبي وأصحابه . »

(٢) راجع في أسباب النزول (ص ٨٩) ، والفتح (ج ٧ ص ٢٤٤) : أثر عبد الرحمن ابن عوف ، المؤيد لذلك . وهذا مذهب الجمهور ؛ وقيل : نزلت في الخندق ، أو بدر . انظر تفسير الطبري (ج ٤ ص ٤٥ — ٤٦) والقرطبي (ج ٤ ص ١٨٤) .

(٣) كما صرح به سعد بن أبي وقاص : فيما روى عنه في أسباب النزول (ص ١٧٢) . وانظر تفسير القرطبي (ج ٧ ص ٣٦١) ، وشرح مسلم (ج ١٨ ص ١٦٥) .

(٤) يحسن أن تراجع تفسير القرطبي (ج ١٤ ص ١١٣) : فقوائده حجة .

(٥) أي : بأسرها ؛ كما صرح به يزيد بن رومان : فيما رواه الطبري عنه في التفسير

(ج ٨ ص ٢٠) . وانظر الفتح (ج ٧ ص ٢٣٤) . وانظر في تفسير القرطبي (ج ١٨ ص ٢ — ٣) : الكلام عن أنواع الحشر .

(١) المخطوط محفوظ عندي بفضل به طي المغفور له مولانا الكوثري . وسيقدم للطبع بعد الانتهاء من هذا الكتاب إن شاء الله عز وجل .

قال : وقال الشافعي^(١) : « إِنَّ غَنَائِمَ بَذَرٍ لَمْ تُخَمَّسَ الْبَيْتَةُ^(٢) ؛ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ آيَةُ الْخُمْسِ : بَعْدَ رُجُوعِهِمْ مِنْ بَذَرٍ ، وَقَسَمِ الْغَنَائِمَ^(٣) . » .
 قال^(٤) : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله تعالى : (لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ : ٥ - ٢) . - : « يَعْْنَى^(٥) : لَا تَسْتَحِلُّوْهَا ، [وهى^(٦)] : كُلُّ مَا كَانَ لِلَّهِ (عز وجل) : مِنَ الْهَدْيِ وَغَيْرِهِ . » . [وفي قوله]^(٧) : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ : ٥ - ٢) : « مَنْ أَتَاهُ : تَصُدُّوْنَهُمْ عَنْهُ . » .
 قال : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (شَنَاَنُ قَوْمٍ : ٥ - ٢) . - : « عَلَى^(٨) خِلَافِ الْحَقِّ » . وقوله عز وجل : (إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ : ٥ - ٣) : « فَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ كَاةً - : مِنْ هَذَا . - فهو : ذِكْرِي^(٩) . » .

-
- (١) كما في المناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٥) : عن غير طريق يونس .
 (٢) راجع في شرح القاموس (مادة : بت) ؛ كون هذه الكلمة : بالقطع أو بالوصل .
 (٣) راجع ما تقدم (ص ٣٦ - ٣٧) ، والفتح (ج ٦ ص ١١٩ - ١٢٠) .
 (٤) كما في المناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٤) . (٥) هذا ليس في المناقب .
 (٦) الزيادة من عندنا : للتوضيح ؛ وما ذكر بعدها : نص رواية المناقب . وعبارة الأصل : « كما قال الله عز وجل في الهدى (ولا آمين البيت الحرام) من أن يصدوهم عنه . » . وهى - كما ترى - مضطربة : لا يمكن الاطمئنان إليها ، ولا التعويل عليها . ونكاد نقطع : بأنها محرفة عما ذكرنا . ولكي تطمئن إلى ذلك : راجع أقوال الأئمة في الشعائر : في تفسيرى الطبرى (ج ٦ ص ٣٦ - ٣٧) والقرطبي (ج ٦ ص ٣٧ - ٣٨) .
 (٧) هذا بيان للقوم ؛ أى : لا يكسبنكم كرهكم قوماً هذه صفتهم : الاعتداء عليهم ، وإلحاق الضرر بهم . فلا تتوهم : أنه تفسير للمفعول ؛ أو لآية المائدة الأخرى : (٨) .
 (٨) راجع في المصباح (مادة : ذكى) ؛ ما نقله عن ابن الجوزى في تفسير الدكاة : فهو من أجود ما كتب وأنفعه . وانظر تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٥٠ - ٥٢) ، وما تقدم (ص ٨٠ - ٨١) .

قال : وقال الشافعي : « الأزلَامُ ^(١) ليس لها معنى إلا : القِداحُ ^(٢) » .
 قال : وقال الشافعي (رحمه الله) — في قوله عز وجل : (وَلَا تُؤْتُوا
 السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ : ٤ - ٥) . — : « إنهم : النساء والصبيان ^(٣) ؛ لَا تَمْلِكُهُمْ
 مَا أُعْطِيَتْكَ — : من ذلك . — وكن أنت الناظر لهم فيه . » .
 قال : وقال الشافعي — في قوله عز وجل : وَالْمُخَصَّنَاتُ : مِنَ الَّذِينَ
 أُوتُوا الْكِتَابَ ، مِنْ قَبْلِكُمْ : ٥ - ٥) . — : « الْحَرَائِرُ : من أهل
 الكتاب ؛ غَيْرُ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ^(٤) . (مُخَصَّنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ : ٥ - ٥) :

-
- (١) قد ورد بالأصل : مضافا إليه — بمداد آخر — باء ، ثم كلمة : « الأزلَام » .
 وهو من تصرف الناسخ : بقرينة صنيع يونس السابق واللاحق .
 (٢) يعني : بالنظر للآية الكريمة . وإلا فقد تطلق على غير ذلك : كالوبار (وزن سهام) :
 دويات لا ذنب لها . انظر اللسان والتاج : (مادتي : قسم ، وزلم) ؛ والمصباح : (مادة :
 وبر) . ولابن قتيبة في الميسر والقдах (ص ٣٨ — ٤٢) والقرطبي في التفسير (ج ٦
 ص ٥٨ — ٥٩) كلام جيد مفيد في بحث القرعة السابق (ص ١٥٧) . وانظر الفتح
 (ج ٨ ص ١٩٢) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٤٩) .
 (٣) راجع في تفسير الفجر (ج ٣ ص ١٤٢ — ١٤٣) : ما روى في ذلك ، عن
 ابن عباس والحسن وقتادة وابن جبير . وراجع بتأمل كلام البيضاوي في التفسير (ص ١٠٣) .
 ثم راجع الآراء الأخرى : في تفسير الطبري (ج ٤ ص ١٦٤ — ١٦٦) والقرطبي
 (ج ٥ ص ٢٨) أيضا .
 (٤) روى ذلك ابن أبي حاتم في المناقب (ص ٩٧) ، ثم ذكر : أنه لا يعلم مفسرا غير
 الشافعي ، استثنى ذلك . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ١٨٤ — ١٨٧) ، والأم (ج ٤
 ص ١٨٣) . وراجع تفسير الطبري (ج ٦ ص ٦٨ — ٦٩) والقرطبي (ج ٦ ص ٧٩) ؛
 وما ذكره الفخر في التفسير (ج ٣ ص ٣٦١) : من منشأ الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي ،
 في حل الأمة الكتانية .

عَفَائِفَ ^(١) غَيْرَ فَوَاسِقَ . » .

قال ^(٢) : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا) ؛ الآية ^(٣) - قال : « إذا اتَّقَوْا : لم يقرُّبوا ما حرَّم عليهم ^(٤) . » .

قال : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ . ^(٥) ٥ - ١٠٥) . - قال : « هذا : مِثْلُ قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ : ٢ - ٢٧٢) ؛ ومِثْلُ قوله عز وجل : (فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ : حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ . ٤ - ١٤٠) . ومِثْلُ هذا - في القرآن - :

(١) في الأصل : « عفايف » ؛ وهو تصحيف . انظر شذا العرف (ص ١٠٩) .
يعنى : متزوجين نساء صفتين ذلك . فهذا متعلق بقوله : « محصنين » ؛ لا تفسر له .
ومراد به ذلك : الإرشاد إلى أنه لا ينبغى للمؤمن العفيف : أن يتزوج غير عفيفة ؛ على حد قوله تعالى : (والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك : ٢٤ - ٣) . ولعل ذلك يرشدنا : إلى السر في اقتصاره على بعض النص فيما تقدم (ج ١ ص ٣١١) : وإن كان قد ذكر في مقام بيان معاني الإحصان . وراجع القرطبي (ج ١ ص ١١٧ - ١١٨) ، وتهذيب اللغات (ج ١ ص ٦٥ - ٦٧) .

(٢) كما في المناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٩) .

(٣) راجع في أسباب النزول (ص ١٥٦) : حديث أنس والبراء في سبب نزولها . وانظر الفتح (ج ٨ ص ١٩٣) .

(٤) انظر القرطبي (ج ١ ص ١٤٥) ، والأقوال الأربعة التي ذكرها القرطبي في التفسير

(ج ٦ ص ٢٩٦) .

(٥) راجع في أسباب النزول (ص ١٥٨) : حديث ابن عباس في سبب نزول هذه

الآية . وراجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٩١ - ٩٢) : حديث أبي بكر والحنفى ،

وأثر ابن مسعود : في ذلك . ثم راجع تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٤) .

على ألفاظ^(١) . « .

قال : وقال الشافعي رحمه [الله] - في قوله عز وجل : (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ : لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ أَلْسُوءَ بِحَبَالَةٍ : ٤ - ١٧) . - : « ذَكُرُوا فِيهَا مَعْنِيَيْنِ : (أَحَدُهُمَا) : أَنَّهُ مَنْ عَصَى : فَقَدْ جَبَلَ ، مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ^(٢) . (وَالْآخَرُ) : أَنَّهُ لَا يَتُوبُ أَبَدًا : حَتَّى^(٣) يَعْلَمَهُ ؛ وَحَتَّى يَعْمَلَهُ : وَهُوَ لَا يَرَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . وَالْأَوَّلُ : أَوَّلَاهُمَا^(٤) . « .

قال : وقال الشافعي (رحمه الله) ، - [في قوله عز وجل^(٥)] : (وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ : أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ؛ إِلَّا خَطَاً : ٤ - ٩٢) . - : « معناه : أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ^(٦) أَنْ يَقْتُلَ أَخَاهُ ؛ إِلَّا : خَطَاً . « .

(١) أى : على ألوان في التعبير ، وأصناف في البيان ، وفي الأصل : « ألفاظه » ؛ وهو تحريف . وانظر كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٦٩) : المتعلق بآية : (ولا تزر وازرة وزر أخرى : ٥٣ - ٣٨) ؛ وما تقدم (ج ١ ص ٣١٧) .

(٢) أى : لأنه ارتكب فعل الجهل ، وتنكب سبيل العقل ؛ سواء أكان جاهلاً بالحكم ، أم عالماً .

(٣) عبارة الأصل : « حتى يعمل ، وحين يعلمه » . وهي مصحفة قطعاً ؛ ولعلنا وقفنا فيما أثبتنا .

(٤) بل نقل في تفسير الطبري (ج ٤ ص ٢٠٢) والقرطبي (ج ٥ ص ٩٢) ، عن قتادة : أن الصحابة أجمعت عليه . فراجع قوله وغيره : بما يفيد في المقام ،

(٥) زيادة حسنة ، ولعلها سقطت من النسخ .

(٦) أى : لا ينبغي له ، ويحرم عليه . انظر تفسير القرطبي (ج ٥ ص ٣١١) . وراجع فيه وفي تفسير الطبري (ج ٥ ص ١٢٨ - ١٢٩) تأويل العلماء لظاهر هذه الآية ، وسبب نزولها . وانظر الفتح (ج ١٢ ص ١٧١ - ١٧٢) ، وما يتعلق بهذه الآية : فيما تقدم (ج ١ ص ٢٨١ - ٢٨٨) .

قال : وقال الشافعي - في قوله عز وجل : (قُلِ : اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ، وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ) ؛ الآية : (٤ - ١٢٧) . - : « قولُ عائشة (رضي الله عنها) ، أثبتُ شيء فيه » . وذكر لي - في قولها - : حديث الزهري^(١) .

قال : وقال [الشافعي^(٢)] - في قوله عز وجل : (لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ : ٥ - ٨٩) . - : « ليس فيه إلا قولُ عائشة : حَلَفَ الرجلُ على الشيء : يَسْتَيْقِنُهُ ، ثم يَجِدُهُ : على غير ذلك^(٣) » . قلت : وهذا بخلاف رواية الربيع عن الشافعي : من قول عائشة . وزواية الربيع أصح : فهذا الذي رواه يونس عن الشافعي - : من قول عائشة . - : إنما رواه عمر بن قيس ، عن عطاء ، عن عائشة^(٤) . وعمر بن

(١) هو - كما في صحيح البخاري - : « أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال : رغبوا في نكاحها ، ولم يلحقوها بسنتها : بل كمال الصداق . فإذا كانت مرغوبا عنها - في قلة المال والجمال - : تركوها ، والتمسوا غيرها : من النساء . فكما يتركونها : حين يرغبون عنها ؛ فليس لهم أن ينكحوها : إذا رغبوا فيها ؛ إلا أن يقسطوا لها الأوفى : من الصداق ؛ ويعطوها حقها . » . وقد أخرجه الشيخان من طريقه عن عروة ، ومن طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه ؛ والبيهقي من طريق وكيع عن هشام أيضاً ؛ بألفاظ مختلفة . انظر الفتح (ج ٥ ص ٨١ و ٢٥٣ وج ٨ ص ١٦٦ و ١٨٤) ، وشرح مسلم (ج ١٨ ص ١٥٤ - ١٥٦) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٣٠) . ثم راجع تفسير القرطبي (ج ٥ ص ١١ و ٤٠٣) .

(٢) زيادة حسنة ، وأعلها سقطت من النسخ .

(٣) هذا هو نحو ما استحسنه مالك في الموطأ ، ونقلناه فيما سبق (ص ١١٠) ؛ وأشرنا

إلى رد الشافعي عليه . إلا أن مالك لم ينسبه إلى قائل معين .

(٤) كما في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٩) . وانظر ما روى فيها (ص ٥٠) : عن

مجاهد والحسن .

قيس : ضعيفٌ . ورؤي من وجه آخر : كالمُنْقَطِعِ .
والصحيحُ عن عطاء وعروة ، عن عائشة - : ما رواه في رواية الربيع ؛
والصحيح : من المذهب أيضاً ؛ ما أجازته في رواية الربيع .

* * *

(قرأتُ) في كتاب : (السنن) - ^(١) رواية حرملة عن الشافعي
رحمه الله - : قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ،
حَسَنًا : ٥ - ٨) ؛ وقال تعالى : (أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ . ٣١ - ١٤) ؛
وقال جل ثناؤه : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ :
لِتَعَارَفُوا : ٤٩ - ١٣) ^(٧) . »

« وقال تبارك اسمه : (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ : مِمَّ خُلِقَ ؟ * : خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ *
يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ : ٨٦ - ٥ - ٧) ؛ فقل : يخرج من
صُلْبِ الرَّجُلِ ، وتَرَائِبِ ^(٣) المرأة . »
« وقال : (مِنْ نُطْفَةٍ : أَمْشَاجٍ ؛ نَبْتَلِيهِ : ٧٦ - ٢) ؛ فقل (والله أعلم) :

(١) في الأصل زيادة : « في » ؛ وهي من النسخ
(٢) روى الزهري : أن سبب نزول هذه الآية ، قولهم : « يا رسول الله ؛ نزول
بناتنا موالينا ؟ » . انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٣٦) .
(٣) في الأصل : « ونزائب » ؛ وهو تصحيف . وهذا القول مروى عن قتادة والفراء .
وروى عن الحسن : أنه يخرج من صلب وترائب كل منهما . وقيل : يخرج من بين صلب
الرجل ونحره . انظر تفسير الطبري (ج ٣٠ ص ٩٢ - ٩٣) والقرطبي (ج ٢٠ ص ٧) ؛
واللسان (مادة : ترب) ، وانظر الأقوال : في تفسير الترائب .

نُطْفَةُ الرَّجُلِ : مُخْتَلِطَةٌ بِنُطْفَةِ الْمَرَأَةِ ^(١). (قال الشافعي) : وما اختلط سمته
العربُ : أمشاجاً .

« وقال الله تعالى : (وَلَا بَوَيْنَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ : مِمَّا تَرَكَ) ؛
الآية : ٤ - ١١ . »

« فأخبر (جل ثناؤه) : أن كل آدي : مخلوق من ذكر وأنثى ؛
وسمى الذكر : أباً ؛ والأنثى : أمّاً . »

« ونَبَّهَ ^(٢) : أن ما نسب ^(٢) — من الولد — إلى أبيه : نعمة من
نعمه ؛ فقال : (فَبَشِّرْنَاهَا : بِإِسْحَاقَ ؛ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ : يَعْقُوبَ : ١١ -
٧١) ؛ وقال : (يَا زَكَرِيَّا ؛ إِنَّا نُبَشِّرُكَ : بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى ؛ ١٩ - ٧) . »
« قال الشافعي : ثم كان بيننا في أحكامه (جل ثناؤه) : أن نعمة لا
تكون : من جهة معصيته ^(٣) ؛ فأحل النكاح ، فقال : (فَانكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ : مِنَ النِّسَاءِ : ٤ - ٣) ؛ وقال تبارك وتعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا :
فَوَاحِدَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٤ - ٣) . وحرّم الزّنا ، فقال :
(وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا : ١٧ - ٣٢) ؛ مع ما ذكره : في كتابه . »

« فكان معقولا في كتاب الله : أن ولد الزّنا لا يكون منسوبا إلى

(١) راجع في تفسير القرطبي (ج ١٩ ص ١١٨ - ١١٩) : ما روى عن ابن عباس وابن
مسعود وأبي أيوب ؛ وأقوال البرد والفراء وابن السكيت . لفائدتهما هنا . (وانظر تفسير
الطبري (ج ٢٩ ص ١٢٦ - ١٢٧) .

(٢) في الأصل : « وفيه . . . نسب » ؛ وهو تصحيف .

(٣) في الأصل : « معصية » ؛ والظاهر : أنه محرف ؛ بقرينة ما سيأتي .

أبيه : الزاني بأمة . لِمَا وَصَفْنَا : من أن نِعْمَتَهُ إِنَّمَا تَكُونُ : من جهة طَاعَتِهِ ؛
لا : من جهة مَعْصِيَتِهِ . »

« ثم : أَبَانَ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) » ؛ وَبَسَطَ
الْكَلَامَ فِي شَرْحِ ^(٢) ذَلِكَ .

* * *

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو الْحَافِظُ
(يُبْنَدَادَ) : نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ [مُحَمَّدٍ بْنِ] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ الْعَبَّاسِ الشَّافِعِيِّ ؛ حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ : حَدَّثَنِي أَبِي [مُحَمَّدُ بْنُ]
عَبْدِ اللَّهِ ^(٣) بْنِ مُحَمَّدٍ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ ^(٤) : « نَظَرْتُ بَيْنَ

(١) كحديث : « الولد لصاحب الفراش ؛ وللعاهر الحجر » ؛ وكُتِبَ عَلَيْهِ (صلى الله عليه وسلم)
الولد ، عن الزوج الملاحن ؛ وإلحاقه : بإمه .

(٢) في الأصل : « شروح » ؛ والزيادة من الناسخ . ولكي تقف على حقيقة هذه
المسئلة الخطيرة ، ومذاهب الأئمة فيها ، وما يتعلق بها أو يتفرع عنها - : ينبغي أن تراجع
كلام الشافعي في الأم (ج ٤ ص ١٢ و ج ٥ ص ١٣٦ - ١٤٠ و ٢٣٤ و ٢٨١ و ٢٨٢) ، واختلاف
الحديث (ص ٣٠٤ - ٣١٠) ؛ والمختصر (ج ٣ ص ٢٨٠ - ٢٨٢ و ج ٤ ص ١٧٤) ؛ وكلام
الفخر في المناقب (ص ١٩٤ و ١٩٥ - ١٩٥) . ثمراجع شروح اللوطا (ج ٣ ص ١٢٣ - ١٢٤
و ١٤١ - ١٤٢) ومسلم (ج ١٠ ص ٣٧ - ٤٠ و ١٢٣) والعمدة (ج ٤ ص ٦٨ و ٧٠) ؛ ومعالم
السنن (ج ٣ ص ٢٦٨ - ٢٧٤ و ٢٧٨ - ٢٨٠) ، وطرح التثريب (ج ٧ ص ١٠٨ و ١١٦ و ١٢٢
و ١٣٠) ، والفتح (ج ٤ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ و ج ٨ ص ١٧ - ١٨ و ٣١٣ - ٣١٥ و ج ٩ ص ٣٦٦
و ٣٧١ - ٣٧٤ و ج ١٢ ص ٢٣ - ٣١ و ١٠٤) .

(٣) في الأصل زيادة : « محمد » ؛ وهو متأخر عن مكانه بعث الناسخ . والتصحيح
والزيادة المقدمة : من طبقات التاج السبكي (ج ١ ص ٢٤٣ و ٢٨٧) .

(٤) كما في المناقب للفخر (ص ٧٠) : باختلاف يسير سنن به على بعضه .

دِقِّي المصحف : فعرّفتُ مُرادَ الله (عز وجل) في ^(١) جميع ما فيه ، إلا
حرفين : (ذكرهما ، وأنسيتُ ^(٢) أحدهما) ؛ « والآخر : قوله تعالى :
(وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا : ٩١ — ١٠) ، فلم أجده : في كلام العرب ؛
فقرأتُ لمقاتِل بن سليمان : أنها : لغة السودان ؛ وأنَّ (دَسَّاهَا ^(٣)) :
أغواها . ^(٤) » .

قوله : « في كلام العرب » ؛ أرادَ : لغته ؛ أو أرادَ : فيما بلغه : من
كلام العرب . والذي ذكره مقاتِلُ — : ^(٥) لغة السودان . — : من كلام
العرب ؛ والله أعلم .

وقرأتُ في كتاب . (الثنن) — رواية حرملة بن ^(٦) يحيى ، عن
الشافعي رحمه الله — : قال : « قال الله عز وجل : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ
لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) ، الآيةين : (٦٠ — ٨) . »

(١) رواية الفخر : « من . . . : إلا حرفين أشكلاطى ؛ قال الراوى : الأول نسيته ،
والثاني . . . » . وانظر الحلية (ج ٩ ص ١٠٤) ، وتاريخ بغداد (ج ٢ ص ٦٣) .
(٢) في الأصل : بدون الواو ؛ ولعلها سقطت من النسخ .
(٣) الأصل : « داساها » ؛ وهو تحريف .
(٤) قد أخرج هذا التفسير عن ابن عباس : في المستدرک ومختصره (ج ٢ ص ٥٢٤) ،
وتفسير القرطبي (ج ٢٠ ص ٧٧) . وأخرجه البخارى عن مجاهد ، والطبرى عنه وعن ابن
جبير . انظر الفتح (ج ١١ ص ٤٠٤) ، وتفسير الطبرى (ج ٣٠ ص ١٣٦) .
(٥) أى : على أنه لغتهم : هو : من كلام العرب ؛ أخذه أهل السودان عنهم ،
واشتهر عندهم .

(٦) في الأصل : « ابن أبى يحيى » ؛ والزيادة من النسخ . انظر الطبقات للشيرازى =

« قال : يُقَالُ (والله أعلم) : إنَّ بعضَ المسلمينَ تأثَّم من صِلَةِ المشركينَ -
أَحْسَبُ ذلكَ : لما نَزَلَ ^(١) فَرَضُ جِهَادِهِمْ ، وَقَطَعَ الْوِلَايَةَ يَئِنُّهُمْ وَيَئِنُّهُمْ ^(٢) ،
وَنَزَلَ : (لَا تَجِدُوا قَوْمًا - : يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . - : يُؤَادُّونَ
مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) ، الْآيَةُ ^(٣) : (٥٨ - ٢٢) . - فلما خافوا أن تكونَ
[الْمَوَدَّةُ ^(٤)] : الصَّلَاةُ بِالْمَالِ ، أُنْزِلَ ^(٥) : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ :
لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ - : أَنْ تَبْرَأُوهُمْ وَتُقْسِطُوا
إِلَيْهِمْ ^(٦)) ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ : قَاتَلُوكُمْ
فِي الدِّينِ ، وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ - : أَنْ

= (ص ٨٠) والسبكي (ج ١ ص ٢٥٧) والحسيبي (ص ٥) .

(١) في الأصل زيادة : « من » ؛ والظاهر : أنها من الناسخ ؛ بقرينة قوله الآتي :
« ونزل » ؛ فتأمل .

(٢) كما في آيات آل عمران : (٢٨ و ١١٨) ؛ والمائدة : (٥١) ؛ وأول المتحنة .

(٣) راجع ما ورد في سبب نزولها : في أسباب النزول (ص ٣١٠) ، والسنن الكبرى

(ج ٩ ص ٢٧) ، وتفسير القرطبي (ج ١٨ ص ٣٠٧) .

(٤) هذه الزيادة : للايضاح ؛ وقد يكون أصل العبارة : « أن تكون الصلة بالمال

محرمة » .

(٥) راجع في الفتح (ج ٥ ص ١٤٧ - ١٤٨) : حديث أسماء بنت أبي بكر في سبب

نزول هذه الآية . ثم راجع الخلاف : في كونها : محكمة أو منسوخة ؛ عامة أو مخصوصة - :

في الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٢٣٥) ، وتفسير الطبري (ج ٢٨ ص ٤٣) والقرطبي

(ج ١٨ ص ٥٩) .

(٦) قال ابن العربي - كما في تفسير القرطبي - : « أي : تعظوم قسطا : من أموالكم ؛

على وجه الصلة . وليس يريد به : من العدل ؛ فإن العدل واجب : فيمن قاتل ، وفيمن

لم يقاتل . » . وانظر تفسير الفخر (ج ٨ ص ١٣٩) والبيضاوي (ص ٧٣١) .

تَوَلَّوْهُمْ ؛ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ : فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . »
 « قال الشافعي (رحمه الله) : وكانت الصَّلَةُ بالمالِ ، والبرُّ ، والإقساطُ ،
 ولينُ الكلامِ ، والمراسلةُ ^(١) — : بحكم الله . — غيرَ ما نهوا عنه : من
 الوَلَايةِ لِمَنْ نهوا عن ولَايتهِ : ^(٢) مع المظاهرةِ على المسلمين . »
 « وذلك : أنه أباحَ برَّ مَنْ لم يُظاهرِ عليهم — : من المشركين . —
 والإقساطِ إليهم ؛ ولم يُحرِّمْ ذلك ^(٣) : إلى مَنْ أظهرَ عليهم ؛ بل : ذَكَرَ الذين
 ظاهروا عليهم ، قتلَهُمْ : عن ولايتِهِمْ . وكان الوَلَايةُ : غيرَ البرِّ والإقساطِ ^(٤) . »
 « وكان النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) : فادَى بعضَ أسارى بدرٍ ؛ وقد
 كان أبو عَزَّةَ الجُمَحِيُّ : مِمَّنْ مَنَّ عَلَيْهِ ^(٥) — : وقد كان معرُوفًا : بعدَاوَتِهِ ،
 والتَّأْيِيبِ ^(٦) عليه : بنفسِهِ ولسانِهِ . — وَمَنْ بعدَ بدرٍ : على ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ ؛
 وكان معرُوفًا : بعدَاوَتِهِ ؛ وأَمَرَ : بقتلِهِ ؛ ثم مَنَّ عَلَيْهِ بعدَ إيسارِهِ . وأُسْلِمَ

-
- (١) كما في قصة جاطب بن أبي بلتعة . انظر ما تقدم (ص ٤٦ - ٤٨) ، وأسباب النزول
 (ص ٣١٤ - ٣١٦) ، وتفسيرى الطبرى (ج ٢٨ ص ٣٨ - ٤٠) والقرطبي (ج ١٨ ص ٥٠ - ٥٢)
 (٢) أى : مع كونه مظاهراً عليهم ؛ فهو في موقع الحال من الضمير .
 (٣) أى : إيصال ذلك إلى من أعان على إخراجهم ؛ انظر اللسان (ج ٦ ص ١٩٨) .
 وفي الأصل : « . . إلى ما . . » ؛ وهو تصحيف .
 (٤) راجع كلام الحافظ فى الفتح (ج ٥ ص ١٤٦) : للتعليق بذلك ؛ لفائدته .
 (٥) وأخذ عليه عهداً بعدم قتاله ؛ ولكنه أخل بالتعهد ، وقاتل النبي فى أحد ؛ فأُسر
 وقتل . انظر الأم (ج ٤ ص ١٥٦) ؛ ثم راجع قصته وقصة ثُمَامَةَ : فى السنن الكبرى
 (ج ٩ ص ٦٥ - ٦٦) : وانظر ما تقدم (ص ٣٨ وج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩) ، والفتح (ج ٦ ص ١٥٢) .
 (٦) فى الأصل : « والتأليب » ؛ وهو تحريف .

ثُمَّ أَمَّةٌ ، وَحَبَسَ الْمِيرَةَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ : فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ،
أَنْ يَأْذِنَ لَهُ : أَنْ يَمِيرَهُمْ ؛ فَأْذِنَ لَهُ : فَارَاهُمْ . «
«وقال الله عز وجل : (وَيُطْعِمُونَ الطَّامَمَ — عَلَى حُبِّهِ . — : مِسْكِينًا ،
وَيَتِيمًا ، وَأَسِيرًا : ٧٦ — ٨) ؛ وَالْأَسْرَى ^(١) يَكُونُونَ : مِمَّنْ حَادَّ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ ^(٢) . « .

* * *

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، أنا الحسن بن رَشِيقٍ (إجازة) ،
قال ^(٣) : قال عبد الرحمن بن أحمد المَهْدِيُّ : سَمِعْتُ الرَّيَّسَ بْنَ
سُلَيْمَانَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ (رحمه الله) ، يَقُولُ ^(٤) : « مَنْ
زَعَمَ — : مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ . — : أَنَّهُ يَرَى الْجَنِّ ؛ أَهْطَلْتُ ^(٥)

(١) فى الأصل : بالالف ؛ وهو تصحيح .

(٢) قال الحسن : « ما كان أسراهم إلا المشركين » . وروى نحوه : عن قتادة وعكرمة .
انظر الخلاف فى تفسير ذلك : فى تفسيرى الطبرى (ج ٢٩ ص ١٢٩-١٣٠) والقرطبى (ج ١٩ ص ١٢٧) . ثم راجع فى سير الأوزاعى الملحق بالأم (ج ٧ ص ٣١٦-٣١٧) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٢٨-١٢٩) — : رد الشافعى على أبى يوسف ، فيما زعم : « من أنه لا ينبغي : بيع الأسرى لأهل الحرب ، بعد خروجهم إلى دار الاسلام » . ففائدته فى هذا البحث كبيرة . وانظر شرح مسلم (ج ١٢ ص ٦٧-٦٩) .

(٣) هذا قد ورد فى الأصل عقب قوله : المهدى ؛ وهو من عبث الناسخ .

(٤) كفاى مناقب الفخر (ص ١٢٦) ، وطبقات السبكى (ج ١ ص ٢٥٨) (والحلية ج ٩ ص ١٤١) : وقد أخرجاه من طريق حرمة . وذكره فى الفتح (ج ٦ ص ٢١٦) : مختصراً ؛
عن الناقب للبيهقى . (٥) فى غير الأصل : « أبطلنا » . قال فى الفتح : « وهذا محموله : على من يدعى
رؤيتهم : على صورهم التى خلقوا عليها وأما من ادعى : أنه يرى شيئاً منهم — : بعد أن
يتصور على صور شق : من الحيوان . — : فلا يقدح فيه ؛ وقد تواردت الأخبار : بتطورهم =

شهادته — : لأن الله (عز وجل) يقول : (إنه يراكم هو وقبيله : من حيث لا ترونهم : ٧ — ٢٧) . — إلا : أن يكون نبياً^(١) . « .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، قال : ثنا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال^(٢) : « أكره : أن يقال للمحرّم : صفر ؛ [ولكن يقال له : المحرّم] »^(٣) .

« [ولما كرهت : أن يقال للمحرّم : صفر ؛ من قبل : أن أهل الجاهلية^(٤)] كانوا يعدّون ، فيقولون : صفران ؛ للمحرّم وصفر ؛ ويُنسّون — : فيحجّون عاماً في شهر ، وعاماً في غيره^(٥) . — ويقولون :

= في الصور . « . وانظر تفسير الفخر (ج ٤ ص ١٦٥) والقرطبي (ج ٧ ص ١٨٦) ؛ وآكام المرجان (ص ١٥) .

(١) ينبغي أن تراجع الكلام : عن حقيقة الجن وأصلهم ، وأصنافهم وأحكامهم ، وبعثة نبينا إليهم ؛ ورد إمام الحرمين وغيره ، على من أسكرو وجودهم : كـ بعض الفلاسفة ، والزنادقة والقدرية — : في تفسير الفخر (ج ٨ ص ٢٣٤ — ٢٤٢) ، وآكام المرجان (ص ٣ — ٥٤) ، والفتح (ج ٦ ص ٢١٥ — ٢١٨ وج ٧ ص ١١٨) ، والمستدرک ومختصره (ج ٢ ص ٤٥٦) ، وتفسير الطبري (ج ٨ ص ٢٧ وج ٢٩ ص ٦٤ — ٧١) والقرطبي (ج ١٩ ص ١ — ١٦) . — : لتؤمن : بدجل بعض المعاصرين المنكرين ؛ وتعتقد : أنهم رؤساء المقلدين ، بل زعماء المخرفين .

(٢) كما في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٦٥) .

(٣) زيادة جيدة ، عن السنن الكبرى .

(٤) أى : عاماً في صفر ، وعاماً في المحرم (مثلاً) . راجع في السنن الكبرى (ص ١٦٦) : =

إِنْ أخطأنا مَوْضِعَ الْمُحَرَّمَ ، فِي حَاطِمْ : أَصْبَنَاهُ فِي غَيْرِهِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
(إِنَّمَا النَّسِيءُ : زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) : الْآيَةُ : (٩ - ٣٧) . «

« وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(١) : إِنْ الزَّمانَ قَدْ اُسْتَدَارَ :
كَهَيْئَتِهِ ^(٢) . يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ^(٣) ؛ السَّنَةُ : اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ؛
مِنْهَا أَرْبَعٌ مُحَرَّمٌ : ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ — ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْمُحَرَّمُ . —
وَرَجَبٌ : شَهْرٌ مُضَرٌّ ، الَّذِي بَيْنَ مُجَادَى وَشَعْبَانَ ^(٤) . »

== ما ذكره ابن عباس عما كان يفعله في الجاهلية أبو ثمامة الكنانى ؛ وما قاله مجاهد . وراجع
أُمَالِي الْقَالِي (ج ١ ص ٤) ، وَالتَّاج (مادة : نَسَأُ) ، وَالْقُرْطُبِي (ج ١ ص ١٩٥) ،
وَتَفْسِيرِي الطَّبْرِي (ج ١٠ ص ٩١-٩٣) وَالْقُرْطُبِي (ج ٨ ص ١٣٧) ، وَالْفَتْح (ج ٣
ص ٢٧٤) . ثُمَّ انْظُرْ بِتَأَمُّلٍ بُلُوغِ الْأَرْب (ج ٣ ص ٧٠-٧٦) ، وَكَلَامِ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ
مُسْلِمَ (ج ١١ ص ١٦٨) ، وَمَاتِقْلَهُ الْفَخْرَ فِي التَّفْسِيرِ (ج ٤ ص ٤٣١) عَنْ الْوَاحِدِيِّ ؛
وَالْحَافِظَ فِي الْفَتْحِ (ج ٨ ص ٢٢٦) عَنْ الْحُطَّابِيِّ — : مِمَّا يَفِيدُ : أَنَّ هَذَا التَّأخيرَ لَمْ يَكُنْ
عِنْدَهُمْ مَخْتَصًا بِشَهْرٍ . — : لِتَدْرِكَ مَا فِي رِسَالَةِ : (نِظَامِ النَّسِيءِ عِنْدَ الْعَرَبِ : ص ١٢) :
مِنَ الضَّعْفِ وَالتَّسْرِعِ فِي الْحُكْمِ .

(١) كما في الصحيحين وغيرهما ؛ إِلَّا أَنَّ فِيهَا زِيَادَةٌ مَفِيدَةٌ لَمْ تَذْكَرْ هُنَا . فَرَاجِعِ الْكَلَامِ
عَنْهُ : فِي الْفَتْحِ : (ج ١ ص ١١٧ وَج ٣ ص ٣٧٢ وَج ٨ ص ٥٦ وَ٢٢٥ وَج ١٠ ص ٥) ،
وَشَرْحِ مُسْلِمَ (ج ١١ ص ١٦٧-١٧٢) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « كَهَيْئَةٍ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى إِلَى هُنَا .

(٤) ذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ : « أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ مَبَالِغَةٌ فِي إِيضَاحِهِ ، وَإِزَالَةٌ لِلْبَسْ عَنْهُ :
إِذْ كَانَتْ رِيْعَةٌ تَخَالَفُ مُضَرِّفِيهِ : فَتَجْعَلُهُ رَمَضَانَ » ؛ الْخ . فَرَاجِعِهِ ؛ وَرَاجِعِ فِيهِ وَفِي النَّاسِخِ
وَالنَّسُوخِ لِلنَّحَّاسِ (ص ٣١) وَالتَّاج . (مادة : حَرَمَ) : اخْتِلَافُ الْكُوفِيِّينَ وَالْمَدَنِيِّينَ :
فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْأَشْهُرِ ؛ أَهْوَا الْمُحَرَّمَ ؟ أَمْ رَجَبٌ ؟ أَمْ ذُو الْقَعْدَةِ ؟ .

« قال الشافعي : فلا شهر يُنسأ^(١) . وسمَّاهُ^(٢) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : المُحرَّم . »
وصلى^(٣) الله على سيِّدنا : مُحَمَّدٍ ؛ وعلى آله وصحبه أجمعين .

-
- (١) أى : بعد بيان الله ورسوله . وفى الأصل : « خلا شهر منسا » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من السنن الكبرى .
(٢) أى : المحرم . وإذن : تكون تسميته : صفراً ؛ مكروهة .
(٣) هذا إلى آخره : آخر ما ذكر فى الكتاب . وهو من كلام البيهقي ، أو أحد النساخ . والله أعلم .
-

« كلمة الختام »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد الحمد والتعظيم لله ، والصلاة والتسليم على رسول الله ؛ وعلى آله الأطهار ، وأصحابه الأبرار ، وسائر الأئمة الأخيار — : فبفضل الله . (تعالى) ومعونته ، وتوفيقه (سبحانه) وهدايته ؛ قد انتهينا من التصحيح والتعليق على كتاب : « أحكام القرآن (١) » ؛ أحد الآثار الجليلة — : التي تركها لمن بعده : نبراساً يهتدى بنوره المتعلمون ، وقانوناً يحتكم إلى حكمه المختلفون ؛ إمام الأئمة ، وعالم قريش والأمة ، ؛ الإمام المطلبي : محمد بن إدريس الشافعي ؛ رضي الله عنه ، ونفعنا بعلمه . — : الذي جمعه وصنفه ، وبوبه ورتبه ؛ شيخ المحدثين ، وكبير المصنفين ؛ الحافظ : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ؛ رحمه الله ، وأكرم مثواه .

وكنا قد ابتدأنا ذلك : في يوم الجمعة المبارك ، الحادي عشر من المحرم سنة ١٣٧١ هـ (١٢ من أكتوبر ١٩٥١ م) .

لأننا لم نتمكن من مراجعة أصله كله : قبل تقديمه لطبعه ؛ بل : راجعنا من أول الملزمة الرابعة من الجزء الأول .

أما ما قبل ذلك : فالملزمة الثانية لم ننظرها إلا قبيل طبعها بساعات معدودة : ولا مصدر يرجع إليه ، أو يعول عليه . والملزمة الثالثة قد تمكنا من نظرتجارب طبعها ، والرجوع إلى ما أعان على تصحيح الكثير منها . وقد أصلحنا بعض الأخطاء التي وقعت فيها وفيما قبلها . ولم نكون — قبل الشروع في ذلك العمل الخطير — : فكرة مركزة خاصة ؛ ولم نرسم لتحقيقه : خطة محددة واضحة . بل سرنا فيه — بعد وجل شديد ، وتردد مديد — : حسب ما سمحت به ظروفنا الحرجة ؛ ومكنت منه شواغلنا الجمة ، مستلهمين الله : التوفيق والسداد . ومستمدين منه : العون والإرشاد .

(١) يجب أن يكون معلوماً : أن الشافعي قد وضع كتاباً آخر بهذا الاسم : كثيراً ما نقل عنه أبو إبراهيم الزني في مختصره ، وأبو العباس الأصم في سننه .

وإنا لندرجو أن نكون - بعملنا هذا - : قد أدينا واجباً ، وأرضينا رباً ، وخدمنا ديناً .
وأن نكون : قد محونا خطأ ، وأثبتنا صواباً ، وملاأنا فراغاً ، وأزلنا اضطراباً ، وأبنا
خفياً ، وكشفنا غامضاً ، ومنعنا تقدماً ، وقطعنا لوماً .

وأن نكون : قد أحلنا القارىء : على ما أوجد وثوقاً ، وأكد ثبوتاً ، وزاد بياناً ،
وقوى برهاناً ؛ وعلى ما فصل مجملاً ، وبسط مختصراً ؛ وتعرض لما ليس من عرض
الكتاب ، التعرض له ، أو الاهتمام به : مما يتصل بالموضوع عن قرب أو بعد . وعلى
ما أورد : من الاعتراض والتقد ؛ ما أظهر فضلاً جديداً ، وأوجب تقديراً مزيداً : « فالضد
يظهر حسنه الضد » .

بيد أن ذلك مع الأسف - : لاعتبارات خاصة ، وأسباب قاهرة : لا نرى ضرورة
لشرحها ، أو الإشارة إلى نوعها . - لم يتحقق إلا : في دائرة ضيقة محدودة ، وبصورة
متعبة غريبة .

ثم نرجو أن نكون : قد عرضنا نصه عرضاً بياناً جميلاً ، ونسقناه - في جملة - تنسيقاً
فنياً بديعاً : يقر الناظر ، ويسر الخاطر ، ويبين مواقع جملة ، وارتباط كله .
وكنا قد التزمنا : أن نكمل بالهامش ، الآيات القرآنية الكريمة : التي اقتضت الرواية
على ذكر بعضها ، وأشارت إلى إرادة بقيتها . ثم اكتفينا - من أول مباحث الجراح - :
بالتنبية على رقم الآية وسورتها . ولم تمكنا صحتنا إلا من وضع فهرس إجمالي مختصر :
لموضوعات الكتاب ومحتوياته . ونحن لا نؤمن : بأن الفهارس هي : كل ما يدل على
المسائل المطلوبة ، ويوصل إلى المباحث المرغوبة . بل نؤمن - عن خبرة صادقة ، وتجربة
واسعة - : بأن الاعتماد الكلي عليها ، في البحث عن شيء من ذلك ، كثيراً ما فوت حقائق
ثابتة ، وفوائد هامة ، أو سبب أحكاماً خاطئة ، وآراء شاذة .

على أن الناشر الفاضل أبواسامة السيد عزت العطار الحسيني (أعزه الله) قد قام بوضع
فهرسين ؛ (أحدهما) : للآيات الشريفة (والآخر) : للاعلام والأماكن التي وردت فيه .
ونحن - مع شكرنا إياه على وضعهما - قد رجونا : أن يقتصر ، ما أمكن ، في ثانيهما .

وقد يؤخذ عايناً : أننا قد أثبتنا - في بعض المواضع - عبارة غير الأصل ؛ وزدنا
- كذلك - ما لا تتحتم زيادته ، ولا تتعين إضافته . وأننا لم نلتزم تخريج أحاديثه ، ولا
التعريف بأعلامه .

فنقول : إن هذا لا ضرورة له ؛ وذلك مما يتسامح فيه . على أن لنا فى زيادة مازدنا ، وترك ما تركنا - : من الأعذار البينة العديدة ، والأسناد القوية السديدة . - ماسندلى به ونشرحه : عند الحاجة الملحة ، والضرورة الملجئة ؛ إن شاء الله .

ويكفى الآن ، أن نقول - فى سراحة تامة - : إن هذا أول عمل ، من نوعه ، قمنا به ؛ فلم يسبق لنا تصحيح كتاب غيره

واسنا (ولله الحمد) من الجهل والغرور : بحيث نتوهم : أنه عمل كامل من كل ناحية ، أو خال عن الأخطاء العلمية . فالكمال : لله وحده ، ومن طلبه : فقد طلب أمراً : بعيداً تناوله ؛ بل : مستحيلاً تحققة .

واسكنا (ولله الفضل) نقول - فى وثوق واطمئنان - : إنه ليس فى الإمكان ، أبدع مما كان ، وإن أحداً - مهما قويت عقليته ، واتسعت ثقافته - لا يستطيع فى تلك المدة الوجيزة ، (دع : الأحوال الدقيقة ، والأعمال الأخرى الكثيرة) : أن يتحقق خيراً منه فى جملته ؛ وأن يقوم بأكثر مما قمنا به : من مراجعة نصه مراجعة دقيقة ، والبحث عن مكانه فى المظان الضخمة المختلفة ، ثم بيان أوجه الاختلاف فيه ، وتصحيح أخطائه ، وتكميل الناقص منه ، ثم النظر فى أهم المراجع المعتمدة : التى انتفعت بعلم الشافعى وتأثرت به ، أو اهتمت بالبحث عنه ، وتمرصت لنقده ، ثم الإحالة على المواضع : التى تعين على فهم عباراته ، وإدراك إشاراته ؛ ثم إعداد سورة لطبعه ، والنظر فى تجاربه ، ثم عمل ملحق بين بعض الأخطاء التى وقعت ، والتنبيهات التى فاتت .

وبالجملة : فهو عمل لا يقدر خطورته ، ولا يدرك صعوبته ؛ إلا امرؤ : قدر له أن يزاول مثله ، ويقدم - فى رغبة وإخلاص - على تأديته .

وإنا نسأل الله «الذى ألهم بإنشائه ، وأعان على إنهائه» : أن يكتب القبول له ، ويحقق النفع به . إنه مجيب الدعاء ، ومحقق الرجاء .

عبد الفتى عبد التعالى

القاهرة - ميدان السيدة نفيسة رضى الله عنها

غرة ذى القعدة سنة ١٣٧١ هـ
 ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ م } فى يوم الأربعاء

« بعض تصويبات واستدراكات ^(١) »

« خاصة بالجزء الأول »

صفحة	سطر	
١٧	٩	(والمكثرين) .
	٢٢	(الاطلاع) .
١٨	٣	(ملك) كما في الأصل .
	١١	(وشفاء) كما في الأصل .
١٩	٩	(البر) . في الأصل : (البار) ؛ وهو تحريف .
	١١	لعل الصواب : (التقرير والتبيان) .
	١٩	(محمد بن عبد الله الحافظ) كما في الأصل
٢١		كلام يونس المذكور في (توالي التأسيس : ص ٥٨) وذكر بعضه في مناقب الفخر (ص ٧٠)
٢٠	٧	(فيما) : ليس بالأصل ، ولا داعي لزيادته . وراجع في هذا الفصل ، الرسالة .
		(ص ١٧ — ٢٠ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧) .
	١٣	(لنا) . الصواب — كما في الأصل والرسالة — : (منا) بالفتح فالتنوين المشدد .
	١٤	[من] : زيادة بالرسالة . و : (على) . في الأصل والرسالة : (في) . وكلاهما صحيح .
	١٥	(وحماهموها) . والصواب : حذف الواو ؛ كما في الرسالة .
	١٩	(فأذاقهم) . كذا بنسخة الريبع . وفي الأصل : فازفهم) وهو تصحيف عن ذلك ؛ أو عن : (فأزقتهم) أي : أعجلتهم . كما في الرسالة (ط . بولاق) .
	٢٠	(أنف) بضم الهمزة والنون . كما في الأصل والرسالة . أي : المستقبل .
٢١	٤	(وكان بما) . في الرسالة : (فكل ما) .
	٩	(العون) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (القول) . وهو تصحيف .
	١٠	(للقول) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (في القول) . ثم ضرب على (في)

(١) قال الشافعي — كما في الحلية (ج ٩ ص ١٤٤) — : « إذا رأيت الكتاب : فيه إصلاح وإلحاق ؛ فاشهدوا له بالصحة » . ونحن قد تركنا التنبيه على بعض الأخطاء المطبعية المتكررة أو الظاهرة ؛ ولم نعد الخط الفاصل بين الأصل والمأش ، سطرًا .

ص س

- وأضيفت اللام لما بعده . و : (لما) . كذا بالأصل . وفي الرسالة : (بما) .
 ولعل الأحسن : (ووقعه الله في القول والعمل ، لما) .
- ١٢ ٢١ و ١٣ : (المبتدى) : توضع الهمزة فوق الياء . وقد تكرر هذا ونحوه في
 الطبع . و : (المديم بها) . كذا بالأصل . وفي طبقات السبكي (ج ١ ص ١٢
 - ١٣) : (المان بها) . وفي الرسالة : (المديم بها) . و : (على ما أوجبه : من
 شكره لها) . كذا بالأصل والطبقات ؛ وهو صحيح . وفي الرسالة : (على
 ما أوجبه به : من شكره بها) . وقوله : به ، زائد من النسخ . وراجع بقية
 النص في الطبقات ، وكلام ابن السبكي المتعلق به : لفائدته .
- ١٥ (وقولا) . كذا بالرسالة . وفي الأصل والطبقات : (قولاً) . وهو تحريف .
- ١٦ (وفي . . . الهدى) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (في . . . الهدى) .
 وهو تحريف .
- ١٧ (الرا) . ليس بالرسالة . وقد أضيف إلى الأصل بمقدار آخر .
- ٢٢ ١ الصواب : (ومن جماع [علم] كتاب) كما في الرسالة .
- ٣ الصواب : (بالموضع) كما في الرسالة .
- ٥ (أأراد) . الصواب - كما في الأصل والرسالة - : (ومن أَرَادَ) . و : (كل) .
 في الرسالة : (أكل) . وهو أولى .
- ٢٣ ١ (شيئاً) : ليس بالرسالة . وفي الأصل : (أشياء) . وهو تحريف .
- ٣ الصواب : (ولا نعلمه يحيط) كما في الأصل والرسالة .
- ٤ الصواب : (على عامتها) أى : العرب . كما في الأصل والرسالة .
- ٧ (أو بعضه قليل) . في الأصل : (أو بعضها قليل) . وفي الرسالة :
 (أو بعضها قليلاً) . وهو أحسن .
- ١٠ (فصل) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٥٣ - ٦٦) .
- ٢٤ ١ (أتفاكم) .
- ٣ الصواب : [إلى] : (فمن شهد) . وعبارة الرسالة : (فمن كان منكم مريضاً . . .) .
- ٥ (قال) . في الأصل : (وقال) .
- ٦ (منها) . في نسخة الريب : (منها) . وهو الظاهر .
- ٧ (خوطب) . في الرسالة : (خوطبت) . وهو الملائم لما بعد .
- ١٠ (منها) . في بعض نسخ الرسالة : (منها) . وهو الظاهر .

- صفحة سطر
- ١٣ (عقل) . كذا بالأصل وبعض نسخ الرسالة . وهو صحيح متفق مع ما سبق .
وفي نسخة الربيع : (وعقل) . والزيادة من النسخ ؛ وما كتبه الشيخ شاكر
(ص ٥٧) موضع نظر .
- ٢٥ ٤ (يمن) . لعل أصل العبارة : (أو من) ، أو - كما في الرسالة - : (ومن
بلغ : يمن) .
- ٧ الصواب : (لهم ناسا) كما في الرسالة .
- ١٠ (لما) . كذا بالأصل . وفي الرسالة (ط . بولاق) : (بما) وكلاهما ظاهر .
وفي نسخة الربيع : (لما) . وهو تصحيف .
- ١٣ ([الدين] قال) كما في الرسالة .
- ١٤ (وإنما كان الدين قالوا) . كذا بالأصل . وفي أكثر نسخ الرسالة : (وإنما
الدين قالوا) . وكلاهما ظاهر صحيح . وفي نسخة الربيع : (وإنما الدين قال) .
وهو تحريف بلا شك . و : (إن الناس قد جمعوا لكم) : يوضع بين قوسين .
- ١٧ (والأكثر) . في الرسالة : (والأكثر) . وكذلك في الأصل ؛ ثم أضيف
إليه الزائد . وهو من صنع النسخ . و : (والمجموع) . الأحسن : (ولا المجموع)
كما في الرسالة .
- ٢٧ ١ الصواب : (تعد) .
- ٢ (مقدمة) . في الأصل : (مبداءة) . وهو محرف عما في الرسالة : (مبداءة)
بالضم فالفتح فالتشديد .
- ٣ (وذكر الشافعي) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٦٦ - ٧٣) .
- ١١ لعل أصل العبارة : (وإن كان حراثيا) ؛ كما تدل عليه عبارة الرسالة
(ص ٧٣) .
- ١٤ (واتباع) . كذا بالأصل . والصواب : خذف الواو ، لأنه مفعول لقوله :
(فرض) . وانظر في ذلك ، الرسالة (ص ٧٣ - ٧٩) .
- ١٩ الصواب : (فآمنوا بالله ورسوله : ٤ - ١٧١) كما في الرسالة . وقد ورد في
الأصل هكذا : (فآمنوا بالله ورسوله) . ثم ضرب على الفاء بعداد آخر ،
ظنا : أن آخره صحيح .

صفحة	سطر	
٢٨	١	(فجعل دليل) . في الأصل : (فجعل دال) . وهو مصحف عن : (فجعل كمال) كما في الرسالة .
	٩	(ويزكيهم) .
	١٦	(تعد في الأصل : (بهـ) . وهو تصحيف . وفي الرسالة : (يقال) .
٢٩	٢	(بكتابه) . في الأصل والرسالة : (بها بكتابه) . ولعل الزيادة من الناسخ ؛ فتأمل .
	٣	(ثم ذكر الشافعي) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٧٩ — ٨٥) .
	٩	(تعطى) . في الأصل : (تطع) ؛ ثم ضرب عليه بمداد آخر ، وكتب فوقه ما ذكر . ولعل محرف عن (تطيع) . وفي الرسالة : (يعطى) وهو الظاهر .
	١٤	(في شيء) : ليس بالأصل ولا بالرسالة ، ولا داعي لزيادته .
٣٠	١	(ومن تنازع — ممن بعد عن) . في الرسالة : بدون (عن) . وهو أحسن ، فتأمل .
	١٤	(قال الشافعي) : كما في الرسالة (ص ٨٦ — ٨٨) . والصواب : (باستمسكه بما أمره به) كما في الأصل والرسالة .
٣١		الصواب : (ثم قال : وفي شهادته له : أنه) . انظر الرسالة (ص ٨٨) .
	٥	(ثم ذكر الشافعي) . راجع في أكثر المباحث المذكور : ، الرسالة (ص ٩١ و ١٠٥ و ١١٣ — ١١٧ و ١٣٧ و ١٤٩ و ١٦١ و ١٦٧ و ٢٢٣ و ٢٢٦) .
	١٣	(فصل) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٤٣٦ — ٤٣٨) .
٣٣	٧	(وكانت الحجة) : بفتح التاء . وفي نسخة الريب زيادة : (بها ثابتة) . والصواب : (ودلائهم) كما في الأصل والرسالة .
	٨	لفظ (على) ليس بالأصل ولا بالرسالة ، وزيادته : للايضاح . و : (بعدهم)
	٩	(تقوم) . كذا بأكثر نسخ الرسالة . وفي بعضها : (إذ تقوم) . وفي الأصل : (يقوم) . ولعله مصحف عن (يقوم) .
	١٣	لفظ (من) ليس بالأصل ولا بالرسالة ، وزيادته لا تضر . و : (إذا) . كذا بالرسالة (ط . بولاق) . وفي الأصل وسائر نسخ الرسالة : (إذ) .
	١٤	(واحتج الشافعي) : كافي جماع العلم (ص ١٩ — ٢٢) .

صفحة	سطر	
٣٣	٩	(وإنما) . كذا بالرسالة . وفي الأصل . (إنما) .
	١٢	(أتبع) .
	١٥	(و [في]) .
٣٥	٨	انظر حديث صالح ، في الرسالة (ص ١٨٢) ، والأم (ج ١ ص ١٨٦) .
٣٦	٣	(وغير) . كذا بالأصل والرسالة (ط . بولاق) . وفي نسخة الربيع (ص ١٨٥) ، والموطأ — بهامش الشرح (ج ١ ص ٣٧١ - ٣٧٢) — : (أوغير) .
	٧	(تترك) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : بالياء . وهو صحيح أيضا .
	١٧	[ثم قال] .
٣٧	١١	(ولا عن) بفتح النون .
٣٨	١	(يعلم [الله]) . هذه الزيادة نشأت عن ظن : أن (يعلم) صحيح . ثم عثرنا على النص في إبطال الاستحسان — الملحق بالأم (ج ٧ ص ٢٦٧) — : فتبين أنه مصحف عن (فعلم) أي : النبي . فتعين التصحيح والحذف . وهذا النص وما رواه المزني ، ذكر في الطبقات (ج ١ ص ٢٤١) . وذيله ابن السبكي بما فيه فائدة .
٣٩	١٠	(المزني والربيع) . في الطبقات (ج ٢ ص ١٩) : (أو) . وراجع الحكاية فيها، وكلام ابن السبكي عنها .
٤٠	٧	كلام الشافعي عن الرؤية ، ذكر بمعناه : في الحلية (ج ٩ ص ١١٧) ، ومناقب الفخر (ص ٤١) ، والطبقات (ج ١ ص ٢٣١) . والاعتبار (ص ٢٥٩) ١٢ كلامه عن المشيئة ، ذكره في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٠٦) بزيادة مفيدة وذكر في الحلية (ج ٩ ص ١١٢) . وانظر في الطبقات (ج ١ ص ٢٥٨) : مارواه حرمة عن الشافعي في ذلك . ثم انظر مناقب الفخر (ص ٤١ و ٤٣) ، ١٦ (الحنظلي [حدثني أبي]) زيادة لا بد منها عن مناقب ابن أبي حاتم (ص ٦٢) والطبقات (ج ١ ص ٢٢٧) . و : (نا أبو عبد الملك) . في الأصل : (نا أبي عبد الملك) . ثم أثبت ما ذكر بممداد آخر . وصحة العبارة — مع مراعاة الزيادة السابقة — : (ثنا عبد الملك) .

- ١٧ العوَاب : (يحتج) كما في الحلية (ج ٩ ص ١١٥) ، والطبقات (ج ١ ص ٢٢٧) وراجع توجيه الفخر في المناقب (ص ٤٦-٤٧) : استدلال الشافعي ،
- ٢١ (القاضي) . في الأصل كلمة تتردد بين : (القاسمي) أو الفاسي . ثم أصلحت بما ذكر . فليراجع .
- ٤١ ١ (ابن عبد الحكم) كما في الأصل . وانظر الحلية (ج ٩ ص ١١٤) .
- ٣ (لما كان يقول للشيء : كن) . عبارة الحلية : (إنما كان يقول للشيء لم يكن : كن) وقد ذكر هذا النص في مناقب الفخر (ص ٧٦-٧٧) بلفظ : قد يساعد على فهم ما في الأصل ، ويوضحه .
- ٤٢ ١٠ حديث ابن عباس ، أخرج في المستدرک ومختصره (ج ٢ ص ٢٨٧) من غير طريق الشافعي - عن سالم بن عبد الله . وحكم بصحته .
- ١٣ (وجد) . في الأصل : (وجدوا) . والظاهر : أنه تحريف .
- ١٥ (وكان حديث النفس) . انظر هامش (ص ٢٠٦) وراجع شرح مسلم (ج ٢ ص ١٤٤ - ١٥٢) والفتح (ج ٥ ص ٩٩) .
- ٤٤ ٣ و٢ (يحمل ... معانها) . كذا بالأُم : وفي الأصل : (يحمل ... معنا) . وراجع كلام الفخر في المناقب (ص ٦٠-٦١ و١٥٧-١٥٨) . وانظر في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩١) : ما فرق به الشافعي بين الاكتفاء بمسح بعض الرأس في الوضوء ، وعدم الاكتفاء بمسح بعض الوجه في التيمم .
- ٧ (إغسلوا) : تحذف الهمزة .
- ١٠ (التوضيء) : رقم (١) الذي في أول الصفحة التالية ، متعلق به .
- ٢٠ (ينظر) إلخ ؛ واختلاف الحديث (ص ٢٠٤) .
- ٤٥ ٢ (فبدأ) . كذا بالأُم . وفي الأصل : بالواو . وراجع في السنن الكبرى (ج ١ ص ٨٥) : حديث جابر ، وأثر ابن عباس .
- ١٤ (فيه) . زيادة عن الأُم .
- ١٦ (التخلي) . كذا بالأُم . وفي الأصل : (الحلا) .
- ٢٠ (٤) ... وانظر أيضا السنن الكبرى (ج ١ ص ١١٤-١١٧) .
- ٤٦ ٧،٦ (أن تكون) إلخ . كذا بالأُم . وفي الأصل : (أن يكون اللس باليد والقتل وغير الجنابة) . وفيه تحريف ظاهر ،

صفحة	سطر	
٨		الكلام عن النفس ، ذكر مسندا إلى الشافعي : في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٤٢) والخلية (ج ٩ ص ١٩١) ، ومناقب الفخر (ص ٧٤-٧٥) : يعرض زيادة . وذيله الفخر : بما فيه فائدة .
١٤		لعل الصواب : (ابن جرير النحوي) : كما في الانتقاء (ص ٨٣ و ٨٤) ؛ ولم نعثر عليه في التزهة ، ولا في البغية .
١٩	(٢)	... وانظر السنن الكبرى (ج ١ ص ١٢٤) .
٢١		(في الأم)
٤٧	١٢	(إجل) : تحذف الهمزة . وهذا النص في اختلاف الحديث (ص ٩٤-٩٥) وراجع فيه ، وفي السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٠٤-٢٠٥) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ١٠٨-١١١) : حديث مالك .
١٨		في الأصل : (يخالطه) وهو صحيح أيضا .
١٩		راجع في مناقب الفخر (ص ٧٥ و ٨٩ و ١٥٥) الكلام عن تفسير الصعيد .
٢٠	(١)	... وانظر في ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ١٦٣-١٦٦) .
٤٨	١١	(أو واجدا) : يوضع عليه رقم (٥) المتأخر .
١٤		(إذا ماسه) كما في الأصل والأم .
١٥	(١)	... وانظر في ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢١٣-٢١٤) .
٤٩	٨	(غير) : توضع الضمة فوق الراء .
١٨	(٢)	... وانظر السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٢٤) .
٥٠	١٥	(١) ... وانظر في ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٣٦-٢٣٧) .
٢١	(٨)	... ثم انظر في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٨١-٢٨٢) .
٥١	١٠	(وقد روى في غسل الجمعة شيء) . راجع في المقام كله ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٩٣-٢٩٦ وج ٣ ص ١٨٩) .
٥٢	١٣	(ودلت سنة رسول الله) . راجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣١٠-٣١٤) .
٥٣	٦	(لأن السنة) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٠٨-٣١٠) .
٥٦	١٨	(٤) ... وفي السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٦١) .
١٩		(عبارة الأم) الخ . ذكر في السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٥٨) بلفظ (ما وصف في الزمل) . وراجع فيها حديث عائشة : لفائده . .
٥٧	٢١	(٤) ... وراجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٨٩) حديث عمر في ذلك .

صفحة	سطر	
٥٨	١٣	أثر مجاهد في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٠٩) .
٥٩	١٦	(كما في السنن الكبرى) : ج ١ ص ٤٣٣ .
٦٠	٧	(وطاوس) .
	١٨	(انظر) الخ ؛ وشرح الموطأ (ج ١ ص ٢٨٥-٢٨٦) .
	٢٠	(راجع السنن) الخ . وراجع فيها (ص ٤٦٣) حديث حفصة ، وما يتعلق به .
٦١	٤	(فلم يذكر) الخ . راجع كلام الفخر في المناقب (ص ١٦٣-١٦٤) : فهو في المقام كله .
	١٧	(وأى) : تحذف الواو . وراجع في السنن الكبرى (ج ١ ص ٤٦٣) : حديث أبي هريرة في ذلك .
٦٣	١٢	أثر ابن عباس : (انتزع الشيطان) الخ ؛ أخرجه بمعناه - منقطعا - : في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٥٠) .
	١٦	(بهاشم الأم) : ج ٦ الخ
٦٤	١٦	(٣) .
٦٦	٥	(استقبلتم) : تحذف الهمزة .
٧٢	٢	(فذكر حديثين) . هما : حديثا أبي هريرة وكعب بن عجرة . فراجعهما في الأم . وانظر السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٤٧-١٤٨) .
	١٠	(فكيف نصلي) تحذف الفتحة التي فوق الياء .
	١٣	(على إبراهيم) الأولى : زيادة لفظ (آل) الذي حذفناه . لأنه ثابت في إحدى روايتي الموطأ المعتمدة . وانظر شرحه (ج ١ ص ٣٣٦-٣٣٧) .
٧٥	٥	(كلام) : تحذف الفتحة ، وتوضع بدلها كسرتان .
٧٧	١	(رسول) : الأولى فتح اللام .
	١٥	(وهو مذکور بدلائله) يكفي : أن ترجع في هذا إلى ما كتبه الفخر في تفسير الفاتحة ، وفي المناقب (ص ١٧٤-١٨١) .
٧٩	٧	(بحال) .
٨٣	١٦	(انظر) الخ ، والسنن الكبرى (ج ٢ ص ٤١٦-٤١٨) .
٨٤	١٢	(وقد جمع) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٥٩-١٦٩) .
٨٥	١	(ورخص) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٧٠-٧٥) .
	١٩	(انظر ما استدل) الخ . وانظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ٥٥-٥٩) .

صفحة	سطر	
٨٦	٧	(فإذا بلغ الغلام) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٨٣ — ٨٤) .
٨٧	١١	راجع في مناقب الفخر (ص ١٠٤ — ١٠٥) : وجه استدلال الشافعي على عدم جواز إمامة المرأة ؛ وما ورد عليه ، ودفعه . س ٢٢ : (فانظره) الخ . وانظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ٩٠ و ١٣٠ — ١٣١) .
٨٨	١٠	(وإنما جعلت الرخصة) الخ . انظر السنن الكبرى والجوهر النقي (ج ٣ ص ١٥٦) .
	١٦	(انظر) الخ . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٤ — ١٣٦) .
٨٩	١١	(موضع بخير) الخ . هذا النص ذكره ابن أبي حاتم في المناقب (ص ٩٢) هكذا ؛ باختلاف يسير في آخره ؛ وذيله بقوله : « ليس هذا الجواب في شيء من كتبه » . وراجع في مناقب الفخر (ص ١٠٠) مارواه يونس أيضا عن الشافعي في هذا : ففيه إيضاح وفائدة .
	١٦	(انظر) الخ . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٩ — ١٤٠) .
٩٠	١٦	(اقتباس) الخ . وراجع السنن الكبرى والجوهر النقي (ج ٣ ص ١٣٤ و ١٤١)
٩١	١٠	(جناح) بالتثوين .
٩٤	١٣	(نهم ... والقاعدة) .
٩٦	١٨	(انظره) الخ ؛ والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٦٠) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ٣٧١ — ٣٧٢) .
	٢٠	(ودلت على ذلك سنة رسول الله) . راجع حديث صالح بن خوات : في الأم (ج ١ ص ١٨٦) ؛ والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٥٣ — ٢٥٤) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ٣٦٩ — ٣٧٠) .
٩٨	٢	(فدلّت سنة رسول الله) . راجع حديث ابن عباس في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٢١) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ٣٧٦ — ٣٧٨) .
	٧	(فيصل عند كسوف) الخ . راجع الكلام عن ذلك والخلاف فيه : في اختلاف الحديث (ص ٢٢٦ — ٢٣٢) .
	١١	أثر مجاهد الأول في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٦٣) .
	٢٠	(إبراهيم بن أبي يحيى) .
١٠٠	٩	(وكثيرا) الخ . وراجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٦٠ — ٣٦١) .

صفحة سطر

- ١٠٣ ٥٠٤ (أن كل مالك الخ . راجع في مناقب الفخر (ص ١٠٣ — ١٠٤) الكلام
عن زكاة الصبي : فهو مفيد جدا .
٩ (وآتو) .
- ١٠٤ ١٨ (ج) الخ ؛ وج ٧ ص ٥
- ١٠٦ ١٨ (انظر اختلاف) الخ ؛ والسنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٠٤ — ٢٠٦) .
- ١٠٨ ٢٣ (انظر) الخ . وانظر الفرق بين الحج والصوم والصلاة : في اختلاف الحديث
(ص ٣٦٠ — ٣٦٤) .
- ١١٠ ١٨ يوضع رقم (٦) فوق آخر الكلام .
- ١١٣ ٩ راجع مفسر به الفخر في المناقب (ص ٤١) أول خطبة الرسالة : لفائده .
٢٢ الصواب : أى : في كتاب الرسالة ص ٤٨٦ .
- ١١٨ ١٢ (استدل) : تحذف الضمتان .
- ١٢٢ ٣ (واحتج في إيجاب المثل) الخ للشافعي في الرسالة (ص ٣٩ و ٤٩٠ — ٤٩٢) :
كلام جيد ، مفيد في المقام كله .
- ٢١ و ٢٠ و ١٢٥ (ثم حرم صيد ... إنما حرم عليه) .
- ١٢٧ ٩ (ومن عاد فينتقم الله منه) . روى يونس — كما في مناقب ابن أبي حاتم (ص
٩٤) — أن الشافعي قال في ذلك : « يكون له معنيان : يكون ماقضى عليه ،
ويكون نقمة في الآخرة . » .
- ١٢ (في ذلك) : تحذف (في) .
- ١٢٨ ٧ أثر عمرو بن دينار ، ورد محرفا في ترتيب مسند الشافعي (ج ١ ص ٣٣٦
٣٣٩) . ولا تتأثر بما كتب عليه : فهو خطأ .
- ١٣٠ ٩ راجع مناقب الفخر (ص ٩٢ — ٩٣) : اختلاف الأئمة في تفسير الإحصار ،
ودفاع الفخر عن رأى الشافعي .
- ١٤٣ ١٠ (البطحاء) بالكسر .
- ١٤٥ ١٢ (وهو كما في الأم ج ٦) الخ .
- ١٤٦ ١٠ مارواه يونس ، ذكر أوله في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٩) .
- ١٤٨ ١٦ (أخرج الشافعي) الخ . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٩٠) ، والفتح
(ج ٥ ص ١١٢ وج ٩ ص ٤٦١) .

صفحة سطر

١٤٩	(غير) : بالكسر .
١٩ ١٥٠	(وفي اختلاف الحديث) الخ . وفي الرسالة (ص ١٤٣)
١٢ ١٥١	(وراجع الأم) الخ ، والرسالة (ص ١٤٤ - ١٤٥) .
١٨ ١٥٥	(انظر) الخ . وانظر الكلام عليه : في معالم السنن (ج ٣ ص ١٢ - ١٨) والفتح (ج ٦ ص ١٢٤ - ١٢٨) .
٢٥ ١٦٢	(وانظر) الخ . وراجع في مناقب الفخر (ص ٩٤ - ٩٥) : الاعتراض على أن الفقير أشد حالا من المسكين ؛ والجواب عنه .
١٥ ١٦٤	(حذف أن . . وأغلب) .
١٣ ١٦٥	(والإستقراض) تحذف الهمزة .
١٠ ١٦٨	يحذف رقم (٨) ، ويوضع بدله رقم (٩) المتأخر .
١٧ ١٧٥	(بمض ما ورد في ذلك) . وراجع في مناقب الفخر (ص ١٠٧) توجيهه احتجاج الشافعي بحديث : « أيما امرأة أدسكت نفسها » الخ .
١٩ ١٧٨	يزاد في أوله : (٧) فراجع كلامه (ص ٣٨ - ٣٩) .
١٩ ١٨٤	(للمعنيين) .
٨ ١٨٥	(فأعرضوا) : تحذف الهمزة .
١٦ ١٩١	(أمرها) .
٧ ٢٠٦	(القلوب) .
٤ ٢١٩	مارواه يونس ، ذكر في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٦ - ٩٧) .
١١ ٢٢٠	(وتأمله) . وانظر مناقب الفخر (ص ١٠٨) .
٢١ ٢٢٤	(انظر الأم ج ٣) .
١٧ ٢٢٨	(حديث امرأة) .
٩ ٢٣٦	(مواضع) .
٢٣	(راجع) الخ . وانظر مناقب الفخر (ص ١٠٨)
٤ ٢٤١	(الطائفة ثلاثة فأكثر) راجع في مناقب الفخر (ص ٩٨ - ٩٩) : اعتراض أبي بكر بن داود ، على هذا ؛ ورد الفخر عليه . لجودته وفائدته .
٣ ٢٤٢	(والمطلقات) : بفتح اللام

صفحة سطر

- ١٧ ٢٤٣ (بعد أن ناظره) الخ . راجع في الطبقات (ج ١ ص ٢٧٣ - ٢٧٤) ما يتعلق بهذا .
- ١٨ ٢٤٧ (وانظر زاد المعاد) الخ . ثم راجع كلام الفخر في المناقب (ص ٩٥ - ٩٦) وما نقله عن علي بن القاسم في كلمة : (القراء) . فهو جيد مفيد في المقام كله ، ومؤكد لما قررناه .
- ٨ ٢٥١ ي زاد في آخر السطر كلمتان سقطتا من الطابع ؛ وهما : (أن العدة) .
- ٢٠ ٢٥٤ (أثبتنا) .
- ١١ ٢٥٥ (ولم نعثر) الخ . ثم عثرنا على الجملة الأولى منه - مروية من طريق يونس - في الطبقات (ج ١ ص ٢٨٢) .
- ١٤ (فإذا بذت)
- ٢٥ ٢٦٠ (حجة) . وراجع كلام الفخر في المناقب (ص ٩٦ و ٩٧ - ٩٨) : لفائده
- ١٥ ٢٦٥ (إلا إن) .
- ١٥ ٢٦٦ (وراجع) الخ ، وتفسير الطبري (ج ٨ ص ٣٨) .
- ٤ ٢٧٠ (بما) : يوضع فوقه رقم (٨) .
- ٧ ٢٧٥ (وكذلك لا) .
- ١٨ (ج ٥) .
- ١٢ ٢٧٦ (أليم) : يوضع فوقه رقم (٩) ؛ ويحذف رقم (٨) المتكرر .
- ٩ ٢٨٦ (غارين) .
- ٢٢ ٢٩٧ (٩) .
- ٥ ٢٩٩ (والمآثم) : بفتح الآخر .
- ٩ (إذا أسروا) .
- ٢ ٣٠١ (الله) : بالضم .

« بعض تصويبات واستدراكات »

« خاصة بالجزء الثاني »

صفحة	سطر	
٢٠	١١	(إثباته) .
٢١	٣	(دل في كتاب) . راجع في مناقب الفخر (ص ٩٨) : اعتراض أبي بكر ابن داود ، على استدلال الشافعي ، ورد الفخر عليه .
٢٢	١٣	(وقد قال) .
٢٣	١٤	(في السنن ج) النخ ؛ وج ٦ ص ٥٥ .
٢٤	١٤	(أن يتطوع) .
٢٥	٢٣	(٣١ —) .
٢٨	١١	(وأتباعهم) : تحذف الهمزة . و س ٢١ (تكون الألف)
٣٦	٢١	(مفيد) ، وانظر الطبقات (ج ٢ ص ١٣٤) ، وشرح مسلم (ج ١٢ ص ٧٠٥٣)
٤٨	٤	(قراباتهم) .
٥٤	٢٠ و ١٩	(الذكر ... تشمل) .
٥٥	١٦	(ياقوت) . وانظر شرح مسلم (ج ١٤ ص ٤٩ - ٥٠)
٧١	٢١	(راجع الفصل) النخ . وراجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٨٥ - ١٨٩) : لتمام الفائدة .
٨٠	٤	(ذكيتم) : بتشديد الكاف .
٨١	٢١	(وانظر المجموع) النخ ؛ ومناقب الفخر (ص ٩٨) ، وما رواه يونس عن الشافعي ، في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٨) .
٨٩	٩	رقم (٦) يوضع فوق قوله : (قذفه) .
٩٢	٧، ٦	(لله ... حرم ... بحال) : يوضع فوق الأول رقم (٦) مكرراً ، وفوق الثاني رقم (٧) ، وفوق الثالث رقم (٨) .
٩٧	٢	(الآية) : بالفتح .
١٠٤	٢	(٢) ويوضع فوق الواو .

صفحة سطر

- ١٠٥ ٣٠٢ (لا ينبغي له [التصرف] فيه) . زدنا ذلك : على ظن : أن النص كامل ،
وأن فيه حذفاً مقدرأ ، أى : وتصرف فيه في وجه آخر . ثم عثرنا عليه في
مناقب ابن أبي حاتم (ص ١٠٣) هكذا : (... لا ينبغي له حبسه ، بشيء
يعطيه : يريد به وجه الله تعالى ، ليس بمفترض عليه . . .) ، مع اختلاف
يسير في أوله وآخره .
٧ (يأخذ) .
١٠٧ ٥ (يحل) : بضم اللام .
١١،١٠ (أو خف) .
١٥ (وطرح) .
١٦ (٢٣٧) .
١١٣ ١٥ (فهو مطلق) . وراجع في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٩) : ما رواه
يونس عن الشافعي في ذلك .
١١٥ ١٩ (انظر السنن) النخ . وانظر الكلام عن هذا الحديث : في الطبقات
(ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦) .
١٢٦ ١ (أمره) : بضم الراء .
١٥٦ ١٥ (الشافعي) . وفي شرح مسلم (ج ١٠ ص ٤٠) : كلام جامع في المسئلة .
١٦٧ ٥ (ما [خيرا]) : تحذف (ما)
١٨٧ ٢١ (٩) كما في الرسالة (ص ٤٨٥) ، وقد أخرجه النخ .
١٧٩ ١٠ و ٧ (استعملتها) : بفتح اليم . - (هرون) : بالضم .
١٨٢ ٤ (أحد) : بضم الحاء .
١٨٥ ٤ (يقربوا) الأفصح فتح الراء . انظر المصباح .
١٨٨ ٩ (٧) ، الصواب : (٢) .
١٩٢ ٣ الصواب : (لا تجد قوما) .
١٩٤ ٢٠ الصواب : (أخرجوه) .
٢٠٠ ١٢،٩ الصواب : (وثوق ... يحقق) .
٢٠٥ ١٨ (والاعتبار الخ) موقعه عقب قوله (س ٢٠) : الحلية .

فهارس كتاب أحكام القرآن

١ — فهرست إجمالى للموضوعات .

٢ — » للأعلام .

٣ — » للآيات .

٤ — » للبلدان .

» بيان عن طبعات بعض المصادر التى أحلنا عليها »

١ — آكام المرجان (ط . الخانجى) . ٢ — تفسير الطبرى (ط . بولاق) .

٣ — تفسير الفخر (ط . الخيرية) . ٤ — الرسالة (ط .م الحلبي) .

٥ — شرح المحلى على المنهاج (ط .ع الحلبي) . ٦ — شرح الوطأ (ط . التجارية) .

٧ — فتح البارى (ط . الخيرية) . ٨ — مناقب الفخر (ط . العلامة)

٩ — الناسخ والمنسوخ لأبى جعفر النحاس (ط . الخانجى)

فهرست موضوعات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٧	كلامه عن الجنابة والغسل، والتيمم	٣	كلمة الناشر .
٤٩	كلامه عن الماء المستعمل .	١٢	» الشيخ الكوثرى .
٥٠	كلامه عن المسح على الخف .	١٨	افتتاحية الكتاب .
٥١	كلامه عن غسل يوم الجمعة .	٢٠	نحريش الشافعى، على تعلم أحكام القرآن
٥٢	كلامه عن آية المحيض ، وبيان حرمة صلاة الحائض .	٢٣	كلامه عن العموم والخصوص .
٥٣	كلامه عن ابتداء فرض الصلاة ، وأن ما فرض منها موقوف .	٣٧	» حجبة السنة
٥٧	كلامه عن صلاة السكران .	٣١	» حجبة خبر الواحد .
٥٨	بيان أن الأذان : للصلاة المكتوبة فقط .	٣٦	إبطاله الأخذ بالاستحسان .
٥٩	بيان فضل التعجيل بالصلوات ، والصلاة الوسطى .	٣٧	ما يؤثر عنه : من تفسير آيات متفرقة
٦١	بيان أن النية ركن في الصلاة .	٣٨	كلامه عن آية الفتح ، وآية : (يتما ذا مقربة) ؛ وآية : (إن تعذبهم فإنهم عبادك) .
٦٢	كلامه عن الاستعاذة ، والبسملة .	٣٩	تفسيره آية : (ولنبلونكم بشيء : من الخوف) ؛ وإثباته حجبة الإجماع بآية : (ومن يشاقق الرسول) .
٦٤	كلامه عن ترتيب القرآن ، وفرض القبلة	٤٠	كلامه عن رؤية الله ، ومشيتته .
٧١	كلامه عن السجود ، وفرض الصلاة على النبي ، في الصلاة .	٤١	ورده على المرجئة .
٧٤	بيان الآراء في المراد من (آل محمد) والمختار عنده .	٤١	تفسيره آية : (وهو الذى يبدأ الخلق) ، وتبيينه المعنى في كراهة السؤال زمن الوحي ، عما لم ينزل .
٧٧	كلامه عن القراءة في الصلاة .	٤٢	بيان معاني (الأمة) ؛ وحديث ابن عباس المتعلق بآية : (وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه) .
٨٧	كلامه عن القنوت	٤٣	ما يؤثر عنه في الطهارات والصلوات : كلامه عن المياه والوضوء .
٨٠	بيان أن القيام في الصلاة على من أطاقه ، وتفسير آية : (وثيابك فطهر)	٤٥	كلامه عن الاستنجاء والأحداث .
٨١	بيان أن المني طاهر .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٣	بيان أن الجنب لا يمنع من عبور المسجد ، وحكم مبيت المشرك فيه	١١٠	بيان معنى العكوف .
٨٤	كلامه عن حكم صلاة الجماعة ، والجمع في الصلاة	١١١	ما يؤثر عنه في الحج : بيان فرضية الحج .
٨٥	كلامه عمن تجب عليه الصلاة .	١١٣	تفسير الاستطاعة .
٨٧	بيانه بطلان إمامة المرأة للرجل .	١١٤	بيان أشهر الحج وميقاته .
٨٨	كلامه عن القصر في الصلاة	١١٦	متى يجب دم المتعة على المتمتع ؟ .
٩٢	كلامه عن آية : (وشاهد ومشهود)	١١٧	بيان أن الحجر من البيت ، والكلام عن آية : (فمن كان بنكم مريضا أو به أذى) .
٩٣	» » » النداء للصلاة .	١١٨	بيان مشروعية حج الصبي .
٩٤	» » » خطبة الجمعة .	١١٩	الكلام عن آية : (وإذا جعلنا البيت مثابة للناس) .
٩٥	كلامه عن صلاة الخوف	١٢٠	بيان الواجب على المحرم : إذا قتل صيدا .
٩٦	» » آية : (ولتكموا العدة)	١٢٥	تفسير الصيد ، ومباحث أخرى متعلقة به .
٩٧	» » صلاة الكسوف	١٣٠	تفسير الإحصار .
٩٩	الدعاء عند هبوب الريح .	١٣٤	الوقوف بعرفة ، والأيام المعلومات
١٠١	ما يؤثر عنه في الزكاة : تفسير (الماعون) ؛ زكاة الذهب والفضة	١٣٥	ما يؤثر عنه في البيوع والمعاملات ، والفرائض والوصايا : كلامه عن آية : (وأحل الله البيع) .
١٠٢	بيانه أن كل تام الملك تجب الزكاة في ماله .	١٣٦	كلامه عن آية الدين .
١٠٣	زكاة الزروع .	١٣٨	كلامه عن الحجر على اليتامى .
١٠٤	الدعاء عند أخذ الصدقة ؛ وحرمة الإعطاء من الخبيث .	١٣٩	بيان أن للمرأة أن تعطى من مالها ما شاءت : بدن إذن زوجها .
١٠٥	ما يؤثر عنه في الصيام : بيان أن الأيام المعلومات شهر رمضان ، والكلام عنه وعن ثبوته بالأهلة .	١٤٠	الولاية على السفية ومن إليه .
١٠٦	الإرخاص بفطر المريض والمسافر .	١٤١	بيان أن الحر لا يؤجر في دين عليه فدية) ، وبيان الحال التي يترك
١٠٨	قضاؤها ما أفطراه من رمضان ، وتفسير آية : (وعلى الدين يطبقونه فدية) ، وبيان الحال التي يترك		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٢	كلامه عن حبس أهل الجاهلية : من البحيرة وما إليها .	١٧١	تفسير (الحصور) ، وبيان أنه يجب على الأولياء تزويج الأيتام والحرائر البواغ : إذا أردن النكاح ودعوا إلى الزوج المرضى .
١٤٦	كلامه عن آية : (وأولوا الأرحام) وبيانه أن آية : (للرجال نصيب) نسخت .	١٧٤	بيان أن ليس للمرأة أن تنكح نفسها
١٤٧	كلامه عن آية : (وإذا حضر القسمة) .	١٧٥	بيان الدليل على اشتراط الولاية في النكاح .
١٤٩	مانسخ : من الوصايا .	١٧٦	بيان عدم وجوب إنكاح صالحي العبيد والإماء .
١٥٠	بيان عدم جواز الوصية للوارث وبيان جواز الوصية لغير ذى الرحم	١٧٨	بيان أن العبد لا يكون مالكا بحال ، وأن آية : (الزانى لا ينكح إلا زانية) منسوخة .
١٥١	بعض مباحث الوديعة .	١٧٩	بيان أن المخاطبين بآية : (فانكحوا ما طاب لكم) : الأحرار فقط .
١٥٣	ما يؤثر عنه في قسم النفي والغنيمة والصدقات : بيان ما يجتمع فيه النفي والغنيمة ، وما يفترقان فيه . وفيه مباحث هامة .	١٨١	بيان أنه لا يصح النكاح بالهبة .
١٥٨	تقسيم سهم ذى القربى ، بيان أن كل ما غنم يجب تقسيمه ، إلا الرجال البالغين :	١٨٢	الدليل على تحريم حليلة الابن من الرضاعة ، وعدم تحريم حليلة المتبنى بعد طلاقها منه .
١٥٩	كلامه عن آية : (إنما الصدقات .)	١٨٣	بيان أن العقد على الأمهات لا يحرم البنات ، دون العكس .
١٦١	كلامه عن أهل السهمان ، وتفسير الفقير والمسكين .	١٨٤	بيان أن ذوات الأزواج - ماعدا السبايا - يحرم من على غير أزواجهن .
١٦٢	تفسير العاملين على الصدقات .	١٨٥	الكلام عن نكاح المشركات وحرائر أهل الكتاب .
١٦٣	الكلام عن المؤاكلة قلوبهم .	١٨٨	متى يحل نكاح الأمة ؟
١٦٥	تفسير الرقاب ، والغارمين :	١٩٠	الكلام عن خطبة النساء .
١٦٦	سهم سييل الله ، وابن السبيل .	١٩٣	تحريم إتيان النساء في الحيض ، تحريم إتيانهن في الدبر .
١٦٧	ما يؤثر عنه في النكاح والصدقات ، وما إلى ذلك : بيان حرمة نكاح أمهات المؤمنين ، دون بناتهن .	١٩٤	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩٥	تحريم ماسوى الأزواج وماملكت الأيمان .	٢٣٣	الكلام عن الظهار ، وكفارته .
١٩٦	تحريم تسرى المرأة بملك يمينها .	٢٣٨	الكلام عن اللعان .
١٩٧	معنى الصداق ، وبعض أحكامه .	٢٤٠	بيان أنه لا بد أن تشهد طائفة من المؤمنين - أقلها أربعة - اللعان ، وسائر الحدود .
٢٠٠	تفسير من بيده عقدة النكاح .	٢٤٢	ما يؤثر عنه في العدة والرضاع والنفقات : بيان أن الأقرء : الأطهار ؛ والرد على المخالف .
٢٠١	تفسير المتعة ، وبعض أحكامها .	٢٤٨	تحريم كتمان المرأة ما في رحمها : من الحيض .
٢٠٣	تفسير المعروف .	٢٥٠	عدة غير ذوات الأقرء .
٢٠٥	الكلام عن خوف المرأة نشوز زوجها أو إعراضه ، وعن العدل بين النساء .	٢٥١	لا عدة على المطلقة التي لم تمس ؛ وبيان المسيس ، ووقت العدة .
٢٠٨	الكلام عن نشوز المرأة .	٢٥٢	الكلام عن نفقة التوفى عنها ، وسكناها
١١٠	» » بعث الحكيم .	٢٥٥	الكلام عن آية : (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .
٢١٣	» » عضل الأزواج نساءهم .	٢٥٦	بعض أحكام الرضاع
٢١٦	متى تحل الفدية للزوج ؟	٢٥٧	الدليل على وقوع التحريم بخمس رضعات .
٢١٩	ما يؤثر عنه في الطلاق والرجعة ، وما إلى ذلك : عدم وقوع الطلاق المعلق قبل النكاح .	٢٥٨	الدليل على أن تمام الرضاعة حولان .
٢٢٠	طلاق السنة .	٢٦٠	بيان وجوب نفقة المرأة ، على زوجها .
٢٢٢	أسماء الطلاق	٢٦١	بيان أن لا نفقة على غير ذوات الأحمال : من المطلقات .
٢٢٣	سبب نزول آية : (الطلاق مرتان)	٢٦٤	بيان أن نفقة الولد على أبيه دون أمه ؛ وأن النفقة ليست على الميراث ؛ وأنه لا يلزم المرأة رضاع ولدها .
٢٢٤	طلاق المسكره .	٢٦٦	ما يؤثر عنه في الجراح ، وما إليه .
٢٢٥	إصلاح الطلاق بالرجعة .		
٢٢٨	بيان أنه لا تحل المطلقة ثلاثة لزوجها الأول ، إلا : أن يجامعها زوج غيره ، ويطلقها ، وتنقض عدتها .		
٢٣٠	الكلام عن الإيلاء ، والرد على من زعم : أن عزيمة الطلاق : مضي الأربعة أشهر		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٦٧	تحريم قتل أطفال المشركين في دار الحرب ، وبيان أن القصاص إنما يكون ممن فعل ما يستوجبه .	٢٩٧	سبب نهى الله نبيه عن صلاته على من مات : من المنافقين ، وعدم منع النبي غيره من الصلاة عليهم .
٢٦٨	بعض عادات العرب في الديات والقصاص .	٢٩٨	كفر المكروه ، وعدم الحكم برده وبينونة امرأته .
٢٧٢	بيان أن القصاص مكتوب على البالغين : إذا قتلوا المؤمنين فقط .	٣٠٠	بيان أن علم الغيب خاص بالله ، وأن علمه (سبحانه) بالسر والعلانية واحد .
٢٧٥	عدم قتل الحر بالعبد .	٣٠٣	ما يؤثر عنه في الحدود .
٢٧٦	الكلام عن العفو ، والديات من هو ولي المقتول ؟ .	٣٠٤	عقوبة الزانيين قبل نزول الحدود ونسخها ، وحد البكرين الحرين المسلمين .
٢٨٠	القتل الخطأ ، ومقدار الدية .	٣٠٥	الدليل على إثبات الرجم على الثيب ونسخ الجلد عنه .
٢٨٢	ما يجب على المؤمن : إذا قتل كافرا .	٣٠٨	الكلام عن حد الأمة ، وإحصانها .
٢٨٤	بيان أنه لا تباح الغارة على دار : فيها من يوجب قتله العقل ، أو القود .	٣٠٩	جماع الإحصان .
٢٨٥	بيان وجوب الكفارة في القتل العمد .	٣١٢	المراد بالقطع في السرقة .
٢٨٧	ما يؤثر عنه في قتال أهل البغي والردة : كلامه عن آية : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) . وفيه مباحث قيمة .	٣١٣	جزاء المحاربين وحدودهم ،
٢٨٩	كلامه عن آية : (إذا جاءك المنافقون) ، وبيان أن ما أظهروا : من الإيمان . وقاية لهم من القتل .	٣١٥	المراد بقطاع الطريق الذي يقطع والكلام عن نفى قطاع الطريق وبيان أن ليس للأولياء الدين قتلهم قطاع الطريق ، العفو .
٢٩٦	الكلام عن دين الأعراب .	٣١٧	بيان أن لا يؤخذ أحد بذنب غيره .

فهرست موضوعات الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	ما يؤثر عنه فى السير والجهاد ، وما إلى ذلك : كلام جيد عن حكمة خلق الله عباده ، وبيان أن الأنبياء خيرة خلقه وأنه ختم بنبينا (صلوات الله عليه) النبوة .	٥١	الكلام عن آية الجزية ، وبيان : من الذى تقبل منه الجزية وتؤخذ ؟ وفيه مباحث قيمة عن أهل الكتاب ومن إليهم .
٧	مبتدأ التنزيل والفرص على النبي ، ثم على الناس .	٦١	كلامه عن آية : (إنما الشركون نجس) .
١١	الإذن بالهجرة .	٦٢	الكلام عن الهدنة .
١٣	مبتدأ الإذن بالقتال .	٦٨	منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن إلى الكفار ، ووجوب رد مهورهن إلى أزواجهن ، وبيان أن الحكم فى إسلام الزوج ، مثل الحكم فى إسلام الزوجة . وهو بحث مهم .
١٥	فرض الهجرة .	٧٢	ما يجب عند إخلال أهل الهدنة بتعدادهم .
١٨	أصل فرض الجهاد .	٧٣	الحكم بين أهل الكتاب ، ورأيا الشافعى فى ذلك .
٢١	من لا يجب عليه الجهاد .	٨٠	ما يؤثر عنه فى الصيد والدبائح ، والطعام والشراب .
٢٦	ما كان يحدث من المنافقين فى الغزو .	٨١	ذكاة المقدور عليه ، وغيره .
٢٩	من الذى يبدأ بجهاده من الشركين ؟	٨٢	وحقيقة الكلب المعلم .
٣٠	بيان أن الجهاد فرض كفاية .	٨٤	الكلام عن خير الدماء .
٣٦	قسم الغنائم ، وفيه مباحث عدة .	٨٤	الكلام عن ذبائح أهل الكتاب .
٤٤	إخرا ب بيوت الكفار ، وقطع نخلمهم .	٨٦	وجوب الإطعام من هدى النافلة ، والأضحية .
٤٥	بيان عدم ضمان الحربى : إذا أسلم ، شيئاً : من قتل ، أو جرح ، أو مال تلف .		
٤٦	حكم المسلم الذى يحذر الشركين من غزو المسلمين لهم ، أو يخبر ببعض عوراتهم . وقصة حاطب ابن أبى بلتعة .		
٤٩	إظهار الدين الإسلامى على كافة الأديان		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٨	الطيبات والخبائث عند العرب ، والحكم في ذلك .	١١٩	وجوب التثبت في الحكم قبل إمضائه .
٩٠	بيان ما يحل للمضطر ، وأن الرخصة لغير العاصي ، وما إلى ذلك .	١٢٠	مشاورة الحكام أهل العلم والأمانة .
٩٥	طعام بني إسرائيل وما حرم عليهم ، ونسخ تحريمه بالنسبة لهم ولغيرهم .	١٢١	وجوب الحكم بالعدل ، وتفسير آية : (ولا تتبع أهواءهم) .
١٠٠	ما حرمه المشركون على أنفسهم .	١٢٢	بيان أن الحاكم المجتهد يثاب مطلقا .
١٠٣	استعمال آنية أهل الكتاب .	١٢٣	تفسير (السدى) ؛ والكلام عن الشهادة في البيع .
١٠٤	الكلام عن آية : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .	١٢٨	الإشهاد عند دفع الأموال للبتاحي .
١٠٥	جماع ما يحل أن يأخذه الرجل من الرجل المسلم .	١٣٠	الشهادة في الزنا ، والطلاق ، والرجعة ، والدين ، والوصية ، وبيان من تقبل شهادته فيها ، ومن ترد .
١٠٨	ما يؤثر عنه في الأيمان : بيان أن من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها : فليكفر .	١٣٥	قبول شهادة القاذف : إذا تاب
١٠٩	الكلام عن لغو اليمين .	١٣٦	لا شهادة إلا بما علم .
١١١	وجوب الكفارة على عقد اليمين .	١٣٨	ما يجب على المرء : من القيام بشهادته إذا شهد .
١١٢	ما يجزى بكفارة اليمين .	١٣٩	بيان أن الشهادة فرض كفائي ، وأنها قد تتعين .
١١٣	أقل ما يكفي : من الكسوة والإطعام واشتراط الإيمان في الرقبة .	١٤٢	لا تقبل الشهادة إلا : من الحر المسلم البالغ العدل .
١١٤	يمين المكره ، وعدم ثبوتها .	١٤٤	عدم جواز شهادة أهل الدمة ، والرد على المخالف ، والكلام عن آية : (يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم) وسبب نزولها . وقد تضمن مباحث هامة .
١١٥	حكم من حلف أن لا يكلم رجلا : فأرسل إليه رسولا ، أو كتب إليه كتابا .	١٥٥	استحلاف الناس فيما بين البيت والمقام ، وعلى المنبر ، وبعد العصر
١١٧	حكم من حلف : ليضربن عبده مائة سوط ، فجدها فضر به بها .	١٥٦	إثبات دعوى الولد بشهادة القافة .
١١٨	ما يؤثر عنه في القضايا والشهادات .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٧	ما يؤثر عنه في القرعة ، والعق ، والولاء ، والكتابة : بيان ثبوت القرعة بقصة مريم ويونس عليهما السلام .	١٧٨	مسخوا قردة ، وبيان أن النهى عن المنكر فرض كفائي .
١٥٨	من تكون بينهم القرعة ؟	١٧٩	سؤال النبي (عليه السلام) عن الساعة ، وتفسير آية : (وأنتم سامدون) .
١٦١	بيان الجامع بين القرعة على يونس ، والاقتراع على كفالة مريم ، وأن قرعة نبينا لا تخالف هذا الاقتراع .	١٨٠	كلام للشافعي عن الفصاحة .
١٦٣	بيان أن النسب لا يتوقف ثبوته على الدين .	١٨٢	كلام للشافعي عن التوكل ، وتفسير آية : (يدبر الأمر) ، و : (وأن استغفروا ربكم) .
١٦٥	امتناع تحويل الولاء عن المعتق بالشرط ، كما يمتنع تحويل النسب .	١٨٨	كلام للشافعي عن طريق يونس ، تناول آيات كثيرة ، وتضمن فوائد جلية .
١٦٦	الكلام عن آية : (والذين يبتغون الكتاب) ، وبيان : من الذي تصح كتابته ؟	١٩١	بيان أن ولد الزنا لا يلحق بأبيه الزاني .
١٦٧	بعض ماورد في تفسير : (الخير) ، وكلام جامع في ذلك للشافعي .	١٩٤	الكلام عن آية : (وقد خاب من دساها) ، وآية (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم) . وتحديد مايجوز : من صلة المسلمين للشركيين .
١٧٠	بيان عدم وجوب مكاتبه العبد الأمين القوى ، وأنها مستحبة .	١٩٥	بيان بطلان شهادة من يزعم رؤية الجن
١٧١	بيان وجوب وضع النجوم ، على السيد .	١٩٨	بيان كراهية إطلاق (صفر) (على المحرم)
١٧٣	تفسير آيات متفرقة أخرى : أثر ابن عباس عن أهل (أيلة) الدين		كلمة الختام .

فهرس الأعلام

الخاص بالجزء الأول

امرؤ القيس ١٩١
 أنيس ٣٠٥
 (ب)
 بجير ٢٧٠
 بشير بن سعد ٧٢
 أبو بكر الصديق « رضى الله عنه » ١٦٣ ،
 ١٦٤
 بكير بن معروف ٢٧٦ ، ٢٧٥
 بلال (رضى الله عنه) ٣٤
 البويطى ٢٨٧ ، ١٣٤ ، ٦٢ ، ٤٩
 (ث)
 ثعلب ٢٦١ ، ٨١
 الثقة = مسلم بن خالد الزنجى
 ثمامة بن أثال الحنفى ١٥٩
 (ج)
 جابر بن عبد الله ٩٤
 جبريل « عليه السلام » ٦٥ ، ٦٤ ، ٣٧
 جبير بن مطعم ٢٠٠ ر ١٥٨
 ابن جريج ٦٣ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
 ١٢٩
 جرير ١٩٢
 جعفر بن أحمد الخلاطى ٣٩
 جعفر بن أحمد الساماقى ٣٨
 جعفر بن محمد بن الحارث « أبو محمد » ٤٠

آدم عليه السلام ٨١ ، ٣٨
 إبراهيم عليه السلام ١٢٠ ، ٦٤
 إبراهيم بن حرب البغدادى ٣٨
 إبراهيم بن سعد ٤٢ ، ٤١
 إبراهيم بن محمد ٩٢ ، ٩٩ ، ٣١٣ « هو ابن أبي
 يحيى »
 ابنة محمد بن سلة ٢٠٥
 أبي بن كعب ٦٠
 أحمد بن الحسين بن على بن عبد الله البيهقى
 = الشيخ
 أحمد بن عبد الرحمن بن وهب (أبو عبد الله) ٤٢
 أحمد بن محمد بن أيوب الفارسى المفسر
 « أبو بكر » ٤٢
 أحمد بن محمد بن جرير النحوى ٤٦
 أحمد بن محمد بن حسان المصرى ٣٨
 أحمد بن محمد بن عبيدة « أبو بكر » ١٩
 أحمد بن محمد بن يحيى المتكلم « أبو بكر » ٣٨
 أبو أحمد بن أبي الحسين ٤٠
 إسحاق بن إبراهيم البسقى ٣٨
 إسماعيل « عليه السلام » ٦٥ ، ٦٤
 إسماعيل الصفار ٨٠
 إسماعيل بن يحيى المزنى = المزنى
 أبو الأشهب ٨٠
 ابنة عقبة بن أبي معيط ١٨٥
 امرأة أوس بن الصامت ٣٧

(ح)

الحاكم = أبو عبد الله الحافظ
 حرمة ٩٠، ٧٨، ٧٣، ٧١، ٦٣، ٦١، ٥٩
 ١١٠، ١٠٥، ٩٤
 حسان بن محمد الفقيه «أبو الوليد» ١٩
 الحسن البصري ٢٧٦
 أبو الحسن بن بشران ٢٦١
 الحسن بن الفضل بن السمع ٨٠
 الحسن بن محمد الزعفراني = الزعفراني
 الحسين بن رشيق المصري ٤٦
 الحسين بن محمد الضحاك المعروف بابن بحر
 ٤٠
 الحسين بن محمد بن فنجويه «أبو عبد الله»
 ٣١١، ٤١
 الحسين بن محمد الماسرجسي ٨٩، ١٣٣، ١٤٦
 حصين ٩٥، ٩٤

(خ)

خداش بن زهير ١١٩
 خفاف بن ندبة ٦٩

(ذ)

أبو ذؤيب الهذلي ٢٩١
 ابن أبي ذئب ٣٤

(ر)

رافع بن خديج ٢٠٥
 الربيع بن سليمان المرادي ٢٣، ٢٠ يرد بكثرة
 أبو رجاء العطاردي ٨٠
 (رسول الله محمد) صلى الله عليه وسلم - يرد بكثرة

(ز)

الزبير رضي الله عنه ٣٠
 الزبير بن عبد الواحد الحافظ الاسترابادي
 «أبو عبد الله» ٣٩
 زر بن حبیش ٦٠
 الزعفراني ٢٠١، ١٦٦، ١٠٩، ٧٧، ٧٢، ٤٩
 أبو زكريا بن أبي اسحاق ١٢٤، ١١٧، ٦٣
 ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٢٣، ١٧٨، ١٢٩، ١٢٨
 زكريا بن يحيى الساجي ٤٢
 أم زنباع ٦٩
 الزهري ٢٠٥
 زهير ٩٣
 زيد بن أرقم ٧٩
 زيد بن أسلم ٢٦١، ١٩
 زيد بن ثابت ٢٤٣، ١٨٣، ٦٠
 زيد بن خالد الجهني ٣٠٥
 (س)
 ساعدة بن جؤية ٦٩
 سالم ابن أبي الجعد ٩٤
 سعد أبو عامر ٤١
 سعد بن عبادة ٧٢
 سعد بن أبي وقاص ٨٣
 سعيد بن جبير ٦٣، ٢٠٠
 سعيد بن سالم ١٢٨، ١٢٧، ١٢٤، ١١٢
 ١٢٩
 سعيد بن مرجانة ٤٢
 سعيد بن المسيب ١٧٨، ٢٠٠، ٢٠٥
 أبو سعيد: محمد بن موسى بن الفضل ٨١، ٤٣
 يرد بكثرة.
 أبو سعيد بن الاعرابي ٧٢

(ع)

عائشة رضى الله عنها ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٩ ،
٢٤٢ ، ٨٣ ، ٦١

عاصم ٦٠

عامر بن سعد ٤١

عبادة بن الصامت ٣٠٤٠٥٦

العباس بن عبد المطلب ١٥٤

ابن عباس ٦٠ ، ٤٢ يرد بكثرة

أبو العباس الأصم ٢٣ ، ٢٠ يرد بكثرة

عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ٣٤

عبد الرحمن بن العباس الشافعي ٢١٩

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ٣٨

عبد الرحمن بن عوف ١٢٢ ، ١٢٤

عبد الرحمن بن محمد الحنظلي ٤٠

أبو عبد الرحمن الشافعي ١٨٤

عبد الله بن سلمة ١١٥

عبد الله بن عمر = ابن عمر

عبد الله بن عمرو ٦٠ - ٦١

عبد الله بن يوسف الأصبهاني ٧٢

أبو عبد الله = محمد بن ادريس الشافعي

أبو عبد الله الحافظ (الحاكم) : يرد بكثرة

عبد الحميد ٦٣

عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ٤٠

عبدة السلمي ٦٠

عثمان بن عفان رضى الله عنه ١٢٢ ، ٢٨٤

العجلاني ٣٧

عدي بن حاتم ١٦٣ ، ١٦٤

عروة ٢٢٣

عطاء بن يسار ٩٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩

٢٥٤ ، ٢٤٩

أبو سعيد الخدري ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٦١ ، ١٨٤

أبو سعيد بن أبي عمرو ٣٧ ، ٣٦ يرد بكثرة

سفيان بن عيينة ٥٨ ، ٧٠ ، ١١١ ، ١١٧

١٧٨ ، ٢٠٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٣١٧

سهل بن تمام ٨٠

سهل بن سعد ٢٤٠

ابن سيرين ٢٠٠

(ش)

شأس بن زهير ٢٦٩

الشافعي — يرد بكثرة .

شرح ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٧٩

شعبة ١١٥

العشي ٢٥٤

ابن شهاب الزهري ٤١ ، ٤٢ ، ٢٠٢

الشيخ ٣٨ ، ٦٠ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٧٤ ،

٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٨٣

(ص)

صالح بن خوات ٣٥

صالح مولى التوأمة ٣١٣

صفوان بن سليم ٩٢

(ض)

الضحاك بن مزاحم ٢٧٦

(ط)

طاوس ٦٠ ، ١١٧

طلحة بن عبيد الله ٥٦

كليب ٢٦٩ . ٢٧٠	عكرمة ٤٢ . ٦٠ . ٩٩ . ١١١ . ١١٢ ،
(ل)	٢٨٣ ، ٢٢٠
لقيط الإيادي ٦٩	العلاء بن راشد ٩٩
(م)	علي رضي الله عنه ٦٠ ، ١١٥ ، ١٢٢ ،
مالك رضي الله عنه ٣٦ ، ٤٧ ، ٦٠ ،	١٤٥ ، ٢٠٠ ، ٢٥٤
٢٢٣ ، ٧٢	علي بن محمد بن عبدالله بن بشران ٨١
مجاهد ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٢ ،	أبو علي الروذباري ٨٠
٢٤٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩٦	عمر رضي الله عنه ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
محمد : رسول الله : صلى الله عليه وسلم :	١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٤٤ ، ٢٨٤
النبى = رسول الله .	٣٠٦
محمد بن إبراهيم بن عبدان الكرمانى	عمرو بن أوس ٣١٧
أبو عبد الله ٣٨	أبو عمر ٨١
محمد بن إدريس = الشافعى	ابن عمر ٣٦ ، ٤٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٨ ،
محمد بن أبي إسماعيل العلوى أبو الحسن ٣٨	٩٦ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ٢٠٢ ،
محمد بن الحسن القاضى أبو الحسن ٤٠	٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤
محمد بن الحسين السلى أبو عبد الرحمن ٤٢	عمران بن الحصين ١٥٠
محمد بن حيان القاضى أبو عبد الله ٤٠	عمرو بن دينار ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ،
محمد بن سفيان بن سعيد أبو بكر ٨٩ ،	٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٣١٧
١٣٣ ، ١٤٦ ، ٣١١	عمرو بن مرة ١١٥
محمد بن صالح بن الحسن البستانى ٤٢	أبو عوانة ٢٠٤
محمد بن عبدالله الحافظ الحاكم = أبو عبدالله	ابن عينة = سفيان بن عينة
الحافظ	(ف)
محمد بن عبد الله بن زيد الأنصارى ٧٢	ابن أبي فديك ٣٤
محمد بن عبد الله بن شاذان ٣٩	الفضل بن الفضل الكندى ٤١ — ٤٢
محمد بن عبد الرحمن بن زياد ٤٠	(ق)
محمد بن عبد الواحد اللغوى أبو عمر ٨١ ٢٦١	أبو القاسم = محمد صلى الله عليه وسلم
محمد بن عقيل الفاريابى (أو الفريابى) ٣٩	(ك)
	كعب بن عجرة ٩٥ ، ١٢٩

<p>نافع مولى ابن عمر ٣٦ ابن أبى نجیح ٥٨ ، ٧٠ ، ١١١ أبو نعيم الإسفراينى ٢٠٤ نعيم بن عبد الله الجمر ٧٢ (ه) ابن هرم القرشى ٤٠ أبو هريرة رضى الله عنه ٦٠ ، ٣٠٥ هشام بن عروة ١١٧ ، ٢٢٣ (و) وائل ٢٧٠ ورقة بن نوفل ١١٩ وكيع ١١٥ ابن وهب ١٩ (ى) يحيى بن زكرياء ٢١٩ أبو يحيى الساجى ٤٠ يحيى بن سعيد ١٧٨ أبو أيوب ٦٠ يونس بن عبد الأعلى ١٩ ، ٨٩ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ٢١٩ ، ٣١١ ابن يونس مولى عائشة ٥٩</p>	<p>محمد بن محمد بن إدريس الشافعى أبو عثمان ٤٠ محمد بن مسلم الطائفى ٢٨٣ محمد بن موسى الفضل = أبو سعيد محمد بن يوسف بن النضر أبو عبد الله ٤١ محمد بن يعقوب الأصم = أبو العباس الأصم مرة ٦٠ المزنى ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ١٠٥ ، ٢٠٤ ، ٢٨٨ أبو مسعود الأنصارى ٧٢ ، ٧٣ ابن مسعود ٩٠ مسلم بن خالد الزنجى ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ مسلم بن زيد ٨٠ ابن المسيب = سعيد بن المسيب معاذ بن موسى ٢٧٥ ، ٢٧٦ معقل بن يسار ٢٧٦ المقبرى ٣٤ من لأنهم = إبراهيم بن أبى يحيى (ن) نافع بن جبير ٩٢</p>
--	---

فهرس أعلام الجزء الثانى

الحسن بن أبى الحسن ١٢٢	(١)
الحسن بن رشيق ١٩٤	ابراهيم عليه السلام ١٦٣
الحسن بن محمد ١٨٢، ١٤٨، ١١٩، ٤٦	ابراهيم بن سعد ٧٤
الحسين بن زيد ١٨٠	أحمد بن على بن سعيد البزار ١٧٩
ابن الحضرمى ٣٨	أحمد بن محمد المكي ١٨٠
(ر)	أحمد بن محمد بن مهدي الطوس ١٧٨
الريبع بن سليمان الرادى ١١، ٧، ٣ —	أبو أحمد بن أبى الحسن ١٠٤
يرد بكثرة	أخوة يوسف عليه السلام ١٣٦
(ز)	(ب)
الزبير ٤٧	بريدة ٥٣، ٥١
الزعفرانى ١٨٠	أبو بكر الصديق ١٠٨
أبو زكريا بن أبى اسحاق ٤٦	بكير بن معروف ١٤٨
الزهرى = ابن شهاب	(ث)
زيد بن حارثة ١٦٤	الثقة ١٧١
(س)	ثمامة بن أثال ١٩٤، ١٩٣
أبو سعيد ٧٣، ٦٥، ٥٩، ٥٥، ٤٩، ٢٥، ١١	أبو ثور ١٨٠، ١٧٩
١٤٧، ١١٤، ١٠٩، ٩٥، ٩٠، ٨٢، ٧٦	(ج)
١٥٥، ١٧١، ١٦٧، ١٥٥	جبريل ١١٦، ٨
أبو سعيد بن أبى عمرو ٣٩، ٣٦، ٢٧، ٣	ابن جريج ١٧٣، ١٦٧
٤٣، ١٢١، ١٠٨، ١٠٠، ٨٨، ٨١	(ح)
١٣٩، ١٤٣، ١٤٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٩٥	حاطب بن أبى بلتعة ٤٩، ٤٨، ٤٧
سعيان بن عيينة ٤٦، ٣٩	حرملة بن يحيى ١٩١، ١٨٨، ٨٠
السلى (أبو عبد الرحمن) ١٨٠، ١٧٩	
١٩٤، ١٩٠	

عطاء ١٨٨، ١٨٧، ١٦٧، ١٣٥
 عكرمة ١٧٧، ١٧٣
 علي بن أبي طالب ٥٨، ٤٧، ٣٥
 طي بن عمر الحافظ ١٩٠
 طي بن أبي عمر البلخي ١٨٠
 عمر رضي الله عنه ١٣٥، ٥٨، ٤٨
 ابن عمر رضي الله عنه ١٠٧، ٧٧، ٢٣ ، ١٧١
 عمر بن القيس ١٨٧
 عمرو بن دينار ٤٦، ٣٩
 (ك)
 أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ٦٧
 (م)
 مالك (الامام) ١٠٩
 مجاهد ١٦٧، ١٤٨، ١٣٥
 مريم عليها السلام ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١
 المزني ١٢٩
 مسطح ١٠٨
 مقاتل بن حيان ١٤٨، ١٥٣، ١٥٦
 المقداد ٤٧
 ابن مقسم (ابو الحسن) ١٧٩
 محمد : رسول الله : صلى الله عليه وسلم ٤ ، ١٥١٦ — يرد بكثرة
 محمد بن أحمد بن عبد الله ١٩٠
 محمد ابن ادريس = الشافعي
 محمد بن اسماعيل ١٨٠
 محمد بن سفيان ١٨٢
 ابنة محمد بن سلمة ٢٠٥
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٧٨

(ش)
 الشافعي ١١٠٧، ٣ — يرد بكثرة
 الشعبي ١٣٥
 ابن شهاب ١٧٧، ١٥٦، ٧٤، ٦٣
 الشيخ (هو البيهقي) ١٥٦، ١٥٣، ١٠٨
 (ض)
 الضحاك ١٤٨
 (ط)
 طاوس ١٣٥
 (ع)
 عائشة رضي الله عنها ١١٠، ١٠٩، ١٠٨
 ١٨٨، ١٨٧
 العباس بن عبد المطلب ١٧
 ابن عباس رضي الله عنه ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٨
 ١٧٧ ١٧٣، ١٥٣، ١٣٥، ٨٣، ٧٤
 أبو العباس الأصم ١١٠٧، ٣ — يرد بكثرة
 عبد الله بن جحش ٣٨
 عبد الله بن الحارث بن عبد الملك ١٦٧
 عبد الله بن محمد بن أحمد ١٩٠
 أبو عبد الله الحافظ (الحاكم) ٣٦، ٣٠، ٧
 يرد بكثرة
 عبيد الله بن أبي رافع ٤٦
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٧٤
 عبد الرحمن (هو بن أبي حاتم) ١٠٤
 عبد الرحمن بن أحمد المهدى ١٩٤
 عبد النعم بن عمر الاصفهاني ١٨٠
 عروة ١٨٨، ١٧٧، ١٠٩
 أبو عزة الجمحي ١٩٣

<p>(هـ)</p> <p>أبو هريرة ١٠٧، ٥٢، ٥١، ٣١</p> <p>هشام بن عروة ١٠٩</p> <p>(ي)</p> <p>يحيى بن سليم ١٧٣</p> <p>يونس عليه السلام ١٦١، ١٦٠، ١٥٧</p> <p>يونس بن عبد الأعلى ١٨٧، ١٨٢، ١٠٤</p>	<p>محمد بن المنذر بن سعيد ١٧٨</p> <p>محمد بن موسى = أبو سعيد</p> <p>محمد بن يعقوب الأصم = أبو العباس</p> <p>موسى عليه السلام ١٧٩</p> <p>(ن)</p> <p>نافع ١٧١</p> <p>ابن نوح عليه السلام ١٦٣</p>
---	--



فهرس الآيات القرآنية - للجزء الأول

رقم الآيات	صفحة	سورة البقرة ؟ رقم ٢
١٨٣	١٠٥، ٢٤	رقم الآيات
١٨٤	١٠٨، ١٠٥، ٩٠، ٢٤	٢٠
١٨٥	١٠٦، ١٠٥، ٩٠، ٢٤	٢٤
١٨٧	١١٠	١٠٦
١٩٦	١١٦، ١١٥، ١١١، ٩٠، ٥	١١٥
١٩٧	١١٤، ٨٧	١٢٥
١٩٨	٩١	١٢٩
١٩٩	١٣٤	١٤٢
٢٠٥	٩٣	١٤٣
٢٢١	١٨٩، ١٨٦	١٤٤
٢٢٢	١٩٣، ٥٢٥	١٤٥
٢٢٣	١٩٤	١٤٦
٢٢٦	٢٣٠	١٤٧
٢٢٧	٢٣٠	١٤٨
٢٢٨	٢٥٠، ٢٤٨، ٢٢٩، ٢٢٥	١٤٩
	٢٥٩	١٥٠
٢٢٩	٢٢٥، ٢٢٣، ٢١٧، ٢٠٣	١٥٠
٢٣٠	٢٢٩، ٢٢٨، ١٨٠، ٥	١٥٨
٢٣١	١٧٢٥	١٦٤
٢٣٢	١٧٥، ١٧٢	١٧٣
٢٣٣	٢٦٤، ٢٦٣، ٢٥٨	١٧٧
٢٣٤	٢٢٧، ١٧٦٥	١٧٨
٢٣٥	٢٢٧، ١٩٠، ١٧٣	١٧٩
٢٣٦	٢٠١٥، ١٩٨، ٩١	١٨٠

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
٢٣٧	٢٠٣، ٢٠٠، ١٩٧، ١٣٩	٦	١٩٥، ١٥٢، ١٣٨، ٨٥
٢٣٨	٧٨، ٥٩، ٥٣٥	٧	١٦٠، ٨، ١٤٧
٢٣٩	٩٥، ٥٣٥، ٣٥	٨	١٤٧
٢٥٥	٣٠٠ جاء بالمطبوع ٢٤-٢٥ والصحيح ٢٠ - ٢٢٥	٩	١٤٧٥
٢٦٧	١٠٤	١١	٢٦
٢٧٥	١٣٥	١٢	١٨٠، ٨، ١٦٠، ٢٦٥
٢٨٠	١٤١	١٥	٣٠٣
٢٨٢	١٣٦	١٦	٣٠٣
٢٨٣	١٥٢، ١٣٦	١٩	٢١٥، ١٣، ٢٠٣
٢٨٤	٤٢	٢٠	٢١٦
٢٨٦	٤٢	٢٢	١٨٢، ١٨٠، ٥
	سورة آل عمران ، رقم ٣	٢٣	٢٥٦، ١٨٢، ٥، ١٨٢، ١٨١
٣٠	٢١٥	٢٤	٣١١، ١٩٩، ١٨٩، ١٨٤
٣٣	٧٧، ٧٣	٢٥	٢١٢، ٣١١، ٣٠٧، ١٩٦، ١٨٧، ٥
٣٩	١٧٠	٣٤	٢٠٨، ١٩٦، ٥
٨٥	١١١٥	٣٥	٢١٠، ٥
٩٧	١١٢، ١١١	٤٣	٨٢، ٥٧، ٥١، ٥، ٤٦، ٤٤
١٤٤	٣٢	٥٩	٢٩
١٦٤	٢٨	٦٥	٣٠
١٧٣	٢٥	٩٢	٢١٦، ٢٨٥، ٢٨٢، ٢٣٦، ١٢٥
	سورة النساء ، رقم ٤	١٠١	٢٥٩، ٨٨، ٣٥
١	١٨٠، ٥	١٠٢	٢٤١، ٩٦، ٩٥، ٨٥، ٣٥
٣	٢٦٠، ١٧٩	١٠٣	٨٥، ٥٧، ٥٤، ٣٤، ٢٤
٤	٢١٦، ١٩٦، ١٣٩	١٠٦	٢٩٦
		١١٥	٣٩
		١٢٨	٢٠٥

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
١٢٩	٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٣٨	١٢٧	٢٦٦
١٣٦	٢٧	١٤١	١٠٣
١٤٥	٢٩٩، ٢٩٤	١٥١	٢٦٦
١٦٣	٣٢، ٣١	سورة الأعراف، رقم ٧	
سورة المائدة، رقم ٥		٦٥	٣١
٤	١٢٥	٧٣	٣١
٥	١٨٧	٨٥	٣١
٦	٥١٨، ٥٠، ٤٩، ٤٦، ٤٣	٢٠٤	٧٧
٢٣	١٢٨	سورة الأنفال، رقم ٨	
٣٣	٣١٣	٤١	١٥٣، ٧٦
٣٤	٣١٤	٧٥	١٤٦
٣٨	٣١٢	سورة التوبة، رقم ٩	
٤٥	٢٨١، ٢٧٣	٢٨	٨٤
٤٩	٣٧	٢٤	١٠١
٥٠	٢٧٠	٣٦	١٠٦
٥٨	٨٤، ٥٨	٦٠	١٦٠٨
٩٤	١٢٦	٧٤	٢٨٣
٩٥	٢٨١، ٢٩٠، ١٢٧، ١٢٥، ١٢١	٨٤	٢٩٧
٩٦	١٣٢، ١٢٦	١٠٣	١٠٣
١٠١	٤١	١٠٨	٤٥
١٠٢	٤١	سورة يونس، رقم ١٠	
١٠٣	١٤٢	١٥	٣٣
سورة الأنعام، رقم ٦			
٩٧	٧٠		
١٠٦	٣٧		

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة هود ، رقم ١١		٨٩	٣٣، ٢١
٦	٢٣	٩٨	٦٢
٤٠	٧٤	١٠١	٣٤
٤٥	٧٤٥	١٠٣	٢٢
٤٦	٧٤٥	١٠٦	٢٩٨، ٢٢٤
سورة يوسف ، رقم ١٢		١٢٠	٤٢
٤٥	٤٢	سورة الاسراء ، رقم ١٧	
سورة الرعد ، رقم ١٣		١٩	٩٣
١٣	٩٩	٣٣	٣١٦، ٢٨٠، ٢٧٤، ٢٦٧
١٩	٨٧	٣٦	٣٠١
٣٧	٢٢	٧٠	٨٢
٣٩	٣٣	٧٨	٥٧، ٥٦
٤١	٣٣	٨٩	٦١٥، ٥٧، ٥٦، ٥٥٥
سورة إبراهيم ، رقم ١٤		١٠٧	٧١
١	٢١	سورة الكهف ، رقم ١٨	
سورة الحجر ، رقم ١٥		٢٣	٣٠١، ٣٧
٢٢	١٠٠	٢٤	٣٠١، ٣٧
٨٧	٦٣	سورة طه ، رقم ٢٠	
سورة النحل ، رقم ١٦		١٤	٥٩
٣	٢٣	سورة الأنبياء ، رقم ٢١	
٤	٨٢	٢٣٥	١٠٢
١٦	٧٠	٥٢	١١٠
٤٤	٢١	٨٠	٣٠٩
٧٥	١٧٧	١٠١	٢٥
٧٨	٣٠٠		

رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
سورة الحج ، رقم ٢٢		سورة الشعراء ، رقم ٢٦	
٢٧	١٢٠	١٦٠	٣٢
٢٩	١١٧	١٦١	٣٢
سورة المؤمنون ، رقم ٢٣		١٦٢	٣٢
٥	١٩٤، ١٧٧	١٦٣	٣٢
٦	١٩٤، ١٧٧	١٩٢	٢٢
٧	١٩٤	١٩٣	٢٢
سورة النور ، رقم ٢٤		١٩٤	٢٢
٢	٢٤١	١٩٥	٢٢
٣	١٧٨	سورة القصص ، رقم ٢٨	
٤	٣١١، ٢٣٧	٢٧	٢٦٥
٦	٢٣٨٥ ١٨٠٥	سورة العنكبوت ، رقم ٢٩	
٧	٢٣٨٥	١٤	٣١
٨	٢٣٨٥	٦٧	١٢٠
٩	٢٣٨٥	سورة الروم ، رقم ٣٠	
٣٢	١٧٩، ١٧٥	٢٧	٤١
٣٣	١٩٦، ١٩٥	٤٦	١٠٠
٤٨	٣٠	سورة الأحزاب ، رقم ٣٣	
٥٩	٨٥	٢٥	٣٤
٦٠	٩٢	٢٨	٢٢٢
٦١	٩٢	٣٢	١٦٧
٦٢	٢٨	٣٤	٢٨
سورة الفرقان ، رقم ٢٥		٣٦	٣٠
٦٨	١٢٨	٣٧	١٨٠٥
٦٩	١٢٨	٤٩	٢٥١، ٢١٩، ١٨٠٥

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
٥٠	١٩٩، ١٨٠، ٥	سورة محمد ، رقم ٤٨	
٥٣	١٦٧	٨	١٥٩
٥٦	٧٣، ٧١	سورة الفتح ، رقم ٤٧	
		١	٢٨
	سورة يسن ، رقم ٣٦	٢	٢٨
١٣	٣٢	٢٥	١٣١
١٤	٣٢	سورة الحجرات ، رقم ٤٩	
	سورة الزمر ، رقم ٣٩	٩	٢٨٩
٥	٢٣	١٠	٢٧٣
٩	٨٧	١٣	٢٤
	سورة غافر أو المؤمن ، رقم ٤٠		سورة ق ، رقم ٥٠
١٩	٣٠٠	١٦	٣٠٠
	سورة فصلت ، رقم ٤١		سورة الداريات ، رقم ٥١
٤١	٢٠	٤١	١٠٠
٤٢	٢٠		سورة الطور ، رقم ٥٢
٤٤	٢٢	٢١	١٨
	سورة الشورى ، رقم ٤٢		سورة النجم ، رقم ٥٣
٧	٢٢	٣٧	٣١٧
٥٢	٣٠١، ٣١	٣٨	٣١٧
٥٣	٣١	٣٩	٩٣
	سورة الزخرف ، رقم ٤٣		سورة القمر ، رقم ٥٤
٢٢	٤٢	١٩	١٠٠
	سورة الأحقاف ، رقم ٤٦		سورة المجادلة ، رقم ٥٨
٩	٣٧	١	١٣٧

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة نوح ، رقم ٧١		٢٨٨، ١٧٠	٢
٣١	١	سورة الحشر ، رقم ٥٩	
سورة المزمل ، رقم ٧٣		١٥٣	٦
٥٥، ٥٤	١	١٥٣	٧
٥٥	٢	٣٠٩	١٤
٥٥	٣		
٦٤ ٥٥	٤	سورة الممتحنة ، رقم ٦٠	
٥٥	٢٠	١٨٦، ١٨٥	١٠
سورة المدثر ، رقم ٧٤		سورة الجمعة ، رقم ٦٢	
٨١	٤	٩٣، ٨٤، ٥٨	٩
سورة القيامة ، رقم ٧٥		٩٤	١١
٣٦	٣٦	سورة المنافقون ، رقم ٦٣	
سورة الدهر ، رقم ٧٦		٢٩٩، ٢٩٧، ٢٩٣	١
٩٣	٢٢	٢٩٩، ٢٩٣	٢
٤٠	٣٠	٢٩٣	٣
سورة التكوير ، رقم ٨١		سورة التغابن ، رقم ٦٤	
٢٦٦	٨	٢٣	٣
٢٦٦	٩	سورة الطلاق ، رقم ٦٥	
٤٠	٢٩	٢٥٥، ٢٤٤، ٢٢٢، ٢٢٠	١
سورة المطففين ، رقم ٨٣		٢٢٢	٢
٤٠	١٥	٢٥٠	٤
سورة البروج ، رقم ٨٥		٢٦٥، ٢٦٣، ٢٦١	٦
٩٢	٣	سورة المعارج ، رقم ٧٠	
سورة البلد ، رقم ٩٠		١٧٧	٢٩
٣٨	١٥	١٧٧	٣٠

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
١٦	٣٨	سورة البينة ، ٩٨	
		٥	٤٠
٤	٩٣	سورة الماعون ، ١٠٧	
		٤	١٠١
٤	٥٨	٥	١٠١
		٦	١٠١
١٩	٧١	٧	١٠١

فهرس الآيات القرآنية

للجزء الثاني

رقم الآيات	صفحة	سورة البقرة ، رقم ٢	رقم الآيات	صفحة
٢٨٣	١٢٧، ١٣٣، ١٣٨		٧٩	٧٥
٢٨٦	٦٢		١٧٢	٩٠
سورة آل عمران. رقم ٣			١٨٠	١٦٨
١٩	٩٦		١٨٨	١٠٦
٢٣	٤		١٩٠	١٤
٤٤	١٥٧		١٩١	١٤
٦٤	٩٧		١٩٣	١٥
٩٣	٩٥		١٩٦	٨٣
١١٠	٥		٢١٤	٣
١٥٩	١٥٩		٢١٦	١٩
سورة النساء، رقم ٤			٢١٦	٢٢
٤	٩٣		٢١٧	٣٩
٥	١٨٤		٢٤١	١٧١
٦	٢٢		٢٤٤	١٩
٦	١٢٨		٢٥٥	١٨١
١٥	١٣٠		٢٧٢	١٨٥
١٧	١٨٦		٢٧٥	١٢٦
٢٩	١٠٤، ٩٣		٢٧٨	٤١
٥٨	١٢١		٢٨٢	١٢٦
٧٥	٢٠		٢٨٢	١٣٣
٩٢	١٨٦		٢٨٢	
٩٤	١١٨		٢٨٢	
٩٥	٣٣		٢٨٢	١٤١، ١٤٠، ١٣٩

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
١٧٠٩٩٠٩٨٠٩٧		١٠٣	١٠١
١١	١٠٠	١٠٥	١٨٥
٤	١٢٥	١٠٦	١٤٥٠١٤١٠١٢٢
١٣٨	١٣٥		١٥٥٠١٤٦
١٨٥٠١١	١٤٠	١٠٧	١٥١
٩٥	١٦٠	١٠٨	١٥٢٠١٥١
سورة المائدة ، رقم ٥		سورة الانعام ، رقم ٦	
١٠٢٠٦٥	١	٦٨	١٠
١٨٣٠٨٠	٢	٧٤	١٦٣
١٨٣٠٩٠٠٨٠	٣	١٠٨	١٠
٨٠	٤	١١٩	٩٠
١٨٤٠١٠٣	٥	١٣٦	١٠٠
١٨٨٠١٢٨	٨	١٣٨	١٠١
٥	١٩	١٣٩	١٠١
١٢٠٠٧٣	٤٢	١٤٠	١٠١
٧٦	٤٣	١٤٣	١٠١
١٢١	٤٨	١٤٥	١٠٢٠١٠١٠٨٨
١٢١٠٧٥٠٧٢	٤٩	١٤٦	٩٦
٥٨	٥١	١٥٠	١٠٢
٨	٦٧	١٥٢	١٣٨
١٨٧	٨٩	سورة الأعراف ، رقم ٧	
٨٠	٩٤	٢٧	١٩٥
١١٢٠٨٠	٩٥	١٥٧	٩٧٠٨٩
١١١٠٨٩	٩٦	١٦٤	١٧٥
١٠	٩٩	١٦٥	١٧٧

سورة الأنفال ، رقم ٨		رقم الآيات	الصفحة
رقم الآيات	الصفحة		
١	٣٦	٤٢	١٩
١٥	٤١	٤٦	٢٧
١٦	٤١	٤٧	٢٧
٢٨	٤٥	٤٨	٢٧
٢٩	٥١	٤٩	٢٧
٤١	٣٦	٥٠	٢٧
٥٨	٧٢	٨١	٢٩، ٢٠
٦٠	١٠٦	٨٢	٢٩
٦٥	٣٩، ٢٢	٨٣	٢٩
٦٦	٤٠	٩١	٢٣
		٩٢	٢٥
		٩٣	٢٣
		٩٤	١١٦
		١٠٠	١٢
		١١١	٣١، ١٩
		١٢٠	٢٠
		١٢١	٢٠
		١٢٢	٣٤، ٢٢
		١٢٣	٢٩
سورة التوبة ، رقم ٩			
٤—١	٦٣		
٥	٥٠، ٣١		
٦	٦٥، ٦٤		
١٠	٦٧		
٢٨	٦١		
٢٩	٧٩، ٥٩، ٥١، ٣١		
٣٣	٤٩		
٣٤	٧		
٣٦	٣١		
٣٧	١٩٦		
٢٨	٣١، ١٩		
٣٩	٣١، ١٩		
١٤	٣١، ٢١، ١٩		
سورة يونس ، رقم ١٠			
		٣	١٨١
سورة هود ، رقم ١١			
		٣	١٨٩، ١٨١
		٤٢	١٦٣
		٧١	١٨٩

سورة طه ، رقم ٢٠	سورة يوسف ، رقم ١٢
رقم الآيات الصفحة	رقم الآيات الصفحة
١٧٩ ٢٨ — ٢٧	١٣٦ ٨٩
سورة الأنبياء ، رقم ٢١	سورة الرعد ، رقم ١٣
١٢٢ ٨٩ — ٧٨	٦٦ ٢٠
٥٤٥ ١٠٥	٧٥ ٤١
سورة الحج ، رقم ٢٢	سورة الحجر ، رقم ١٥
١٧٦٥ ١٥	٨ ٩٤
١٠٨، ١٢ ٢٢	٨ ٩٥
٨٦ ٢٨	٩ ٩٧
٨٢ ٣٢	٩ ٩٩
١٦٨، ٨٦، ٨٥ ٣٦	١٠٣ ١١٥
١٣ ٣٩	سورة النحل ، رقم ١٦
١٩ ٧٨	٦٦ ٩١
سورة النور ، رقم ٢٤	٦٦ ٩٢
١٣٥ ٥ — ٤	١١٤، ١٦ ١٠٦
١٧٢ ٣٣	٩٠ ١١٥
١٦٦ ٣٣	سورة الاسراء ، رقم ١٧
٩ ٥٤	١٨٩ ٣٢
٢٢ ٥٩	٣٦ ٣٦
٢٣ ٦١	٥٤٥ ٥٥
سورة الفرقان ، رقم ٢٥	٩ ٩٠
١٨٠ ٥٨	٩ ٩٣
سورة الشعراء ، رقم ٢٦	سورة مريم ، رقم ١٩
٥٤ ١٩٦	١٨٩ ٧
سورة القصص ، رقم ٢٨	٤ ٥٤
١٧٩ ٣٤	

سورة لقمان ، رقم ٣١		سورة الذاريات ، رقم ٥١	
رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
١٤	١٨٨	٥٦	٣
سورة الأحزاب ، رقم ٣٣		سورة النجم ، رقم ٥٣	
٤	١٥٦	٣٧—٣٦	٥٤
٥	١٦٤، ١٥٦	٦١	١٧٨
١٢	١٦	سورة المجادلة ، رقم ٥٨	
٣٧	١٦٤	٢	١١٢
٤٠	٦	٢٢	١٩٢
سورة الصافات ، رقم ٣٧		سورة الحشر ، رقم ٥٩	
١٣٩—١٤١ ١٥٧		٢	٤٤
سورة ص ، رقم ٣٨		٥	٤٤
٢٦	١٢٠	٦	١٠٧
٤٤	١١٧	٨	١٢
سورة الشورى ، رقم ٤٢		سورة الممتحنة ، رقم ٦٠	
٣٨	١١٩	١٠	٧٠، ٦٩، ٦٧
٥١	١١٦	١١	٧١
سورة الزخرف ، رقم ٤٣		٤١	٤٨
٨٦	١٣٦	سورة الصف ، رقم ٦٢	
سورة محمد ، رقم ٤٧		٤	٢٠
٤	١٩	سورة الجمعة ، رقم ٦٢	
سورة الفتح ، رقم ٤٨		٢	٥
٢—١	٦٢	سورة المنافقون ، رقم ٦٣	
٢٩	٥	٨	٢٦
سورة الحجرات ، رقم ٤٩		سورة الطلاق ، رقم ٦٥	
٦	١١٨	٢	١٤٣، ١٣٨، ١٣٠، ١١
١٣	١٨٨		١٤٦

سورة المعارج ، رقم ٧٠			سورة الطارق ، رقم ٨٦		
رقم الآيات	الصفحة		رقم الآيات	الصفحة	
٣٣	١٣٨		٥-٧	١٨٨	
		سورة المزمل ، رقم ٧٣			سورة الشمس ، رقم ٩١
٤٣	١٧٨		١٠	١٩١	
		سورة القيامة ، رقم ٧٥			سورة العلق ، رقم ٩٦
٣٦	١٢٣		١	٧	
		سورة الانسان . الدهر ، رقم ٧٦			سورة البينة ، رقم ٩٨
٢	١٨٨		٧	١٦٨	
٧	٦٥				سورة الكافرون ، رقم ١٠٩
٨	١٩٤		١-٢	٩	

فهرس الجزء الأول للأماكن والبلدان

٢٨٢	العراقيين	٨٦	أحد
١٣٤	عرفات	٣٨	بخارى
٨٩	عسفان	١٣٠، ١٢٩، ٦٦، ٦٥، ٦٤	البيت الحرام
٧٠	القبلة	٧٠، ٦٦، ٦٤	بيت القدس
١٠٤	قرى عرينة	١٣١، ١٣٠	الحديبية
١١٧، ٦٨	الكعبة	١٢٩	الحرم
٩٠، ٦٦، ٦٤	المدينة المنورة	٣٤	الخندق
٨٣، ٧٠، ٦٨، ٦٧، ٦٦	المسجد الحرام	٨٩	خير
١١٦، ٩٠، ٦٤، ٣٨، ٢٩	مكة المكرمة	٤١	الدامغان
١٣٤، ١١٦	منى	٣٥	ذات الرقاع
٦٦	نجد اليمن	٤٢	شيراز
٦٠، ٣٤	يوم الأحزاب		

فهرس الجزء الثانى

١٦٣	خير	١٨٢، ٢٦	أحد
٤٧	روضة خان	١٩٣، ١٨٢، ٤٨، ٣٨، ٣٦	بدر
٢٧	العقبة	٣٥، ٢٧	تبوك
٧٦	المدينة المنورة	١١	لاد الحبشة
٦١	المسجد الحرام	٧١، ٦٧، ٦٢	الحديبية
٦٢، ٤٨، ٤٧، ١٧، ١٥، ١٢	مكة المكرمة	١٨٢، ٢٦	الخندق
١٩٤			

« بعض تصويبات واستدراكات أخرى »

صفحة سطر

الجزء الأول

- ٦٤ ٢١ (انظر السنن) الخ ؛ والأسماء والصفات (ص ٣٠٨) .
٦٧ ٢٠ (وغيره) . ثم عثرنا عليه في الأسماء والصفات (ص ١٢٣) ، بلفظ :
« يقول : إلا أن قد علمتم . »

الجزء الثاني

- ٢٠٥ ٢٠ (وذكر في الحلية .. والاعتبار ..) ، والأسماء والصفات (ص ١٤٤) .
٢٠٦ ٨ (ويوضحه) . وانظر الأسماء والصفات (ص ٥٠٥) .
١٠ (بصحته) » » » (ص ٢١٠ — ٢١١) .
٢٢٠ ٢١ الصواب : (لأولياء) .